

رؤى نسوية من العراق

مجموعة كاتبات



2024

منشورات تحالف أمان النسوي

رؤى نسوية من العراق

مجموعة كتابات

منشورات تحالف أمان النسوي

2024

العنوان: رؤى نسوية من العراق

تأليف: مجموعة كاتبات

عدد الصفحات: 267

الطبعة الأولى

تصميم الغلاف والإخراج الطباعي: زُكار عبدالله



منشورات تحالف أمان النسوي

2024

www.amanwomenalliance.org

Instagram: @aman_women_alliance

Facebook: تحالف أمان النسوي

الفهرست

- ٧ مقدمة
- ٩ **ملف الأبحاث المقدمة الى المدرسة النسوية الرابعة**
- النساء العربيات في المجال الأدبي والثقافي والتحديات المعيقة ... الباحثتان:
- ١٠ تسالي عطية عذير ونهى عيبر
- ٢٣ - المعايير الأنثوية، قيود اجتماعية مفروضة على النساء ... الباحثة طيبة علي
- التشاركية في الأدوار الاجتماعية تقسيم الأدوار بي الأسباب والآثار
- ٣٣ الباحثتان: ماسة الرمادي وسارة مجيد
- ٤٣ - الكاتبات العراقيات بين التحديات وكسر حاجز الصمت ... بتول فاروق وآمنة حيدر
- تهميش المهندسات في أماكن العمل- دراسة حالة في مؤسسات وزارة الكهرباء
- ٥٨ العراقية في المنطقة الجنوبية ... سمية يوسف وهالة ابراهيم
- ٧٩ - نساء ذي قار في الاحتجاجات ... مريم قاسم وبان فالح
- ٨٧ **مقالات مختارة حول مواضيع نسوية مختلفة**
- ٨٨ **المرأة والانتفاضة**
- بين حضور المرأة في انتفاضة اكتوبر في العراق (٢٠١٩) وغياب
- ٨٩ مطالبها ... نادبة محمود
- ١٠٢ - النساء في تشرين.. أكننا «راديكاليات» بما يكفي؟ ... أماني الحسن
- ١٠٦ **حول العمل الرعائي**
- ١٠٧ - «شمسويه أنتِ!.. العمل المنزلي وحرمان المرأة من يومها ... منال حميد غانم
- ١١٢ - أنا واخي- العمل الرعائي كمساهم في الاخوة الهشة ... منال حميد غانم
- ١١٧ **حول الشعبوية وضرورة النضال ضدها**
- ١١٨ - حقوق المرأة وضرورة النضال ضد التيارات الشعبوية ... نادبة محمود
- ١٢٧ - الشعبوية والعشائرية والفقهاء ... بتول فاروق الحسون
- ١٢٩ - هل يحطم دعاة الجندر الاسرة وهل يدعون الى المثلية؟ ... نادبة محمود

١٣٢

حول العنف ضد النساء

١٣٣

- «شعار فمّول».. عن رهام يعقوب والحرب على النساء في العراق ... بلسم مصطفى

١٤٠

- «لست غليظاً مع النساء؟! إذن رجولتك محل شك» ... أماني الحسن

١٤٥

- العنف الطبي على اجساد النساء ... جوان ميرزا

١٤٨

- «تغليظ من الرأس إلى القدم».. الرقباء والرقيبات في «بيت العيال» ... ريم عبد

١٥٤

- «إحنا إنربي قبل ما إنعلّم».. عن ضحايا منظومة العنف التربويّ ... ان إم. بلادي

١٦٠

- قانون مناهضة العنف الأسري: رحلة خذلان المُعنفات والمعنفين في العراق ... بان ليلى

١٦٦

- «يحسبون عليّ الهوا»: أمهات مُعاقبات بين دوائر الدولة والمحاكم ... زينب المشاط

١٧٧

- الشخصي هو سياسي - حول الحب والنسوية ... نادية محمود

١٨٠

- بين الجهل المقدس ... والفكر الحر ... جوان ميرزا

١٨٢

حول الشرطة المجتمعية

- «الشرطة المجتمعية» في العراق.. أو «التوعية» و«التمكين» في خدمة العنف البنيوي

١٨٣

ضد النساء ... أماني الحسن

١٨٨

- الشرطة المجتمعية في العراق...يد القانون التي لا تحمي الضحية ... طيبة علي

١٩٣

- كيف «لا تنجو» النساء في العراق؟! ... ان إم. بلادي

١٩٩

حول النساء والعمل

٢٠٠

- النساء وفقر الوقت ... بتول فاروق

٢٠٣

- «استقبلي وارجعي وره الولادة».. المحرومات من إجازة الحمل والأمومة ... أبرار المير طه

٢٠٩

- العاملات أونلاين.. عن «الريح الصعب» في العراق ... ريم عبد

٢١٧

- «الكل يمتلك حقاً بالأطفال إلا الأم».. عن أرامل يحاولن حضانة أطفالهن ... نشوى نعيم

٢٢٤

- بيانات تحالف أمان النسوي

مقدمة

تصاعدت في العراق في السنوات الاخيرة وفي أعقاب انتفاضة اكتوبر موجة نسوية جديدة، كانت النساء الشباب في العشرينات والثلاثينات من العمر هن رائداتها. عبرت هذه الموجة عن نفسها بدءاً، وقبل كل شيء، بانتقاد النسويات أنفسهن لدور ومشاركة النساء في الانتفاضة من حيث الشعارات والمطالب مشيرات الى غياب الأجندة النسوية في الانتفاضة. بعد حركة الاحتجاج هذه والسنوات التي تلتها بدأ مصطلح النسوية يتداول بشكل أوسع بين منتقدي ومؤيدي لهذا المفهوم، الذي جرى تفسيره واتخاذ مواقف حياله بأشكال مختلفة. فقد توسع الاهتمام بموضوعه «النوع الاجتماعي» او «الجندر»، الى الحد الذي بدأت تجاهه موجة مضادة شرسة من الهجوم عليه، سُنت من قبل جهات تحمل الصبغة الدينية الشعبية في خضم تراجع حكومي عن استخدام هذا المصطلح، الذي كانت قد استخدمته وعلى امتداد أكثر من عقد من الزمن. فبدأت المساعي المفاجأة لشيطة هذا المفهوم، وتحريفه عن محتواه الحقيقي، وسط تحذير وتهديد النسويات من استخدامه، بل دفعن الى توقيع تعهدات على عدم استخدامه حتى في موقعه الصحيح وضمن سياقه العلمي .

وبدأت، من جهة اخرى، تظهر أجندة نسوية جديدة لمناقشة الإقتصاد النسوي والعمل الرعايي المجاني، لتسلط الضوء على أهمية الدور الذي تقوم به النساء في إعادة الانتاج، من حيث إدامة النسل البشري، وتربية الاجيال، وخلق قوة قادرة على استمرار الإنتاج وإعادته . ظهرت كتابات عديدة بهذا الخصوص وبشكل غير مسبوق في العراق. حيث كتبت المقالات وعقدت الندوات، سواء بشكل حضوري أو افتراضي.

من جهة اخرى، دفع استعمار العنف المنهجي والمؤسسي ضد النساء، وبمختلف اشكاله، العنف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، النساء الى إدامة كتاباتهن ونداءاتهن وأعمالهن من أجل الغاء القوانين التمييزية الجائرة بحق النساء. وانتقاد عمل المؤسسات، التي يفترض بها أنها تقدم الحماية للنساء، الا أنها لم تستطع الخروج من هيمنة العقلية الأبوية والذكورية التي سيطرت على هذه المؤسسات، وانتهت الى المشاركة في ترسيخ العنف بدلا من ازالته او الحد منه.

إن التمييز الجنسي المنظم ضد النساء دفع الكاتبات الى الكتابة عن التمييز في ميدان العمل، وفي الحصول على فرص عمل، و تأثير البطالة على إفقار النساء، وعلى تركهن فريسة الخضوع للاوصياء من الذكور في المنازل. في ميدان القوانين، وعلى التحديد قوانين الأحوال الشخصية، بقدر تزايد واستمرار الحملة لتغيير مواده وخاصة تلك المتعلقة بحضانة الاطفال، تصدرت هذه القضية كتابات النساء ايضا. لقد طالبت النساء عبر كتاباتهن بتشريع قوانين تجرم العنف الأسري، والغاء قوانين تشرع استخدام العنف وتعفي المجرمين من العقاب.

يتكون هذا الكتاب في ملفه الاول، من ستة أبحاث كتبتها نسويات، معظمهن، في سن الشباب، كجزء من النشاطات التي قمن بها اثناء مشاركتهن في المدرسة النسوية الرابعة التي نظمها تحالف أمان النسوي، خمسة منها كتبت في عام ٢٠٢٣، وبحث واحد كتب في المدرسة النسوية في عام ٢٠٢٢ والذي يحمل عنوان (المعايير الانثوية، قيود اجتماعية مفروضة على النساء). تناولت هذه الأبحاث مواضيع مختلفة تتعلق بالتحديات والتمييز متعدد الأشكال الذي تتعرض له النساء وعلى مستويات مختلفة، في العمل، وفي الإنتاج الادي، ودورهن في الانتفاضة. هذه الأبحاث تم الإشراف عليها من قبل الأستاذتين الدكتوراة بلسم مصطفى و الباحثة ريم غسان.

اما في الملف الثاني، يعيد هذا الكتاب نشر ١٢ مقالاً من موقع «جمار» الصحفي المستقل، والذي عمل مع كاتبات وباحثات عراقيات على إنتاجها وتحريرها ومن ثم نشرها على موقعه الالكتروني jummar.media، وعلى صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي. كذلك، ينشر عدداً من المقالات المنشورة على منصات حيز، وكتابات، الحوار المتمدن، ورسيف ٢٢.

أما الملف الثالث، فيتكون من عدة من البيانات التي أصدرها تحالف أمان في السنوات الثلاثة الاخيرة، والتي دافع فيها عن حقوق النساء، التصدي للعنف، المطالبة بالأمان للنساء بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكان قد تم نشر هذه البيانات على منصات التحالف إضافة الى المنصات النسوية الصديقة.

في النهاية، نود التأكيد ان المقالات المختارة ما هي الا عينة قليلة من عشرات المقالات الاخرى التي لم يسع حجم هذا الكتاب الى احتوائها. فندعو القارئات والقراء الى تعقب وقراءة منشورات النساء على مختلف المنصات المذكورة اعلاه وغيرها من منصات.

ونشكر كل من ساهم/ت باصدار هذا الكتاب، وفي رأس القائمة، الشابات النسويات اللواتي يعدن بافتتاح مرحلة جديدة من نضالنا النسوي، الذي كان قد ابتدأ قبل قرن من الزمن. واذا كان نضالنا يتركز آنذاك على ضمان حق التعلم والعمل، والذي يبدو أنه أصبح من البديهيات هذا اليوم، إلا أن التمتع التام بهذه الحقوق لازال عرضة لتحديات عديدة وكبيرة. الا ان مساعينا موجهة الى التصدي للكثير من التحديات المتعلقة بحقوقنا الاقتصادية والمساواة القانونية، وحرية التعبير بدون قيد او شرط، والدفاع عن حركتنا النسوية الى تحقق المساواة الكاملة والعدالة بين الرجال والنساء. بالرغم من كل التحديات، تستمر وتواصل وتُصعدُ نسوياتنا من نضالهن، ليؤكدن أنهن يقفن على الجانب الصحيح من التاريخ.

لكل نسوياتنا، ونسويينا، ولكل المهتمات والمهتمين بإقامة نظام قائم على أساس العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، نصدر هذا الكتاب.

تحالف أمان النسوي

حزيران ٢٠٢٤

ملف الأبحاث المقدمة الى المدرسة النسوية الرابعة

النساء العربيات في المجال الأدبي والثقافي والتحديات المعيقة

الباحثتان: تسالي عطية عذير ونهى عبير

أنتجت هذا الورقة العلمية كمشروع تخرج من المدرسة
النسوية الرابعة التي ينظمها تحالف امان النسوي

الى كل امرأة وقفت ضد العنف
الى كل اليافات
الى كل النساء القويات والمحاربات والقياديات

المقدمة

تعد موضوعات مشاركة النساء في النتاج المعرفي والتحديات امامهن في المجال الأدبي والثقافي في العالم العربي من الموضوعات الهامة والتي تشغل كثيراً اهتمامات الباحثتان، وتجدان انها تحتاج إلى دراسة، فعلى الرغم من تحقيق المرأة لإنجازات كبيرة في هذا المجال، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تؤثر على قدرتها على التألق والتميز وفرض وجودها والتمتع بإنتاجها الأدبي بحرية كاملة. يعكس الأدب تجارب النساء وقضاياهن ومشاكلهن، ويسعى لإبراز صوتهن وتعزيز مكانتهن في المجتمع. إن فهم التحديات التي تواجه النساء في المجال الأدبي يساعدنا على تحسين الوضع الحالي وتوفير الدعم والفرص المناسبة للنساء الكاتبات والاديبات فعندما نعرف المشاكل التي يواجهنها، يمكننا اتخاذ إجراءات وتطوير سياسات تعزز مشاركتهن وتعزز دورهن في المجتمع.

يتحدد نطاق البحث حول النساء في المجال الأدبي والثقافي في العالم العربي ويركز في حالة مصر والعراق، حيث يواجهن تحديات عديدة، بما في ذلك التمييز والتحييز الجنسي، ما يثير القلق في

عدم تقدير قدراتهن وإبداعهن بنفس القدر الذي يتم تقديره في حالة الرجال وقد يتم تجاهل أعمالهن أو تقديمها بشكل أقل قيمة، وتفرض القيود الاجتماعية على النساء في المجال الأدبي والثقافي، حيث يتوقع منهن أن يكونن مسؤولات عن الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، مما يقلل من وقتهن وطاقتهن لممارسة الكتابة والفن. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعرضن للتهديد بالعنف أو الاستهداف إذا خرجن عن الدور المتوقع منهن. ما يعني قلة الدعم والفرص ونقص التمثيل والتواجد، وصعوبة الاعتراف والتقدير. ومع ذلك، هناك تطورات إيجابية وجهود لتمكين النساء وتعزيز مشاركتهن في هذا المجال.

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التحديات الجندرية التي تواجه الإديبات ما يتعرضن له من تهيمش واخفاء الهوية. فان الدراسات في موضوع التحديات التي تواجه النساء في مجال الادبي والثقافي وعلاقتها بالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظر نسوية تعتبر قليلة في الوطن العربي. كما تقدم الدراسة تصور واقعيًا عن التحديات التي تواجه النساء في مصر والعراق. ويساعد البحث في توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال المساواة وتمكين المرأة. فعندما نكتشف التحديات والمشاكل التي تواجه النساء في المجال الأدبي، يمكننا توجيه الجهود والموارد بشكل أكثر فعالية للتغلب على هذه التحديات وتحقيق التقدم المطلوب.

ويوضح هذا البحث التحديات التي تواجه النساء العربيات في مصر والعراق في المجال الادبي والثقافي والنظرة المجتمعية الى النساء التي تعمل في المجال الادبي والثقافي وتعرضهن للضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية وخوف البعض منهن من اظهار مواهبهن والأبداع في محال اعمالهن وصعوبة حضور المحافل والمنتديات الادبية والسفر، بالإضافة الى تهديد النساء في هذا المجال والحملات ضد النوع الاجتماعي وتزايد القلق مع هذا الحملات .
المنهجية:

اعتمد البحث على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالتحديات امام النساء في المجال الادبي وجدلية الادب النسوي او النسائي في السياقات التاريخية , والمعوقات التي واجهت الإديبات من تهيمش واقفاء الهوية و تنوعت هذه الدراسات بين مقالات في مواقع الأنترنت او الدوريات. لكن هذه الدراسة تناولت جزء من هذه التحديات وتمت مراجعة الإديبات السابقة وتحليلها .

بناء على الاطار النظري لهذا البحث، تقوم هذا الدراسة على البحث المكتبي والبحث الميداني وشملت بعض مناطق مصر- ومحافظتي بغداد وديالى في العراق. اجريت المقابلات من بداية حزيران وحتى منتصف تموز لعام ٢٠٢٣ بواقع ستة مقابلات. كانت اعمار النساء اللواتي تمت مقابلهن تتراوح بين (١٧-٥٠) وهن من الكاتبات والرسامات. تم وضع أسئلة المقابلات الذي تعتبر من العناصر الاساسية في البحث مع اضافة وتعديل بعض الاسئلة حسب طبيعة المجتمع العراقي . اما في مصر كانت مجموعة النقاش المركز مع نساء اعمارهن تتراوح بين (١٦-٢٦) متمرسات وهاويات في الشعر والمسرحي وكاتبات القصة. لم تذكر الباحثتان المناطق بناء على طلب المشاركات للحفاظ على خصوصية المشاركات وامانهن الشخصي والنفسي وضعت المشاركة

في البحث تحت اطار اخلاقيات معينة، فالمشاركات لهن الحق في الانسحاب من المقابلة ودون ذكر اسماء ومعلومات وكانت اسئلة المقابلة تدور حول التحديات الادبية والثقافية النسوية وطلبنا من المشاركات في المقابلة اجراء تسجيل صوتي أو مكالمة هاتفية أو رسائل نصية حيث فضل البعض منهن كتابة الرسائل النصية خوفا من التسجيلات الصوتية ومكالمات وترك لهن حرية الاختيار في ذلك .

تم جمع البيانات الأولية من خلال مقابلات تضمنت أسئلة حول البيانات الاجتماعية والاقتصادية للمشاركات في الدراسة. تضمن تحليل التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في هذا المجال، بما في ذلك النظرة الاجتماعية وصراع الأدوار والعلاقات الاجتماعية. وتضمنت المقابلات كذلك تحليل التحديات الاقتصادية، بما في ذلك الأجور والحوافز وبيئة العمل الداخلية.

و اذ يسعى هذا البحث إلى سد ثغرة في معرفتنا للتحديات التي تواجه النساء في المجال الادبي والثقافي في مصر والعراق، طلبنا من المشاركات الإجابة على الأسئلة التالية: كيف دخلتي في المجال الادبي؟ ولماذا اخترت هذا المجال؟ كيف كانت بدايدتك في المجال الادبي وماهي المفاجآت السارة او الحزينة التي واجهتها؟ اين واجهتي العقبات في مشوارك الادبي ؟ ما هي قدراتك المالية وكم عدد سنوات العمل في المجال الادبي ؟ ماهي الجهات الداعمة لك في هذا المجال؟ وما هو نوع الدعم؟ كيف تصفين تأثير المجتمع على انخراطك في المجال الادبي؟ كيف تصفين دور الاسرة في دخولك في المجال الادبي؟ كيف تصفين تأثير العامل الاقتصادي على مسيرتك في مجال الادبي؟ بالمقارنة مع العمر والتحصيل الدراسي والحالة الاجتماعية.

أولاً: مدخل مفاهيمي للتحديات التي تواجه النساء في المجال الادبي

١. مفاهيم عامة:

قبل الخوض في مناقشة الاطار النظري، رأينا من المفيد تعريف مصطلحي التحديات، وهي التطورات او متغيرات او مشكلات او صعوبات او عوائق نابعة من البيئة المحلية او الاقليمية والعالمية كما تعرف انها تغيرات اما ايجابية يجب التماشي معها لاحداث التغير والتطور واما سلبية يجب الوقوف عليها وتفاديها حتى لا تشكل عائق امام الهدف.

ويمكن تسليط الضوء على ابرز التحديات التي واجهت الادييات في تسمية مفهوم الادب النسوي أذ ان الادب النسوي : هو الادب الذي يتناول القضايا النسوية من وجهة نظر المرأة ويهتم بتسليط الضوء على الظلم والتمييز الذي تعاني منه النساء في المجتمع ويقوم بإبراز التحديات التي تواجههن والمشاكل التي يجب حلها وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع والمطالبة بالمساواة بين الجنسين.

وغالباً ما يُوصف الأدب الذي تنتجه النساء بـ«الأدب النسائي»، وهو الادب المكتوب من قبل النساء، وهو وصِفٌ يكاد ينفرد به الأدب دون غيره من الفنون كالسينما والنحت والفن التشكيلي والغناء وغيرها من الإنتاجات الإبداعية، إذ لم تعد وسائل الإعلام أو المجلات العلمية أو المتخصصة بشأن ما، على إسناده إلى السينما مثلاً، أو إلى الفن التشكيلي الذي لا نراه يُنعت

بكونه «نسائياً» إذا ما أنجزته نساء. ربّما أُلصقت صفة «النسائي» بالمرسح في غير مناسبة، لكنّ هذا الإلصاق بقي قليل التداول والانتشار، على عكس ثنائي «الأدب» و«النساء» .

٢. جدلية الأدب النسوي والنسائي

يؤيد بعض النقاد والأدباء مصطلح الادب النسوي، بصفته أدباً إنسانياً، أسهم في تحرُّر المرأة من التقاليد والقيود المجتمعية التي أعاققتها لقرون، ووسيلةً للتعريف بواقعها ومشكلاتها الذي يمكن بواسطته أن يعيد تشكيل وعي المرأة تجاه قضاياها، ووعي المجتمع تجاه دورها في المجالات كافة والمرأة هي الأجدر بالتعبير عن مشاعرها بنفسها، لاسيما مع الصورة السيئة أو النفعية التي يصورها بها الأدب الذكوري.

اما وجهة النظر الثانية تجاه الأدب النسوي فهي معارضة تمامًا، حيث يعتبر أصحاب هذه النظرة من النقاد بان هذا التقسيم يؤدي إلى التقليل من قيمة الإبداع الذي تنتجه المرأة، ذلك عندما يربطونه بخصائص فسيولوجية لا علاقة لها بالأدب والإبداع، خاصة وأنّ بعض الأصوات النسوية ينحصر سردها الأدبي في الأحيان على انعكاسات شخصية حول مواضيع مختلفة، ولا تتحدث عن قضايا المرأة وهمومها. والكثير من الادبيات رفضن هذا التصنيف، خوفاً من احتقار ما كتبه المرأة من قِبَل الوعي النقدي الذكوري، وأتته يؤدي إلى تهميش إبداع المرأة، ويحطُّ من قيمتها، فقد رفضت لطيفة الزيات، أن تدرج في قائمة الأدب النسوي في مطلع الستينيات للأسباب هذه. وكذلك ناصرَ هذا الرأي الأدبيات غادة السَّمان وفاطمة ناعوت وغيرها.

رغم الصيغ الدعائية المستخدمة في ترويض مصطلح الأدب النسوي فيما نراه نحن الا مصطلحا ذكوريا متطرفا يهدف الى التمييز ضدّ الإبداع الذي كتبه المرأة كون التصنيف بحدّ ذاته هو تمييز سلبي يعمل على التقليل من شأن هذا الإبداع بإخضاعه للدراسة من زاوية جنسوية «أي كون منتجه أنثى من حيث التصنيف البيولوجي للإنسان.. وهذا بحد ذاته إساءة ليس للمرأة فقط وإنما للعملية النقدية والإبداعية برمته.. ذلك لأن الأدب هو منتج ذهني لا يمكن إخضاعه للتجنيس كما أن النص الجيد هو الذي لا يمكن التمييز عبر قراءته ان كان كاتبه رجلا أم امرأة كونه بالأصل يحاكم الحياة برؤية جمالية عبر استخدام الوجه الآخر للغة .

اذا قسمنا الادب الانساني الى ذكوري وانثوي هذا غير منطقي وغير مقبول، هكذا تقول الشاعرة الكردية فينوس فائق، فعند إطلاق مصطلح الأدب النسوي، فنزعم ان هذا المصطلح بحدّ ذاته هو تهميش للمرأة وقدرتها في الكتابة، وإذا قبلنا بمصطلح الأدب النسوي فهذا يجعلنا نقول بوجود أدب ذكوري، صحيح أن لغة المرأة الأدبية قد تعج بالأنثوية ولكنها تعالج مواضيع مختلفة بأساليب لا تقل تقنية عن الأديب الرجل. وعليه فهذا البحث يقوم على افتراض انه لا يوجد ادب خاص بالنساء وادب خاص بالرجال، والمرأة قادرة على الكتابة النقدية ببراءة. إن جهود المرأة الادبية واضحة ولها قواعد راسخة، ولكن لم يتم تسليط الضوء عليها، بل وتهميشها وحصر اهتماماتها في صراعها مع المجتمع الذكوري صحيح أنها اهتمت بأمور المرأة الأدبية ولكن لأنها لمست هذا التهميش الحاصل على أدب المرأة...والوعي الذي انضجته كتابات ونضالات ذكورية ونسائية دخل في منعطف حاسم عندما تولت النساء انفسهن المطالبة والتعبير

والتنظيم لانتزاع الحقوق المهضومة وتقويم الحيف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المفروض. إن كان الأدب النسائي أي الذي تكتبه المرأة يهتم بكل القضايا الإنسانية، ويتناول كل المسائل الاجتماعية دون أي انحياز أو تعصب للمرأة فإن قضية المرأة لا يمكن أن تعالج خارج الاهتمام بقضايا المجتمع ككل، وهذا يعني أن تحرر المرأة و الرجل معا يكون بالتخلص من الجهل الاجتماعي و التحرر من سلطة الرأي و الأحكام المسبقة التي تستند على المقدس لتفرض نفسها. من هنا نلاحظ ان ما تكتبه المرأة في الأدب النسائي هو عام وشامل ولا فرق بين ما يكتبه الرجل سوى أن صاحبة القلم أنثى، في حين أن الأدب النسوي ينطلق من تحديدات جندرية تفصل بين الأنثى والذكر حيث إن الأدب النسوي يعتبر أن المرأة هي حجرة الزاوية ويجب تحررها أولاً من الوعي الذكوري حتى نهض بالمجتمع، وبذلك ينحاز الأدب النسوي بتطرف إلى المرأة بما هي أنثى وتطرح قضاياها ومشاكلها من منطلق جنسها خالص.

تتبنى الباحثة فكرة ان ليس هناك فرق بين الادب النسوي او النسائي لان الادب بصورة عامة ادب انساني ولا يمكن تخصيصه وتجزئته على اساس الجنس، وان قيمة النص الادبي تكمن في الفكرة الادبية والاجتماعية المقدمة والبناء اللغوي المستخدم. اما جنس الكاتب فلا يضيف الى العمل الادبي .

ثانياً سياق تاريخي للنساء في المجال الأدبي

١. قيود وتأثير ذكوري ومواجهات

إذا نظرنا من عين التاريخ نلاحظ أن المرأة المبدعة حققت حضوراً منذ ما يسمى بالعصر الجاهلي وهي تسمية غير دقيقة إذ أن المرأة في تلك الحقبة كانت تنتزع حقها في التعبير الثقافي وكانت تقف في المنتديات والأسواق الثقافية ليست كشاعرة ومنتجة للإبداع فقط وإنما كناقذة فذة ، مثل، الخنساء أميرة شاعرات العربية ، وفي العصر الحديث نرى عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، وسهير القلماوي، والشاعرة الفلسطينية طلعت الرفاعي، وليلى بعلبكي، ونازك الملائكة، وفدوى طوقان، ومي زيادة، وغادة السمان، وسحر خليفة، وحنانة بنونة، وأحلام مستغامي... وأسماء أخرى عديدة، خصوصاً في وقتنا الراهن، لا مجال لذكرها جميعاً. واللائي رغم تقديهن أحياناً أدباً نسائياً عاماً، إلا أنهن نجحن بطريقة أو بأخرى في تشجيع الأدب النسوي والإضافة والتطوير فيه.

مع فترة التحرر واستعادة جزء كبير من الأوطان العربية حريتها من قبضة المستعمر انطلقت مرحلة جديدة من الكتابة الأدبية التي كان فيها الانحياز واضحاً لفائدة الرجل الذي سيطر على كل القطاعات الإبداعية، فكانت حسرة المرأة شديدة لهذا التفاوت في المكانة الاجتماعية والذي انعكس على المشهد الثقافي عموماً، وقد تزامنت تلك الفترة مع ظهور حركة نسوية تطالب بانتزاع حريات عديدة للمرأة من منطلق جنسها فأدى ذلك إلى ظهور كتابة أدبية جديدة تنحاز لمطالب المرأة و تنادي بمساحة أرحب تحررها من قبضة الوعي الذكوري، وهنا ظهرت نوال السعداوي التي تعتبر رائدة نسوية مثلت بكتابتها الأول "المرأة و الجنس" عتبة لتأسيس

مرحلة نسوية في العالم العربي أتبعته مجموعة من الإصدارات مثل المرأة و الصراع النفسي“ و “الوجه العاري للمرأة العربية“ إضافة إلى مجموعة من المؤلفات الروائية مثل الغائب“ و “امرأتان في امرأة“....

لعل القمع الشديد الذي سلط على المرأة على مر التاريخ وما عاشته من قهر اجتماعي وتسلط عائلي جعل منها كائناً منسحقاً وذليلاً وبلا قيمة اجتماعية، وهو الذي جعلها متطرفة إلى حد ما في أطروحتها الجندرية، وتصر بشدة على مطالبتها بالمساواة والتحرر الجنسي، لذلك ظهرت كتابات روائية صادمة مثل رواية “برهان العسل“ لسلوى النعيمي و “بنات الرياض“ لرجاء العالم و “اسمه الغرام“ لعلوية صبح و “اكتشاف الشهوة“ لفضيلة الفاروق... إنها نصوص جريئة تمكنت فيها المرأة من التعبير بصوت مرتفع عن رغباتها، ورفضها التام لكل الخطوط الحمراء التي رسمت عبر تاريخ طويل من القمع في المجتمع وفي الكتابة. واندفاع الكثير من النساء اللاديبات إلى الانتصار لذواتهن المقهورة في مجتمعات ذكورية يستبد فيها الرجل بالسلطة الاجتماعية و الأدبية حيث استأثر لنفسه بمساحة الضوء والتأثير مما جعل له نفوذاً مطلقاً في المجتمع انعكس في حضوره السياسي والاقتصادي والإداعي على حساب المرأة نفسها. فقد نقل المبدعون المرأة من مكانتها الدونية في المجتمع وحولوها إلى مجرد موضوع لهم، واستباحوها داخل النص مثلما كان وضعها في المجتمع، لذلك ظهرت نماذج سلبية للمرأة يبدو أشدها في صورة مغطية كرسها نجيب محفوظ في شخصية «الست أمينة» المستسلمة لقدرها و الخاضعة للسلطة الذكورية لزوجها، كل ذلك جعل من المرأة الكاتبة تنتفض ضد الرجل مما يمثله من سلطة اجتماعية وأدبية، وهذا ما يفسر دوافعها داخل النصوص الأدبية وجرأتها في تناول الموضوعات خاصة التي لها علاقة بالجسد. جاءت العديد من الروايات التي تمكنت فيها المرأة من الخروج وكسر القوالب أو الثوابت التاريخية والقهر الاجتماعي. الخ. لذلك كان من الطبيعي أن تثار في صدور روايات مثل “بنات الرياض“ و “برهان العسل“ وغيرها. وفي الساحة الأدبية العربية لم يلق هذا المصطلح اهتماماً إلا في أواخر الثمانينات والتسعينات في القرن العشرين، بعد نشاط الحركة النسوية وأقيمت لأجل ذلك المؤتمرات العديدة التي نجحت في فرض تغيير جذري في مجال التشريعات والتصويت الانتخابي والصحة العامة، وغير ذلك من المجالات.

٢. الأدب في التاريخ كان عراب النساء للاعتراف بكيانهن

جاء اهتمام الأدب النسوي بكتابات المرأة حاضراً وتاريخياً، فانبثقت الدعوات إلى التخلي عن لفظة تاريخ باللغة الإنجليزية history واستبدال لفظة her story بها، وبالتالي إعادة كتابة التاريخ من وجهة نظر نسائية، بل إن بعض هؤلاء النسوة قمن بإنشاء المجلات وإصدار الكتب التي أعادوا فيها كتابة بعض القصص التاريخية من جديد، ومن هذه المجلات «رسائل الذاكرة» التي تصدر عن «ملتقى المرأة والذاكرة» في مصر، حيث قامت اللاديبات فيها باستبدال بعض النصوص التاريخية التي كتبها أقلام نسائية معاصرة تأخذ بعين الاعتبار علم «الجندر» (النوع الاجتماعي) الذي ينفى الأدوار النمطية لكل من المرأة والرجل، ويجعل هذه الأدوار تتغير بتغير

أوضاع المجتمع؛ بأخرى كتبت بأقلام رجال.

عندما بدأت المرأة تكتب أدبها أي تنتج الشعر والقصة والرواية شعرت بعمق الفجوة بينها وبين ما يكتبه الرجل واصطدمت بالمجتمع. يعتبر إقدامها على الكتابة هو عقوق تجاه المجتمع المحافظ والمنغلق على نفسه بمعنى أن فعل الكتابة في ذاته يكشف رغبتها في الخروج من بيت الطاعة وقرودا على مؤسسة المجتمع وعلى قوانين العائلة وهو ما يؤكد انتقاص من قيمة المرأة الكاتبة، لذلك وجدت نفسها في حاجة إلى انتحال أسماء مختلفة لتختبئ خلفها و تكتب ، والمبدعات العربيات وإن حجبن هوياتهن أحياناً - لم يستبدلنها بأسماء رجال، فالمصرية زينب فواز نشرت روايتها الأولى باسم «فتاة مصرية»، لكنها في الطبعة الثانية أفصحت عن هويتها. أما أليس بطرس، فكانت أول امرأة تنشر قصة قصيرة عام ١٨٩١ باسم «صائبة». من جهتها، نشرت الأديبة اللبنانية مي زيادة بأسماء مستعارة عديدة، نذكر منها «عائدة» و«إيزيس كوبيبا»، وكانت أول امرأة تكتب في جريدة الأهرام المصرية. أما الكاتبة المصرية عائشة عبد الرحمن التي لم تعد أسرتها المحافظة انخرط النساء في العمل الثقافي، فكانت تنشر باسم «بنت الشاطئ» في إشارة إلى طفولتها في بلدة دمياط على شاطئ النيل. وكانت الحقوقية والأديبة مقبولة الشلق أول امرأة سورية تحوز إجازة في الحقوق، كما كانت تنشر قصصها ومقالاتها باسم «فتاة قاسيون». وإن اختارت الأديبات الأوليات إخفاء هوياتهن لدوافع مختلفة، فقد برزت لاحقاً اتهامات خبيثة بثت سمومها ضد الإنتاج الأدبي النسائي وكانت أشبه بالإخفاء القسري عبر التشكيك بحقيقة أنهن كتبن أعمالهن بأنفسهن، لاسيما إذا ما حققت أعمال الكاتبة نجاحاً ملحوظاً. ونسوق مثلاً على ذلك قضية الكاتبة الجزائرية أحلام مستغانمي وثلاثيتها «ذاكرة الجسد» (١٩٩٣)، و«فوضى الحواس» (١٩٩٧)، و«عابر سرير» (٢٠٠٣)؛ إذ أشبع بأن الشاعر نزار قباني - صديقها المقرب آنذاك - كان قد كتبها. أما مسيرة الأديبة المصرية أليفة رفعت، فشهدت دينامية حجب مختلفة، إذ قلما نجد أعمالها متاحة للقراءة، كما اقترن اسمها بوصف «المثيرة للجدل» ليزيد من تجاهل النقاد لإنتاجها الإبداعي في مجال القصة القصيرة. وكانت تلجأ إليها الأديبات لولوج عالم الأدب المحتكر من قبل الذكور.

٣. تحديات ومواجهات تاريخية مزمنة

في الأنظمة الأبوية لطالما كانت العراقيل التي تقف في وجه المرأة حين تقرر أن تصبح كاتبة وشاعرة أو روائية أو تشكيلية في صورة زوج يمنعها من الكتابة، ويرفض تواجدها في المحافل والفعاليات الثقافية، على اعتبار أنه يمتلكها، ويمتلك حياتها وتفصيلها، وله وحده الحق في أن يحدد لها ما تفعله وما لا تفعله. وهناك كاتبات ضحبن بالأسرة والاستقرار العائلي لأجل التمسك بالكتابة كحلم، وأخرى كتبن في سرية تامة، وكان نوصهن خطيئة يخفيها عن الجميع، ومنهن من تركت الكتابة واخترن الشعور بالأمان في مجتمع لا يعطيها فضاء لتعيش فيه أحلامها. مثلاً على ذلك نوال السعداوي استطاعت أن ترمي حجراً في بركة الوعي السائد الراكدة، وإن لم توفق لتغيير جذري في تركيبية المجتمع إلا أنها استطاعت بانحيازها الشديد للقضايا النسوية أن ترفع صوت المرأة عالياً، ونتج عن ذلك رغبة المرأة في التحرر من قهر

المجتمع و سلطة الوعي الذكوري الذي تمثل في الجانب الثقافي و الأدبي , وايضا ومن الشخصيات النسائية العربية التي كان لهن دورا لعصر الحديث نازك الملائكة، فهي شاعرة، وناقدة، وقاصة، و مترجمة، وعشقت الأدب و موسيقى ، درست الفن تمثيلا الإنجليزي، ولمس شعرها واقع الناس، وخاصة الجانب المأساوي، وقد ألقت مجموعة من الكتب، وهو كتاب « مأخذ اجتماعية على حياة المرأة العربية»، وكتاب «التجزئية في المجتمع العربي» اللذان انتقدت فيهما وضع المرأة في المجتمع وأنها مسلوقة الحقوق. وفي عام(١٩٥٢م) أُلقت محاضرة في النادي السينمائي، انتقدت فيها أوضاع المرأة العربية الحاضرة، ودعت إلى تحريرها من التخلف والجمود .

ثالثاً: التحديات وآثارها امام النساء في المجال الأدبي والثقافي في العراق ومصر

أولاً: التحديات الاجتماعية العامة التي تواجه المرأة في المجال الادبي

من خلال البحث الميداني واجراء المقابلات لاحظنا أن فئة النساء اللاتي تحدثن أفدن بأنهن غالباً ما يواجهن نظرة سلبية من قبل المجتمع حيث كانت الإجابات على ذلك بمتوسط (٣,٣٣) من خمسة. تؤكد هذه النتيجة أن قبول عمل المرأة يضعف ويقوى حسب وعي الفرد وتحضره وتطوره والمجتمع المحيط به، وقد تؤثر بعض الأعراف المحددة الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تأثرت بدورها بالعوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية على حرية المرأة في العمل. أظهرت النتائج أنه أحياناً ما تواجه العاملات في المجال الأدبي والثقافي صراع أدوار بين المتطلبات الأسرية والأعباء العمل حيث بلغ المتوسط العام لهذا البعد (٣,٣٨) من خمسة. حيث أفدن بأن أوقات العمل الطويلة تقف عائقاً أمام واجباتهن وأمام مشاركتهن في الأنشطة الأسرية، وبالتالي يعانين من المشاكل الأسرية، وتعزو هذه النتيجة إلى الضغوطات التي تواجه المرأة العاملة في المجال الادبي والفني للموازنة بين المسؤوليات المنزلية ومسؤوليات العمل، فهي تعمل لساعات طويلة على فترتين في معارض ومهرجانات مضافاً إليها وقت الذهاب والإياب لاشك أنها تعود متعبة وربما لا تستطيع القيام بالواجبات المنزلية، وهنا تؤكد النساء أن خروج المرأة للعمل غير كاف لإعطائها حريتها ما دام عملها داخل المنزل موضوعاً ذا خصوصية وواجباً عليها لهذا تظل النساء يقمن بجهد وظيفي مضاعف.

أوضح من خلال النتائج أن العمل في المجال الأدبي يكسب العاملات مهارات في التواصل مع الآخرين بصورة دائمة وهذا مؤشر إيجابي وجيد يعزز من تمكينهن اجتماعياً. وكما بينت النتائج السابقة فإن معظم المشاركات يحملن مؤهل تعليمي (ثانوي وجامعي) مما يؤكد أن فرصة الاستفادة من التفاعل مع الآخرين والعلاقات الاجتماعية، اما العلاقة مع العائلة فقد تأثرت سلباً بصورة غالبية و بمتوسط بلغ (٣,٤٨) من خمسة، بسبب الانشغال بالعمل وتعزو الباحثان ضعف العلاقات الاجتماعية مع الأقارب إلى طول ساعات العمل الثقافي والأدبي.

ثانياً: التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة في العمل المجال الادبي والثقافي.

١_ تشكل الأجور والحوافز تحدي اقتصادي يواجه العاملات في المجال الأدبي والثقافي في كثير من الأحيان يتمثل هذا التحدي في قلة الرواتب مقارنة بما يبذلنه من جهد وما يقتضيه من ساعات عمل مما يؤدي إلى التفكير بترك العمل حيث بلغ المتوسط العام للإجابات (٣,٣) من خمسة، ويمكن تفسير ذلك بأن الأجور والمزايا التي يحصل عليها العاملون تلعب دوراً أساسياً في دفعهم إلى زيادة إنتاجيتهم وولائهم للعمل وعدم التفكير بتركها. لذلك فإن الاهتمام بتحديد الأجر العادل ووضع سياسة رشيدة للأجور والحوافز يعتبر من عوامل نجاح أي مؤسسة لأن الأجر لا يقتصر دوره على إشباع الحاجات المادية وإنما يمتد ليعطي الشعور بالأمن وليرمز للمكانة الاجتماعية، في حين نجد أنه نادراً ما توفر الإدارات رواتب بعد التقاعد عن العمل وهذه النتيجة واقعية نظراً لطبيعة العمل في القطاع الخاص حيث انعدام الأمان الاقتصادي. ومن التحديات الاقتصادية أيضاً عدم توفر أماكن خاصة لهن في أوقات الاستراحة بمتوسط بلغ (٣,٣٦) من خمسة، وكذلك الإرهاق الذي يعانين منه.

٢_ مشكلات نظامية تتمثل في نظرة المجتمع إلى عمل المرأة، ونقص الخدمات المساندة، والتحرش الجنسي، والعنف اللفظي؛ فكثيراً ما نجد مدونات السلوك في أماكن العمل مبهمه وغير واضحة ومحددة، خاصة في وقائع التحرش وصعوبة إثباتها بدليل مادي، ذلك ما يتعرض له النساء لأنهن نساء.

وكذلك صعوبات في التأهيل والتدريب، وعدم المساواة في العمل، وضعف دعم الإدارة العليا إضافة إلى ظروف وصعوبات العمل بحد ذاته، فهناك بلدان تطبق التمييز الإيجابي وتعطي النساء إجازات كافية للوضع وإجازات في وقت الحيض، أما في بلادنا العربية يتم وصمهن ووصفهن بالكسالى. وفي القطاع الخاص يتم فصلهن أو رفض عودتهن للعمل بعد الولادة، أو التشكيك في قدرتهن على الكتابة والأبداع بعد الإنجاب، بجانب عدم توفير حضانات لرعاية الصغار مما يعيق حضور النساء الندوات والمعارض والتدريبات. ما يسبب بمجمله مشكلات اقتصادية؛ وتتمثل هذه الصعوبات في عدم كفاية الدخل الشهري، وطبيعة الدور المزدوج لعمل المرأة.

ثالثاً: تحديات الجندر والأنظمة الأبوية

العمل الرعائي المفروض على المرأة في الأنظمة الأبوية وتربية الاطفال يمنعها من التفرغ للكتابة ليس هذا فقط بل ان الزوج يمنعها احيانا من الكتابة والظهور لأنه يعتبر ظهورها في المحافل الادبية عملاً معيباً وفيه احراراً للأسرة وقد تخضع الزوجة لرغبة الزوج وتكف عن الكتابة وتتمرد وتضحى بالعائلة والزوج وتهب نفسها كلياً للعمل الادبي والظهور الاعلامي. اشارت المشاركات الى حالات من الزوجات تحطمت نتيجة ضغط الزوج، الا في حالات نادرة كان يكون الزوج نفسه ادبياً أو مشتغلاً في المجال الادبي وحتى في هذا الحالة هناك ضغط على الزوجة

وقد نسفت الكثير من الزيجات ولم تصمد الا القليل منها ،وهناك من تكتب وتخفي ما تكتبه عن الاهل وعن وسائل الاعلام حيث انها تعبر عن مكوناتها كأنثى ومن ثم قد تمزقه او يجد طريقه للنشر ولكن بصعوبة بالغة ... هناك حيف كبير يلحق بالمرأة الكاتبة والنيل منها ومن كتاباتها حتى من قبل ادباء كبار ممن ينظرون الى المرأة كآلة للجنس والولادة والبعض يعتبرها شيئاً مكملًا لهم. انهم لا يصغون لما تقوله من شعر أو سرد بل حسبهم ان تكون جسد جميلاً ينتقل بينهم ويثير فيهم رغبات واحاسيس بعيدا عن الجانب الادبي الابداعي . وحين تحظى المرأة الكاتبة ببعض الاهتمام فتكون عرضه للسخرية او ان هناك غرضاً اخر وراء هذا الاهتمام . وأشارت المشاركات الى ان المشكلة تكمن في تهميش ذكوري للمرأة من قبل المؤسسات الثقافية والنقدية المختلفة سواء على صعيد كون المرأة ناقدة أو كاتبة، ذكرت احدها: لناخذ مثالا الجوائز العربية! فنادرا ما تحصدها امرأة رغم وجود عدد لا بأس به من باحثات جادات على المستوى العربي وأنها أصلاً وجدت للنقاد والكتاب والأدباء الرجال. ودكتاتورية الذكورية مخفية تحت الاغلفة الثقافية الكثيرة التي تلعب فيها العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية والأيدولوجية دورا حاسما اذ يرفض مقوم الجائزة الأدبية المرأة فقط لأنها امرأة ويحرمها الفوز . الا ان الجائزة لا يجب ان تمنح للمرأة لأنها امرأة، بل لأنها تستحق ذلك بامتياز. والذكاء والخلق والإبداع ليست حكراً على الرجال. ويجب تفادي الحالة المرضية اجتماعياً التي تعتبر المرأة ناقصة وعاجزة.

رابعاً: اثار ونتائج: اخفاء الهوية الادبية خوفاً من الاقصاء

كثيراً ما كانت الكتابة والإبداع الأدبي يمثلان تحدياً كبيراً للنساء الكاتبات والأديبات في المجتمعات العربية والشرقية. وهي واحدة من العوامل الهامة في تحديد الهوية الشخصية للكاتبات. ولذلك، كثيراً ما تختار النساء استخدام أسماء محايدة جنسياً أو أسماء رجالية لتجنب الكشف عن هويتهن النسوية في الكتابة والإبداع الأدبي.

بالإضافة إلى ذلك، احياناً تلجأ النساء إلى الكتابة بأسلوب محايد جنسياً لتجنب التمييز. يعني ذلك أنهن يتجنبن استخدام الضمائر المحددة للجنس والتعابير التي تكشف عن هويتهن النسوية في كتاباتهن. وبسبب الاقصاء والهجمات التي يمكن أن تواجهها النساء الكاتبات والأديبات، قد يخترن التعبير عن قضايا المرأة بشكل غير مباشر. واستخدام الرموز والمجازات والألغاز للتعبير عن تجاربهن ومشاعرهن بدلاً من الكشف عنها بشكل صريح.

وتلجأ النساء أيضاً إلى الاندماج في تيارات أدبية أخرى غير الكتابة النسوية. يمكنهن الكتابة عن قضايا أخرى تهم المجتمع بشكل عام دون الكشف عن هويتهن النسوية بشكل صريح، كما اكدتها نتائج مقابلات البحث.

وفي العصر الحديث، توجهت بعض النساء الى الاستفادة من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن أفكارهن وآرائهن بشكل مجهول أو مجهز. وكذلك استخدام حسابات مستعارة أو الكتابة بشكل مجهول لتجنب الاقصاء والهجمات.

على الرغم من أن إخفاء الهوية الشخصية للنساء الكاتبات في الأدب والكتابة والإبداع الأدبي كان ضروريًا في بعض المجتمعات العربية والشرقية لحماية النساء، إلا أن ضعف العمل على تغيير هذه الثقافة التمييزية وتعزيز حرية التعبير والمشاركة الفعالة للنساء في المجال الأدبي والثقافي هو سبب أساس في استمرارها، بالإضافة الى غياب مساحة آمنة ومشجعة للنساء للتعبير عن أنفسهن ومشاركة قصصهن وتجاربهن بدون خوف من الاقصاء أو الهجمات. يعد إخفاء الهوية والاقصاء، وسيلة للتشكيك في حقيقة أن الكاتبة قامت بكتابة أعمالها بنفسها، وإثارة الشكوك حول قدرتها على الكتابة وإبداع الأعمال الأدبية التي قدمتها، وهي إحدى الظواهر السلبية التي تواجه الكاتبات في العالم العربي. وتعد هذه الحيلة طريقة لتقليل قيمة إنجازات الكاتبات وإخفاء إبداعاتهن الأدبية، وتضعف مكاتهن في المجتمع. ويعود ذلك إلى الصورة النمطية التي ترسمها المجتمعات العربية للمرأة، والتي تقلل من قدرتها على الإبداع والتفكير وتحد من حرية تعبيرها الأدبي. وعلى الرغم من أن هذه الحيلة تستخدم بشكل خاص ضد الكاتبات، إلا أنها تؤثر أيضًا على النساء في مجالات أخرى، مثل الفن والسياسة والعلوم. وتعد الكاتبة الجزائرية أحلام مستغانمي والأديبة المصرية أليفة رفعت من بين الكاتبات اللواتي واجهن هذه الحيلة بشكل مباشر، ولكنهن استطعن تجاوزها وتحقيق نجاحات كبيرة في مجال الأدب العربي. وتعد هذه النجاحات مثالًا على قدرة المرأة على التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها في مجتمعاتنا، وتحقيق إنجازات كبيرة في مختلف المجالات.

الاستنتاجات والخلاصة

من كل ما تقدم ندرك حجم التحديات والمسارات التي يتوجب على النساء اجتيازها في كل مرة يُقررن فيها الخروج من الصندوق، و أن فعل الكتابة بالنسبة للنساء هو مغامرة مضاعفة لأنها تبحث عن حماية الموهبة الأدبية من ناحية، وصون الحياة الشخصية من الانتهاك والتشويش والوصم من ناحية أخرى.

عوامل عديدة ساهمت في انتقال المرأة الى زوايا مظلمة وجعلت من النتاج الثقافي الذي تصنعه المرأة مطوقا بالمساءلة. فالمرأة جزء من المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وما يطال النتاج الثقافي يرمته ينسحب على النتاج الثقافي للمرأة، و أما المشكلة الحقيقية التي واجهت المرأة العربية في الشأن الثقافي هي وجود المرأة تحت الثقل الاجتماعي وانشغالها بالمهام الأسرية اضافة الى الإرهاق الاقتصادي الذي أكل جزءا كبيرا من اهتماماتها ، إضافة الى ترسيخ الثقافة الذكورية الذي جعل من التعامل مع الإبداع النسوي لا يؤخذ على محمل الجد . ورغم كل ما ذكرت الا أن هناك الكثير من الشخصيات الثقافية من النساء استطاعت أن تحقق حضورا بارزا على الساحة الثقافية العربية والعالمية، وأبرز مثال على تحدي الإبداع الحقيقي لهذه الثقافة سنديةانة فلسطين فدوى طوقان التي خاضت معركتها على جبهتين نضاليتين الأولى ضد الاحتلال الذي جاء ليعيق الحياة ذاتها ، والثانية الجبهة الاجتماعية التي حالت دون حقها في مواصلة التعليم ، لكن جمر الإبداع ظل يتقد تحت الرماد الى أن توهج متحديا

الظلمتين. وكذلك مي زيادة التي مارست حياتها الأدبية بكل تحدٍ إلى أن اتهمت بالجنون، ونازك الملائكة التي قدمت للشعر العربي الحديث أسساً إذ كانت هي وفدوى طوقان من أوائل الشعراء الذين قدموا نماذج جريئة من الشعر الحرّ، وكان هذا بحد ذاته تحدياً أكاديمياً أيضاً. فيما نسبت ريادة الشعر الحرّ إلى السيّاب فقط كونه مبدعاً رجلاً.. وهذا ما أثبتته الدراسات النقدية الحديثة والمحايدة. القضية الثقافية العربية برمتها تحتاج إلى نهضة أساسها الحرية والعدالة وهذا ما سينسحب على ثقافة المرأة وإبداعها وتلقي هذا الإبداع دون تصنيف أو انحياز لأن مستوى رقي الشعوب وحضارتها يقاس بما تصل إليه المرأة من تقدم ثقافي واجتماعي .

نستنتج من خلال المنظور الأدبي والميداني ان المجتمع فرض منطقته في سياق الحقوق النسوية، النساء قليلات عددياً في البروز إبداعياً لأسباب مجتمعية، والرجال كثيرون عددياً لكن العبقرية الفنية لا تخضع لهذه التوازنات العددية مطلقاً. الكاتبة المميّزة تفرض نفسها بقوة خياراتها الفنية واستراتيجياتها أمام قوائم ذكورية واسعة. ونرى ضرورة التخلي عن فكرة ذكورية مقبولة والتي تفترض المرأة في حاجة إلى رعاية ودورها الأساس الرعاية، هذا ممكن في المجال الاجتماعي، لكن غير وارد في المجال الفني والإبداعي، بل ومضر للمرأة ولا يخدمها. والمرأة، خارج الفكرة العددية، ولها تفرداها الفني والأدبي، وذلك من خلال الكاتبات العربيات اللواتي يزيد عددهن، ونفس الشيء بالنسبة للفنانات التشكيليات، لأن اللون واللغة يلتقيان في كونهما التعبير الأسمى عن الصمت.

قائمة المراجع

- ١-الادب النسوي وذكورة المصطلح 'مقال منشور على موقع نت <https://alrai.com>
- ٢-فاطمة بن محمود، عن الادب النسائي والادب النسوي اشكاليات والرهانات، مقال منشور على موقع <https://www.kechpresse.com>
- ٣-سها عراف، بأسماء مستعارة عن النساء والكتابة موقع فسحة <https://www.arab48.com>
- ٤-ريهام عزيز الدين، التخفي والاختفاء القسري للنساء في الادب، مقال منشور على موقع <https://jeem.me>
- ٥-ليلي الرفاعي، مفاهيم جندرية. مقال منشور على مواقع الانترنت. <https://www.aljazeera.net>
- ٦-الادب النسوي وذكورة المصطلح 'مقال منشور على موقع نت <https://alrai.com> -
- ٧-محمد الديهاجي، النسوي و الجندري في الثقافة العربية 'مقال منشور على موقع نت <https://www.alqudsri.co.uk>

- ٨-جميلة محمد , مصطلح الادب النسوي الاشكالية التي لم يفصل فيها ,مقال منشور في مجلة افكار العدد٣٨٠ سنة ٢٠٢١ AR- Ar.ticieAR <http://afkar.jo/view-Ar.ticieAR>
- ٩-الطريف ,غادة عبد الرحمن ,معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل ,مستقبل التربية العربية,العدد١٠٨ , ٢٠١٤ .
- ١٠-الفرق بين الادب النسوي والقضايا النسوية ,مقال منشور على موقع <https://www.ejaba.com>
- ١١-كاهنة عباس, «الأدب النسائي»... ماذا تعني هذه التسمية؟» , ٢٠٢٢/١٢/٤ , متاح على <https://medfeminiswiya.net/٤/١٢/٢٠٢٢/>
- ١٢فهد مرسي البقمي , فدوى طوقان نموذجاً , مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية ,المجد ٤١ , محلق ١, ٢٠١٤
- ١٣-ذوق وجمال في الادب النسوي المعاصر رواية كوابيس بيروت لغادة السمان نموذجاً, ربيعة العمارة وهديّة رزق
- ١٤-الادب النسوي واشكالية التسمية .مجلة التواصل الادبي ,ع ١٢

المعايير الانثوية، قيود اجتماعية مفروضة على النساء

الباحثة طيبة علي.

وبمشاركة الباحثتان في الجانب الميداني أليفة حسن ومئة
الله جواد.

تتعرض المرأة خلال حياتها إلى عملية تنميط وقولبة جسدية وذهنية ونفسية، لتهيئتها للدور الاجتماعي الذي يعدها له المجتمع وما يتوقعه منها وفق دورها البيولوجي وتشريحها الجسدي، الذي حكم عليها مسبقاً بهذه الحياة وبشكل عام، فقد أحتد النقاش في السنوات الأخيرة حول ماهية الانوثة وعن مواكبة النساء المتزايدة للقيام بعمليات التجميل وازدواج ما يسمى بالرتوش على أجسادهن وأقتبادهن للقيام بها باعتباره تمكين للمرأة، إذ اثار عمليات التجميل خلافات واسعة بين الناشطات النسويات ومناصرات المرأة بين معارض ومؤيد. فنجد بعضهم يقول أنها حق من حقوق الإنسان، والبعض الآخر يعتبره انتهاك واضح لحق الجسد. وذلك لكون القطاع التجميلي قائم على فكرة المثالية التي تروج لها الشركات الرأس مالية وبدعم من الاعلام الذي يجعل من المرأة سلعة تعتمد على تقييم الآخرين من أجل رواجها. وقد شدنا الموضوع للقيام ببحث نظري وميداني عن أسباب لجوء النساء للقيام بمثل هذه المخاطرة على الصعيد الصحي والمادي، وماذا يقبع خلف الكلمات التي نطقها محاولين تفسير لماذا ندعن للمعايير الانثوية، ولماذا نقتاد بها بحياتنا اليومية، أكانت الأسباب فعلياً هي محاولة لتمكين النساء ولسهولة الإجراءات الطبية؟ ام ما هي إلا مجرد إستجابات تلقائية لأحد المحفزات ك البيئة؛ الأهل؛ الأعلام؛ منصات التواصل الاجتماعي، وأصبحنا مجرد نواتج ثقافية يتاجر بها ويتكلم بها ك بديهيات لا أكثر؟

في الأونة الأخيرة قد اثار فيلم وثائقي تحت عنوان (ماهي المرأة-؟ What is a woman?) استغراب الناس وواقعهم بحيرة للإجابة عن سؤال ما هي المرأة؟ لم يستطع أي شخص أن يجسد

معنى أن تكون امرأة، كان الوصف الذي يتردد على مسامع المشاهد هو؛ أن المرأة هي شخص يحب أن يلبس بشكل جيد وأن يكون جميل وأن يعرف نفسه كمرأة؛ والبعض الآخر وقف مكتوف الأيدي أمام هذا السؤال البسيط شكلياً والمعقد نفسياً، لا أحد يرى ما هي ذاتية المرأة ولم يستطع حتى العلماء أن يلخصوا المرأة بصفات معينة او بهوامش بسيطة لا تتعلق بالشكل الخارجي والسلوكيات،

فعند القيام بالبحث السريع عن الانوثة نجد أجماع من العلماء التشخيصيين على أن الانوثة هي مجموعة السمات البيولوجية والجسدية عند الفرد، وأنها مجرد مفاهيم جندرية ترتبط بالسيكولوجية الخاصة للشخص المعني بها. ويعتمد دور الجنسين في التنشئة الاجتماعية على النمذجة وتربية الفتيات والنساء بشكل خاص على تعلم واستيعاب ما يطلب منهن اجتماعياً جنباً إلى جنب مع الصفات والسلوكيات التي تدخل ضمن إطار السلوك الجنسي، على الرغم من أن السمات المرتبطة بالأنوثة تختلف باختلاف المجتمعات والأفراد وتتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والثقافية. وكما قد أشارت الكاتبة الشهيرة سيمون دو بوفوار «لا تُولد المرأة امرأة.. وإنما تُصبح كذلك». إذ ترى بوفوار أن المرأة تخضع لعملية «تنميطة» تكسبها الهوية التي يعرفها بها المجتمع كامرأة، فأن حياتها تتمحور منذ الصغر على دورها المستقبلي ك أنثى وزوجة وليس ك ذات مستقلة ذات أهمية وأهداف واعدة.

وكما قد عمدت عالمة الاجتماع الأمريكية مارغريت ميد (Margaret Mead) بأحدى دراساتها في المجتمعات البدائية في غينيا نقلاً عن كتابها (الجنس والمزاج في المجتمعات البدائية) على هدم الفكرة القائلة بأن صفات الانوثة هي سمات تتصف بها النساء فقط إذ تباينت سلوكيات كل من الرجال والنساء وأنسجت باللطف والعدائية على حد سواء وأوضحنا بأن هذه السمات ليست بيولوجية ولا تولد مع المرأة وإنما يتم اكتسابها من البيئة المحيطة بها، حيث تعتبر السمات الانثوية من الامور التي تفرض على المرأة في اغلب الأحيان، لكي يتم قبولها اجتماعياً، وضمها إلى فريق الأنثى يكون مشروط بهذه المعايير والرؤية الظاهرة لها. لكن لا يزال البعض يرى أن الاناث هن ما يظهرن من سلوكيات خارجية، ومن مكتسبات لصفات اجتماعية يجدها البعض. ويجعل منها إطاراً واضحاً شاملاً يعني به كل النسوة، وهناك من يروج لهذه الصفات، ويشعر بأنها صفات انثوية فقط وتزيد من طابع الانوثة لدى المرأة، حسب ما نشر في مجلة سيدتي نقلاً عن موقع Goodness. بأن تلك الصفات هي ما يعتبرونه سر قوي وعميق جداً للأنوثة!

ومن اهم السمات التي تفرض على النساء هي المعايير الانثوية، يستوجب على الفتاة منذ مرحلة حيضها الأول إلى فتورها بأن تكون انثى ليس غير ذلك، أن تستعمل انوثتها لوصفها، لتقويض حريتها وسلب ما تبقى من حياتها منها بذريعة النضج، أن تصبح طفولتها خيراً لكان، وترى بأن الانوثة او النضج هما كلمتان ملتصقتان بالتقيد والخزي لا وسيط بينهما. ان يكونن ذوات ابتسامه رقيقة ومحبة، وحساسات، او جميلات، ونحيفات أو ممتلئة القوام (حسب الرقعة الجغرافية التي تنشأ بها المرأة)، ذوات مشية خجولة ورأس منحنى من فرط الانوثة والحياء وأن تهمس بأسمها لا أن تصرح به. قد تم ترسيخ هذه الصفات ك قاعدة ونهج أساسي متبع

في معظم المجتمعات وساهم الانتشار الواسع لهذه الصفات عند الإناث في رفع مصداقية الظن بأن هذه الخصال متجذرة في بيولوجيا الإناث وتشريحهن، سواءً كان ذلك بواسطة التصميم الإلهي أو الانتقاء الطبيعي الدارويني،

ويفرض عليها التصرف بطريقة معينة وان تتكلم بصوت منخفض، وان ترتدي ملابس معينة، وتضع مساحيق التجميل وغيرها من الأشياء المفروضة على المرأة، لكي تكون مصنفة ك امرأة جميلة. حيث ترتبط سمة الجمال بالانوثة، ويتم قياس الجميلة على وفق تلك المعايير مثل معايير الجمال العالمية؛ أن يتراوح طولها بين ١٧٠-١٧٥ وأن تكون لبقة، وذات جمال جذاب، وقياسات جسدية محددة للخصر كما مرفق بشروط ملكات جمال العالم من السبعينات الى التسعينات وحتى الآن، تحت مسمى « Miss World ».

لقد وجد العديد من الخبراء النفسيين أن مسابقات الجمال يمكن أن تؤدي إلى مجموعة كاملة من المشاكل العقلية بين المشاركات، من بينها فقدان احترام الذات الذي يصل إلى أدنى مستوى، حسب الورقة البحثية التي نشرت بواسطة الجراح التجميلي في جامعة بارك/دكتور ويليام آدماز في عام /٢٠١٨ في مدونته الشخصية.

ولقد نوقش موضوع الأنوثة والمثالية التامة للمرأة والمعايير التي تلاحقها على مدى قرون، فمثلا كتبت فيرجينيا وولف في إحدى مقالاتها: «طوال كل هذه القرون كانت النساء تبحثن عن طرق وأساليب تعكس شخصيتها في عين الرجل.» وترى وولف أن مفهوم الأنوثة قد أثر على الكثير من النساء ودفعهن إلى التخلي عن الكثير من الأمور حيث تقول: «كانت متعاطفة بشكل مكثف، كانت ساحرة، ولم تكن أنانية أبدًا. لقد برعت في فنون الحياة الأسرية حيث ضحت بنفسها يوميًا. فإذا كان هناك طبق دجاج تأخذ هي الساق، أما إذا حضرت جلسة عائلية فتأخذ مكانها في الجانب ... باختصار كانت تمنع كل رغبتها الخاصة من أجل التعاطف دائمًا مع عقول ورغبات الآخرين.»

سياق تاريخي، الجمال وقولبة النساء

لقد تغير التجميل ومعاييره ومفاهيمه عبر الزمن، ف ل طالما اعتبر الجمال عنصراً جذاباً للتغني به ومدحه منذ أقدم العصور وحتى اليوم، فقد جاء لدى الشعراء في نظرتهم إلى جمال المرأة (التي لا تكاد تختلف فيما بينهم) فكلمهم كان ينظر إليها على أنها أنثى قبل كل شيء، وعلى أنها كائن للذة الجسدية لا أكثر. وهي نظرة لا ترفع من مكانة المرأة الجاهلية بقدر ما تحط منها، لأن المرأة ليست جسمًا فقط، ولكنها جسم وروح وعقل ووجدان فتقاسم الرجل الحياة وتعينه في التغلب على تكاليفها.. ولكن من ينظر إلينا بلا رغبة وبمساواة؟

كانت النزعة الجمالية لدى العرب وشعرائهم سابقًا نزعةً حسيةً، وكان اهتمامهم بالجمال الشكلي واضح في شعرهم ونصوصهم الأدبية، من ذلك ما جاء في معلقة امرئ القيس حين وصفَ المرأة وصفًا حسياً:

مُهْفَهْفَةٌ بِيضَاءٍ غَيْرُ مُفَاضَةٍ تَرَاتِبُهَا مِصْقُولَةٌ كَالسَّجَنَجِ

وكما تلاه عمرو بن كلثوم بطريقة تغزله بالنسوة حيث قال:

يَكْرُ تَرْبَعَتِ الْأَجَارِعِ وَالْمُتَوْنَا وَتَذِيًّا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا
ومتنى لِدَنَةٍ سَمَقَتْ وَطَالَتْ رَوَادِفُهَا تَنْوُّهُمَا وَلِينَا
ومَأَكْمَةً يَضِيقُ الْبَابُ عَنْهَا وَكَشْحًا قَدْ جُنِنْتُ بِهِ جُنُونَا

فلم يلتفت أحد منهم إلى حُسن تديريها، ولا إلى كرم أمومتها. ذلك غائب عن المرأة في المعلقات. أنهم يكادون يتفقون على وصف أعضاء من جسمها دون أعضاء أخرى، فنجدهم يركزون على وصف الشعر، والأنسنان، والصدر، والعنق، والشعر، والقامة، والساقين. أنهم كانوا يؤثرون القامة الطويلة، والخلقة الضخمة. والشعر الفاحم الطويل، والساقين الممتلئتين. وهي أوصاف يحبها البدو لا أهل الحضارة الرقيقة. وغالبًا ما وجدناهم يكررون ما جاء عند امرئ القيس ويتغنون بتلك المواصفات الحسنة ليصنعوا الانوثة المثالية كما يرونها هم مما جعل الناس يسعون إليها بالوسائل كافة كل بحسب مقومات عصره. وكثيرا ما قرأنا عن الاهتمام بالجمال من أيام كليوباترا وغيرها من ملكات اشتهرن بجمالهن وطقوسهن في الاهتمام به وعنايتهن الفائقة لهذا الجمال ومحاولة تخليده او السعي من أجل تذكرها بالحسن والغنج والانوثة الطاغية..نعم هذا السعي من أجل الكمال أن أستطعنا الجزم بذلك.

ومع بداية الألفية الجديدة أصبحت عمليات التجميل منتشرة بشكل واسع بين الناس حول العالم، وأصبح كثيرون منهم يُجرون العمليات لغرض التجميل أو التشبه بالفنانين والمشاهير، كما ساهم تطور وسائل التواصل الاجتماعي في فرض ثقافة عمليات التجميل بشكل كبير بين المجتمعات، حتى أصبحت هوساً لدى كثيرين.

فُدر على الجيل الجديد بأن يسمع هذه المصطلحات والتغنيات بالكمال والمثالية المطلقة من ماسبقهم به ذويهم، بوضاء لامعة، مصقولة الجسد، رقيقة الأنف، مثيرة القوام.

حينما يتعلق الأمر بالمرأة، نجد أبتدالاً كبيراً ضمناً في مدح الجمال والكمال، وعليه أصبح الجمال نهج أقرته النظم الثقافي ورسخته في عقول العوام، ومن تحاول مواجهة هذا التيار قد تتلقى كرهاً وامتعاضاً او استنقاصاً ملحوظ لكيانها الذي حاولوا دفنه بغيةً تدجينها مع بقية القطيع الذي أنساق لتلك الأوامر. وكيف لجيل كهذا أن ينشئ إذاً؟ راسماً لمواصفات شريكة أحلامه كالؤلؤة، وفتاة متخيلةً نفسها بأبهى طلة على الدوم وأخذةً للأنفاس، قائمة على توقعات الآخرين ومهيئة لأن تكون شخصاً غريباً تماماً يسكن في شكلٍ وجسد بناه له المجتمع. وقد حلت بيتي فريدان/ Betty Friedan في كتابها الصادر تحت عنوان الغموض الأثوي موضوع الانوثة ومعاييرها حيث قالت:

«المرأة لا تُعتبر أنثى إذا لم تلتزم بهذه المعايير المجتمعية والأعراف، جوهر المشكلة بالنسبة للمرأة اليوم ليس المشكلة الجنسية بل مشكلة الهوية.»

التوجهات التي يجب على النساء الالتزام بها

في مقابلة مع جراح التجميل اللبناني إبراهيم الأشقر يذكر ان أكثر من يخضعون لعمليات التجميل ليسوا من أصحاب التشوهات وإن حوالي ٧٠ في المئة يحتاجون إلى هذه العمليات بسبب عدم تناسق في الوجه و٢٠ في المئة وجههم جيد لكن يريدون تحسينه أكثر. ويعتبر أن التجميل مهم كونه يعطي ثقة بالنفس، وبحسب ملاحظته فإن التلاميذ الذين يجرون عمليات للأنف يصبحون اجتماعيين أكثر ومتفاعلين مع أصدقائهم ويتفوقون في الدراسة. فلكل شخص أسبابه التي تتعلق غالباً بشأن صحي أو نفسي.

وبغض النظر عن كون القطاع التجميلي قطاع رأس مالي ذكوري يحول شعورنا بعدم الأمان النفسي مع اشكالنا وأجسادنا، إلى أموال لأجراء عملية جراحية لمشكلة غير موجودة إلا في أذهاننا. وبحكم ما نراه بمحيطنا من أشكالٍ متشابهة الجمال ومتناسقة، وبما نسمع عن جارتننا، وعن أقاربنا التي شفطت الدهون وحقنت البوتوكس وعادت كأنها بنت العشرين عاماً، أما الفقيرات منهن فلا يسلمن أيضاً من هذا السياق! أرتبطت مواصفات الجمال لديهن بعدة معايير وعدة طرق للوصول إليها. فعلى سبيل المثال يشتهرن النساء الصحراويات في المغرب بتناولهن لكميات وفيرة من الألبان الطرية والتي غالباً ما يكون مصدرها الأبل أو البقر وتناول لحومها بشكل متكرر ويرمز هذا التقليد للدلالة على حسن المرأة وثرائها والرخاء الذي تعيش فيه عند ذويها مما قد يحسن فرص ارتباطها بالزوج الأنسب. وتنتشر مثل هذه الظاهرة كثيراً في موريتانيا وتبدأ في سن مبكرة من عام إلى ستة أعوام وتتناول فيه البنت ما يقارب خمسة لترات من لبن الأبل أو البقر ويقدم لهن وجبات من الأرز الممزوج بالدهن والنشأ منذ الصباح إلى المساء مع تناول اللحوم في الأوقات مابينها ويعتبر تسمين الفتيات القسري هذا بمثابة تقليد موروث حيث أن ٦٠٪ من النساء الموريتانيات أكدن بأنهن يحبذن السمنة وبأنها مفيدة لهن ويعتبرن النحافة ظاهرة سيئة وعبئاً يلحق بالنساء، ويعتقد الرجال الموريتانيون أن ترك البنات نحيفات دون تسمين يجلب العار والذل للأسرة، إضافةً إلى أتهامهم بالتقصير والبخل. وبما لا نجهله أيضاً وما تعرضه علينا شاشات التلفاز ومواقع التواصل، لكي تززع قناعاتنا بما مملك ولكي نبحث عما يراد لنا من قبل الآخرين، ونرى أنفسنا بذات المعيار الذي يحددونها به وتكون اونثتنا معلبةً بالشكل الخارجي وبما يوحي قوامنا ولباسنا فقط.

ومن الجدير بالذكر بأن الولايات المتحدة تصدر قائمة الدول التي أجريت فيها عمليات التجميل وعمليات الصدر هي الأكثر انتشاراً، والتكاليف في الولايات المتحدة بحدود ٤ آلاف دولار أمريكي. وخلال آخر عقدين من الزمان، زاد الاهتمام العالمي بجراحة التجميل لأهداف مختلفة، ففي عام ٢٠١٨ وحده تم أكثر من ٢٣ مليوناً و٦٠٠ ألف عملية تدخل تجميل في العالم، من بينها نحو ١٠ ملايين و٤٠٠ ألف عملية تجميل جراحية، حسب آخر إحصائية أصدرتها الجمعية العالمية لجراحة التجميل (ISAPS) في عام ٢٠١٨.

وبجانب الهدف الأساسي الذي بُني عليه علم التجميل في أصله منذ آلاف السنين، وهو إجراء

عمليات ترميمية ضرورية، تقتصر على إصلاح الأجزاء التالفة من جسم الإنسان وترقيعها كي تعود إلى حالتها الطبيعية قدر الإمكان، تبين أن كثيراً من هذه العمليات أُجريت لغرض التجميل ومواكبة الموضة فقط، أو للتشبه بشخص مشهور، أو لمجرد أن عمليات التجميل انتشرت بشكل واسع وأصبحت في متناول أغلب الناس، على الرغم من فشلها في كثير من الأحيان. وتتضارب الأعداد والنسب في أغلب بلدان الشرق الأوسط وبتباين ملحوظ في الدول التي تحظى برقابة صحية. إما العراق فدأنا نتجه نحو المجهول، وفيات من النساء في مقتبل الأعمار نتيجة لخطأ جراحي أو لهفوة طبية من غير ذكر لتفاصيل ما يحدث مع المريض ويتم تضليلها من قبل الجهات المعنية ولكن لا شيء فعلاً يذكر غير أن هذا ما يحدث جراء ما يفرضه المجتمع عن الصورة المثالية أو تقليد شخصٍ آخر وأرضاء لصورته الجندرية التي تعرضت لأقصاء بسبب طبيعتها غير المثالية، وهذه هي إشكالية الجسد حين يصبح مصيدة تنميط بين الطبيعة والمجتمع وأن يصبح الجسد جوهراً كلي والذات مجرد مظهر يخلو من أي مكانة أو تقدير.

المعايير الانثوية وتنميط النساء في العراق:

من خلال مقابلات مباشرة مع أربعة نساء من عدة محافظات ، تم انتقائهن بشكل متباين على حسب اختلاف الموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي مع ذكر القاسم المشترك بينهن جميعاً وهو التداخل الجراحي ورغبة تحسين المظهر الخارجي وهن من (بغداد، نينوى، أربيل، النجف) ومع طبيب اختصاص امراض جلدية تأكد أن العديد من النساء في العراق يخضعن إلى معايير انثوية صارمة تولد توجه قد يكون واعى أو غير واعى لديهن لتماهي مع هذه المعايير ومساريتها، ولتحقيق التوازن النفسي أنتجاه ذواتهن، الذي سيجعل منهن أكثر مقبولة في المجتمع، هذا ما أكدته أحد المتقابلات من بغداد في سياق حديثها:

«عندما وصلنا إلى عصر الصور والسناب شات والفلاتر، تزايد شعوري بالضيق من أنفي أكثر من سابق عهده وبأن هذا الأنف غير متناسق مع كامل وجهي من الأساس، وقد كانت تضاف لي تعليقات من أصدقائي بأنه يجب علي القيام بتعديل لأنفي مع قولهم لي بأنني جميلة ولكن سأصبح أجمل عندما أقوم بنحته وتجميل شكله».

أكدت المتقابلة مراراً أثناء حديثها انه كان لديها دافع شخصي وهو شعورها بعدم الارتياح من شكل أنفها وبأنه لا يبدو متناسب مع بقية ملامحها وتأكيداً لهذا الشعور قد واجهت ما يشبه الضغط من محيطها وصدقائها على تغيير هذا الجزء الذي لا ينتمي لها ومما يزيد الأمور تشابكاً هو أنها قد تأثرت بشكل شخصي بما هو سائد أو بما يسمى «ترند» من خلال مواقع التواصل التي عززت لديها الشعور بأنها جميلة ولكن ليس بالشكل اللازم والمألوف لأنثى بعصرها.

وكما قد رددت المتقابلة بأن النساء قد يقمن بأجراء عمليات كثيرة التعقيد من أجل أن يصلن للشكل «الفتازي» الذي يحلمن به. وقد صرحت بأن كلفة العملية كانت قد تجاوزت الـ ٩٨٣ دولار. وقد توضح هذه الأسعار الهائلة للقارئ بأن هذه العمليات ربما لا تتعدى عن كونها

ظاهرة أخرى منتشرة بين ذوات الطبقة المخملية (المتكندات اقتصادياً) والنساء من أصحاب الدخل المحدود لا يمكنهن القيام بها او حتى التفكير بشأنها. إلا أن هنالك دول قد قامت مسبقاً بدعم قطاع التجميل عن طريق توفير منح وقروض لشركات ناشئة للحصول على سيولة كافية للمواطنين لإجراء العمليات والجراحات التجميلية مثل لبنان وفرنسا وإيطاليا وأميركا وبريطانيا إلا أن متحدثنا كانت قادرة على تحمل هذه الكلفة. وتشرح بأن رغم تداعيات عملياتها الجراحية إلا إنها الآن قد وصلت إلى غايتها، واصبح شكل الانف مطابقاً للمعايير الانثوية الـ«ترند»، ويبدو ان هذا التماهي لن يتوقف عند هذا الحد لأنها تنوي ان تجري عمليات تجميل لمناطق أخرى في جسدها: «لقد وصلت إلى مرحلة جيدة من الرضا والافتناع الذاتي حالياً بنتيجة العملية وقد تحسنت نفسيتي كثيراً عند قيامي بالتصوير وحتى عند النظر في وجهي بشكل عام وأنتني أنوي مستقبلاً القيام بعملية نحت خصر على الرغم من أنني بغير حاجة لها وذلك لأن إجراءاتها سريعة ويمكن اعتمادها بدلاً عن ممارسة التمارين الرياضية وانتظار النتائج التي قد تكون بعيدة الأمد» وهذا الطريق قد اصبح الطريق المختصر لمعظم الشباب للجوء إلى مثل هذه الإجراءات بحثاً عن طرقٍ سهلة ونواتج فورية ومرضية حتى وأن كانت خطيرة او مكلفة.

وفي مقابلة مع احدي النساء من أربيل التي ابتدأت مقابلتنا بكلام مُحب عن نفسها وعن كيفية كونها مقتنعة بجمالها الطبيعي وبوزنها الذي أضاف لها طابعاً مميز وكيف أنها اعتادت على أن تقف أمام المرأة وهي تحدث نفسها عن الجمال الهائل الذي تحمله والذي وحدها تعرف ماهيته وأنها تتغزل بنفسها كلما رأت انعكاسها بتلك المرأة. الا ان تجربتها مع علميات التجميل غيرت كل تلك الاحاسيس عن ذاتها وعن جسدها: «أعرف بأني شخص جميل، وبشكل عام أنا شخص راضٍ عن جسمه جداً والسمنة لم تكن تؤثر عليّ لا نفسياً ولا صحياً ولا شكلياً... انا شخص لو رأي نفسه بالمرأة يعاكس نفسه ويغازلها فوراً، وكُل من حولي كان يتفاجئ بالثقة النفسية والحب الذي أحمله اتجاه نفسي. ثم تكمل: في أحد الايام كنت أجري محادثة مع إحدى صديقاتي عن قيام الناس بأجراء عمليات تنحيف وقص معدة وعن مدة خطورة مثل هكذا اجراء وقلت لها: اين حب النفس في القيام بمثل تلك العملية؟ لكن صديقتي اقترحت عليّ أن أتكلم مع طبيب فقط لعمل استشارة، وذهبت لكن نتيجة الإلحاح، وانتهى بي المطاف محاطة بضغط كبير من أصدقائي ومناوشات عن أسباب تلكئي بالقيام بالعملية إلى الآن!» ورغم كلام المتقابلة إلى أنها قالت بشكل خاص: «لم يجبرني أحد على القيام بالعملية لكن كان شعور جماعي مثل قيام الصديقات بالذهاب معاً للتسوق وقضاء الوقت، نحن ثلاثة صديقات نعاني من الوزن الزائد وأردنا أن نقوم بتغيير في حياتنا وعند انتهائي من العملية قامت صديقتي بأجرائها بعد عشرة أيام، والأخرة أجرتها بعدها بأسبوع».

بينت المتقابلة بأنها ترددت مرتين قبل الدخول لصالة العمليات وصادف بأنه لم يكن في متناول يدها المبلغ المادي المقدر عليها دفعه لمثل هكذا اجراء إلا أن صديقاتها قامن بجمع المبلغ لها والإصرار عليها لأخذها والقيام بالعملية بدون افتعالها لأي حجج واهية لعدم عمل العملية.

وكان جواب المتقابلة عن مدى رضاها النفسي على شكلها الحالي والنتيجة فقالت: «أنني لازلت أشعر بالانزعاج بسبب نزول الوزن، دخلت صراعاً نفسياً مع ذاتي اتسائل في داخلي (لماذا فعلت هكذا بنفسني؟) وزني لم يكن يحتاج إلى كل هذا! لقد كنت نشطة، جميلة، سليمة صحياً وجسدياً. لماذا سمحت لنفسني بأن أعاني وأبذل مدخولي المادي من أجل هذا؟ مع العلم بأنني لازلت أعاني عندما أرى نفسي بالمرأة دون ملامحي المعتادة، الوجه الممتلئ الذي أعتدت عليه، وأشعر بخيبة كبيرة من ناحية ومن ناحية أخرى أرى بأنني أصبحت قادرة على المشي لمسافة طويلة بعد أن كنت لا أستطيع أن امشي طابقاً واحداً دون أن ألتقط أنفاسي». وعندما طُرح على المتقابلة سؤال بأنها ستقوم بإجراء أي عمليات جراحية أخرى مستقبلاً؟ أجابت:

«قد حدثت مضاعفات بعد قيامي بالعملية الأولى لذلك يتوجب علي القيام بعملية أخرى لشد الترهلات الناتجة عن خسارة الوزن ولكنني سأتجنب القيام بعمليات أخرى سوى شد الصدر وسأعيش مع جسدي كما هو».

وايضاً تكلمنا مع المتقابلة الأخرى التي كانت من محافظة النجف وسألناها عن أسباب قيامها بمثل هذه العملية التي كانت قد سببت لها إجهاد نفسي كبير، اثر على مجمل حياتها وفرصها في الحياة إلى الآن، وهي في مقتبل عمرها وبما لا يختلف عليه أثنين، كانت أجابته واضحة وشاملة:

«أنني من مدينة مرة الطباع، يريدوننا أن نكون كاملات مُكملات. حتى وأن لم يكن فينا أي نقوص، البدينة يجب عليها أن تنحف، والنحيلة يجب عليها أن تمتلئ بشكل كافٍ ليزيد من جمالها وأنوثتها، أن تكون رشيقة، بيضاء، ذات شعر منسدل وطويل. ليس انتقاصاً لنفسني ولكنني لم أشعر بأنني مثل باقي البنات حولي! لم أستطع أن ارتدي الجينز من دون أن أسمع ما يعينيني من الكلام، لقد كان صعب عليّ جداً بأن ارتدي التيشرت بدون أن يكلموني عن تقاسيم جسمي الظاهرة وكيف أنه يتوجب عليّ ارتداء ملابس فضفاضة لا تليق بعمرتي ولا بجيالي، لقد حرمت نفسي من الخروج والتمتع بالحياة، لم أعتد على أن أرى نفسي بشكل كافٍ، لظالما رددوا عليّ هذه الكلمات (عندما تتزوجين هل ستجدين ثوباً يلائم هذا القياس؟ ومن سيتزوج بك وأنت هكذا؟ أنحفي قليلاً وستكونين أجمل بكثير) لم أهتم للزواج ولا لغيره ولكن هذا الكلام بقي يرن في رأسي وبدأت التفكير بالقيام بعملية قص المعدة في عام ٢٠١٩ وقد أكملت الإجراءات والتكاليف جميعها في عام ٢٠٢٢. كان وزني ١٢٧kg إما الآن بعد ثلاثة أشهر من قيامي بالعملية قد أصبح وزني ٩٣kg وأنا جداً راضية بهذه النتيجة ومتفائلة بها».

وقد شددت على قولها «لقد كنت شخص، وأصبحت شخصاً آخر كلياً! ولا أنكر بأنني عرضت نفسي للوم عند حدوث مضاعفات العملية لي، إلا أن هناك شيئاً من الطيبة عندما أرى نفسي بالمرأة، أشعر بأنني أقربرت من ما كنت أتمنى أن اصير! ولقد ساعدني طبيبي بقوله لي بأنني سأصبح أجمل بكثير وستكون النتائج أفضل مما نتوقع حتى ولن أضطر لسماع كلام الآخرين عني او عن جسدي الذي شكل عبئاً على شبابي، كل ما اريده هو أن أكون جميلة وابدو بصورة لائقة ليس إلا».

كلفة العملية كانت صعبة على المتقابلة وذلك لكونها لم تكمل دراستها او تعمل وتطلب منها وقت كبير لجمع ما يعادل المليون ونصف دولار وذلك لأنها كانت تعاني ايضاً من مشاكل صحية أخرى وعائلتها من ذوي الدخل المادي المحدود، حرمت نفسها من بعض احتياجاتها الاساسية من أجل أن توفر ما تراه حاجةً أسمى لها.

وهنا نستطيع الجزم بأن المجتمع والأطباء المتخصصون بالجراحات التجميلية على حد سواء هم المستفيدون الأكثر من هذه العمليات التي تدر على فاعليها بالأموال والمكانة المرموقة والصيت الذائع تمجيداً بقيامهم بما يسمى (رتوش وترقيعات) على أجساد النساء بشكل خاص وقيامهم بنصب فخ يتكون من القياسات التي تلائم ولا تلائم ذلك الجسد وعن كيفية المحافظة على شبابنا الدائم بقص هذا الجزء وإضافة الجزء ذاك لتكوني نسخة أفضل من نفسك.

وفي مقابلة مع فتاة أخرى من أربيل قالت «لقد كنت بحاجة إلى القيام بعملية لأنفي وذلك لأنني أعاني من الجيوب الأنفية ولدي صعوبة في التنفس وقد كان صدقائي يتمرون على صوتي وشكل أنفي فقمت بأجراء العملية ولكن الأن أشعر بأن الجيوب الأنفية لا تزال تضايقني وبعض الأشخاص المقربين لي قد قالوا بأن انفي كان أجمل قبل العملية وكان يمكن لي أن أقوم بمعالجة الجيوب الأنفية فقط دون قيامي بتغيير تام في شكله».

وعندما سئلتنا الدكتور عدي المختص بالجلدية في مستشفى حردان الأهلي-سنجار عن أسباب انتشار العمليات التجميلية في الآونة الأخيرة ومن هي الفئة التي تقوم بعمليات اكثر؟ كانت الإجابة:

-«الأكيد هو أن زيادة عمليات التجميل يعتبر لأسباب كثيرة وغير معروفة ومن المتعارف عليه بأن اكثر من يجرون عمليات التجميل هن النساء على الخصوص».

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ولم يتطرق الدكتور للأجابة عنه، هل تحول القطاع الطبي إلى عمل تجاري ربحي يستفد المنتفذون عليه من الضعف النفسي لمرضاهم؟ أكان من الممكن أن يستبدل الاجراء الجراحي لمراجعتة بأن يقترح عليها ان تبحث عن دعم طبي نفسي يعزز ثقتها بنفسها ويساعدها على رؤية جمالها الداخلي قبل الظاهر منها؟ تستمر هذه التساؤلات ويستمر أهمال البحث عن أجوبتها إلى الآن على أمل أن نلاحظ ما بين السطور ونخرج بإجابة كافية.

ولكي نضع النقاط على الحروف يجب أن نرى الصورة الأكبر لجميع هذه الأسباب التي قد تبدو للبعض غير منطقية وقد تكون للبعض الآخر مسئلة فناعات فقط وتندرج ضمن الحريات الشخصية. من جانب تحليلي نفسي فأن غالباً ما يكون الأشخاص الذين يريدون التناسب مع المحيطين بهم والتكيف مع مستجدات الموضة حتى لو كان هذا التأقلم على حساب أنفسهم، هم أشخاص فاقدين لذواتهم ويبحثون عن القبول الاجتماعي وقد يكون ذلك بسبب العبارات التي يسمعونها هؤلاء الأشخاص مرات كثيرة من صديقي ناقد او معلم او حتى شريك حياة، فتكون آلية في دماغه دون أن يعي. وذلك لأن العقل اللاواعي حسب ما أعطاه فرويد تفسير،

بأنه يهدد الطريق أمام الأفعال المستقبلية أو بعبارة أخرى؛ يعمل العقل على نحو واعي وغير واعي في ذات الأوان. ولأن مثل هذه التنبؤات عن رؤية النفس بالصورة المثالية وبالمعيار الفلاني لا يتعلق فقط بالعالم الخارجي ولكن أيضاً بالبيئة الداخلية للجسد، حيث تتم برمجة العقل الباطن منذ الصغر بما يناسب جنس الفرد وبما يحدده المجتمع، من ستكون الأجمل أو الأطول أو الإرشق. أن تكون حياة المرأة وكأنها في حلبة سباق أو منافسة مع قرينتها من النساء، وأن يحدد المجتمع أو الرجل من هي الفائزة بلقب الأنثى، من ستكون الحاوية على كل سمات الجمال ستترجم الأسم الذي قدر لها أن تحمله بكل الأحوال، ولكن وحده المجتمع قادر على سلبه إياها متى شاء، أن خالفت المألوف والمتفق عليه من الجميع، أن تكون المجتمعات قائمة على صنع فجوة بين النساء عن طريق تكليلهن بمعايير سطحية وظاهرية تقوم بتقسيمهن إلى مجاميع مختلفة، البيضاء، والسمر، والجميلة، والفائقة الجمال، أن تطمح واحدة بأن تحل مكان الأخرى، حيث تتولد بين تلك المجاميع صراعات داخلية وغيره من فتاة مثلها دون أسباب حقيقية تذكر، أن يكون هذا الاختلاف الطفيف بين ألوان البشرة وقياسات الجسم قادرة على صنع فوارق عديدة بين الاختين حتى وأن يتسبب في نشوب شجار.

أنها ما تسمى بـ (ظاهرة العقل الجمعي)

أن تنصاع لما حولك وتفقد ذاتيتك محاولاً إيجادها في الآخرين، في رؤياهم لما هو مناسب لك وبما هو عكس ذلك، باحثاً عن المؤشرات والقرارات الصائبة في الشخص الخطأ، لكي يكون محبوباً أو مرغوباً ولكي يتقبله العامة دون أن يدرك بأنه منصاع لهم، ف كيف من المفترض أن يتحكم الفرد في شيء بينما لا يعرف حتى متى وكيف أثر فيه؟

أن معايير الأنوثة لازالت مرتبطة باسم المرأة وتتعريفها مما يجعل الأنوثة بشكل عام آفة فتاكة لم يستطع الغرب المتقدم أن يتخلص منها أو يتفق على تحديد ماهيتها حتى وما يزال الصراع المهني قائم لتعريفها. فما بالك ببلدان الشرق الأوسط والقرى والمدن الريفية التي لا تزال النساء فيها تعمل وتحترن ويطلب منها رغم ذلك أن تكون انثى وأن تحافظ على مفهوم الأنوثة المتعارف عليه في بيئتها الناشئة وأن تحقق غايتها بهذه الحياة، ليصبح الجمال الطبيعي والاصطناعي مضاف إلى السمات الشخصية ومطالب به رغماً عنها.

وفي سياق البحث عن الأنوثة ومكوناتها، أضاعت المرأة نفسها وهويتها من أجل تلبية تطلعات الآخرين إلى أن أصبحت لا تفرق بين ما تريد وما يراد منها، فاقدة لكل رغباتها الحقيقية بذاتها وصانعةً لأنعكاس آخر لشخص غريب قدر له بأن يكون عالماً بمعايير غير ثابتة وغير قابلة للقياس. وكما قد كتبت دوروثي باركر في كتابها الصادر بعنوان (المرأة الحديثة: جنس ضائع):

«أعتقد أنه يجب اعتبارنا جميعاً بشرًا، نساءً ورجالاً، مهما كنا، وأن تتخلى المرأة عن مفهوم الأنوثة الأزلي وأن لا تبدد كـ جوهر يحدد بالشكل».

التشاركية في الأدوار الاجتماعية تقسيم الأدوار بين الأسباب والآثار

الباحثتان:
ماسة الرمادي وسارة مجيد

أنتجت هذه الورقة العلمية كمشروع تخرج من المدرسة
النسوية الرابعة التي ينظمها تحالف امان النسوي

تتلخص الادوار الجندرية حسب الايديولوجيا البطريركية المتوارثة وحسب هيكلية النظام الابوي لها، أي هناك اب وام واولاد ويختزل دور القيادة والوصاية على الأب فقط لكون الدور الجندري للذكر مرتبط بفكرة إنه المسؤول الأول وله كامل الأهلية لإدارة الأسرة، ثم المجتمع، ثم الدولة. وبذلك يكون دور المرأة في المجتمعات الابوية هو دور هش في الوصاية وأحياناً مرفوض حتى بهشاشته، حيث تحولت الإناث إلى عاملات منزل لقرون حتى بات الامر ثقافة، بل وحتى جزء من كينونتها وهذا ما يكشفه علم الجندر والأدوار الاجتماعية التي تعطى للمرء حسب هويته الجنسية ونوعه، فحسب الثقافات المختلفة في العالم، تتفق جميعها في أن الذكر هو صاحب السُّلطة والمرأة تابعة له ولمنزله ونسبه، ومن واجبه الالتزام بالدور الرعائي دون مقابل مالي. ويبقى العمل غير مدفوع الاجر وهو جوهر اساسي لعدم المساواة بين الذكور والاناث، حيث بقي هذا العمل لسنوات غير مرئي وغير مسموع وغير مقدر. تترتب هذه الأدوار على الأولاد والفتيات أيضاً، فنرى أن الأدوار الجندرية تتوارث حسب ثقافة المجتمع التي تقدم امتيازات للذكر لا تقدمها للإنثى والعكس صحيح. ومن هنا نرى دور الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية في تكوين ادوار الاجناس في المجتمع، وكذلك تأثر هذه المجالات في التقسيم الصارم بين الأدوار.

اهمية البحث

تطلق اهمية البحث من اهمية دراسة وفهم معنى الادوار الجندرية والعمل الرعائي وماهي الانعكاسات الايجابية والسلبية لأثار تقسيم الادوار الجندرية التي فرضتها سلوكيات المعتقد الاجتماعي على النساء والرجال. ان الاتفاق شبه التام على اختلاف الرجال عن النساء يمنح هذا المعتقد قوة كبيرة بين الاوساط المجتمعية، بل ايضا يتفق الناس ان هذه الاختلافات مفيدة. بدأت الدراسات العلمية للأدوار الجندرية بشكل جدي خلال الموجه الثانية من الحركة النسائية في السبعينات بعد ان شرع علماء النفس في شرح الفروقات بين الجنسين في السلوك والمهارات المعرفية.

سؤال البحث

يناقش البحث التفسيرات المختلفة المتعلقة بالجنس وانعكاسه على الدور الاجتماعي والعمل الرعائي ودور التقسيمات الاجتماعية والبيولوجية على المطالب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المختلفة.

المنهجية

لغرض الإجابة على تساؤلات البحث، استندت المنهجية التي تم اتباعها في هذا العمل على استمارة استبيان الكتروني، بالإضافة الى مصادر مكتبية ثانوية، وشاركت فيه ٦٧ امرأة عراقية من المتزوجات والمطلقات (١١ مطلقة، و٥٦ متزوجة)، من الاعمار ما بين ١٥ و ٦٥ عام، والنسبة الأكبر من الفئة العمرية ٣٠-٤٠ عام، ٧٥% من المشاركات نساء عاملات بأجر، و٢٥% غير عاملات بأجر، و٦٠% منهن يسكن مع الزوج بسكن منفصل. من الجدير بالذكر ان الفئة الأكبر من المشاركات التي وصلتتهن الاستمارة، هن من النسويات والناشطات في مجال حقوق المرأة.

إطار مفاهيمي

وحين ندرس الأدوار الجندرية، فهي تتشكل بناء على التوقعات الاجتماعية للجنسين فغالبا ما يتوقع من ان تظهر النساء والفتيات سلوكيات مجتمعية أكثر حساسية وعاطفية ويتوقع من الرجل ان يظهر سلوكيات مستقلة كالهوايات والاهتمامات والاختيار المهني. اما العمل الرعائي: فهو العمل الغير مدفوع الاجر والتي تقوم به النساء عادة ويشمل الاعمال المنزلية ورعاية الاطفال وكبار السن، والجندر: وهو مصطلح استخدم لوصف النظم الاجتماعية والثقافية على سبيل المثال (التنشئة الاجتماعية)، والجنس: وهو مصطلح استخدم لتوصيف التجمعات البيولوجية للنساء والرجال.

أولاً : الأدوار الجندرية في السياق العراقي

يعبر مصطلح الجندر عن مجموعة الخصائص والفرص والأدوار والعلاقات والمواقف والسلوكيات التي يحددها المجتمع بناءً على جنس الفرد ذكر او انثى^١ وبشكل تفاضلي، بمعنى ان الجندر يمنح هوية مكتسبة، يتم تعلمها وتتغير مع مرور الوقت وتختلف على نطاق واسع داخل و عبر الثقافات، ويشمل مفهوم الجندر تطبيق الجنس بالتقاطع مع المتغيرات الاخرى مثل العرق والطبقة والعمر والقومية والدين وما إلى ذلك.

والجندر هو متغير اجتماعي ثقافي شامل، يتم إنشاء أنظمتها في سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة تحدد ما هو متوقع ومسموح به وذات قيمة للمرأة والرجل والفتى والفتاة وكذلك العزباء والمتزوجة والاعزب والشباب والأرمل/ة والمطلق/ة والمسنين/ات بحسب ما يعرف بالحالة الاجتماعية في هذه السياقات

European Institute of Gender Equality, Glossary and Thesauruses, access at: - ١

[1141/https://eige.europa.eu/thesaurus/terms](https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1141)

المحددة، اي انه يحدد معايير المثالية والقيم والسلوكيات الجيدة بشكل يختلف ما بين الاناث والذكور، ويتم تعلم أدوار الأفراد ذكور واناث من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وهي قابلة للتغيير. مثلاً تعتبر العاطفة والخجل صفة للمرأة المثالية والقسوة والعنف صفة للرجل المثالي وفق منظور معظم المجتمعات، والتي تحدد اعمال الرعاية كدور الاناث الاساسي، اما الدور الانتاجي (اي العمل لجلب المال) هو دور الذكور، ويتم إضفاء الطابع المؤسسي على أنظمة الجندر من خلال أنظمة التعليم والنظم السياسية والاقتصادية والتشريعات والثقافة والتقاليد.

أصول تقسيم الأدوار الجندرية

ترتبط الأدوار الجندرية بشكل مباشر بالأدوار المخصصة للنساء والرجال، هذا التقسيم التقليدي للعمل الذي يجعل الرجال بمكانة عالية أكثر من الرجل كالأدوار القيادية والسياسية والاقتصادية بينما تشغل النساء ادوار الرعاية والمهام المنزلية المختلفة. تعتقد هذه المنظومات الاجتماعية ان النساء يمتلكن سمات شخصية تجعلها تتطابق مع الادوار الرعايية والعمل الرعاي (الغير مدفوع الاجر) او احيانا يعتقد ان النساء تملتنك صفات تجعلها تقوم بالدورين معا (العمل خارج المنزل وداخله). ان هذه القولة الاجتماعية للأدوار الجندرية حدثت بغض النظر عن الجنس الفعلي حيث ان الاعتقاد بأن الرجل والمرأة يمتلك سلوكا يتوافق مع الدور الجندري المناط به .

ان من يمنح قوة لهذه التوقعات والاستنباطات للأدوار الجندرية وحصص المرأة في العمل الرعاي هو مجموعة من المصادر من ضمنها الاباء والمعلمين ووسائل الاعلام حيث ان هذه التوقعات يمكن ايضا ان يكون لها تأثيرها الكبير على خيارات الحياة للجنسين.

ان من يمنح قوة لهذا المفهوم هو مبدأ الثواب والعقاب فغالبا ما يتم مكافأة الرجال على التزاماتهم بالأتماط الجندرية الموكلة لهم ويتم معاقبة النساء إذا تبين ان لها سلوكا استقلاليا او مطورا للذات.

يعتقد الناس ان النساء والرجال قد يستمرون في تبني الادوار الجندرية المنوطة بها لوقت اطول كما في الماضي مستهجنين اي علامة من علامات التغيير في الادوار الجندرية.

ثانياً: العمل الرعائي

يمكن تعريف «العمل الرعائي»: رعاية الأشخاص، والعمل المنزلي، والأشكال الأخرى للعمل التطوعي التي تخدم المجتمع الأكبر، وبناء على هذا التعريف، يشكل العمل الرعائي الذي تؤديه النساء والفتيات، والذي غالباً ما يكون غير قابل للنقاش، عائق وقت كبير وعقبة في طريق الوصول إلى فرص أشكال مختلفة من تطوير الذات. ويوزع هذا العمل بشكل متفاوت بين الرجال والنساء، حيث تقضي النساء حسب منظمة العمل الدولية، أربعة أضعاف كمعدل عدد الساعات التي يقضيها الرجال في تقديم العمل الرعائي^٢

وحتى النساء اللواتي يعملن في وظائف خارج المنزل، عادة ما تبقى مسؤوليات الرعاية في المنازل على عاتقهن. لذا تظهر تحليلات الجدوى الاقتصادية أن هذا الالتزام هو السبب الرئيسي وراء عدم مشاركة النساء في الأعمال المأجورة، خاصة في ظل غياب السياسات المفروضة من الدولة والإجراءات المؤسسية التي تشجع النساء على المشاركة. وبالتالي، ليس مفاجئاً أن تكون الدول العربية أدنى المعدلات عالمياً لمشاركة النساء في القوى العاملة^٣.

الدور الرعائي في السياق العراقي

في العراق يمثل العمل الرعائي بشكل عام الأنشطة المتعلقة بالرعاية والاهتمام بالأشخاص والأشياء المتكونة ضمن الحيز المنزلي ويعد من الاعمال التي تختص بها النساء وذلك وفقاً لتقسيمات العمل التقليدية والإبوية التي تحصر المرأة في ادوار جندرية معينة وتؤدج لصالح اقامة نضام ابوي بشكل اعمق فأعباء العمل الرعائي هو من مسؤولية الفتيات والنساء بشكل خاص حيث ان هذا الامر مرتبط بالأدوار الجندرية التي تقدم النساء على انهن يقمن بعمل الرعاية بالفطرة، بناء على هذا التعريف فان العمل الذي تقوم به النساء والفتيات في المنزل يشكل عائقاً في طريق حصولها على وقت كاف لتطوير الذات.

يبقى العمل الرعائي هو عمل مرتبط بالنساء بشكل خاص سواء العناية بالمنزل او الاطفال او كبار السن ويعتبر هو ضمن واجباتهم حسب ما تفرضه العادات والتقاليد والتقسيمات الجندرية. فحسب نتائج الاستبانة تبين ان ما يقارب ٧٧٪ منهن يطلبن من ازواجهن مساعدتهن في الاعمال المنزلية، كما يوضح الشكل ادناه

وحسب الاستبانة ايضا تبين ان ما يقارب ٨٠٪ من الرجال لا يستجيبون لطلب النساء في المشاركة بالعمل الرعائي ، كالتالي:

ثالثاً: توجيه النساء للعمل الرعائي

من المتعارف عليه ان المرأة العراقية تدير مجتمع صغير في منزلها دون مقابل، تقوم بالأعمال المنزلية من تنظيف إلى رعاية أفراد الأسرة حتى تدريس وتربية أطفالها، وكل هذا الأمر تعتقده النساء بأنه دورها الفعلي ولا يجب التذمر منه وازعاج الأسرة بانها كائن يحتاج إلى الراحة وتثمين جهوده، اتي هذا الاعتقاد من برمجة عقول لنساء لقرون على هذا الدور وأنه جزء من كينونتهن، وأنه يأتي قبل تكوين ذاتهن او اكمال تعليمهن و احيانا يكون هذا الدور هو الأداة التي يتم ابتزاز الاناث من خلاله لكي يستطعن اكمال التعليم او العمل خارج المنزل، و احيانا اخرى يكون احد الاسباب الذي تعرّض النساء والفتيات للعنف بكل أشكاله، فكلما قامت الانثى بهذا الدور على اكمل وجه حصدت رضى المحيطين بها وأحيانا كثيرة لا تحصد حتى كلمة شكرا، فالسلوك ورد الفعل تجاه العمل الرعائي للنساء متباين ومختلف ولكنه يلتقي بنقطة واحدة فقط وهي أن العمل الرعائي دون تثمين هو جزء من مسؤولية النساء لا غير. ويستخدم العنف في أحيان كثيرة كوسيلة لتوجيه النساء لهذا الدور، اذ بينت ٣٣ مشاركة انها تعرضت للعنف اللفظي بسبب ضعف اداءها للعمل المنزلي، كما يوضح الشكل ادناه:

رابعاً: الاثار النفسية لتقسيم الادوار الجندرية

أدت اختلافية هذه الأدوار وتباينها في اعطاء الانسان البالغ حقه في الوصاية على نفسه واختيار دوره المناسب سواء في المجتمع او المنزل وخاصة من جانب النساء اللواتي يدفعن ثمن هويتهم الجندرية وفق بيتتهن حتى الان، إلى خلق اعباء واثار نفسية جمة تعود على النساء بالكثير من الضغوطات والعراقيل التي تصنع منهن نساء قائدات او احرار باختيار شكل حياتهن من غير ان يتم تمهيريهم بخندق المعايير المثالية الخانقة لهن، فبالتالي صنع ذلك مجتمع غير متزن بسبب الهويات الجندرية والادوار التي تترتب عليها ما بين فوقية الرجال ودونية النساء. فالجس القصري المنزلي والعنف بأشكاله المتعددة الذي يتعرض له نساء وأطفال هذا المجتمع بسبب عدم التوازن ومساواة الكفة بين الاناث والذكور خلقت لنا افراد غير اسوياء في التعامل مع بعضهم البعض سواء نساء او رجال، بل صنعت ايديولوجيا تؤكد بأن كل ما يحاول انتشار المرأة من دونية الانظمة الابوية هي أفكار منحلّة وغير مقبولة، وصنع صور اجتماعية ترسخ شكل المرأة المقبولة مجتمعيًا والتي يجب ان تكون مطبّعة وعاملة دون اجور او نقاش. كل هذا التباين أدى بالنساء ان يكون وجودهن في احصائيات ونسب سوق العمل والسياسة شبه وجود الهامش في اذيل الكتب والمقالات وذلك وفق تقرير اصدّرته منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٨.

فلا يزال معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم و يبلغ ٤٨,٥ في المئة في عام ٢٠١٨ أدنى بمقدار ٢٦,٥ نقطة مئوية من معدل مشاركة الرجال كما يزيد معدل بطالة النساء العالمي في عام ٢٠١٨ و يبلغ ٦ بالمائة اي بنحو ٠,٨ نقطة مئوية عن معدل بطالة الرجال. ويعني ذلك ان كل عشر رجال يعملون هناك ست نساء فقط يعملن.

ان هذا الفارق الواضح بين عمل النساء والرجال ترك في نفوس النساء اثار نفسية سيئة وافكار مغلوطة تجاه قدرتهن وامكانياتهن في الانتاج والشعور بالأهمية كأى مواطن من جنس اخر. ورغم التعهدات التي تقطع لتحسين مشاركة المرأة في العمل وتحسين اوضاعهن الاقتصادية فلا يزال سوق العمل بعيدا عن تحقيق هذه المساواة مع الرجل. ان الجهود المبذولة في هذا الاتجاه غير مقبولة ولا تراعي الاحتياجات الخاصة بالمرأة والظروف التي تواجهها في المنزل بالإضافة الى اعباء مسؤولية الرعاية.

ويأتي الاقتصاد النسوي الى تقديم دراسة نقدية لعلم الاقتصاد والنظم الاقتصادية وارتباطها بالعواطف، اذن يهدف الاقتصاد النسوي الى احتساب الجزء غير المدفوع من العمل اي العمل الرعائي والاهتمام بالأطفال والعجزة والعمل المنزلي. ان المبادئ الاساسية التي يعمل عليها الاقتصاد النسوي هو تحقيق عدالة اقتصادية واجتماعية وبيئية ايضا يهتم بإظهار العمل الرعائي والاعتراف به حيث يعتبره هو اليد الخفية للاقتصاد. ايضا ان المطالبات النقابية لتخفيض ساعات العمل تسام في جعل مهام تقسيم العمل الرعائي بين الرجال والنساء أسهل.

خامساً: تقسيم الأدوار الجندرية وارتباطها بالعنف:

غالبا ما ترتبط صرامة تقسيم الأدوار الجندرية بالعنف بسبب عدم جود تضامن بين الجنسين اضافة الى ارتباط العنف الموجه ضد النساء بقدرتهن وقوتهن الاقتصادية و بمدى قيامهن بالدور الرعائي اي الاعمال المنزلية التي ارتبطت اجتماعيا بهن.

ففي الاستبيان الذي اجريناه، ذكرت ١٩ مشاركة بأنها تعرضت للضرب او العنف الجسدي بسبب عدم الالتزام بالدور الرعائي والقيام بأعمال المنزل، ينسحب الامر كذلك على الذكور، فعند عدم التزامهم بالدور الإنتاجي الذي يعد أحد مقاييس «رجولتهم»، تطلب النساء في هذا النظام الطلاق والانفصال، كمبرر وهذا كله يرجع الى القولية الاجتماعية التي تم وضعها للجنسين التي تحتم على الرجل القيام بعملية الانفاق والمرأة بالدور الرعائي او الدورين معا.

سادساً: اثار اقتصادية لتقسيم الأدوار الجندرية:

في ظل عدم تكافؤ الفرص والمساواة بإعطائها للجنسين والاناث بشكل خاص، وفي ظل تقييد النساء واختزال ادوارهن داخل سور المنازل يضعنا كل ذلك تحت عواقب اقتصادية يعاني منها

العراق منذ عقود، وبالتالي طال هذا لتأثير على الاسرة العراقية المتمسكة في تقييد النساء بأدوار ووظائف محددة. والجانب الأخر من العواقب الاقتصادية الذي يقح عبئه على النساء أكثر، كون ان الايدي العاملة مدفوعة الثمن منهن قليلة وغير مدعومة مجتمعيا واقتصاديا، فهذا يقيهن بحاجة إلى موارد مادية وجوانب اقتصادية تكفي متطلباتهن وتنمي مهارتهن وثقتهن في أنفسهن تجاه النتاج الاقتصادي للعراق بشكل عام، كما ان تحويل طاقات النساء في سن العمل من النشاط الى الركود، وتحويلهن من منتجات اقتصادية إلى مستهلكات؛ له اثار سلبية عالية على الاقتصاد العراقي، وكذلك على مختلف الجوانب الأمنية والاجتماعية وغيرها، فمثلاً عبرت النساء المشاركات في الاستبيان عن مشاركتهن في الانفاق على الاسرة، ما يعني رفع المستوى المعاشي وضمان الامن الغذائي ورفع نسبة الابداع والمهارات والقدرات لدى المجتمع. وأشار تقرير منظم العمل الدولية في ٢٠٢١ الذي صدر بالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية، ان ١٣ مليون امرأة في سن العمل هي خارج سوق العمل، وان ٢٤٪ من القوى العاملة من الذكور يعملون لحسابهم الخاص، مقابل ٧,٨٪ من الاناث، وان الاناث يعملن بنسبة أكبر من الذكور كموظفات لدى غيرهم بواقع ٧٧,٣٪ من العاملات^٣. ففي الاستبيان الالكتروني الذي أعده البحث تبين ان ٨٨,١ بالمائة هن من ينفقن دخلهن المالي على الاسرة التي تساهم وبشكل مهم في تحسين مستوى الاقتصاد الوطني.

اذن أصبح واضحاً لدينا ان عدم تعطيل قدرات النساء ودعمهن ومشاركتهن في العمل له اثار إيجابية على الحركة الاقتصادية للمجتمع كسوق العقارات والسيارات وغيرها، بالإضافة الى العوائد للمرأة واطفالها.

ورغم ما حققته النساء من إنتاجية عالية بكسرها قيود الأدوار الجندرية، ومن تشييط للحركة الاقتصادية، الا ان جهودها ماتزال تستغل في الأنظمة الاجتماعية التي تستمر في الحفاظ على المعايير الجندرية، اذ يجري تبرير سرقة مال المرأة بالعبادات والتقاليد والانماط الاجتماعية السائدة، ويتم في كثير من الحالات تسجيل العقارات والأصول التي تساهم في شرائها النساء بأسماء الرجال^٤.

سابعاً: انتاجية وابداعية عبر تشارك الأدوار

مما وردنا من اراء عبر النسب والاجوبة في دراستنا في الاستبيان الالكتروني، نرى ان تبادل الأدوار

٣ - Central Statistical Organization (CSO), Kurdistan Region Statistics Office (KRSO) and International Labour Organization (ILO), (٢٠٢١), "Iraqi Labour Force Survey ٢٠٢١", pp ٢٥-٢٦.

٤ - <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release-addressing-the-barriers-that-hold-back-womens-economic-activity-in-the-mashreq-countries-would-boost-growth-and-prosperity>

وتشاركية كلا الجنسين في الاعمال المنزلية او الوظيفية والفرص، تؤدي إلى انتاجية عالية وتخلق بيئة صحية يتشاركها كل من النساء والرجال والأطفال، وذلك يؤدي إلى أمجتمع أكثر استقراريه سواء على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي، عكس ما يؤديه عدم تكافؤ الفرص الذي تعاني منه نساء المنطقة الجنسين في المناصب والأدوار كما هو موضح في تقرير منظمة العمل الدولية.

فأن اهمية المشاركة بين أفراد الأسرة يصل تأثيرها على جميع جوانب ومجالات الحياة التي يعيشها الفرد العراقي، وتكون فكرة ضرورية في عقول اطفال الأسرة التشاركية بأهمية هذا الفعل وتغيير القولة النمطية في عقولهم تجاه الاناث او الذكور بما يخص اعمال المنزل او الوظائف وانواعها، بل يؤدي ذلك إلى نزع جنسانية الادوار من كلا الجنسين وانهاء اختزال ادوار كلا الجنسين في الخضوع والعمالة المجانية للإناث او السلطة والوصاية المطلقة للذكور، فالأدوار الجندرية القائمة على جعل جندر فوق آخر او تصنيف انواع الجندر وأدواره حسب النوع يؤدي إلى مانعاني منه الآن من عدم مساواة وتمكين جنس على حساب الأخر.

تشير النتائج في دراستنا الى ان النساء العاملات باجر خارج المنزل ومتزوجات يتعرضن الى نسب عنف اقل بنسبة ٢٠٪ نسبة الى النساء غير العاملات بأجر خارج المنزل مما يبين الاثر الإيجابي للعمل وانعكاساته الإيجابية على الادوار التشاركية من خلال نتائج الاستبيان الالكتروني.

ان انخفاض نسبة مشاركة النساء في سوق العمل وتدني مستويات حضور المرأة على المستوى المهني أضعف كثيرا من ادوارها الاجتماعية وكان له اثار سلبية على الوضع النفسي للمرأة بشكل كبير^٥

اما على الصعيد الاقتصادي وبحسب نتائج الاستبيان فالنساء العاملات وبنسبة ٦٠٪ يسكن في منزل منفصل عن الأسرة في حين ان ٣٦٪ منهن يملكن عقار او سيارة باسمهن حيث ترتفع نسبتهن بحوالي ٢٠٪ عن النساء اللواتي لا يملكن عمل خارج المنزل في حين ان ٩٢٪ منهن ينفقن دخلهن على حاجات الأسرة الاساسية او يساهمن مع الشريك في شراء سيارة او عقار ما.

لكن على صعيد اخر فان المرأة العاملة تعاني من فقر في الزمن لتأدية الاعمال المنزلية حيث ان في مهمات مضاعفة بين العمل خارج المنزل وبين الاعمال والمهمات المنزلية حيث تقوم المرأة ب ٨٦٪ من اعمال العناية المنزلية لوحدها غير مدفوعة الاجر وتنفق ما لا يقل عن ٦ ساعات للعناية بالمنزل والاطفال مقابل اقل من ساعة يقضيها الرجل للقيام بنفس النوع من الاعمال^(١) فحسب الاستبانة الذي اعده البحث فنسبة ٢٠٪ من النساء العاملات خارج المنزل يطلبن من شركائهن مساعدتهن في القيام بالأعمال المنزلية في حين ان ٢٨٪ فقط منهم يبدون المساعدة بشكل متنابو في اعمال المنزل كالتنظيف والطبخ وغيرها^٥ مما يجعل المرأة تعاني من مهمات مضاعفة نتيجة قيامها بمهمة الانفاق على المنزل وايضا القيام بالعمل غير مدفوع الاجر فضلا عن قيامها بالعملين بكفاءة.

قد تعيش المرأة شكلا من اشكال الاذى النفسي نتيجة عدم التزامها في الاعمال المنزلية او

محاسبتها على عدم ادائها للأعمال المنزلية فلا تزال الاعمال المنزلية هي عملاً مرهوناً بالنساء العاملات وغير العاملات وغالباً ما يتم الحكم عليهن بشكل سلبي نتيجة التهاون في الاعمال المنزلية اذ ان كثير من النساء يشعرون بالحزن والاكتئاب والعار وانها غير راضية والخجل وغالباً ما تذكر المرأة نفسها انها انثى ويجب عليها القيام بكافة اعمالها المنزلية على اكمل وجه بالإضافة الى تذكر والدتها وتفانيها في اداء الواجبات المنزلية فالجميع هنا ضمن قالب الصورة النمطية الذي سيضل هو المحرك للأدوار الجندرية .

الخلاصة

يبقى العمل غير مدفوع الاجر هو جوهر اساسي لعدم المساواة بين الذكور والاناث، حيث بقي هذا العمل

لسنوات غير مرئي وغير مسموع وغير مقدر.

ان أكبر استغلال اقتصادي وجسدي ونفسي تتعرض له النساء والفتيات في المنازل يتم تحت شعار الاعمال المنزلية، ان العمل المنزلي والتقسيم الجندري على هذا الاساس ليس له اساس بايولوجي فالعمل الرعائي تم قبولته على النساء للقيام بخدمات تحت ظروف الاعمال الرعايية الاستغلالية.

ان قيام المرأة بأعمال مضاعفة داخل وخارج المنزل ضاعف من عملية استغلالها ووضعها تحت اوضاع اجتماعية ونفسية سيئة وغالباً ما ترتبط قضايا العنف ضد النساء بعدم التزامهن بأداء اعمالهن المنزلية.

هنا يجب الاعتراف ان العمل المنزلي هو عمل غير مدفوع الاجر وهو ترسيخ للمساواة والتمييز ضد النساء، والانجراف نحو العادات والتقاليد المجتمعية المتحيزة جنسياً.

المرأة والكتابة

الكاتبات العراقيات بين التحديات وكسر حاجز الصمت

بتول فاروق وآمنة حيدر

ورقة بحثية قدمت للتخرج من المدرسة النسوية الرابعة
تحالف أمان النسوي

المقدمة:

تعاني المرأة المثقفة والكتابة في الماضي والحاضر في شرق الأرض وغربها، من ضغوط عدة، فلدينا تاريخ أدبي نسائي طويل قائم على تغييب صورة المرأة الكاتبة ونكرانها، هذا إذا لم تُسلب منها هذه الصفة، أو يُضيق الخناق عليها كي لا تكتب، إن كان بقصدٍ أو بغيره^١. إذ تعاني الكاتبات في عموم العالم، وفي الوطن العربي، وفي العراق - كما سنتحدث عنه في هذه الورقة البحثية، من عدم استطاعتهن الحصول على الوقت الكافي للقراءة، المطالعة وحضور الفعاليات الثقافية ومن ثم الكتابة بحرية والنشر بالاسم الصريح. - فهناك الكثير من المعوقات التي تواجه المرأة في عملية النشر والتوزيع والتسويق والنقد الأدبي والحضور الإعلامي^٢ ، أهمها أن عملها في البيت يستغرق اغلب وقتها، وعليها ان تلبى حاجات الأسرة أولاً، وهذا سياق عام تعاني منه المرأة العراقية والعربية وحتى الغربية، التي مازالت تقوم بأغلب الأدوار الرعائية^٣ ، كما انها لا تملك المكان والزمان الخاص بها، كما تحدثت عن ذلك الكاتبة البريطانية «فرجينيا

١- ظ: إكرام عدي ، أصوات المرأة الكاتبة ، مقالة ، موقع ثقافات ، ١/ مايو / ٢٠١٦ ، <https://thaqafat.net>

٨٦٠١٣٥٠/٦١٠٧/com

٢- زيزي شوشة : « عندما كلمت الله أنكر صوتي » .. سنية صالح ضحية الذكور في الحياة والموت ، مقالة ، موقع رصيف ، ٤١ / ابريل / ٢٠٢٢ <https://raseef1.net/article.22>

٣- سماح عادل : ، مقالة ، موقع كتابات ،

<https://kitabata.com/cultural> /النساء-والكتابة-٢-١٢-الرجل-لم-يعد-وحده-سي/

وولف» حين قالت ان النساء بحاجة لغرفة خاصة، مع الوقت والمال الكافيان لتتفرغ للإبداع والإنتاج الفكري.^٤

ستكشف الورقة البحثية جملةً من تلك التحديات وكيفية مواجهتها من خلال استطلاع آراء بعض الكاتبات العراقيات حول تجاربهن في عالم الكتابة والإنتاج الإبداعي، والعقبات التي واجهنها، وكيف تغلبن عليها وكسرن حاجز الصمت، واستطعن النشر، وماهي تجاربهن في عملية النشر ومعوقاته.

اتجهنا لخمس كاتبات عراقيات من مختلف المدن العراقية النجف وابل وذي قار وميسان، ينتمين الى اعمار متفاوتة ما بين الثلاثين والأربعين والخمسين، وخلفيات ثقافية مختلفة فمنهن المهندسة ومنهن الأستاذة ومنهن ربة بيت، لمعرفة تلك المعوقات وفيما إذا كانت قد اثرت في نتاجتهن الإبداعية، وماهي رؤيتهن للاستمرار ومقاومة المصاعب والضغوطات؟

طرح البحث أسئلة متعددة في محاور ثلاثة: محور تحديات الكتابة، وكانت الأسئلة: ماهي تحديات الكتابة والإنجاز الفكري وكيفية إيجاد الوقت والمكان الهادئ للكتابة؟ هل واجهت الكاتبات صعوبة في البوح بمكنونات افكارهن، أم حاولن إخفاء مشاعرهن وآراءهن الشخصية خشية الوصم المجتمعي الذي يمنع على المرأة البوح بالمشاعر او الكتابة عنها؟

- هل رأيت الكاتبات النور، ام ظلت مخفية هنا وهناك ولا يوجد للكاتبة من تثق به لتطلعه عليها ليبيدي رأيه قبل دفعها للنشر؟

اما في المحور الثاني المتعلق بآليات المواجهة، فكان السؤال الأهم: كيف تغلبت الكاتبات في مسألة تحدي المعوقات، وكيف كسرن حاجز الصمت؟

- اما في المحور الثالث: الكتابة العراقية والنشر: ماهي تجاربهن مع النشر وتحدياته، ماهي التحديات التي واجهنها عند نشر المنتج الكتابي وكيف تعاملت دور النشر

معهن، وماذا بعد النشر، كيف تعامل النقاد مع كتاباتهن؟ استخدمت الورقة طريقة المقابلة المباشرة مع الكاتبات، وأيضاً طريقة اللقاء الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاستطلاع الآراء.

كما اعتمدت على جانب نظري، بين حالة المرأة وهي تعيش في عالم أبوي يفرض عليها اجندة قاهرة يضعها في خانة التابع، والفرد الذي لا يتمتع بالاستقلالية، ولا بالحرية كحق أولي من حقوق الإنسان.

الكاتبتان للمقال هما امرأتان تنتميان للوسط النسوي الأدبي، من الوسط والجنوب العراقي الذي يؤطر المرأة بقيود جمّة، تدرکہا الكاتبتان، تم وضعهن في خانة النساء اللواتي لا بد ان يظهرن بنمط واحد، متعارف عليه مجتمعيًا لا يجب ان يتخطينه.

تظهر الأسماء هنا مستعارة للحفاظ على أمن الكاتبات المستطلع آراءهن. وهذا بحد ذاته

٤- رواية ” غرفة تخص المرء وحده ”

والحروب المتعاقبة التي مر بها العراق. لذا تجد البنت او المرأة منذ نعومة اظفارها في بيت صاخب، بلا مكان مستقل للفتيات ، ويكاد يكون الأمر ترفياً جداً ، ان يكون لكل بنت أو ولد غرفة خاصة به . من هنا لاتجد الفتاة ولا الزوجة أو الأم، في الغالب غرفة تستطيع ان تغلقها على نفسها للتفرغ للكتابة ، علاوة على ان وقتها ليس ملكها ، عليها ان تشغله بخدمة ذكورالعائلة وترتيب البيت ليقى نظيفا للأسرة ولضيوفهم.

ان تحديات المكان المستقل والوقت الخاص بها لتخصصه لنفسها وهواياتها يعتبران من الأمور البعيدة الحصول في مجتمع يرى المرأة كائنا مخلوقا لخدمة الجنس الآخر ، وتابعا له، ومسؤولا بشكل تفصيلي لتوفير الراحة للآخرين .

ان هذا التحدي يقف العائق الأكبر أمام الفتيات والنساء في عدم تطوير مهارتهن الكتابية وصلقلها والتي تتطلب جهدا كبيرا ووقتا أكبر في القراءة والمطالعة^{١١} ، ومن ثم الكتابة على مراحل لتصل الى كتابة إبداعية ناضجة^{١٢}.

تقول الشاعرة (هنا الكاتب) : انها مُقيّدة بذرائع مختلفة وقوائم طويلة من الواجبات المنزلية وحتى إن استدعى عملها الإبداعي الخروج كثيراً فلا تخرج خروجاً غير مقنن ومدروس ومخطط له، كما يحلو لها . لديها أوقات تسرقها من حين لآخر، لتستغلها في القراءة، - التي هم المقوم الأول للكتابة -ولديها وقت اقل لمتابعة الحركة الثقافية في المدينة.

وبهذا الصدد تقول الكاتبة المصرية رضوى عاشور:« نحن الكاتبات نركض، نركض باستمرار تحت ضغط لا نهائي ونحارب في كثير من الزوايا، فنحن الأمهات، ونحن الزوجات، كأن الكاتبة في حاجة دائماً إلى أن تسرق وقتاً»^{١٣}.

وفي هذا دلالة على أن الضغط الذي يُمارس ضد المرأة الكاتبة لا يُعنى بالدولة ولا الظرف الاجتماعي فحسب، بل هو في غالب الأمر مُتعلق بثقافة مجتمعية مُحيطَة من سلسلة طويلة من التوقعات المفروضة على المرأة سواء أكانت ربة بيت فقط او كاتبة او حتى وزيرة.

ب- قيود عائلية ومجتمعية :

يقع على الكاتبة العراقية والعربية عموماً عبأ أن تراعي سمعة العائلة، فلا تخرج عما هو سائد اجتماعياً، ولا تكتب ما هو خارج عن المألوف فيما يتعلق بتجربتها الكتابية، فلا تستطيع البوح بما يذهب إليه قلمها وابداعها، بل عليها التقيد بالآداب والأخلاق العامة كأمراة، وان

١٠- سماح عادل ، تتعرض النساء لتحديات خاصة ، موقع كتابات ، ٩١ / ٩ / ١٢٠٢

١١ - سماح عادل ، تتعرض الكاتبة لتحديات خاصة ، موقع كتابات ، ٩١ / ٩ / ١٢٠٢

١٢٠٢ ، تذكر بها تجربة الكاتبة العراقية د هناء احمد، <https://kitab.com/cultural>

١٢- ٢١- الكتابة للنساء ، مقالة <https://www.aljazeera.net/amp/>

<https://www.aljazeera.net/amp/> /١/٨١٠٢/blogs

تكتب ضمن الحدود الدنيا من الحرية في البوح بمكنونات ذاتها.^{١٣} تقول الشاعرة هناء الكاتب، انها لا تستطيع البوح كثيرا في الكتابة وهي تضع ضوابط وخطوطا حمراء امام كتاباتها، لأنها لو فعلت العكس فإنها سوف تمنع من الظهور للعلن باسمها الحقيقي. وهي غالبا ما تكتب باسم مستعار أو تضطر للتخفي خلف أسماء وهمية لغرض نشر بعض نصوصها هنا وهناك في المواقع الثقافية الالكترونية، مع ان ما تكتبه لا يخالف الأعراف الاجتماعية في حدودها المقبولة.

وهذا ما قالتها الكاتبة (الهام) من انها قررت إخفاء اسمها أحيانا لتمرير كتاباتها وقبول ما تكتبه مجتمعا.

فكل حرف تكتبه الأنثى يصار الى تأويله الى مديات أخرى، قد تدين الكاتبة، لذا اتجهن الى الاستعانة بأساليب أخرى منها قضائية، او التغيير في الأسلوب والذهاب الى الأسلوب الموارب، والإحالة على كتابات أخرى، لتنجو من الاتهام المباشر.^{١٤} تكتب القاصة والشاعرة العراقية سمرقند الجابري عن ذلك في صفحتها على الفيس بوك، وتقول انها في البداية حين كانت تتعرض لحمولات تشويه، لم تكن تفعل شيئا بل تتجاهل الأمر، الى ان وصلت الآن الى جمع الوثائق والادلة والشهود لغرض اقامة الدعوى القضائية. فيبدو ان الحملات لم تنته، وإنها في صراع مع المجتمع الذكوري الذي يرى في كتاباتها امرأ غير مقبول فيعمد الى تشويه سمعتها بطرق غير انسانية.

ثانيا: تحديات النشر باسمها الصريح:

ما يحدث بعد أن تتمكن الكاتبة من إقناع هذا وذاك من أهلها بحقها في أن تُخْرِج بكتاباتها للعلن عبر النشر باسمها الصريح، لتدخل إلى سوق دور النشر، حيث يكون كل ما كتبه مشبوهاً وأقل مما يستحق أن يُنشر، حتى وإن كان يتفوق على ما كتبه أقرانها من الجنس الآخر. ولأن دور النشر في آخر الأمر تنشر كل ما يُقدم إليها، تتعرض للمحاربة بعد ذلك من خلال تسويق الكتاب ووصوله إلى المتلقي، وهذا كله نتيجة العقلية الأبوية التي تعطي صفات الذكاء والإبداع والعقلانية للرجل دون المرأة، فالأبوية كما هي معروفة هي منظومة تسلط الذكر (الأب) على الأسرة، واتخاذ القرارات والسياسات بمفرده. حيث تكون المرأة كائنا هامشيا تابعا له، لا دور لها غير ان تلبى ما يطلبه الذكر منها، ويكون النسب للأب حصرا.^{١٥}

١٣- ظ: تتعرض الكاتبة لتحديات خاصة حين تكون في بيئة مغلقة لا تؤمن بما تصدره المرأة من إبداع سماح عادل ، ٩١ / ٩ / ٢٠٢٠ ، <https://kitabab.com/cultural>

١٤- سماح عادل : المبدعة العربية تواجه التحرش والسخرية والتفتيش في كتاباتها ،

ظ: <https://www.afrigatenews.net/article>

١٥- ظ: بريجز ، ايفانز ، علم الانثربولوجيا الاجتماعي ، حيث يتناول هذا الموضوع . ١

المحور الثاني: مرحلة الكتابة وأساليب المواجهة.

استطلاع رأي الكاتبات العراقيات:

ولغرض الإلمام بالموضوع بصورة واضحة بعض الشيء توجهنا إلى مقابلة بعض الكاتبات العراقيات اللواتي سبق ونشرن كتاباتهن بكتاب مطبوع، وكانت عينة البحث تتألف من كاتبات عراقيات ، طرحنا تساؤلاتنا وتحديثنا عن تجاربهن الشخصية، وهي محاولة لتقديم ما نريد طرحه بصورة واضحة مسنودة بالأدلة الواقعية من عالمهن :

كانت الأسئلة : كيف تحدى قلم المرأة العراقية- التي تخضع لعادات وتقاليد أبوية ومكبلاً بقيود صارمة تمنعها من التحليق في عالم الكتابة والبوح -؟ وإذا ما نجح هذا القلم في تخطي الكثير من الحواجز فهل استطاعت صاحبه النشر بحرية، هل ساعدتها دور النشر وأخذت بيدها؟ ثم هل كان النقاد حريصين على تقديم الكاتبة بشكل موضوعي بعيداً عن كونها امرأة؟ وماذا عملت النساء الكاتبات للخروج من أسر هذه القيود، وكسرن حاجز الصمت؟ .

في هذا المحور، تنتقل المقالة الى مناقشة الاستراتيجيات التي تتخذها الكاتبات العراقيات محل الدراسة لمواجهة تلك التحديات.

مرحلة الكتابة وأساليب المواجهة

لمعرفة واقع الكاتبات العراقيات اللواتي عانين من ضغط مجتمعي وأسري ممانع لكتابة المرأة ، سألنا بعضاً منهن:

محلطنا الأولى عند (إلهام) كاتبة تقترب من الخمسين من عمرها خريجة آداب إنكليزي ، وتعيش في مدينة « محافظة » ، اضطرت لترك العمل بعد ان توظفت لعام واحد لتتماشى مع ظروفها الحياتية في الأسرة التي تطلب منها ان تكون ربة بيت قبل كل شيء ، كانت تقطع جزءاً من وقتها للكتابة والقراءة ، و منذ شبابها المبكر كانت تكتب قصصاً قصيرة ومقطوعات من الشعر ، لا تعطيهما الا لبعض صديقاتها وبعض زملائها الذين يحبون القراءة ، كانت مترددة في الاعلان عن نفسها ككاتبة ، ولا تسعى للظهور الاعلامي ، طبعت مجموعتها الأولى منذ سنوات خمس بعد تأخر لسنوات طويلة من التردد، لكنها سرعان ما اخفتها ولم تقم بتوزيعها ، بعد ان تم مهاجمتها من قبل مجتمع الفيس بوك ، ومن قبل اشخاص من محيطها ، وليسوا شخصيات افتراضية غير معروفة..

رأوا في كتاباتها بوحاً لا ينبغي ان يعرف. قالت لنا: «انهم يفترضون ان كل ما اكتبه من تجارب

انسانية أمّا هو نتاج تجربتي الشخصية الذاتية، بمعنى انني اذا كتبت نصا فيه توقا للحرية والانعقاد من ضغوط اجتماعية، والهروب الى عالم اكثر رحابة، كان المجتمع المحيط بي يقرأ النص على انه اعلان عن سيرة ذاتية متحررة، او الدعوة لإقامة علاقات مفتوحة مع الرجال، وأن التجارب المتخيلة انما هي تجارب حقيقية قمت بها على أرض الواقع، او هي دعوة لممارسة هذه الأمور في الواقع، او اريد ممارستها في المستقبل .»

ولم تكن إلهام تكتب أمورا خارج الآداب العامة، بل ان اغلب كتاباتها متحفظة - كما تقول - ولك اقل بوح من امرأة في مجتمع» محافظ « يعد خروجا غير محبب يضر سمعة الأسرة، هكذا يقولون لها في العادة.

إلهام ظلت تكتب لكنها لم تنتم لأية اتحادات أدبية ولا تعرّف عن نفسها بأنها كاتبة. نجحت في استمرارية الكتابة وأخفقت في النشر، تخفي اسمها أحيانا وتظهر أحيانا باسمها الصريح بصورة متباعدة في لعبة (الظهور والاختباء) لكيلا ترصدها عيون ناقدة.

المحطة الثانية عند الكاتبة (فاطمة)، وهي مهندسة شابة لم تتجاوز الثلاثين من عمرها، وتسكن مدينة بابل، صدرت لها مجموعة شعرية، قالت عند سؤالها عن تحديات الكتابة والنشر، انها بالرغم من عدم تفرغها للكتابة وتهتم بالأعمال الرعائية المنوطة بها كاملا، الا انها تحاول ان تقرأ كثيرا خارج اختصاصها العلمي، وتكتب شعرا، وحين تراكمت لديها كتاباتها جمعتها في كتاب ونشرتها، لتستطلع رأي الآخرين فيها وتعرف مكانتها في عالم الإبداع، فكانت ردة الفعل التي لم توقعها من بعض افراد أسرتها، أن زوج اختها الذي يعيش في احدي الدول الأوربية، حين علم بصدور مجموعتها الشعرية، قال لزوجته (اخت الكاتبة) انه لو كان بالعراق لذبح اخته لو قامت بإصدار مجموعة شعرية. كانت صدمتها كبيرة حين اخبرتها اختها بهذا الأمر، لكنها لم تتوقف عن الكتابة، ولو أنها صارت اكثر حذرا واكثر توجسا في تصدّ شبه معلن لهذا الموقف المتطرف من قبل زوج اختها. كانت هذه الصدمة محفزة لها لتجاوز هذه الآراء المتطرفة والبقاء في ساحة الإبداع ولو من بعيد.

اما (هدى) وهي قاصة واستاذة جامعية وأم لثلاثة اطفال، اصدرت مجموعتين قصصيتين، فقد تحدثت عن انها ليست حرة تماما في كتابة ما تود قوله، وانها تخشى المجتمع وحتى الوسط الجامعي، ولا تكتب ما تود كتابته، وانها تضع باعتبارها الهجوم الذي سيطالها لو كتبت بشكل حر. تقول انها تحاول ان تعقد توازنا بين الكتابة المقيدة و المجتمع القامع وبين الأبداع. وهي لم تتوقف عن الكتابة وإنها مستمرة في ذلك. مستعينة بقدرتها الاكاديمية على الاقناع لمن يحيطون بها، كما انها حاولت التوفيق بين عملها الوظيفي وأمومتها وعملها الإبداعي عبر تنظيم وقتها بصرامة عالية .

اما الكاتبة (سناء)، وهي تكتب القصة والشعر والمقالات السياسية، ولها مؤلفات عدة، فقد منعها زوجها من النشر في المواقع الاجتماعية، او الترويج لكتاباتها أو حتى النشر باسمها الصريح، لأنه يخشى المجتمع، يقول لها: المجتمع لا يرحم، وان أولاده لابد ان يعيشوا بحو

حسن السمعة بعيدا عن شوشرة الإعلام وتنمر الناس . ومع كل ذلك لم تتوقف عن الكتابة وصارت تخفي اسمها، لحين اتاحة الفرصة لها بالنشر باسمها الحقيقي ولتظهر بصورتها الحقيقية وهي تكتب الآن باسم مستعار في المواقع الثقافية الالكترونية.

لقد ناضلت هؤلاء الكاتبات وما زلن يناضلن من اجل استمرارية ابداعاتهن لكنهن لم ينجحن في جعل المجتمع يعترف بتجاربهن المهمة للتعبير عن اراءهن بعد ان نجحن في اصطياد الوقت الثمين بعيدا عن التزاماتهن الأسرية القسرية.

الكاتبة (الهام) امتنعت عن الكتابة لفترة ليست بالقصيرة لكنها استعادت حماسها للكتابة ، وهي بصدد اصدار كتابها الثاني . كذلك فاطمة وهدي وسناء ، فكلهن مستمرات بالكتابة ، بالرغم من المصاعب الجمة التي تقف حجر عثرة بطريقهن، فلديهن ارادة بطولية للاستمرارية بوتيرة متصاعدة، وان كن يتلقين بين الحين والآخر تعليقات ساخرة وفجة من القراء والمحيط الخاص بأسرهن ، حول نوعهن والجرأة في الطرح الذي من المفترض ان لا يكون موجودا عندهن وأن كُن كاتبات بمستوى إبداعي يفرض عليهن تناول مختلف الموضوعات .

ولم تكن مقاومة الكاتبات المستطلع اراءهن واحدة تجاه التحديات التي تعانها فبعضهن استسلمن لظروفهن وعزفن عن المواصلة في فترة ما ، وبعضهن واصلن الكتابة غير المنتظمة وبعضهن صرن يملن لكتابة المقالات العامة التي ترضي المجتمع ولا تثير حساسيته . فالهام قالت انها تكتب بشكل متقطع وفاطمة تحولت الى الكتابات العامة حين تريد النشر، وتخفي النصوص الخاصة، التي تتحدث عن أفق الذات ورؤيتها للعالم، وهدي تنازلت لتستمر بالكتابة في كل حين ، وان لم تشعر انها كتبت ما كانت تود كتابته لليوم ، لا من حيث النوع أو من حيث الكم . وكانت عملية النشر هي المعرقل الاخر لظهور نتاجها للعلن.

إذ لا تتوقف هذه التحديات عما يدور في العائلة، والعمل، عندما تعترف الكاتبة لنفسها بانها تكتب، فهناك عقبة أكبر سيكُن في مواجهتها وهي عقبة النشر.

المحور الثالث : النشر وعقباته .

عقبات نفسية واجتماعية.

في التجمعات النسائية التي أحضرها^{١٦} لكاتبات ومؤلفات عراقيات، كُننا نلتقي دائماً بشعور يجمعنا، وهو التشكيك الذاتي بما نكتب، ومن وحي التجربة الشخصية، أستطيع أن أقول أن كل صاحبة قلم تساءلت خمس مرات على الأقل خلال حياتها وهي تكتب (ولن أقول حياتها الأدبية لأننا نشأ ونحن نشكك بكل ما نستطيع تقديمه فنخاف أن نقول عن أنفسنا كاتبات) هل بإمكان نصوصي رؤية النور يوماً ما؟ ويكون التفكير هنا مُتعلِّقاً بالمقدرة على الإقدام على هكذا خطوة بمباركة الأهل ومساعدتهم، لأننا وعلى الأغلب لا نملك صورة كافية عما ينتظر

١٦- الكاتبة هنا هي أمانة حيدر حيث تتحدث عن تجربتها مع الكاتبات .

الكاتبة عندما تخرج من نطاق العائلة وتتوجه إلى سوق النشر. فالتحدي الأول الذي يواجه الكاتبة بعد الكتابة هو إفتقارها للثقة الكافية بالنفس وهذا امر نابع من التشكيك المستمر بقدراتها، كما ستناقش ورقتنا البحثية في أدناه.

التشكيك وتقويض الثقة بالذات

تذكر لنا الكاتبة (تضامن أحمد): كنت أكتب قبل أن أقرأ في أي من المجالات، وعندما بدأت بالقراءة وبصورة تلقائية توقفت عن الكتابة وكان السبب (هل من الممكن أن أكتب كهؤلاء) تركت الكتابة لسنوات وفي نفس الوقت كنت أقرأ بنهم أقرأ وأقرأ، التحديات التي واجهتني هي أولاً الثقة، هل أنا جيدة لأصبح كاتبة؟ هل ما أكتبه يستحق أن يقرأ؟ الخوف من ردة الفعل! من النقد! الخوف من العائلة التي من الغريب عليها أمرٌ كهذا! هل لروايتي رسالة؟ ما الغاية التي ابتغيها من خلال كلامي؟ ومن أنا كي أكتب وأنشر؟

«فكم من النساء ألفت قصصاً لأنبائها.. أو كم روت من القصص إلى صاحباتها في جلسات السم، نحن النساء ساردات بطبعنا شئنا أم أئينا.. ولكن. كم واحدة منا تجرأت ووثقت قصصها وحكاياتها وألبستها ثوب شهرزاد جدتنا كما يخلو للبعض تسميتها؟ هذا هو السؤال المهم، نحن اليوم نخوض محاولة عسيرة ليخرج النتاج الأدبي النسائي إلى رفوف المكتاب.»¹⁷

فبالنسبة إلى تضامن أحمد، كان افتقاد الثقة هو العقبة الأولى في خطوتها نحو إعلام الآخرين بكتاباتهما أو حتى الاقدام على نشرهن، فأخذت سنوات عدة في الجامعة وهي تتخط بين أن تكتب وأن تمتنع وأن يعرف الغير أنها تكتب، وهذا التخبط ناتج من سلسلة طويلة من ممارسات وأعراف وصور نمطية أفقدتها الثقة بنفسها والجرأة في اتخاذ مثل تلك الخطوة فيصبح من الصعب بعد ذلك تجاوز تلك التربية التمييزية وما يحيطها من قوانين وأعراف قبلية. وليس من السهل أبداً اقناع شخص تعود على كونه لا يُقدم ما يستحق القراءة، بأن يكسر تلك الصورة ويحاول أخيراً أن يشارك ما كتبه، وبالأخص إذا كان يخاف ردود الفعل، ولا يمتلك الشجاعة الكافية ليعاود الكتابة ومشاركتها مع الآخرين مرة بعد أخرى.

وهذا يتجسد في حالات كثيرة تمتد معنا خلال حياتنا منذ المراهقة ودفاتر الانشاء وإلى التدوين في دفاتر المذكرات وانتقالاً إلى مواقع التواصل، وفي حالات كثيرة يتوقف بعضنا بعد أدنى رفض يتعرض أو استهزاء يمسّه أو يكمل ولكن بصمت وهذا ما تحدثت عنه الكاتبة زينب أنور: عرضت كتاباتي على أحد الأصدقاء فكان رده الاستهزاء وعدم التصديق بأن كتابة كهذه يمكن أن تكون لي، أو تكون لامرأة.

١٧- ١، ٢٢٠٢، ص ٥ هن صانعات الحكايات، منتهى عمران، المقدمة، دار كيوان للنشر والتوزيع، ط

فهنا وأن كان ما كُتِبَ نصاً جيداً يحتوي على سمات الكتابة الإبداعية ولكن تأكل الثقة الفردية بالنفس كما أسلفنا وضعفها، كافية بأن تشكك الكاتبة بمقدرتها وبنصها، وبأن ينتابها شعورٌ بالخوف والغبن للأسباب المذكورة آنفاً.

فغالباً ما تواجه الكاتبة بالسؤال الساخر: «أنتِ امرأة من أين لكِ أن تكتبي هكذا؟» والمقصود بهذا السؤال هو التشكيك، سواء بمصدر النص، أو بأحقية هذه الكاتبة بما كُتِبَ فقط لأنها امرأة، فهي دوامة مستمرة، حلقة متصلة ببعضها

بين المقارنة مع نتاج الرجل والتهليل غير البناء

رغم أن النتاج الأدبي ونجاحه لا علاقة له بالجنس فكما ذكر الناقد هيثم حسين: الإبداع لا يرتبط بجنس، ولا يقيد بذكورة أو أنوثة، وفي الحقيقة القضايا لا تجزأ ولا تصنّف وفق خانة التجنيس، بل تخرج عن القوالب الجاهزة والأحكام المسبقة إلى رحابة الفكر وثراء عالم الأدب الذي لا يمكن فرض حواجز أو قيود عليه بأي شكل من الأشكال، إلا أن الكاتبة التي تتمكن من إخراج نتاجها الى النور، غالباً ما تتم مقارنه كتاباتها بكتابات الرجل.^{١٨}

من جانب آخر تتعرض المرأة الكاتبة إلى نوعٍ من أنواع النقد غير البناء من قبل بعض الأدباء، يتمثل في المقارنة بين ما تنتجه المرأة وما ينتجه الرجل، فأنا عن نفسي لا أقبل أن يُقارن عمل أدي لرجل بعملٍ لي.^{١٩}

ومن ناحية اخرى، وكما ذكرنا سابقاً، تكون ردة الفعل حول بعض النتاجات الأدبية لكتابات يتمتعن بمزايا جمالية أو تتعلق بالشهرة والشعبية على مواقع التواصل، الى تهليل مبالغ به من دون إعطاء أي نقد بناء لأعمالهن بحيث يمكنهن من التطوير والتعديل. نحن اليوم لسنا بحاجة إلى أيدي تُكَبَل المرأة وتمنعها من إطلاق إبداعاتها المدفون تحت جبال من العادات والتقاليد، ولسنا بحاجة أيضاً إلى أيدي تصفق لكل بنت تعلن نفسها أديبة، بل نحتاج إلى أيدي تعلم وتوجه وتقوم وتساعد البنت الراغبة في الخوض في ميدان الأدب، على عبور هذا الحاجز بجدارة.^{٢٠}

١٨- أي مكانة لمؤلفات النساء في عالم تسيطر عليه كتب الرجال (مقال)

١٩- النساء والكتابة (١٢): الدعم المبالغ فيه من بعض الرجال للكتابات المبتدئات

يحمل بين طياته نوعاً من تدمير قواهن الإبداعية (مقال)

٢٠- المصدر السابق

الدخول الى سوق النشر

لا يخفى عن الأديب والكاتب والقارئ العراقي بأن الوضع الثقافي في تـردٍ مستمر، وأن كل ما يهـم صاحب دار النشر في هذا الوقت هو المكسب، بدون النظر إلى الهيكلية الصحيحة، لقراءة مسودة العمل، ولقبوله، ولإصلاح حاله، ولنشره، ولتسويقه وتوزيعه.

إذ يفترض بدار النشر، طالما أن عملها هو التداول المعرفي، أن يكون لديها فريق عمل، معنيّ بصناعة كتاب، يخدم ويغذي النقص العلمي والمعرفي، اللذين يحتاجهما الفرد العراقي. وذلك الفريق يبدأ بالخبر المتفحص لنقص الشارع من الخطاب العلمي والمعرفي، حتى تقوم الدار بمعية بضاعتها، بسد هذا النقص. ومن ثم المستشار ومهمته إبداء رأيه المنطلق من علميته وسعة خبرته في ذلك المجال بما يخدم القارئ والدار، بشأن المشاريع المتقدمة من المؤلفين لطباعتها.^{٢١}

فالكاتبات حين يُقدمن عملاً لدار نشر، يتوقعن وحسب الاتفاق والتعاقد القائم بأن هذا الدار سيأخذ ما له وسيقدم ما عليه من تـدقيقٍ وتحريرٍ وتنضيد لا أن يأخذ الدار مسودة الكتاب كما هي ويقوم بنشرها! لذا هنا ندخل بمواجهة سوق النشر. إن قلة قليلة من الناشرين في المجتمع العربي، يلتفتون للنص بشكلٍ حقيقي وكامل، ويمنحونه ما يجب منحه، كي يُصبح نصًا صالحًا للقراءة.

وهذا ما نتحدث عنه الكاتبة تضامن أحمد : كنت أتوقع أن يتم قراءة روايتي ومناقشتي حولها وحول التعديلات ولكن تم نشرها مباشرة! تبخرت رغبتني بأن تدقق الرواية قبل أن تنشر، أن تصحح وتعالج قبل أن تكون بين أيدي القراء، الكتاب هو عمل فريق ليس فقط عمل الكاتب، لكن هناك المدقق والمحرر والمُنضد والناشر أيضًا.

عندما أمسكت روايتي الورقية وقرأتها قلت: «لو أستطيع تغيير مكان هذه الحركة، لو أستطيع استبدال هذه الكلمة، أه من يضع علامة تنوين هنا!» والأمر أي دققها بنفسي لمرات كثيرة وخرجت مع بعض الأخطاء قد لا يلاحظها الكثير من القراء لكن كان من الواجب وجود من يقرأها بعدي قبل أن تنشر، وبدققها، ويعتني بها!

وتُكمل تضامن: أقول لنفسي من الطبيعي أن أنسى بعض الحروف والعلامات لأن عين الكاتب تغض البصر عن الأخطاء الواردة بسبب التعود على النص وليس كل كاتب هو مدقق أو يُجيد تطبيق كل ما يجب أن يُطبق على النص، ولهذا وُجد مدققو الكتب في دور النشر! المدققون

٢١- ليست دور نشر بل دكاكين لـ محمد حانور (مقال) ٦١ / يوليو / ٢٠٢٠،

٤٨٤١٤/https://www.jadaliyya.com/Details

الذين لم أرهم، ولم يسمع بهم أحد.

وبحسب تجربة الكاتبة الثانية لهذا المقال: من تجربتي كقارئة/ كصديقة لكتاب من الرجال والنساء، أصدرنا كتبهم في ذات الوقت، وفي ذات الوسط، ومن الدور نفسها، وجدت الكتاب الذي أصدره كاتب رجل جاء مُدققًا، منقحًا، حصل على حقه بالعمل عليه، وبالترويج له بعد نشره، وبدلاً من اختفاء الكتاب من رفوف المكتبة إلى المخزن أو التلف، كانت الكتب تختفي لنفاذها من السوق الكتبي .

إن دار النشر توصف بأنها شركة، لذا فهي مسؤولة بالدرجة الأساس عن توزيع بضاعتها، والعمل على توطيد وجودها في الأسواق والمكتبات، إما اتفاق أو وكالة أو عقد ينص على ما يتفقون عليه، ففي بافطة كل دار نشر، مكتوب: طباعة، نشر وتوزيع، إلا أن الدور العراقية، هي دكاكين للطباعة ومخازن لتكديس الكتب، ولا تملك أي دار خطة تسويقية ناجحة لرواج منتوجاتها إلا نادراً و الأخيرة، يحظى بها من تربطه علاقة حميدة بالناشر بطريقة أو بأخرى، فيعلو نجم كاتب ويهبط آخر بفضل الروابط الاجتماعية، لا رصانة ما هو مكتوب، ومظهرات ذلك، في أقول وانعزال الكاتب الجيد، وانحساره مقابل سطوع وشعبية الكاتب السطحي، وهذه العملية وتراكماتها، أفسحت المجال لأشبه الكتاب أن يتسيدوا المشهد والتفرد بمكانة لا يستحقونها.^{٢٢}

لذا لا يمكننا القول إنه ليس من الوارد أن يتم طباعة العمل بلا الرجوع إليه والتأكد منه! كما أنه من غير الطبيعي أن يتعرض الكاتب للاستهزاء لأن النص الجيد الذي كتبه كان فيه بعض الأخطاء الإملائية والنحوية لأنه وكما ذكرنا ليس كل كاتب ممدقق. وهذا ما تحدثت عنه الكاتبة زينب أنور: كنت ضعيفة بالقواعد والنحو أو غير مجتهدة بهم لأنني أحب أن أكتب لا أن أبحث عن الأخطاء وأحاول تصحيحها، وما كان يخفف عني أن التدقيق هو عمل مختص اللغة العربية، ومن يجيدونها بشكل أفضل من سواهم من الكتاب والمدققين. وبعد التعرض للاستهزاء على الأخطاء، توصلت لمدقق بدون أن يظهر التهكم على وجهه لأني اخطأت في موضع كلمة.

ابتزاز ومساومات

لا تخلو الساحة الثقافية من الغوغائيين، الذين يُعتبرون عالمةً على الوسط الثقافي ومشكلة لا تُحل بسهولة، فإن بعض دور النشر التي رفعت أسماء من لا يستحق أن ينشر، هي ذاتها الدور

٢٢- ليست دور نشر بل دكاكين لـ محمد حانور، مصدر سابق . <https://www.>

٤٨٤١٤/jadaliyya.com/Details

التي تتعرض للمرأة الكاتبة وتساهمها على النشر وتقرر أن كانت سترفع من شأنها أم لا.

فكما تُكمل الكاتبة زينب أنور حديثها، بعد أن وجدت من يُدقق الكتاب وينشره، مرتت بشيءٍ أكبر من الاستهزاء الذي كنت أتعرض له
«كنت مُقدمة على النشر، وأرغب بالحصول على مدقق لغوي لما كتبت، وقد يُتوقع أن هذا ما حدث، فبعد الترحيب بي، والحديث عن العمل وقبل أن نبدأ بأي إجراءات بشأن التدقيق، أظهر رغبته بعلاقة مفتوحة ورسائل غير لائقة وحتى عندما واجهت ذلك كان الجواب بأي غير مُتحضرة! ويجب أن أكون أكثر انفتاحًا ما دمت أود دخول عالم الكتابة والنشر؟ هل للكتابة علاقة بأن تكون متاعًا؟ متى أصبح هذا قانونًا؟»

لذا أن النظام المُتبع مُثل عبارة: "أنا لا أقمعك في الواقع وأمام الناس، بل أُميز ضدك خفيةً" هو النظام المُعامل به، في سوق النشر ودوره، كأن المقابل يقول للكاتبة: سنسمح لك بالكتابة ولكننا نتفق على إنك لا تستحقين النشر ويجب ألا تشاركيننا ساحتنا الشخصية (الإبداعية). وإنما نسمح، لمن نختار السماح لها لتكون كاتبة، وهي ليست كذلك، وهذا لا يختلف عن منح المسميات للكتاب الرجال (الذين ليسوا بكتاب)

«فالمشكلة التي تظهر جلية اليوم في الوسط الثقافي، أن هناك مجانية في منح الألقاب الأدبية جزافاً، حيث نجد أي بنت سمحت لها ظروف عائلتها المتحررة، وتمكنت من كتابة بضعة أسطر من خوالجها، أسمت نفسها كاتبة، حتى قبل أن تعرف الأجناس الأدبية وقوالها وضوابطها».^{٣٣}

ولا يكفي أن يكون الاقدام على النشر لوحده صعبًا ومُتعبًا، ولا يكفي أن يكون محملاً بكل المساومات، إن ما يتبع ذلك ليس بالسهل اليسير، فأما أن تقوم الكاتبة بالترويج لكتابها بنفسها أو يختفي الكتاب من على رفوف الكتب خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

الخاتمة:

ختامًا ناقشنا في هذه الورقة البحثية، بعضًا من التحديات التي تمر بها النساء ككاتبات، وصاحبات قلم، في العراق، من خلال تجاربهن الشخصية من عيشهن في ظل النظام الأبوي، وخروجهن إلى مواجهة مظهر من مظاهر هذا النظام بصورته الأكبر، من خلال ممارسة بعض الحقوق و الخطوات، والمواقف، والمواجهات، والمراعات، وفي خضم كل هذه التحديات وحقيقة وجودها فان النساء يكتبن، وأن شح ما يُكتبن، ولكنهن يكتبن. نأمل أن نُشاهد أغلفة كتبهن تتزايد في رفوف المكتبات، وأن يعترف بأقلامهن، وأن يكون محتواه ثريًا يستحق أن يُقرأ بعيدا عن كونهن نساء، فالإبداع لا يحصر بجنس دون آخر.

٣٣- النساء والكتابة (١٢): الدعم المبالغ فيه من بعض الرجال للكاتبات المبتدئات

يحمل بين طياته نوعا من تدمير قواهن الإبداعية

تعميش المهندسات في أماكن العمل - دراسة حالة في مؤسسات وزارة الكهرباء العراقية في المنطقة الجنوبية

أنتجت هذه الورقة العلمية كمشروع تخرج من المدرسة
النسوية الرابعة التي ينظمها تحالف أمان النسوي

إعداد:

سمية يوسف وهالة ابراهيم

المقدمة:

يعتري المهندسات الشعور بالتهميش والافتقار للتقدير في مؤسسات وزارة الكهرباء في المنطقة الجنوبية (ميسان، ذي قار، البصرة، المثنى) في العراق. لذلك تطلب البحث في أسباب وعوامل التمييز الاجتماعي والمؤسسي. البحث يجادل في أن التمييز الجندي والقوالب النمطية الذكورية تؤثر على عملهن في المجال الهندسي والفني. ولتبيان التهميش استخدمنا منهج التحليل الموضوعاتي^(١) للكشف عن صور الممارسات التمييزية ضدهن. استخدمنا منهجية البحث النوعي في هذه الدراسة، فاعتمدنا على إجراء المقابلات التفاعلية التي تضمنت ايضاً أسئلة رئيسية معدة مسبقاً. ونفذنا بعض المقابلات وجهاً لوجه والبعث الاخر عبر الإنترنت. حيث اخترنا عينة من ثماني مهندسات خريجات كليات حكومية في اختصاصات الهندسة الكهربائية والميكانيكية ممن رغبين بممارسة اختصاصهن الهندسي لكنهن اقصين ومنعن. جرى تعيين ستة منهن في العام ٢٠١٩ بأجور يومية ثم تحولن إلى عقود وزارية (ملاك موقت)، وفي بداية العام ٢٠٢٣ ثبتن ضمن الملاك الدائم. المسمى الوظيفي الحالي لهن هو معاون مهندس/ درجة سابعة. وايضا اثنتين من المهندسات الاكثر خدمة.

Braun, V. and Clarke, V., 2006. Using thematic analysis in psychology.) (١
.Qualitative research in psychology, 3(2), pp.77-101

بالإضافة الى تجربتنا كمهندستين . تتراوح الاعمار بين ٢٦ و ٤٥ سنة. جميع الاسماء التي استخدمت هي مستعارة.

يتناول البحث تهميش النساء في ميدان العمل الهندسي والنظرة الاجتماعية لعملهن في مجال الهندسة، ثم التحديات المتجذرة بعوامل بنوية التي يعاني منها والتي ينبغي التعامل معها. نبحت في التهميش والعوائق والإقصاء في تلك المؤسسات، ونمط العمل المسموح للمهندسات بأدائه، والهينة والقيود العائلية والمؤسسية التي تؤثر على حرية تنقلهن وحركتهن ونمط ملابسهن والعنف المؤسسي والعائلي والأعباء الأسرية المتمثلة بالأومومة والأعمال الرعائية والمنزلية غير مدفوعة الأجر، وطبيعة مكان العمل ومرافقه والبيروقراطية الذكورية، حيث تشكل جميعها الإطار العام لبحثنا.

هذا البحث يضاف إلى الدراسات العربية القليلة التي أُنتجت في مواضيع المساواة الجندرية في فرص العمل. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات والأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية حول النساء في المهن الهندسية والفنية، إلا أن أهمية هذا البحث تكمن في أصلته وارتباطه بالنساء العراقيات، فسيكون مصدرًا مهمًا ومساعدًا لكوننا نفتقر إلى المصادر والابحاث العربية التي تعرض تهميش النساء في المجال الهندسي.

بصفتنا باحثتين، لم نقتصر على إجراء المقابلات فقط، بل كمهندستين ونسويتين، شاركنا أيضًا في تعزيز وتوعية ودعم المهندسات المشاركات في البحث بحقوقهن خلال هذه المقابلات، حيث قدمنا وشاركنا تجاربنا الخاصة معهن، تمامًا كما فعلن معنا.

الذكورية والتهميش في ميدان العمل الهندسي-

الذكورية تعني النظام الذي تسود فيه القناعة بسيادة الذكر و تفوقه على الأنثى. حيث للرجال الحق في القيادة والرئاسة. فيتخذون جميع القرارات في الأسرة والمجتمع ويشغلون ويحتكرون جميع مناصب السلطة والنفوذ والاقتصاد^(٢). توفر الذكورية امتيازات اجتماعية غير مستحقة لهم، وعليه تنتج بيئة ومناخ متسامحين مع الجرائم القائمة على أساس الجندر^(٣)، مثل العنف الجنسي والجسدي والنفسي ضد المرأة. كما وتبعًا لذلك يتعارض دور المرأة المعتاد في المخيلة الثقافية العراقية مع دور المهندسة، فالمطلوب من المرأة أن تكون مطبوعة، ومستقبلة للأوامر، وبعيدة عن الرجال، ولا تصدر القرارات بل مستعدة للقيام بما يراه المجتمع والرجل صحيحًا.

تسهم الذكورية^(٤) بشكل اساسي في التهميش. واستنادًا الى^(٥) بيل هوكس، يمكن أن نعرف التهميش^(٦) في هذا البحث على أنه الإقصاء والاستبعاد والعنف الذي يتعرض له المهندسات

٢) تطور مفهوم الذكورة ونشأة المجتمع الابوي، اسامة العاشور، (2023)، محاضرة من المدرسة النسوية الرابعة، تحالف امان النسوي.

٣) معجم المصطلحات والمفردات المعنية بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، جنان الاسطة، صندوق الامم المتحدة للسكان في لبنان،(2012).

٤) النظام الابوي واشكالية الجنس عند العرب، ابراهيم الحيدري، دار الساقى ، بيروت،(2003).

٥) النظرية النسوية: من الهامش الى الوسط، بيل هوكس، بلوتو برس، (2000).

٦) استخدمت بيل هوكس ثلاث كلمات أساسية للإشارة إلى واقع النساء المهمشات (التمييز والاستغلال والاضطهاد) حيث عبرت كل كلمة على مفهوم خاص، فالتمييز يعبر عن السياسة

في بيئة العمل نتيجة القواعد والقيم الدينية والعشائرية والتحيز ضدهن بناء على تصورات تحسبهن في القوالب والأدوار التقليدية فتقيدهن وتمنعهن من الحصول على التدريب والخبرة والتقدم الوظيفي، بالإضافة إلى افتقارهن للحقوق والحماية القانونية في تلك المؤسسات.

عمل النساء في الهندسة- نظرة اجتماعية عامة- اكتشافات البحث :

• "الهندسة ليست للبنات"

تؤكد جميع المهندسات اللاتي شاركن في البحث أن أول عقبة واجهتهن عند مباشرتهن في العمل هي عدم تقبل وجودهن من قبل المؤسسات نفسها^(٧). حيث حاول بعض المدراء وأغلب الرؤساء إلغاء (تقليص) دورهن بمنعهن من التدريب والعمل في الأقسام التي تناسب اختصاصاتهن. فهم يعتبرون أن وجودهن معهم غير ذي نفع. وفيما حصل زملأوهن من المهندسين على الاهتمام والتدريب المكثف، عملت بعض المؤسسات فصلا جنديا بين المهندسين والمهندسات حيث أقصيت الأخيرات من خلال إرغامهن على الدوام في الأقسام الإدارية مثل (الحسابات، القانونية، الرقابة، الإدارة)، وذلك لاعتقادهم أن المهام الوحيدة التي تناسبهن هي القيام بالأعمال المكتبية (السكرتارية) فقط. فيما قامت مؤسسات أخرى بضم المهندسات في الدورات النظرية وتجاهلتهن في الدورات العملية والفنية. حتى أن بعضهن من الدخول لمواقع العمل بحجة أنهن نساء وبنيتهن الجسدية والبيولوجية لا تحتمل العمل وأيضا بذريعة القيم المجتمعية العشائرية وبحج أخلاقية وترهيبية أخرى.

تعرضت م. سينا و زميلاتها العشرة للإلغاء حينما قال المسؤولون لهن إن «الهندسة ليست للبنات» ومع أن بقية زميلاتها اتفنن مع ما أخبروهن به أولئك المسؤولين والموظفين، لربما حرجا منهم أو خوف، إلا أنها مع زميلتها رفضن تصورهم التمييزي ضدهن، واعترضن على الدوام^(٨) في الأقسام الادارية، بل طلبن بإصرار أن يعملن في قسم الصيانة أو أقسام فنية أخرى، فقول م. سينا:

«بكثير من الإلحاح تمكنت من الدوام في قسم الصيانة إلا أن رئيس القسم رفض وجودي معهم. أخبرته بأنني مهندسة حديثة التعيين وسأتدرب وأعمل معهم لكنهم رفضوا تدريبي وكانوا يقصونني. تفاعلوا مع زملائي المهندسين ودربوهم وأنا كنت مهمشة. رفضوا تواجدي ولم يسمحوا لي بالانخراط معهم في العمل ولا الذهاب معهم للمحطات من أجل أداء أعمال الصيانة الدورية».

والقانون والممارسة التي تميز على أساس الجندر، والاستغلال يعبر عن استغلال النساء اقتصاديا في سوق العمل ومن خلال العمل غير المأجور داخل المنزل، أما الاضطهاد فيعبر عن علاقة القوى غير المتوازنة التي تمارس العنف الفعلي والرمزي ضد النساء من أجل أن تبقىهن أسفل الهرم تحت سلطة الرجال. ينظر الى تقاطعات، دليل معرفي نسوي، (٢٠٢٣).

(٧) دراسة بحثية عن المرأة في مجلات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، المجلس الثقافي البريطاني، مصر، (٢٠٢٠)

(٨) استخدمنا كلمة دوام للإشارة إلى الحضور اليومي للعمل أو الوقت المستمر الذي تقتضيه الهندسة في مكان العمل بغض النظر عن كونها تعمل فعليا في اختصاصها أم لا. حيث يشير الدوام إلى ساعات العمل الرسمية التي يجب أن يلتزم بها الموظف في مكان العمل.

حصل ذات الأمر مع م. رعد التي وضعوها في قسم إداري بعيد عن تخصصها الهندسي، وحاولت أكثر من مرة الانتقال إلى قسم فني لكن كان يقابل طلبها بالرفض، فنقول: «يستهنون بي ويقللون من قيمتي كمهندسة لكوني امرأة وتريد التواجد في موقع العمل مع الرجال وأبسط ما يقوله لي (انتي مرة، بطرانة تريدين تشتغلين بأختصاصج؟ اقعدي وأسكتي أحسنلج)».

كذلك حصل مع م. حنين التي بالكاد تم تنسيبها إلى قسم الإسناد الفني فرع التكيف وعندما ذهبت لتعمل وتتعرف بالكادر المسؤول قال لها رئيس القسم أن عليها الجلوس في قسم اخر مع جمع الموظفين المعزولات، لأنه لا يجوز لامرأة أن تعمل في هذا القسم مع الرجال. تقول:

«تبين أنهم ليسوا بحاجة لمهندسة ميكانيك اختصاص تكيف في قسم التكيف لأنني امرأة». ينظر أغلب الرجال للنساء نظرة دونية فنراهم يطبقون تلك النظرة في العمل ونتيجة لذلك لا يتقبلون فكرة وجود المرأة معهم. كما وبسبب الغيرة، خصوصا لو كانت المرأة تحمل مؤهلا علميا مساويا للرجال أو أعلى من مؤهلهم فيخشى أغلبهم من أن تصبح منافسا لهم أو أعلى مكانة منهم، فتؤدي تلك الغيرة إلى محاولات مستمرة لكبت المرأة ورفضها وتحطيم معنوياتها بكل الوسائل المتاحة، حيث لا يلام الرجل عند مواظبته على القيام بتلك المحاولات بل يحصل على التأييد غالبا^(٩).

● نمط العمل المسموح

مع أن المهندسات اللاتي تحدثنا إليهن نجحن في الاختبارات النظرية وأغلبهن نجح في بعض الاختبارات العملية بواسطة استراتيجيات بديلة اضطرت المهندسات للجوء إليها لتطويع مهارتهن عوضا عن حرمانهن من التدريبات اللازمة بسبب جنسهن: كحصولهن على بعض المعرفة العملية من الإنترنت والكتب ومن خلال المراقبة كلما أتاحت لهن فرصة الدخول لموقع العمل رغم كمية التمر والإزعاج ومحاولات الطرد منه وأيضا من خلال عدم الاجابة على الأسئلة التي يطرحنها، حيث بالكاد كن يحصل على اجابة من بعض الأشخاص القلائل الذين تعاونوا معهم في مرات قليلة. بعضهم قلن إنهن وجدن قنوات لمهندسين وفنيين مصريين على اليوتيوب واستفدن من الشرح الموجود فيها. إلا أن هذا لم يغير نظرة الرؤساء والزملاء في العمل نحوهن. بناء على ذلك أصرت المهندسات الراغبات بممارسة العمل الهندسي على الدوام في الأقسام الفنية والهندسية لكن وجدن أنفسهن في حرب وضغط كبير يقوم به الرجال ضدهن لتهميشهن وحبسهن ضمن المهام الطباعية والمكتبية حتى في تلك الأقسام^(١٠). فأجمعت المهندسات على أنهن يعانين من الواقع ذاته على إختلاف المؤسسات التي يعملن فيها. فمثلا، بعد انتقال م. رعد إلى القسم الفني الجديد الذي كانت متحمسة له وراغبة فيه تقول:

(٩) ينظر الى: العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكومية و الخاصة، ورقة بحثية، الجامعة الاسلامية غزة). ([hWdD/ae.2h//:https](https://hWdD/ae.2h/))
(١٠) نور فرج، معهد ابحاث الشرق الاوسط/MERI، تحقيق. ([Girt/ae.2h//:https](https://Girt/ae.2h/))

«أدخلونا دورات تدريبية ومع أن أغلبها نظرية، لكنني نجحت في الاختبار مع زميلاتي وكنت فرحة لأنني سأعمل أخيراً في المجال الهندسي لكن بمرور الأيام صدمت بواقع آخر وهو عدم تسليمنا مهام أو مسؤولية هندسية وكان وجودنا في القسم شكلي، فقط لكي يثبتوا أنه ليس صحيحاً ما نقوله عنهم بأنهم لا يعطون الفرصة لنا لنداوم في الأقسام الفنية».

أما، حين التي خاضت العديد من المحاولات التي وصفتها بالفاشلة، لكي تعمل ضمن قسم التكيف في اختصاصها، إلا ان محاولاتها لم تكمل بالنجاح، فانتقلت إلى قسم فني آخر، قالت: «اجتهدت كثيراً واقتحمت الدورات المعدة للمهندسين ونجحت فيها وتفوقت على زملائي المهندسين لكن هذا لم يمنعهم من تقييدي والاستهزاء بي ورفضي. يسمعونني كلاماً محبطاً مثلاً يقولون لي بأستهزاء (ست أنتِ شئو مسؤوليتج أشو بس كاعدة ؟!). ولكنهم لا يعترفون أنهم هم الذين لا يسمحون لي بأداء أي مهام هندسية أو فنية ويعرقلون ويرفضون تواجدي في موقع العمل».

في الظروف نفسها، ذكرت لنا م. هبة:

«أول مهمة أوكلت لي في القسم هي القيام بأعمال الطباعة والأرشفة وجداول الورد وعمل الإجازات لكادر القسم ورغم أنني شعرت بالإهانة لكن قلت لا بأس إلا إن الأمر استفحل وصرت أرى ممن هم أقل مني وأعلى مني وقبلي وبعدي من الرجال يأخذون أدواراً في العمل الفني لا يستحقونها ولا يجيدونها».

أما م. مريم التي كانت من المهندسات الأقدم وخدمتها ١٧ عام قالت:

«طوال خدمتي فرضوا علي العمل المكتبي. وأنا أشاهد الطريقة التي يتعامل بها المسؤولون والموظفون مع المهندسات الجدد. تذكرت أنهم يفعلون بهن مثلما فعلوا بي تماماً. لكن فرقهني عني أن بعضهن أكثر إصراراً».

الطرق التي مكنت المهندسات من الحصول على الوظيفة:

بعض المهندسات توظفن بعد استخدامهن لوسيلة التظاهر أمام الحكومة بهدف الحصول على فرص عمل في القطاع الحكومي (مظاهرات المهندسين والمهندسات التي حصلت في بغداد والتي بدأت في صيف العام ٢٠١٩)، وبعضهن توظفن «بواسطة»^(١١) حصة النواب وهي حصة كل نائب من الأجور اليومية، وبعضهن توظفن «بواسطة» المسؤولين عن طريق مكاتبهم ومكاتب التشغيل ضمن دائرة العمل والشؤون الاجتماعية. ولولا طرق التوظيف أعلاه لما حصلت المهندسات على وظائف^(١٢) في مختلف مؤسسات وزارة الكهرباء. لأن

(١١) نظراً لندرة الفرص الوظيفية في القطاع الحكومي، فإنه عندما تتاح فرص عمل (أجور، عقود، وظائف دائمة)، يستولي المديرون والمسؤولون الحكوميون والنواب على تلك الفرص فيبيعونها للناس، أو يقوم بعض النواب بتوزيعها على جمهورهم لأغراض انتخابية أو من أجل زيادة شعبيتهم. ويجدر بالذكر أنه حتى في حالة التوظيف عبر الوساطة، فقد استفاد منها الرجال ونسبة قليلة جداً من النساء، في موضوعنا هنا (استفاد المهندسون ولم يكن للمهندسات نصيب كبير للاستفادة من هذه الوسيلة).

(١٢) بصورة عامة وعلى الاغلب فإن مراحل تعيين الموظف في القطاع الحكومي تبدأ من حصوله على أجر يومي ثم تحوله إلى عقد سنوي ومن ثم إلى ملاك دائم. وأحياناً هذه الدورة لا تكتمل لتنتهي بإنهاء خدماته لعدم

سياسة التوظيف في الوزارة ومؤسساتها تطلب توظيف مهندسين ذكور لشغل درجات الحذف والاستحداث ووظائف الاجور اليومية. فمثلا واحدة من المؤسسات التي شملها بحثنا كانت قد طلبت ١٤ مهندس ومهندسة واحدة فقط. لكن أصبح صافي التوظيف في النهاية ١٦ مهندس و ١٠ مهندسات في اختصاصات مختلفة من ضمنها الكهرباء والميكانيك.

التحديات المتجدرة أمام المهندسات:

تختلف وتتباين العوائق والتحديات التي واجهت المهندسات اللاتي شاركن في البحث، حسب المراحل التي مرت بها النساء اللواتي اجرينا معهن المقابلات من مرحلة ما قبل الدراسة الى مرحلة ممارسة المهنة. العوائق الأولى تبتدأ مع مرحلة التفاوض مع العائلة لياؤقوا لهن على دراسة الهندسة. وعوائق المعاملة التمييزية في التعليم والتدريب في كليات الهندسة. وعوائق بعد التخرج التحيزية التي تتضمن صعوبة حصول الإناث على وظائف. ومن ثم بدء مرحلة التهميش والتكبير بالقيود بشكل صريح وضمني بعد التوظيف، فأصبحن يعملن في بيئة ذكورية إقصائية ومؤذية لهن على المستوى المهني والصحي والاجتماعي.

ونقصد بالتحديات المتجدرة، هي سلسلة مستمرة من الصعوبات والمشاكل والعوائق التي تواجه المهندسات في كل مناحي الحياة والتي تكون نابعة من التربية التمييزية والثقافة العشائرية والإسلامية. ويمكننا تصنيف هذه التحديات إلى ما يلي:

اولا: العنف ضد المهندسات

تواجه المهندسات اللاتي تحدين وأصررن على العمل والانخراط في البيئات والمواقع الهندسية معاملة سلبية وفضة تصل لدرجة الطلب منهن بشكل صريح الابتعاد عما يطلق عليه المهندسون مجالهم أو منطقة نفوذهم. فيعمدون إلى إزعاجهن بشكل مباشر وغير مباشر وأيضاً تخويفهن من أجل التسلية وإبراز القوة والسيطرة وكذلك إطلاق التعليقات المهينة وإعاقة مهامهن وأعمالهن إلى الدرجة التي يشكل فيها ذلك خطرا على حياتهن.

إحدى المهندسات قالت لنا إن أحد المهندسين عمل فيها مقلب ليسخر منها ولولا أنها انتهت في اللحظة الأخيرة لأصببت بصعقة كهربائية كادت أن تتسبب في موتها. ومهندسة أخرى قالت إن أحدهم وجه نحوها مطفئة حريق وفتحها ليخيفها. فيعتبر بعض هؤلاء الرجال أن قيامهم بتلك الأفعال الخطرة والمؤذية هو نوع من المزاح والتسلية. وتحصل هذه السلوكيات السلبية ضد المهندسات في الأقسام الفنية وفي مواقع العمل ومازلن يتعرضن لها بين حين وآخر وتخفف وتشتد وتيرتها حسب الحالة وسياق العمل. وقد أكدن على أن سلوكيات الرجال (الرؤساء والمرؤسين) تركت آثارنا سلبية عليهن فأصبن بالتوتر النفسي والانهيار وخيبة الأمل والغضب وعدم الثقة وافتقار الشعور إلى الأمان^(١٣).

توفر تخصيصات مالية أو لأسباب حكومية أخرى. والفترة الزمنية بين التحولات تلك تختلف بتغيرات سياسة الحكومة معهم. فمثلا المهندسات الست اللاتي قابلناهن أخبرنا أنهن تحولن من أجر إلى عقد بفترة (١٨ يوما إلى ٤ أشهر) ومن عقد إلى ملاك دائم بعد خدمة ثلاث سنوات، وهن لسن الوحيدات بل من عدد (أكثر من ١٠٠ ألف) موظف توظفوا بذات الألية باختلاف تخصصاتهم الدراسية في وزارة الكهرباء.

(١٣) ما الذي يعترض طريقهن؟ نظرة فاحصة على أسباب قلة عدد النساء العاملات في العراق والأردن ولبنان، مريم مولر وبوي وواي، مدونات البنك الدولي، (٢٠٢٠) (<https://www.wdwdv.com>).

إن ما يفعله الرجال في العمل مع زميلاتهم المهندسات يوضح لنا حجم المظلة الابوية^(١٦) الاجتماعية الكبيرة التي تحيط بهن وتحدد لهن أوارهن وتصد بقوة تحدياتهن وشغفهن وترفض مطالبتهن. وهذه الممارسات الابوية^(١٧) تبدأ من البيت، إذ أن هذه العبارة يقولها الرجال للنساء في البيت، وعلى نحو ذلك يحضروها معهم للعمل ليقولوا لزميلاتهم. فهم يخاطبوهن بها بطرق متنوعة وفي مواقف كثيرة، يستخدمونها مثلاً للتندر، للأمر، للنهي، للمزاح، للإهانة، وللتهديد. فيسمعنها منهم في بدء الحديث معهم أو في نهايته. وعلاوة على ذلك يسمعنها من عوائلهن وأزواجهن، فأغلبهن لا يجدن الدعم العائلي بل يطلبون منهن أيضاً أن «يقعدن ويسكتن» وبذات الطرق التي تقال لهن في المؤسسات. ويبدو أنهن لن يسمعن عبارة «اقعدن واسكتن» إلا عندما يستسلمن فعلاً ويكون مثل بقية النساء والموظفات والمهندسات اللاتي رضين بالدور المخصص لهن حسب معايير الرجال والمجتمع^(١٨).

أصرت م. سينا على ملاحقة الكادر الفني بعد أن حاولوا ركنها وعزلها وكما تقول: «لأضعهم أمام الحقيقة وهي إني مهندسة ولست مجرد بنت ينظرون لها باحتقار».

فذهبت سينا في مرة إلى مهندس حماية كهربائية لترافقه كي تتعلم من خبرته وتتدرب لكنه رفض تدريبها وحسب ما أخبرتنا به، أنه قال لها: «(في رأيي الشغل الفني والهندسي لا يلائم المرأة وشخصيتها. هذا بالإضافة إلى أنهم سيتكلمون عنك بالسوء وستتلوث سمعتك ولن يتزوجك أي رجل. ستصبحين مثل ليلى عانس)»

تقول أنها حينما سألت عن ليلى وقصتها، عرفت أنها مهندسة عملت في إحدى محطات الإنتاج وعمرها ٣٩ سنة وهي عزباء وفي نظرهم هي غير متزوجة لأنها وقعت في المحذور واختارت أن تمارس العمل الهندسي لكنها لم تحتمل المحاربة والاذى النفسي والاقصاء فاستسلمت وتوجهت نحو الدراسات العليا. ذات الحال تعامل الرجال مع م. رغد التي تقول:

«يستهنون بوجودنا معهم ويقولون لنا... (كان من الأفضل أن تبقي في المطبخ)».

و حكيت لنا كيف أنها إذا حاولت مع زميلاتها طلب المساعدة والمعرفة من أحدهم أو أفضلهم لعله يكون مرناً معهن ويدعهن ليمارسن العمل ميدانياً تحت إشرافه، فإنه سيتعرض للإتهامات بأن غايته التقرب منهن لغرض إقامة علاقات معهن، فيترجع:

«حتى الأكثر خلقاً من المهندسين والفنيين تخلوا عن دعمنا خوفاً على سمعتهم وسمعتنا».

توضح لنا حينئذ حسب رأيها والذي لا يختلف كثيراً عن بقية آراء المهندسات أن من أسباب (١٦) النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، هشام شرابي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، (١٩٩٣).

(١٧) ينظر: «حجر الزاوية في النظام الأبوي المستحدث يقوم على اقضاء المرأة، من هنا كان العداء العميق والمستمر في لاوعي المجتمع العربي للمرأة ونفي وجودها الاجتماعي كإنسان وحتى تحريرها، فهذا المجتمع لا يدري كيف يعرّف ذاته إلا بصيغة الذكورية وصفقتها، وليس للأنثوية من وظيفة فيه إلا تأكيد تفوق الذكر وتثبيت هيمنته. وبالتالي ففي غياب المساواة بين الرجل والمرأة ينتفي مبدأ المساواة إطلاقاً». (المصدر السابق).

(١٨) النصف الغائب.. نساء العراق يتحدّين المهنة الصعبة وينافسن الرجال، أسعد زلزلي، الحرة، (٢٠٢٢). (<https://www.alnabaa.com/1094t/cl.n/9/>).

رفضها واقصائها مع زميلاتها من قبلهم هو:
«وجود النساء معهم يقيدهم ولا يجعلهم يتصرفون على راحتهم. فقد قالوا لي: (ست أنتن من أجبتن قيدتنا... جنا مأخذين راحتنا)».
وبالمثل م. هبة التي فرض عليها عمل السكرتيرة تقول:

«حينما كنت أتعامل مع الإداريين الرجال الذين يعرفون أنني مهندسة كانوا يبتسمون لي ابتسامة ساخرة ويتعمدون تأخيري وعدم إتمام الطلب الذي أريده منهم لاتمام عملي. ورغم هذا واجهت مسؤولي وناقشته ورفضت أن أعمل بهذه الطريقة المهينة. لكنه لم يهتم».
وعلى اثر ذلك قررت م. هبة الانتقال لمحطة أخرى، كانت تظن أن الحال سيكون أفضل خصوصا أنهم وعدوا أنهم سيسمحون لها بالعمل الفني، لكنها واجهت نفس المعاملة الذكورية ونفس التوزيع غير العادل للأعمال والمهام ونفس الأوامر الذكورية تكررت:
«(اشتغلي بالمكتب، اشتغلي على الحاسبة، طبعي هذا الكتاب، سوي إجازة لفلان. شسوين بالشغل الهندسي... (اكعدي وسكتي)). لا يمكنني تولي أي مهمة أو مسؤولية ووجودي في القسم الفني شكلي مع أنهم وعدوني الكثير من الوعود الكاذبة والكلام الفارغ بشأن مناصرة المرأة المهندسة».

أما م. نور فاستطاعت أن تقف في وجههم وتثبت نفسها في العمل الهندسي رغم رد الفعل العنيف منهم إلا أنها تقول:
«أنا أصارع وأعمل لأثبت نفسي كمهندسة لكنهم يبحثون عن أي شيء ليعتبروه كزلة أو خطأ قمت به لكوني أنثى. لم يدرّبوني ولم يعطوني مصادر وإنما تعلمت بنفسي وذاتيا وما زلت أتعلم وأحاول».

مما سبق نرى أن دافع الإقصاء هذا ليس سوى نوع من الأنانية الذكورية التي تتجلى في التفاعلات الاجتماعية وبيئات العمل. حيث يعطون أولوية لمصالحهم الشخصية مهما كانت تافهة ورغبتهم على حساب فرص وحقوق وحاجات النساء الأساسية كالتعليم والتدريب والتمكين والعمل والقدرة على اتخاذ قراراتهن ليجعلوهن دوما الأضعف ولتغذية شعورهم المستمر بالتفوق.

ثالثا: القيود على ملابس المهندسات

في الغالب وبشكل شائع يفرض الحجاب والعباءة على النساء في العراق لأن هناك مناخا عشائريا وإسلاميا مشجعا او فرضا على تغطية النساء القسرية. ويحدد لهن بقيود صارمة ما يجب عليهن ارتداؤه ويمنع عليهن ارتداء الملابس التي يجدهن تناسب شخصياتهن وذوقهن وطبيعة عملهن وأسلوب حياتهن والتي لا تناسب توقعات المجتمع.
تراقب العائلة والمؤسسة مدى التزام المرأة بالملابس المحددة لها ويعد أمراً طبيعياً جداً أن تُحبس المرأة في البيت^(١٦) وتُمنع من الخروج للعمل من قبل عائلتها وزوجها في حال لو خالفت الحدود وارتدت عكس ما يرغبون فيه^(١٧).

(١٦) حبيسات المنازل في العراق.. العيش في أزمان جاهلة، منال حميد، جمار، (٢٠٢٣). <https://www.media.jummar.com/2023/02/26/>

(٢٠) العنف ضد المرأة في العراق الاشكاليات و الخيارات، دراسة قامت بها بعثة الامم المتحدة

إذا كان الأهل أو الزوج متسامحين وأكثر مرونة من ناحية تحكّمهم بملابس النساء، فهنا تأخذ المؤسسة نفسها دور مراقبة ما يرتديهن لمنعهن من تجاوز شروط الملابس المسموحة. ليس هناك قانون واضح يحدد ملابس النساء في المؤسسات^(٢١) باستثناء الكتب الرسمية التي تحمل توصيات تطلب من مدراء المؤسسات مراقبة حشمة الموظفين. لكن بصورة عامة تنتهك المؤسسة بواسطة أغلبية الموظفين عبر تلك التوصيات أو من دونها حرية وخيارات النساء من خلال مضايقتهن والطلب منهن بشكل صريح تغيير ملابسهن وأيضاً التضييق عليهن ووضع عقبات أمامهن ودفع موظفات أخريات نحوهن من أجل أن ينصوهن بتغيير ملابسهن. كما ويقوم بعض الأفراد في تلك المؤسسات بالشكوى عليهن عائلياً أو يوصلون إشعاراً غير رسمي بأسم المؤسسة إلى عوائلهن وأزواجهن ليخبروهم أن ملابسهن لا تناسب الحشمة المرجوة، لعلهم يمنعوهم من ارتدائها. والحشمة هي كلمة فضفاضة يختلف تفسيرها من شخص لآخر. حيث تعتبر العباءة و«الجبة» حشمة لكن التتورة والقميص ليست كذلك أو يعتبر الفستان والتتورة والقميص حشمة والبنطلون ليس كذلك. عندما تحدثنا مع المهندسات عن ملابسهن تبين أن المؤسسات التي يعملن فيها تعتبر (العباءة، الجبة، والحجاب، والقميص الطويل والتتورة العريضة والطويلة) هي ملابس محتشمة وخلافها ليس كذلك. كما أن أغلب موظفي تلك المؤسسات لديهم كره وازدراء كبير للمرأة التي ترتدي البنطلون حتى لو كان عريضاً وطويلاً، ويغطي السورق قميص طويل وعريض. ففي النهاية يبدو أن ضوابط المؤسسات هي نفسها ضوابط المجتمع العشائري الإسلامي بغض النظر عن أي ضوابط مهنية أخرى تتعلق بشروط وتدابير السلامة^(٢٢).

إن العمل الهندسي يتطلب الكثير من الحركة والتنقل والصعود والنزول لذلك فالملابس العريضة والفضفاضة يمكن أن تعيق الحركة وتؤثر على مسار العمل وراحة المهندسة فتشكل خطراً كبيراً على السلامة الشخصية وتعرضها بصورة أكبر وأشد لمخاطر التعرض للكهرباء والحوادث الكهربائية. فيجب ارتداء الملابس الواقية أو ملابس السلامة للحماية من الأذى. وهي بدلة مكونة من قطعتين أو قطعة واحدة (الأفرول) ويجب أن تكون البدلة على مقياس الجسد. وأحياناً يرتدي المهندسون والفنيون القطعة العلوية من البدلة (السترة أو الصدرية) وبنطلون جينز مع بقية ملحقات السلامة. وهذه المعدات والملابس توفرها المؤسسة لهم بين فترة وأخرى حسب الحاجة. وعند سؤال المهندسات العاملات في الأقسام الفنية والهندسية حول توفير بدلات عمل لهن، تبين أنهم لا يحسبون حسابهن فلا يتم توفير ملابس السلامة لهن لأنهم بحسب قولهن، لا يعترفون بهن كمهندسات ولا يحسب المدراء والرؤساء أنهن يقمن بعمل أصلاً. كذلك يجد أولئك المدراء أن من غير المقبول لهن ارتداء ملابس السلامة لأنها لا تتناسب مع قواعد الملابس «المحتشمة» المفروضة عليهن.
تقول م. نور:

لمساعدة العراق (<https://cl.n9/jufuy>)

(٢١) في العراق... المؤسسات الرسمية تمارس العنف على أساس النوع الاجتماعي، سنار حسن،

رصيد ٢٢، (٢٠٢٢). (<https://cl.n9/mjat8>)

(٢٢) دليل السلامة والصحة المهنية، (<https://cl.n9/cdy.k>)

«حينما زدودوا المهندسين الجدد بمعدات الوقاية (خوذة، حذاء سلامة، بدلة عمل، ونظارة) لم يحسبونني معهم. وحينما سألتهم قالوا: أنت مجنونة؟! (عيب) تلبسيهن. (ا كعدي وسكتي) في الكرفان وعملك من الآن وصاعدا هو طبع الأوراق وكتابة المواقف الشهرية».

نور رفضت ذلك وتشاجرت معهم، كانت تنهار في كل يوم. كلما اصرت على موقفها كانوا يزدادون عناد معها. تقول لنا أنها طلبت منهم بألحاح معدات وقاية وبعد أسبوعين تقول:

«أخبروني أنهم جلبوا لي بدلة عمل، لكن ما وجدته هو صدرية عريضة جدا وطويلة تشبه صدرية الطبيب لكنها زرقاء. أخبرتهم أن هذه ليست بدلة عمل فقالوا: (عيب) لا يمكنك ارتداء بدلة مثلنا. (شنو يكلون عليج الناس؟). اشتريت ملابس السلامة خاصتي على حسابي وارتديتها في العمل. أذكر أنهم غضبوا وبدأوا يتنمرون علي ويستهنون باصري».

نور ترتدي بنطلون جينز وقميص طويل يغطي الورك. لكنهم أرسلوا لها الموظفين القديمت والاكبر عمرا يطلبن منها الالتزام بملابس طويلة وعريضة ومحترمة. وقلن لها أن عليها ارتداء التنورات والجبب فهذا افضل. فتقول:

«طبعاً هذا لا يمكن فالعمل يتطلب ملابس مناسبة على الجسد لأن خيارات الملابس التي يريدون مني الالتزام بها لا تناسب العمل وستعيقني. حتى الحجاب الذي ارتديته قسراً هو في الواقع يعيقني مع الخوذة لأنني أشعر أنه يحبس أنفاسي والدم في رأسي لكنني أتحمّل كل هذا».

حينما سألتنا نور عن لماذا تجد الحجاب مزعج مع أن بقية المهندسات يعتبرنه غير مؤثر ولا يعيقهن، قالت:

«الحجاب كما تعرفين قطعة قماش ترتديها على عصابة رأس ومن ثم تلفيها عدة لفات على رأسك ورقبتك هذا بعد أن تُلْفِي شعرك وتعصبيه حتى لا يتحرك أو يفتح تحته ويفسد لفة الحجاب(الشال) لذلك أشعر بالضغط وخصوصاً في الصيف واعاني الالم بسبب انعدام الراحة والضيق وصعوبة تحريك الرقبة.. ويزداد الضيق عند ارتداء الخوذة على الحجاب».

وبعد شرحها لمعاناتها أكدت أن «بقية المهندسات يشعرن بما تشعر لكنهن غير منتبهات» وهذا كما لو كان يبين على نحو عام مدى ضخامة الألم والضيق النفسي والجسدي الذي يصيب النساء نتيجة أساليب القمع الأبوية^(٢٣) المغرقات فيها والتي تحاصرهن من كل حذب وصوب إلى الدرجة التي يصعب عليهن تشخيص مسبباتها أو جذور المشاكل التي يعانين منها. لذلك فبعضهن مثل نور مثلاً، يجدن أن حتى الحجاب، يعرقلهن ويسبب ضغطاً عليهن أثناء العمل فربما في أحيان كثيرة يؤثر على أدائهن. وأغلب الناس يجدون أن هذا غير

(٢٣) "يشير مفهوم المجتمع الأبوي بشكل عام إلى المجتمع التقليدي الذي يتخذ طابعاً مميزاً بالنسبة إلى البنى الاجتماعية الكلية - المجتمع والدولة والاقتصاد والثقافة، وكذلك إلى البنيتين الجزئيتين - العائلة والشخصية، التي تتخذ، بمجموعها، طابعاً يتسم بأشكال نوعية من التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تعيق تطوره وتقدمه، مثلما يتسم هذا المفهوم الأبوي بالحجر والجمود والتناقضات الداخلية التي تمزقه وتستنزف طاقاته المعنوية وتدفع أفرادها إلى الشعور بالتمزق، ما يؤدي إلى تقييم دوني للذات». (النظام الأبوي واشكالية الجنس عند العرب، ابراهيم الحيدري)

صحيح ومجرد «حجة سمجة» تقولها بعض النساء فقط ليبرهن أن الحجاب سيء ويضطهد المرأة من أجل أن يخلعنه. حيث يعتبر التخلص من ارتداء الحجاب أو النقاش حولة أمر مرفوض كما لو أنه تعدٍ سافر على قيم المجتمع. ايضا م. ابتهاج لم يزودها بملايس سلامة وحكت لنا عن زميلاتنا اللاتي يتعرضن لوصاية أبوية مزدوجة من المؤسسة ومن العائلة فنذكر لنا:

«المهندسات اللاتي يرتدين العباءة لم يسمح اهاليهن وازواجهن لهن بنزعها في اثناء العمل. فالملايس مثل العباءة والتنورة الطويلة الفضفاضة والقمصان العريضة والطويلة تعيق الحركة وتؤثر على السلامة».

أما م. امنة صاحبة خدمة ١٥ عام، فخبرنا عن محاولاتها المتكررة مع أهلها ليسمحوا لها بنزع العباءة فقط في موقع العمل لتتشر بالراحة وتكون في أمان:

«وبعد الكثير من المعارك والمساومات سمحوا لي، لكن بشرط أن أرتدي ملايس مثل (الجبة والتنورة الفضفاضة والقمصان الطويلة). وحتى هذه الملايس تعيقني وتمعني هذا بالإضافة إلى الصراعات التي أخوضها كل يوم لأزيح ولو قليل من تسلط الرجال علي».

وحتى من يدعي اهتمامه بشروط سلامة المهندسات من الرؤساء فإن الأمر لا يتعدى كونه مجرد نفاق فقد أخبرتنا أمنة، كيف أن رئيس أحد الأقسام الهندسية رفض عمل أربع مهندسات معه في قسمه وطلب أن ينتقلن إلى أقسام إدارية، لأنهن يرتدين العباءات فقال: «(شنو تردوني افتر بيهن بالمحطات بالعبي)».

تقول أمنة إن (رئيس احد الاقسام) يهتم جدا بالعمل وبشروط السلامة ودقيق ويرى أن العباءة والملايس العريضة ستؤثر ليس فقط على سلامة المهندسات وإنما على سلامة الأشخاص الذين سيعملن معهم لأنه هو من يتحمل مسؤولية الأفراد والمعدات في موقع العمل في النهاية. والمفارقة تقول أمنة، إن زوجة رئيس القسم هذا، هي مهندسة وامرأها بارتداء العباءة بعد الزواج وجعلها تعمل في قسم الحسابات.

هناك بعض المهندسات يجدن العباءة فرضا دينيا مثل م. مريم التي ارتدت العباءة بعد الزواج لأن زوجها طلب منها ذلك وكانت لا تمنع طلبه لأنها أصلا تجد ارتداء العباءة أمرا واجبا، فنقول:

«الاحتشام والستر يبعد الفتنة عن المرأة ويبعد مضايقات وتحرش الرجال».

لكن حينما سأناها عن فيما لو توافرت لها جميع ظروف العمل المناسبة والتشجيع والتمكين الا تشكل العباءة عائق لها في ممارسة العمل الهندسي؟ وبعد تخيل سيناريوهات مختلفة أدركت أن خيارها الشخصي والنتائج عن إيمانها بوجود ارتداء العباءة سيعيقها عن العمل حيث قالت:

«لو حلت كل مشاكل ستكون العباءة هي المؤثر الوحيد الذي سيمعني عن ممارسة العمل في المجال الهندسي وستؤثر على سلامتي الشخصية».

في الواقع لا تستطيع المهندسة التي ترتدي عباة ارتداء خوذة عليها ولا تستطيع التعامل مع الأدوات والأجهزة والأسلاك. مريم كانت تظن أن العباءة لا تمنع ولن تشكل عبءة لها

في العمل وحينما سألتها إذا كانت تفضل عملها الهندسي وسلامتها الشخصية أو الابتعاد عن العمل من أجل أن تلتزم بالعباءة. اختارت ترك ممارسة العمل الفعلي الهندسي وارتداء العباءة. ثم سألتها:

لو لم تكوني تلتزمين بالعباءة التزامنا دينيا هل ستختاريها أيضا على العمل؟
قالت: «زوجي لن يسمح لي بخلعها».

أن المهندسات الملزمات بارتداء العباءات قد تعرضن لتقييد وإقصاء من العمل بسبب عوائلهن. ومن الشائع ارتداء النساء للعباءات بعد الزواج بأمر من أزواجهن. لكن هذا لا يخلي مسؤولية أغلب المؤسسات التي تمارس الوصاية الأبوية على المهندسات من خلال تقييدهن ليلتزمْنَ باللبس الإسلامي «المحتشم» وهذا في حد ذاته تجاهل لتدابير السلامة اللازمة لحمايتهن أثناء العمل من المخاطر والأضرار المحتملة فنجد أن التوقعات الأبوية والذكورية مثل التحكم بملابس النساء تدفعهم حتى لعدم تطبيق واحترام قوانين ولوائح السلامة.

رابعاً: العوائق العائلية

إن البيئة الاجتماعية في العراق لا تسمح للنساء بحرية الاختيار. أي انها تحدد وتضيق من حريتهن في تأدية وممارسة المهام والأعمال التي يجدهن تناسبهن. فهناك التقاليد والثقافة (العشائرية والإسلامية) التي تعتبر النساء أقل قيمة وتنظر إلى دورهن بشكل محدود وتبخل جهودهن وتحجم تطلعاتهن وطموحاتهن. حيث يطلب من المرأة أن تكون ممثلة لقواعد وفروض المجتمع^(٢٤). لذلك فأغلب المهندسات يواجهن ضغوطاً عائلية من قبل الأهل والأزواج لحثهن على الالتزام بالأعمال المكتبية فتفرض عليهن القيود من البيت على العمل. أغلب العوائل والأزواج لا يفضلون اختلاط المهندسات مع الرجال في موقع العمل ولا الخروج معهم في أعمال الصيانة الدورية في داخل المديرية إذا كانت تضم محطات أو خارجها في المحطات التي تكون منتشرة في مناطق متفرقة كمحطات نقل الطاقة الكهربائية، والأمر لا يختلف كثيراً في محطات التوليد والتوزيع. تخاف العوائل على سمعة بناتهم فأغلبهم يحملون جميع أو جزء من تصورات المجتمع العامة وهذه التصورات «لا ترتضي أن تكون المرأة بصحبة الرجال». ولأن المرأة تعتبر حاملة الشرف^(٢٥) ومسؤولة عنه لذلك وجب عليها الابتعاد عن كل ما يחדش ويذهب بهذا الشرف الهش^{٢٦} الذي يهدد بإزالتها كل سلوك^(٢٧). وتختلف آلية تنفيذ هذه الإلزامات، والرقابة العائلية^(٢٨) من حيث الشدة والممارسة من عائلة إلى أخرى. لكن الأكثر شيوعاً بين المهندسات هي إلزامهن بالابتعاد عن الرجال ومنع خروجهن مع الكوادر الفنية وحصرهن بالمهام المكتبية فقط. بالإضافة إلى منعهن من السفر لأجل العمل والتدريب

(٢٤) المرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ محفزات العنف وحواجز التمكين، لينا عماد الموسوي، مركز البيان للدراسات و التخطيط (٢٠٢٢). (<https://znu.edu/cl.n9/>).

(٢٥) اثر الثقافة على القانون في جرائم الشرف، ماسة حسام الدين. (<https://ymuh1/cl.n9/>)

(٢٦) جرائم الشرف في مجتمع ذكوري (دراسة ميدانية في محافظة بغداد)، مروج مظهر عباس ، حوليات اداب عين شمس، (٢٠٢٠) (<https://YwsmOpJ/pw.2u/>)

(٢٧) المرصد العراقي لحقوق الانسان. (<https://html.-125/ar/org.iohriq/>)

(٢٨) نساء العراق المفقودات: العنف الاسري، مريام بوتيك. (<https://g2t4w/cl.n9/>)

والإيفاد سواء خارج المحافظة أو العراق، هذا في حال لو منحت المؤسسات هذه الفرصة للمهندسات الممارسات فعليا للعمل الهندسي. ووصل الحد ببعض تلك المؤسسات أن تلقى أو تجتمع بعائلة أو زوج المهندسة التي يرون أنها تستحق أن تكون مسؤولة عن قسم أو شعبة، بحيث تضطر تلك المهندسة أن تنبث للمؤسسة موافقة أهلها (ولي امرها). حيث طُلب من إحدى المهندسات أن تؤكد للمؤسسة أن عائلتها لا تعارض تسنمها لمنصب. وهذا الطلب ليس قانونيا، لكن المدير اراد الحصول على التأكيد والموافقة العائلية لكي لا تحصل له وللمهندسة بسبب منع ورفض عائلتها لعملها، مشكلة في المؤسسة والتي من خلالها يمكن أن تؤدي الى عرقلة العمل.

تسمنت م. امنة منصب رئيسة شعبة غير فنية، شعبة أعمالها مكتبية. وقبل حصول ذلك اشترط عليها المدير أن يحصل على موافقة عائلتها منعا لحصول أي مشاكل أو عرقلة في عمل الشعبة مستقبلا قبل أن يصدر لها الامر الاداري^(٢٩) فتقول:

«فاتحت عائلتي بالأمر ووافقوا بعد أن تأكدوا أن ترأسي للشعبة لن يترتب عليه مهام دورية خارج المديرية ولا سفر».

وبخصوص السفر فقد منعت امنة من الذهاب في رحلة عمل (إيفاد) الى ألمانيا بسبب اخوتها فتقول:

«كانت تلك المرة الأولى التي يوضع اسم امرأة موظفة في المديرية التي أعمل فيها في إيفاد. وكنت سعيدة لأن المدير اختارني رغم أن من النادر جدا ذهاب امرأة في إيفاد في مديريات المنطقة الجنوبية، فمعروف أن الإيفادات تكون من حصة الرجال. لكن فرحتي لم تكتمل حيث حضر إخوتي إلى المدير وطلبوا منه حذف اسمي».

اما م. مريم فقد أثرت عوامل عديدة عليها، وبحسب قولها:

«تزوجت بعد التعيين مباشرة. وزوجي قيدي ومنعني من مزاولتي أي عمل فني. أيضا أنجبت الاطفال. أهلي وزوجي لم يدعموني وحتى حينما تحدثت معهم فقد كانت سلطة الرجال من المسؤولين والمهندسين والفنيين في المجال الهندسي تمنعني وتؤثر علي».

تجزم مريم أنها حتى لو لم تكن هنالك عوائق تعيقها جزئيا أو كلياً لممارسة العمل الهندسي كزملائها المهندسين، الا انها لن تحصل ودون شك على أي منصب أو مسؤولية. فوفقاً لها:

«لأنهم يعتبرونني مجرد امرأة، كما أنني لا أستطيع السفر او التنقل إذا ما حصلت على إيفاد لأن الأهل والزوج لن يسمحوا. فلو بقي معرقلا واحدا، فهو بالتأكيد عائلتي».

كما حكنت لنا م. ابتهاج كيف أنها تحارب وحيدة لان زميلاتها اللاتي كن معها استسلمن ورفعن الراية البيضاء. فعلى حد قولها أن إحدى زميلاتها التي خاضت معها بعض الصراعات، قام احد زملائها من المهندسين بالنقاط صور لها وأرسلها الى شقيقها الذي كان على معرفة به، ليخبره ان شقيقته تعمل مع الرجال وتخرج مع كادر الصيانة والفحص إلى المحطات خارج مقر المديرية. فتشاجر أخوها معها ومنعها من العمل الهندسي. فتراجعت واضطرت للتنازل

(٢٩) غائبات ومغيبات عن مراكز القرار، نور فرج، كركوك ناو KIRKUKNOW :<https://www.kirkuknow.com/news/ar/com.kirkuknow>

والعمل في الأقسام التي تحاكي الأدوار التقليدية كأعمال السكرتارية أسوءً ببقية زميلاتها المهندسات. أيضا أخبرتنا كيف أن إحدى زميلاتها المهندسات واجهت المنع من قبل الزوج والأهل بعد أن حذروها منذ البداية من ممارسة أي عمل فني. وأخرى اشترط عليها أهلها أن تعمل فقط في المحطة التي تقع في نفس المديرية حيث لم يسمحوا لها بالخروج إلى بقية المحطات. وحينما ذهبت مع فريق الصيانة في قسمها وعلما أهلها بذلك عاقبوها ولتأكدوا أنها لن تكرر ذلك طلبوا من المدير ورئيس القسم أن لا يوافق ولا يسمح لها بالخروج لأي عمل هندسي وطلبوا منه أن يجعلوها تقوم بالأعمال المكتبية.

خامسا: الاعمال الرعاية والمنزلية غير مدفوعة الأجر

نقصد بالعمل الرعائي والمنزلي هو الرعاية المباشرة للأشخاص (الأطفال، المسنين، الأشخاص ذوي الإعاقة، والكبار القادرين على العمل). ويشمل إعداد الطعام والطبخ والتنظيف والكسح والمسح وغسل الملابس والإطعام والتمريض وتدريب الأطفال والتسوق وأشكال أخرى من نشاطات الخدمة^(٣٠). يقف عمل الرعاية غير المأجور حاجزا أمام تمتع المرأة بحقوق الإنسان كاملة. حيث يعتبر احد العوامل التي تسهم في فقر الدخل والوقت والتنمية لدى المرأة^(٣١). فهو يجسد التمييز الجندي السائد ويعمق عدم المساواة ويعزز المفاهيم والافكار التمييزية. يشكل العمل الرعائي (الذي يكون قسريا وغير قابل للنقاش والتقدير) الذي تؤديه المهندسات عقبة في الوصول إلى الفرص. حيث أكدت المهندسات إن الخدمة التي يقمن بها في المنازل والواجبات المفروضة عليهن تساهم ايضا بتأخيرهن مهنيا. فيشعرن بالإنهاك بسبب هذه الأعمال التي تشكل عليهن مع العمل الهندسي ضغطا كبيرا وعبئا مزدوجا^(٣٢). فيصيبهن اجهاد الجسد والذهن وارهاق المشاعر. وكل ذلك يحول دون تمكنهن من مواصلة القراءة ومواكبة التعليم المهني والاستمرار بالتدريب رغم رغبتهن وطموجهن.

وفي الوقت الذي يتصار عن فيه مع المؤسسات التي تقوم بتهميشهن كمهندسات ليجاولن أن يثبتن جدارتهن في العمل الهندسي، ذكرن لنا ايضا، أنهن يصار عن في البيت كي لا يُقصرن بالعمل الرعائي للدرجة التي يشعرن بها أنهن لا يحققن المعادلة لكي يصبحن مهندسات ناجحات بسبب الخوف من التقصير في خدمة الأهل أو الزوج وواجبات الأبناء. وذلك يشعرهن بالاستنزاف فهن لا يحصلن على أي مشاركة أو مساعدة من الأزواج. كما أن أغلب المتزوجات منهن لا يسكنن في منازل خاصة، بل يعشن في أسر ممتدة في منازل عوائل

٣٠. ضمان اعتراف السياسات الضريبية بعمل الرعاية غير المدفوع والعمل على تمثيله وتخفيفه واعادة توزيعه، (٢٠١٩).

[https://www.annd.gov/summernote/uploads/org.annd.www/Issue%20GATJ%20-%20\[AR\]/summernote/uploads/org.annd.www/Issue%20GATJ%20-%20\[AR\].%20ARABIC%20-%20TMR%20Work%20Care%20Unpaid%20Brief.pdf](https://www.annd.gov/summernote/uploads/org.annd.www/Issue%20GATJ%20-%20[AR]/summernote/uploads/org.annd.www/Issue%20GATJ%20-%20[AR].%20ARABIC%20-%20TMR%20Work%20Care%20Unpaid%20Brief.pdf)

٣١. عراقياً: ما معنى عمل رعائي غير مدفوع الأجر، منال حميد، الحوار المتمدن، (٢٠٢٣).

<https://t2nuj.cl.n9/>

٣٢. العبء المزدوج بين العام والخاص، شيماء طنطاوي، براح امن، (٢٠٢٣). <https://cl.n9/>

(dssq2

أزواجهن. وهنا تكون أعمال الرعاية عليهن مضاعفة لأنهن سيقمن بالخدمات القسرية لجميع أفراد هذه العائلة.

تذكر م. سينا أن زملائها ورئيس قسمها أبدوا إستغرابهم من رغبتها في العمل الهندسي والتدريب فتروي لنا أنهم قالوا لها:

«أنت أول وتالي راح تزوجين وتخلفين واجازة امومة وره امومة.. فعلى شنو متعبة نفسج ومتعبتنا. من هسه الكعدي واسكتي».

من ذلك نستنتج أن روعيتهم حياة المرأة المهنية تتمحور حول الزواج والإنجاب. ووفقا لتجربة إحدى الباحثتين فإن أحد المهندسين الكبار الذي كانت تعمل معه، أخبرها عن مهندسة كانت شاطرة وعملت معه إلا أنها بعد الزواج والأمومة تراجعت عن العمل وانشغلت بأطفالها. وكان يسخر من النساء لكونهن لا يستطعن الإفلات من الأمومة لذلك فهو يعتبر مثله مثل بقية الرجال أن الامومة هي الدور الوحيد والرئيسي الذي يمكن أن تقوم به المرأة أما بقية الأدوار المهنية فلن تستطيع إنجازها أو القيام بها على أتم وجه ودوما سوف تبقى مقصورة في الدورين لأنها تحاول أن تخرج عن دورها «الفطري».

ورغم أنهم يُعَيِّرُونَ المرأة بالامومة والولادة، إلا أنهم يتذمرون ويمتعضون عندما تأخذ المهندسة إجازة امومة أو عندما تصطحب طفلها الصغير معها. حيث تفتقر المؤسسات التي تعمل فيها المهندسات إلى حضانات بسبب رفض المدراء توفيرها رغم أن عدد الموظفين أصبح أكبر من قبل في تلك المؤسسات بعد آخر تعيينات، كما ذكرنا في مكان آخر من هذه الورقة. (٣٣) أما الروضات والحضانات الحكومية فهي قليلة ولا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة وتنتم بانعدام الرعاية للأطفال وتعنيفهم وأيضا لا تُفتح على مدار السنة بل تعمل بنظام الدوام المدرسي، أما الحضانات الخاصة فهي لا تقل رداءة عن نظيراتها من المؤسسات الحكومية وتتميز بأنها مرتفعة الأجر (٣٤) وبدون تقديم أي خدمة حقيقية. لذلك فهن يصطحبن أطفالهن معهن. ان وجود الطفل مع الام في العمل يحتاج الى الوقت والرعاية والانتباه والحماية. وهذا ما حكنت لنا م. ابتهال عنه فتقول:

« كان صراع إحدى زميلاتي مع زوجها ومع أهلها ومع المهندسين هو مع واجبات الامومة، فلدورها طفلة بعمر عامان ونصف وطفلة بعمر ٥ اعوام، وكانت تجلب الطفلة الصغيرة معها والأخرى تتركها عند والدتها. فكان من الصعب عليها اداء المهام والأعمال الفنية رغم أنها تحاول وترغب بإتمامها. وكانت تمنى لو أن في المؤسسة حضانة لتضع ابنتها فيها وعندما طلبت من المدير توفير حضانة، سخر منها».

أما م. مريم فحكنت لنا عن تجربتها المماثلة:

«أنجبت ثلاثة أطفال تباعا وكنت أشعر بالحيرة أين أضعهم إذا ما عملت المهام والأعمال الهندسية في موقع العمل فلا يوجد في المديرية حضانة».

سادسا: مرافق العمل

(٣٣) انظر الى : الطرق التي مكنت المهندسات من الحصول على وظيفة .

(٣٤) شمسويه انت!.. العمل المنزلي وحرمان المرأة من يومها، منال حميد، جمار (٢٠٢٣). <https://www.jummar.com/media/3355>

لاحظنا شكوى المهندسات بشأن عدم توفر غرف مناسبة لإتمام الدوام أو للاستراحة من العمل. سواء كانت هذه الغرف موجودة داخل البنايات التي تعتبر متهالكة أو في الكرفانات القديمة التي تحتاج إلى تجديد أو صيانة، بالمقارنة مع الرجال. يشغل الرجال في الاغلب الغرف المتاحة والجيدة أن وجدت. وكما شرحنا في السابق، فهم أغلبهم لا يرغبون بوجود المهندسات معهم كشريكيات في نفس الغرف أو الكرفانات. لكن في بعض الاقسام والمؤسسات يتشارك معهم. وغالبا يتشارك ٤ - ٨ موظفين غرفة أو كرفان صغير. كذلك تعاني المهندسات من عدم توفر خزانات لحفظ ملابس الوقاية والأدوات الشخصية وبقية مستلزماتهن. وحتى المهندسات اللاتي حصلن على غرفة كرفان مشتركة مع بعضهن، فقد كانت الغرفة خالية من الاثاث والاجهزة الكهربائية ولم يكن يستجاب لهن حينما يطالبن بتوفير مستلزمات للغرفة. وبهذا الصدد، تحكي م. سينا عن وضعها مع زميلاتها المهندسات الثلاثة:

« عند استلامنا للغرفة بعد معاناة، وجدنا فيها مكتباً قديماً ومتهالكا، إضافة إلى كرسي المكتب وكرسي بلاستيكي آخر وكان جهاز التكييف عاطل.. استغرقت استجابتهم لطلبنا عامًا كاملًا لاستبدال جهاز المكيف.. في الوقت الحالي، ليس في الغرفة ثلاجة، ولكن لدينا نية نشرائها على حسابنا، كما قمنا بشراء جهاز تدفئة على حسابنا في الشتاء الماضي.»
اما م. ابتهاج فتقول:

«الكرفان كان صغيرا ومشترك مع الرجال ومن غرفتين وليس في الغرفة التي جلست فيها مكتبا أو حتى كرسي ولا ثلاجة والمكيف كان عاطلا. كما أن المديرية نفسها ليس فيها حمام للنساء.»

معظم تلك المؤسسات لا تحتوي على حمامات مخصصة للنساء. على سبيل المثال، كانت إحدى المؤسسات تضم حمامين، أحدهما مخصص للرجال والآخر مشترك. وبعدما تقدمت المهندسات بطلب لإنشاء حمام خاص للنساء، كان رد المدير على هذا الطلب بأن المديرية مخصصة للرجال، وعدد النساء قليل مقارنة بالرجال هناك، وكان رده: «لماذا ننفق جهدًا ومالا على بناء حمام خاص بكن؟».

في هذا السياق، يمكننا ملاحظة أن المدير يتعامل مع قضية طلب المهندسات وبقية الموظفات للحمام كما لو كان يتعامل مع قضية طلب الموظفات لحضانة اطفال. وكالعادة فحتى يتصلوا من توفير الأخيرة يضعون عدة حجج واسباب، منها أن عدد النساء المتزوجات قليل، أو عدد النساء الاجمالي أصلا قليل بالمقارنة مع الرجال في المؤسسة. ونفس الامر تكرر في مؤسسات اخرى. فلا يدرك هؤلاء المدراء بأن توفير حمام للنساء وحضانة اطفال ليس رفاهية وانما ضرورة.

في ثلاث مؤسسات من بين خمس، أفادت المهندسات بأن مؤسساتهن إما انها لا تحتوي على حمام خاص بالنساء من الأساس، أو إنه غير صالح للاستخدام. لكنهن لم يبقين صامتات، بل طالبت بعضهن على مدار اشهر بتوفير حمام. وبالكاد أنشأ لهن حمام وكان صغيرا وضيق ويعاني من مشاكل.

بالإضافة لذلك، فإنه وبشكل عام في اغلب تلك المؤسسات، لم توفر خدمات النقل للموظفات

ومن ضمنهن المهندسات. كما أن بعض المهندسات اللاتي سُمح لهن عائليا ومؤسساتياً أداء أعمال الصيانة صرن يواجهن رفض وعرقلة في ركوب سيارات الصيانة من قبل الرجال) زملائهن من المهندسين والفنيين) وغالبا ما يحاولون أشعارهن بالذنب أو الخطأ لانهن يركبن مع الرجال في سيارات العمل. ذكرت لنا م. نور موقفاً مرت به: «قالوا لي أن السيارة سيركبها ثلاثة رجال، لن تذهبي معنا، فأين ستجلسين. قلت لهم سأجلس في الخلف بجانب الشخص الثالث. فقالوا لي (مستحيل) (عيب) تكعدين بصف رجال).. ثم تركوني وذهبوا».

يمكن اعتبار هذه الأفعال نابعة من ايمان ديني^(٣٥)، او مجرد ذريعة أتخذوها لأقصاء المهندسة وتُعد هذه الذريعة مناسبة لتجنب أي انتقاد أو لوم. فإذا ما اشتكت أو عبرت المهندسة عن استيائها من تلك الأفعال، فإنها قد تكون عرضة للانتقاد، ومجدداً نؤكد أن المجتمع في الغالب لا يستسيغ فكرة تواجد المرأة مع الرجال في بيئة العمل الهندسي أو خارجها، وأيضاً لا يتقبل رؤيتها ترافقهم في سيارات العمل أو خلال أعمال الصيانة.

سابعاً: البيروقراطية الذكورية

منهج المؤسسات التي تعمل فيها المهندسات هو تفضيل الرجال على النساء، وكما سبق الإشارة إليه، يظهر هذا التفضيل^(٣٦) في جوانب عديدة، مثل عمليات التوظيف والتدريب والتطوير. ويشمل على تعزيز ومضاعفة التحديات، مثل دور الأمومة وغياب البنية الداعمة للنساء، والتمكين الحقيقي، وتوزيع المسؤوليات واتخاذ القرارات والتمييز في القوانين والسياسات، وستتناول الان الترقيات المهنية والمناصب، والمكافآت والمخصصات الوظيفية، والانحياز اللغوي.

فيما يتعلق بالمخصصات الوظيفية فهناك المخصصات الهندسية^(٣٧) التي تكون نسبتها في بيئة العمل الفني ٥٠% بينما تكون نسبتها ٣٥% في مزار الشركات أو الاقسام الإدارية. ففي حالة م. ابتهاج التي أوضحت أنهم يرفضون عليها اعمالاً مكتبية في القسم الفني ويعرقلون ويرفضون مزاوتها المهام الهندسية، وفي الوقت نفسه، تذكر لنا كيف أن هنالك مهندسين رجال يختارون عدم القيام بأعمال هندسية أو فنية ويخصصون أنفسهم للأعمال الإدارية أو الجلوس دون القيام بأي عمل ويحصلون على مخصصات بنسبة ٥٠%:

«على الرغم من أنني أعمل ضمن قسم فني وأقوم ببعض الاعمال الفنية متحدياً رفضهم وبدلاً من منحي نسبة ٥٠% من المخصصات الهندسية كما ينبغي، يمنحوني نسبة ٣٥% والسبب وراء ذلك هو لجعل مهماتي مقتصرة على الأعمال المكتبية».

(٣٥) الإختلاط بين الجنسين، المكتب الشرعي لسماحة السيد السيستاني، جمعية اهل البيت
[LXoUikK/pw.2u//:https://www.tyB2SWw/pw.2u//:https://www.Hbofc6y/pw.2u//:https://www](https://www.tyB2SWw/pw.2u//:https://www.LXoUikK/pw.2u//:https://www.Hbofc6y/pw.2u//:https://www)
(٣٦) المرأة والتكنولوجيا والهندسة: حضور وتميز عربي، مؤتمر المرأة الليبية للدراسات الحديثة، (٢٠٢١) ([Hbofc6y/pw.2u//:https://www](https://www.Hbofc6y/pw.2u//:https://www))

(٣٧) «... إن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أكدت على صرف المخصصات الهندسية بنسبة ٣٥% من راتب العاملين في مركز الوزارات والإدارات، ومنح مخصصات هندسية بنسبة ٥٠% من راتب العاملين في مواقع العمل والمشاريع خارج المقرات» ([dpV19N0/pw.2u//:https://www](https://www.dpV19N0/pw.2u//:https://www)).

وفيما يخص الترفقيات المهنية والمناصب تقول م. امنة أنهم سمحوا لها بأداء بعض الأعمال والمهام الهندسية والفنية البسيطة، بالإضافة إلى المهام المكتبية التي تم تكليفها بها فصلت على مخصصات هندسية بنسبة ٥٠٪، لكنها تعرضت للتهيش والاقصاء حينما تسنمت منصب رئيسة شعبة غير فنية، شعبة أعمالها مكتبية. تقول م. امنة:

«بعد مضي ٦ أشهر على توليي لرئاسة الشعبة، تفاجأت بسحب الشعبة مني وتسليمها لرجل وحين سألتهم عن السبب قالوا: (الرجل أولى بالمنصب منك). وبهذا خسرت مخصصات منصب بنسبة ١٥٪».

فيما يخص المكافآت، عادةً لا يتم وضع أسماء المهندسات اللواتي يعملن بشكل فعلي في طلبات المكافآت. ومع ذلك، أشارت بعض المهندسات إلى أن بعض رؤساء الأقسام يُدرجون أسمائهن في الطلبات بهدف الاستحصال على مكافآت باستخدام أسمائهن لأنفسهم. وبالتأكيد فإن هذا الفعل غير قانوني، ويمثل نموذجًا من أشكال الفساد الإداري والمالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المهندسات يجدن صعوبة في التبليغ عنه، نظرًا لمخاوفهن من الانتقام والتهديدات والضغوط الخارجية والنفسية، وعدم الثقة في آليات الإبلاغ وعدم وجود ضمانات للحماية وضعف الدعم الإداري، والعواقب القانونية التي تتجلى في دخولهن في إجراءات قانونية معقدة وطويلة ومكلفة. وفقدان ثقتهن وأملهن بالتغيير بسبب التواطؤ الثقافي الذكوري، حيث تشجع الثقافة المجتمعية والمؤسساتية على تجاهل السلوك غير اللائق والفساد والتستر عليه. وأيضًا الضغوط العائلية والاستقواء والعلاقات الشخصية التي تؤثر على معالجة التبليغ، وأخيرًا عدم الوعي بالحقوق.

وفي الختام هناك الانحياز اللغوي ضد النساء والذي يظهر في الكتب والوثائق والعناوين الوظيفية والمخاطبات. حيث يتم كتابة العنوان الوظيفي للمرأة بصيغة مذكرة مثل «معاون مهندس»، «مهندسة»، «مهندس أقدم».. الخ. وتنطبق هذه النمطية على سائر التخصصات والعناوين الوظيفية أيضًا.

وتستخدم ألقاب احترام وأساليب مخاطبة في الكتب الرسمية والإدارية دائماً بصيغة المذكر. على سبيل المثال: صدر أمر اداري لاقامة دورة تدريبية لمهندستين ومهندسين وجاء فيه: «تقرر اقامة دورة تطويرية بعنوان... (السادة) المدرجة اسمائهم وعناوينهم..» يمكننا هنا أن نلاحظ أنهم لم يكتبوا السيدات والسادة بل اكتبوا بكتابة السادة وهنا تتمثل لنا جنوسية اللغة^(٣٨) بتغليب التذكير على التأنيث. حيث تخاطب مجموعة مكونة من النساء والرجال بصيغة مذكرة حتى وأن كانت تلك المجموعة تحتوي على ٢٠ امرأة ورجل واحد. كما أن «السيد» معتمدة في اغلب الكتب والمعاملات الرسمية عند الإشارة الى المفرد حتى لو كان الفرد امرأة واحيانا بعد الطباعة يضيفون تاء مربوطة بقلم الحبر الجاف.

وايضا في بعض الحالات يستخدم اللقبين الكتابيين «أنسة» للزباء و«سيدة» للمتزوجة والمطلقة والارملة للتفريق بين النساء على اساس حالتهم الاجتماعية ويمكن للفتاة الصغيرة أن تتقبل لقب «الأنسة»، وهذا اللقب يمكن أن يكون محببًا لها. ومع ذلك، قد يسبب للمرأة

(٣٨) جنوسية اللغة: بمعنى الانحياز الجنسي، وهي التصوير اللفظي لهيمنة الذكورية في الاستعمال اللغوي التي يتم بها التفسير الذكوري للعالم.

الإحراج عندما تتقدم في العمر وتصبح امرأة كاملة النضج أو كبيرة في السن. وهذا يعود إلى الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى مظهرها وشكلها، حيث قد لا يكون ملائماً لها أن تُلقب بـ«الأنسة». فيمكن أن تتعرض للسخرية والازدراء والشفقة خصوصاً أن النساء غير المتزوجات يلقبن بالعوانس. كما وتتحسس وتُجرح النساء المطلقات وخصوصاً الشابات من كلمة «أنسة» فيشعرن بالتفرقة وبالتمييز الاجتماعي. وأنسة استخدمها المعاصرون كترجمة لكلمة miss لوصف المرأة العذراء حيث لم يكن يفرق العرب قديماً بمخاطبة المرأة المتزوجة وغير المتزوجة^(٣٤) وتعني كلمة انسة: الفتاة الطيبة النفس المحبوب قربها والمأنوس حديثها^(٤٠). لكن استخدامها الآن في بعض الأحيان في المعاملات والخطابات الرسمية لا يشير إلا إلى أفكار نمطية ذكورية وإبوية لها علاقة بالعذرية والعنوسة والتدخل بالحياة الخاصة للمرأة وعلاقتها بجسدها.

الخاتمة:

مع أن البحث متخصص في المنطقة الجنوبية في العراق وفي مؤسسات تابعة لوزارة الكهرباء، إلا أن الظروف والتحديات والعوائق والقيود التي تواجه النساء اللواتي تمت مقابلاتهن تعكس الوضع الذي تواجهه النساء في عموم العراق، سواء كن في القطاع العام أو القطاع الخاص، وسواء كن يدرسن أو يعملن في المجال الهندسي أو الفني أو الطبي أو الصحي أو الاجتماعي وغيرها من المجالات الوظيفية، سواء كانت مدنية وحتى عسكرية. ناقش هذا البحث أغلب المعوقات والقيود التي تواجه المهندسات العاملات في وزارة الكهرباء في المنطقة الجنوبية من تمييز جنسري واجتماعي وتنميط لعمالهن في الاعمال الادارية والمكتبية وعدم تسليمهن مسؤولية حقيقية. فكان نمط العمل المسموح به هو الاعمال المكتبية والادارية البعيدة عن الاختصاصات الهندسية والفنية.

تواجه المهندسات الكثير من التحديات في بيئة العمل منها الهيمنة والنظرة الدونية والذكورية والعدائية والتعليقات الاستهزائية لوجودهن في بيئات ومواقع العمل وعليه فيتعرضن لأنواع عديدة من العنف كالتحرش والإساءة اللفظية وتشويه السمعة بالإضافة إلى التدخل في خصوصياتهن وخياراتهن. وايضا تواجه المهندسات الكثير من القيود ومنها القيود المفروضة على ملابسهن (كالعباءة والجيب والملابس العريضة والطويلة) والتحكم بما يرتدين بناء على معايير العائلة والمؤسسة والمجتمع العشائري الاسلامي والتي تحرمهن من ارتداء ملابس الوقاية والسلامة ومن ممارسة العمل الفني، كما تمنع اغلب المؤسسات والعوائل المهندسات من العمل والاختلاط مع الرجال في مواقع العمل وايضا يعارضون سفرهن خارج المحافظة والبلد في حال حصولهن على فرصة للتدريب او الدراسة.

تشمل العوائق الأخرى التي ناقشها البحث الاعمال المنزلية والرعاية غير مدفوعة الأجر إذ تشكل عائقاً اضافياً امام المهندسات للحصول على الفرص والتطوير والوصول الى اماكن

(٣٩) لكنهم يفرقون بوصف المرأة المتزوجة (المطلقة والارملة) وغير المتزوجة فيسمون الاولى ثيب والثانية باكر ومزال الفوارق قائمة حتى الآن، ولا سيما فيما يتعلق بالزواج.
(٤٠) فصول عن المرأة، هادي العلوي، دار الكنوز الادبية، بيروت، (١٩٩٦).

او درجات عالية من المسؤولية بالإضافة الى إفتقار أماكن العمل الى الإثاث والتكليف والمرافق الصحية للنساء كالحمامات وغرف الإستراحة، وايضا الافتقار للحضانات. وأخيراً، تواجه المهندسات في المنطقة الجنوبية بأنواع مختلفة من صور التمييز والتفرقة سواءاً المادية وحتى اللغوية.

يوجد وعي ومثابرة و اصرار حقيقي لعدد غير قليل من المهندسات الطموحات ليثبتن انفسهن في العمل الفني والهندسي رغم كل المعوقات والقيود والتحديات ولكن هل تستطيع جميع المهندسات التغلب عليها؟ وهل من الممكن الإكتفاء بالمقاومة الذاتية لمواجهة مشكلة هيكلية ومؤسسية وثقافية؟ رغم أهميتها، إلا أن المقاومة الفردية لا تمثل حلاً جذرياً للمشاكل التي طرحناها في هذا البحث بدون إستجابة حقيقية ومسؤولة من قبل الجهات المعنية للتصدي لتلك المعوقات والقيود ومعالجتها من خلال فرض تشريعات قوية وسياسات ناجحة تُقلل من حجم التمييز والتهميش الذي تتعرض له المهندسات وتحاول إنصافهن في بيئة العمل. وحتى مع إقرارها وتحققها، تظل التساؤلات حول المعوقات والقيود الخارجية المرتبطة بالعائلة والمجتمع وسط إنعدام التشريعات التي تحمي المرأة في الفضائين العام والخاص، تساؤلات مشروعة وواجبة الطرح.

نساء ذي قار في الاحتجاجات

مريم قاسم وبان فالح

تشرين ليست كمثيلاتها من الاحتجاجات فيما يخص مشاركة المرأة. مثلت تشرين تطوعات المرأة في وقتنا الحالي التي تتغنى بالمساواة والحرية وحقوق الانسان فقد كانت مشاركتها مشاركة فعالة كشريكة بالوطن وليس تابعة وخلف الكواليس، كما هو الحال في كثير من مشاركات النساء، اضافة الى تنوع النساء المشاركات من كل الطبقات والاعمار والخلفيات الثقافية مما سبب بصدمة للقوى الحاكمة التي استخدمت كل الطرق للطعن والتشكيك في النساء المشاركات في تلك الاحتجاج، كانت مشاركة المرأة في تشرين واحدة من العلامات الفارقة الكبيرة التي جعلت لتشرين اهمية كبيرة ومؤثرة لما مثلت من ثورة واعية سلمية تسعى الى اخذ حقوقها بالطرق السلمية.

وللمضي قدماً نحو مشاركة فعالة للنساء، فنشر الوعي، وكسر الصور النمطية، وحماية الناشطات، والتحول في النظرة للنساء من ضعيفات الى قوى التغيير، هو من أكثر ما يحتاج العراقيون اليه، لتحسين ظروفهم وواقعهم.

المقدمة:

لعبت نساء ذي قار دورا كبيرا في الاحتجاجات الاخيرة، ففي تشرين الاول من سنة ٢٠١٩ وذلك حسب المادة ٣٨ من الدستور العراقي والتي تنص على (تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب، اولا: حرية التعبير عن الراي بكل الوسائل. ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر)“ حيث خرجت الحشود العراقية لترفض الظلم، والفقر، والبطالة، والتهميش وللمطالبة بالحقوق المشروعة في احتجاجات سلمية. وقد شهدت حضور كبير للنساء من بينهم نساء ذي قار ومشاركتهن وأثبتت وجودهن وعدم الاكتفاء بالدور المعنوي، المتمثل بالتشجيع وتقديم الرعاية واما توسعت مشاركتهن الى الوقوف في الصفوف الاولى وارتفاع صوتهن وخطابهن، بالرغم من وجود القيود الاجتماعية، الا ان ذلك لم يحد من قوة حضورهن او يمنعهن من المطالبة بحقوقهن رداً على توسع دورهن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وقد تنوعت مشاركتهن ما بين تقديم الدعم اللوجستي الى تشكيل دروع بشرية لحماية المحتجين الشباب والمشاركة

في الخطاب ومع هذا التنوع في المشاركة كان وجودهن في غاية الخطورة ما بين تعرضن الى الاختطاف والتهديد.

استند هذا العمل على مقابلات ميدانية حيث تمت مقابلة خمس شابات وتم طرح مجموعة من الاسئلة عليهن منها ما يتعلق بدوافع المشاركة في الاحتجاجات وماهي العوائق التي وقفت امام مشاركتهن. اثنان منهن يعملن في القطاع الصحي، بعمر ثلاثين عاما، والثلاث الاخريات طالبات في جامعة ذي قار بعمر الخامسة والعشرين عاما. تم طرح عدة أسئلة وتوضيحتها وشرح اهداف الدراسة والجهة المنفذة، وهنالك بعض الاسئلة امتنعت عن الإجابة عليها اثنتان من المشاركات، رغم انه كان لهن دور كبير ومعرفة واسعة بالنشاط الاحتجاجي وقمن بأدوار مختلفة وشاركن بخط الصد الأول، أما باقي المشاركات قمن بحمل البوسترات في المسيرات الاحتجاجية من ساحة الحبوبى وهي الساحة المشهورة في احتجاجات الناصرية إلى جسر الزيتون وذكرن أيضا قيامهن بتشجيع الفتيات على الخروج في الاعتصامات على مواقع التواصل الاجتماعي.

اولا: السياق التاريخي لمشاركة النساء في الاحتجاجات السلمية في العراق:

بدأت أول مظاهر الاحتجاج للمرأة العراقية في القرن التاسع عشر إبان الحكم العثماني حيث طلب الوالي عبد الوهاب باشا إجراء تعداد خاص بنسوة العراق تنفيذًا للفرمان السلطاني الصادر من الباب العالي في إسطنبول من أجل إصدار الجنسية العثمانية وقد واجه هذا الأمر معارضة شديدة من الشيوخ والأهالي والنسوة في بغداد الذين عبروا عن سخطهم لهذا الأمر فقد خرجوا بمظاهرة حاشدة بقيادة محمد جمال الدين الكيلاني وقد استجاب والي بغداد لطلبهم، وتوالت مشاركة النساء بحشد المظاهرات الجماهيرية من ضمنها المعادية للاستعمار البريطاني وغيرها.

لم يذكر لنا التاريخ أي مشاركة سياسية فعلية للمرأة العراقية قبل ثورة العشرين، ودورها كان يقتصر على المشاركة المعنوية فقط مثل تشجيع الرجال على المشاركة وتقديم الدعم بالإضافة الى رفع الشعارات، ولكن في الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٣ في بغداد بدأت اراء النساء السياسية تتواجد في الساحة المدنية والمجالات العامة، حيث ظهرت أول مجلة عراقية وهي مجلة ليلى لصاحبتها بولينا حسون وهي أول مجلة نسائية في تاريخ الصحافة العراقية وتزامن ظهور المجلة مع انتخابات المجلس التأسيسي. وكان شعارها في «سبيل نهضة المرأة العراقية» وطالبت بمنح المرأة حقوقها كاملة في التعليم وقبولها في الكلية الطبية بسبب حاجة المجتمع الى الطبييات آنذاك وأيضاً حق المرأة في المشاركة بالوظائف والانتخابات، ولكن للأسف بسبب الحملات التي أقيمت ضد المجلة وبالضغوطات التي أثقلت السيدة بولينا حسون لسنتين اضطرت إلى التوقف عن إصدار مجلتها وغادرت العراق إلى فلسطين. ولكن مشاركات النساء لم تنته عند هذا الحد حيث جاءت بعدها السيدة مريم نرمة وقامت بتأسيس مجلة فتاة العرب

في عام ١٩٣٧ وكتبت العديد من المقالات التي تحث على حق المرأة في التعليم والانتخاب والمشاركة في السياسة وكان لها صدى واسع وتشجيع من بعض الشعراء مثل الرصافي والزهافي واتيحت الفرصة للمرأة العراقية في بداية القرن العشرين للمشاركة في المؤتمرات النسوية المنعقدة خارج العراق لتساير المرأة العراقية بذلك ركب النهضة النسوية العربية وقد وجدت بذلك الفرصة لطرح مشاكلها وتلمس الحلول لها وكذلك الاهتمام بالحقوق السياسية والدستورية ومشاكل عمل المرأة.

وفي الحقبة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت تحولات في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان العراق من المتأثرين بهذه التحولات ومن هذه الاثار توسع التعليم للنساء وخاصة التعليم الجامعي مما خلق فئة مثقفة من النساء اللواتي استوعبن التحديات التي يمر بها البلد وقد ترجمت تلك الحالة بمشاركتها في الانتفاضات التي سجلت فيها حضورا متميزا وراحت تشارك في حل المشكلات الاجتماعية عن طريق انخراطها في الجمعيات بالإضافة إلى مساندتها لقضايا الشعب العربي ضد الاستعمار.

كما شاركت على المستوى المحلي في المظاهرة الاحتجاجية ضد معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ وإعلان الاضطراب في كليات الصيدلة والكيمياء وأيضا كان للمرأة العراقية دورا في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ حيث أن تأثير هذه التطورات على حركة الحقوق في العراق كان كبيرا. بدأت المرأة العراقية في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل أكبر، وتم تأسيس منظمات نسوية للدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في القرارات السياسية. وتأسست رابطة المرأة العراقية في عام ١٩٥٢ وكان لها دور هام في تعزيز حقوق المرأة وتمكينها. قادت الرابطة العديد من الحملات والمبادرات لتحسين أوضاع المرأة في المجتمع العراقي، بما في ذلك حملات لمكافحة العنف ضد المرأة وحملات لزيادة نسبة تمثيل المرأة في المجال السياسي والاقتصادي. كما ساهم الحزب الشيوعي العراقي في تعزيز دور المرأة في الحركة السياسية من خلال تنظيماته النسوية. قدم الحزب فرصا للمرأة للمشاركة في صنع القرار وتأثيره على السياسة العراقية. وقد أصبحت أمينة الرحال، التي حصلت على مركز قيادي في الحزب، رمزاً لقوة وقدرة المرأة العراقية في السياسة.

ومن خلال هذه التطورات، بدأت المرأة العراقية تحقق تقدما في مجال حقوقها ومشاركتها السياسية. واستمرت هذه الحركة في النمو والتطور على مر السنين، وتحققت بعض الانتصارات الهامة مثل حصول المرأة العراقية على حق التصويت والترشح في الانتخابات السياسية وعليه فقد تغير حال المرأة العراقية بعد الثورة إذ تم تعيين الدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة للبلديات بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٩. وقد تزامن اعلان قرار تعيينها في الوزارة مع اعلان شرعية الأحزاب السياسية. كما ساعدت الثورة على اشتراك المرأة في تخطيط سياسة البلد من خلال مشاركتها في الوزارات حيث كان لها نشاط في المجال الدولي اذ خرجت المرأة بفضل الثورة من النطاق

المحلي الى العالم الخارجي وتمثل ذلك بالتمثيل الدولي حيث مثلت المرأة العراقية بلدها في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وساعدت ثورة ١٤ تموز المرأة العراقية للدخول في الحقل السياسي ومشاركة الرجل في بناء مجتمع متقدم تمكنت النساء من اقتناع الحكومة العراقية آنذاك بأهمية وجودهن في اماكن صنع القرار الأمر الذي حدا بهن ان يتبوأن عدة مناصب وزارية في الحكومة مع اخذ مكانها في التمثيل الدولي لبلدها في المؤتمرات العربية والعالمية. كما سمحت الثورة للمرأة العراقية بتشكيل منظماتها النسوية حيث برزت (رابطة المرأة العراقية) التي ترأسها الدكتورة نزيهة الدليمي والتي كانت قد تأسست في ١٠/٣/١٩٥٢ في اجتماع سري برئاسة الدكتورة نزيهة الدليمي وبجهود عدد من المناضلات المثقفات مثل سافرة جميل حافظ وخانم زهدي وبشرى برتو وزكية شاكر وغيرهن، وقد استمرت المرأة في دورها الاحتجاجي إلى يومنا هذا وهو ما رأيناه في مظاهرات تشرين التي كان لها التأثير الأكبر في الدفاع عن الحقوق ونجاح الانتفاضة بتغييرها كثيراً من الأنماط في المجتمع.

ثانياً: دوافع النساء للمشاركة وادواها في تشرين:

• الدوافع:

دفع الفساد، القمع، التهميش، البطالة، غياب التعيين، سوء النظام التعليمي والواقع الخدمي والصحي الكثير من شباب العراق للخروج في مظاهرات تشرين ومن ضمنهم النساء، يقول دوشي المراقب للشأن السياسي «إن ذي قار عرفت منذ التاريخ كملجأً للثوار والمقاتلين منذ حرب الأثوريين ضد السومريين ولجؤئهم الى الأهوار كملاذ آمن وتلتها الحكومات المتعاقبة في الفترة الإسلامية حتى التاريخ المعاصر إذ قام نظام صدام حسين في تسعينيات القرن الماضي بتجفيف الأهوار لأنها ضمت الثوار والمعارضين لنظامه، أما الآن فيرى المحتجون أن وجودهم في هذه المحافظة بات مرهوناً بقدرتهم على تحقيق الإصلاحات المطلوبة».

ومن خلال مجموعة من المقابلات الميدانية التي اجريت مع النساء ولذلك لغرض معرفة الدوافع والأسباب التي دفعت المرأة في ذي قار للخروج الى ساحات الاعتصام كانت النتائج كالتالي:

١. الواجب: حيث شعرت بعض النساء بالواجب اتجاه الوطن والمشاركة والخروج والتعبير عن رأيهن وموقفهن تجاه الوضع السياسي بغض النظر عن العواقب.
٢. الفضول: شارك البعض بدافع الفضول وخوض تجارب جديدة بالنسبة لهن ولمحيطهن.
٣. التأثير: وذلك لغرض التأثير والمساهمة في احداث تأثير في الوضع السياسي ووضع البلد بصورة عامة.
٤. حب الوطن: حيث ان اغلب المشاركات دفعهم حب الوطن ومحاولة النهوض بواقعه.
٥. الواقع المعيشي: بعض المشاركات دفعهن الوضع الخدمي والصحي والاقتصاد المتدهور والوضع العام السيء.

٦. اثبات الوجود: حيث تعاني النساء في ذي قار والعراق عامة من التهميش والوجود شبه المعدوم بسبب المجتمع الذي يعامل المرأة بدونية والذي يسلط الضوء على الرجل فكانت الاحتجاجات نقطة فاصلة لبيان دور المرأة وتأثيرها.

• الادوار:

١. إطلاق الهتافات ضد الواقع الخدمي والصحي السيء.
٢. انشاء المكاتب بين مجموعة من النساء لغرض التشجيع على القراءة والتعرف على الدستور العراقي والحقوق والحريات التي يستحقها الفرد العراقي.
٣. الوقوف في الصفوف الاولى اسوةً بأخيها الرجل والاحساس وعيش الخطر المحقق بها وبعائلتها.
٤. التحدث في مواقع التواصل والتحفيز على التغيير والاستمرار في الاحتجاج.
٥. المطالبة بالحقوق مثل ضمان حق المساواة والمطالبة بتشريع قانون العنف الاسري. واعلاء صوت المرأة.

ثالثاً: التحديات والعقبات التي واجهت نساء تشرين:

أن من ابرز التحديات التي واجهت المرأة التشريعية في ساحات الاعتصام هي التنشئة الاجتماعية التقليدية للمرأة منذ نعومة اظفارها على نمط معين من الادوار كالتى تتعلق بالأعمال المنزلية، حيث ان هناك رجل «قوام» ومسؤول عنها اضافة الى تحديد المواضيع التي تهتم بها. فقد فرض المجتمع على المرأة التحدث بطريقة معينة وصوت منخفض وعدم الاختلاط مع الرجال وحتى عزلهم عن بعض في موائد الطعام في الولايم وكذلك النظر للمرأة على انها انسانة عاطفية لا يمكنها المشاركة في القرارات المصيرية كزواج الابناء وشراء العقار. كل ذلك جعلها تعتقد انها خلقت لتمارس هذا النوع من الادوار ولا تستطيع ممارسة غيرها. لذلك فأن هذه التنشئة جعلت الكثيرات يترددن في التعبير عن آرائهن أو المشاركة في أي نقاش يتعلق بالسياسة، حيث يرى المجتمع العراقي ان السياسة والحديث عنها هو المجال العام للرجال وإن النساء لا يستطيع ان تفهم دهاليز السياسة كون النساء محجبات فكرياً وليس لديهن اهتمامات سوى الطبخ، والتجميل، والعناية بالأطفال، والمنزل بحسب ادعاء معظم القائمين على السلطة في المجتمع.

بالإضافة الى ذلك هنالك التحديات الدينية كالخطابات الدينية المتشددة والمتطرفة عبر تحريم بعض رجال الدين خروج النساء والاختلاط مع الرجال مما ساعد في ازدياد العنف ضدهن، وقامت جماعات مسلحة باستخدام التهيب والتهديد بالقتل والاختطاف وزعزعة الاستقرار الأمني مما ولد الخوف وعدم الأمان للكثيرات ممن رغبين بالمشاركة. ولم يخل الأمر من وجود تحديات متنوعة طالعت عدداً من النساء المشاركات في المظاهرات،

ومصدرها جهات معروفة. كما تعرضت بعض الناشطات إلى حملة إشاعات ملفقة وتهم متنوعة مثل الطعن والتشويه في الشرف والسمعة، والعمل ل«صالح أجنيدات أجنبية لزعة الأمن والاستقرار في البلاد».

وهناك نوع آخر من التحديات التي واجهت النساء في ساحات الاعتصام وهي الأدوار النمطية التي فرضت عليها من تنظيف وطبخ للمتظاهرين والمشاركة القليلة في طرح المطالب ومعاملتها كأنها مطالب ثانوية يتم الالتفات لها بعد تغيير الوضع السياسي الراهن وانتخاب حكومة جديدة. والعديد من النساء رفضن هذا التعامل ونجحن في تغيير هذه الصورة النمطية للمرأة العراقية بالمشاركة بخط الصد الأول وإثبات وجودهن كجزء فعال في العملية السياسية والمجتمع. ومن ضمن التحديات ما يتعلق بتنظيم النساء أنفسهن وذلك بسبب الفجوة بين ما يسمى بالناشطات الرائدات والناشطات اللواتي اخذن من وسائل التواصل الاجتماعي منصات للتعبير عن نشاطهن. لقد أسهم ذلك بإضعاف المطالب وبإضعاف وحدتهن حيث جرى اقتناع قسم آخر من النساء بأن التغيير في النظام السياسي سيغير وضع النساء تلقائياً. بالإضافة إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي تناولت منشورات تسيء للنساء المتظاهرات بالسب والشتم من خلال العديد من الصفحات والحسابات الوهمية.

ابعد قمع نساء تشرين وأدواته:

اتخذت السلطة القمع وسيلة من أجل اخماد انتفاضة تشرين والتمسك بالسلطة وكأنها لا تملك خياراً آخر غير ذلك. وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٢٠، فإن السلطة متمادية في القمع حتى لو أدى ذلك إلى إبادة كافة العراقيين كما كان يحدث في الحكم الدكتاتوري السابق. لقد شهد الجيل الحالي ما حصل في أبرز احتجاج حدث في القرن الحالي والمتمثل بثورة تشرين. فقد استخدمت الدولة كل أدواتها لتفكيك هذا الحراك وانهاؤه بمختلف الطرق وبالتأكيد كان لنساء تشرين الحصة الأكبر من هذا القمع حيث تعرضن إلى:

- التهديد والاعتقال فقد اشارت بعض التقارير ان هناك أكثر من ٢٠ ألف بين قتيل ومصاب وكانت للنساء المشاركات حصة في ذلك فقد اغتيلت الناشطة سارة حسين وزوجها حسين المدني في بداية تشرين الاول ٢٠١٩ في شقتهم وتلاها اغتيال الطالبة زهراء القرة لوسي بسبب نشاطها ونشاط عائلتها في توزيع المساعدات وقت التظاهر ومحاولة اغتيال الناشطة لوديا ريمون والكثير من المغدورات اللواتي قضين نهبهن في ساحات الاحتجاج في بغداد والمحافظات لغرض بث الرعب وانهاء الاحتجاجات.
- الحملات التحريضية ضدهن مثل استخدام صور لشابات يسكنن خمور من أجل ممارسة الضغط الاجتماعي على الاهالي في عدم السماح لهن بالمشاركة وإطلاق العديد من الشائعات والالقاء عليهن مثلاً «بنات الخيام» وغيرها من الألفاظ الجارحة للحياء.
- ضغط الاهالي والمجتمع والخوف من العار حيث أثر ذلك وبشكل كبير في تضائل عدد النساء

المشاركات واحباط عزيمتهن في التعبير عن صوتهن.
• اسكات الاعلام حيث تعرض الصحفيون الى القتل والتهديد بالإضافة الى التهديد بأغلاق القنوات ولهذا الفعل تأثير كبير. منها فقدان الدعم الشعبي للاحتجاجات حيث تمثل الصحافة ركيزة اساسية في الاحتجاجات.

خامسا: الأثر الذي تركته مشاركة المرأة في ثورة تشرين:

إعداد كبيرة من النسوة خرجن للتظاهر في ثورة تشرين في ذي قار وباقي المحافظات وبهذا أصبحت المرأة العراقية قادرة على كسر الاغلال والتحرر من القيود التي فرضها المجتمع والتربية وبذلك استطاعت التعبير عن رأيها واثبات وجودها حتى باتت عنصرا أساسيا في الثورة ورمزا من رموز الصمود والقوة، كما عززت ثقة العديد من النساء لبناء كيان خاصة بهن وان لهن تأثير في التغيير. ولذلك تعد تشرين محطة نجاح كبيرة في الحراك النسوي العراقي. وإن من أبرز سمات نجاح مظاهرات تشرين مسيرتين نظمتا بقيادة النساء الأولى «بناتك يا وطن» يوم ٢٠٢٠/١٢/١٣ وهي اول مسيرة نسوية في تاريخ العراق الحديث، حدثت نتيجة سياسات التعهير والتهديد الذي طال المظاهرات وشعارات تحريم الاختلاط بين الجنسين. والمسيرة الثانية يوم ١/١٠/٢٠٢٠ في شهر المرأة والتي سميت بـ «شذر اذار» تخليدا للمرأة التشرينية والتحدث عن أهمية وجودها في هكذا احتجاجات لأنها جزء لا يتجزأ من الثورة وقد أحدثوا تغييرا في الوعي السياسي أيضا ونشر ثقافة الاحتجاج في العراق وفي الوطن العربي وقد مهدن الطريق للأجيال القادمة.

المصادر:

١. نساء تشرين والانتخابات العراقية لعام <https://www.kas.de/documents/٢٠٢١/٢٠٢١٦٦٦١/٠/٧٨٨b--Vf٢f-٢c٥٩ad٤٦/Dr.+Hadeel+Abdelhameed+-+Tishreen+Women+Arabic.pdf> ١٦٤٨٥٥٢٥٢٠١٥٠=t&١,٠=version?١ffff٣٥fef٨٣-e٥cb
٢. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ١٩٦٥. <https://www.kotobati.com/١٩٦٥-A٩%D٨%B٣%D٨%AV%D٨%B١%AF%D٨%D٨%-AA%D٨%AV%AA%D٨%D٨%٨٣%book/%D٩%٨٥%D٩%٨٤%D٩%AV%D٨%-A٩%D٨%B٩%٨A%D٨%D٩%AA%D٨%B٧%٨A-%D٨%D٩%٨١%D٩%D%٨٢%D٩%AV%D٨%B١%D٨%B٩%D٨%٨٤%D٩%AV%D٨%-B٩%D٨%٨٥%AA%D٩%AC%D٨%D٨%٨٨%٩>
٣. مقال الناصرية أيقونة تظاهرات العراق، وبيضة القبان في خطوات التصعيد لساحات

مقالات مختارة حول مواضيع نسوية مختلفة

المرأة والانتفاضة

بين حضور المرأة في انتفاضة اكتوبر في العراق (٢٠١٩) وغياب مطالبتها.

نادية محمود

من المعروف ان انتفاضة اكتوبر في العراق كانت حدثا تاريخيا استثنائيا من حيث الانخراط الجماهيري والاجتماعي الواسع فيه. حسب علمي، لم يمر العراق بانتفاضة من هذا القبيل. بدأت الجماهير تسيطر على ساحات في المدن في وسط وجنوب العراق واعلنت انها ساحاتها (التحرير، الحوي، البحرية، الصدرين، الساعة). واقامت بها خيامها، ومطاعمها، وملتقياتها الخطابية، وقاعات اجتماعاتها، وتجمعاتها، وعلقت الزينة، والاعلام، واقامت الاذاعات، ومكبرات الصوت لالقاء الخطابات والاغاني الحماسية، وعقدت الندوات، واشترك الرجال والنساء، الشابات والشبان، من مختلف مدن العراق. تزاور المنتفضون، تعرفوا على بعضهم البعض، اصبحت تلك الساحات مدنا قائمة بذاتها. اعيد رسم جدرانها بصور المنتفضون لتعبر عن روح الانتفاضة.

ساهمت النساء بمختلف الادوار وخاصة بعد ٢٥ اكتوبر. قد يكون لثورة لبنان ومساهمة النساء فيها في ١٧ اكتوبر دورا في الهام الشابات في العراق لحدو حدو رفيقاتهن في لبنان. فكانت ادوارهن المشاركة في المسيرات، الهتافات، رفعن الشعارات المختلفة، نظمن انفسهن وخرجن بجماعات نسوية، عملن كمسعفات، وطبيبات، وصلن الخطوط الامامية لصد قوات الشغب، ركضن مع رفاقهن من الشبان، دون ان يلتفت احد الى كونهن « اناث». عملن في تنظيف الساحات والخيم، في الطبخ، غسيل الملابس، الرسم على الجدران والكرافيتي. قمن ببيع الكتب

في الساحات، عملن اسواق بازار لبيع منتجاتهن. قدامن تبرعات مالية، حتى مصوغاتهن الذهبية. الطالبات ترعن بمصروفهن الشخصي، وتحدين ادارات مدارسهن وانخرطن في التظاهرات. طالبات الجامعة انخرطن فيها. اضافة الى قيامهن بالتحشيد عبر السوشيال ميديا، وخاصة اولئك اللواتي حرمن من المشاركة بسبب رفض اسرهن لمشاركتهن في الانتفاضة. المتقدمات في السن كن ناشطات ومفعمات بالحوية يشاركن باشكال مختلفة بجهود الانتفاضة.

جراء هذه المشاركة متعددة الاشكال، تعرضت النساء الى القتل والاختطاف، والتزيهيب والتهديد، وتشويه السمعة والتضييق من قبل الاطراف الحكومية وميليشيات احزابها. في الوقت الذي نجحت هذه الاسلحة في ردع عدد من الشابات، الا انها لم تنجح في ردع الجميع. في ذكرى احياء الانتفاضة في اول اكتوبر ٢٠٢٠، قامت النساء بعمل استعراض نسوي كبير وهن يرددن « لم ننسى ان ننعود».

ألا اننا ونحن نحیی ذكری الانتفاضة او « استمرار» الانتفاضة كما یحب ان یطلق علیها، لا بد من القاء نظرة متفحصة على نواقص انتفاضتنا فیما یترلق بدور ومطالب النساء فیها. تتقد هذه المقالة، مع هذا الظهور الواضح والجديد لنساء العراق، الا ان المطالب النسوية كانت غائبة. ان هذا الغياب لم یكن صدفة، لذا یوجب تعقب اسباب هذا الغياب.

لقد اعزى غياب المطالب النسوية الى «أن رفع مطالب نسوية في الانتفاضة سيؤدي الى تشتت مطالب المتظاهرين!» او « ان عدم رفع مطالب النساء لا ضرورة له، لان «التغيير» ان جاء سيعم الجمیع بخيراته وبشكل اوتوماتيكي». اضافة الى التصور بان مشاركة النساء في التظاهرات كانت لمساندة « اخیهن الرجل»، لتقوية عزيمته، للشد من ازره، لمساعدته على المطاولة للاستمرار في الانتفاضة وليس للدفاع عن حقوقهن المهضومة والتي تزيد اضعافا مضاعفة عما يتعرض له اخیهن الرجل .

من هنا یوجب ان نطرح الاسئلة التالية هل ان مشاركة النساء مطلوبة من اجل تحقيق « مشاركة واسعة» في الانتفاضة؟ اي لزيادة العدد اكثر مما هو ظهور من اجل تعقب اهداف تخص المرأة باعتبارها الجنس الذي یعاني من الاضطهاد والتهميش والتمييز ضده. وهل یوجب تأجيل المطالب النسوية ودفعها الى المرتبة الخلفية على اعتبار ان المطالب الاوسع للجماهير هي ما یجب ان تحتل المكانة الرئيسية، في حالتنا هذه شعار « نريد وطن»؟ على الرغم من ان اعتراف الخريجات من ذوات الشهادات العليا). هو «الشرارة» التي اوقدت انتفاضة تشرين

الشبابية وبقطع النظر عن التراكبات الاحتجاجية التي اختطها المتظاهرون منذ ٢٠١١ حيث اختزلت واقتصرت «حقوق ومطالب النساء» ب(نريد وطن)!! لم نر، مطالب الخريجات العاطلات عن العمل، والخريجون العاطلون عن العمل، الذين كانت اعتصاماتهم لمدة تقارب من ١٠٠ يوم، بفرص عمل ترفع، سواء من هذه الحكومة او اية حكومة ستحل محلها.

لنتطرق الى الاوضاع التي تعيشها النساء حتى نتمكن من معرفة هل يجب ان يكون هنالك مطالب خاصة بالنساء ام يجب ان نبخر كلنا في « قارب واحد» تجاه تغيير النظام، دون ان تعلن النساء عما يردُّه من النظام الجديد. لا تنوي هذه المقالة وضع استقطابا بين النساء والرجال باي حال من الاحوال. فرغم اننا كلنا في « نفس القارب» بمواجهة نظام رأسمالي نيوليبرالي ذو ايدولوجية دينية طائفية، قائمة على المحاصصة والفساد، ولكن الابعاء التي تتحملها المرأة والانتهاكات التي تتعرض لها حقوقها هي اضعاف مضاعفة عن زميلها الذي هو معها في نفس القارب. وسنوضح ذلك بما يلي.

العبودية، الفقر والتعامل الدولي ضد النساء في العراق:

النساء يعيشن العبودية في العراق. العبودية تعني انعدام الخيارات التي تضطر الانسان الى الخضوع للامر الواقع بكل ما فيه من فقر وعنف واهانة وتكيل بالشخصية. ما يعزز هذه العبودية هو الفقر، عدم وجود الفرص، عدم وجود بدائل، قلة الخيارات او حتى انعدامها. القوانين التي تشرع استخدام العنف ضد النساء، القوامة على النساء، سيطرة الاحزاب الاسلامية وميلشياتها وتحكيم سيطرتها على سلوك النساء والذي ابتدأ بعد ٢٠٠٣ وبشدة. التقاليد الاجتماعية وثقلها على المرأة. والتي تحكم سيطرتها على المرأة بسلسلة مترابطة الحلقات منذ الولادة وحتى الموت.

النساء تعاني من الفقر في العراق مقارنة بالرجال: فمن ناحية الفقر بين النساء، فهو واسع جدا. نسبة عمل النساء العاملات هي اقل بكثير من نسبة عمل الرجال. هذا يعني ان النساء يعانين الفقر مقارنة بالرجال كتحصيل حاصل. عدد النساء العاملات في العراق في القطاع الرسمي حسب الاحصائيات الرسمية يقارب ال ١٥% وفق لاحدث الاحصائيات. من المؤكد ان النساء العاملات في القطاع غير الرسمي او الهش هو اكبر من هذا العدد بكثير. ويعشن ظروف عمل مأساوية من حيث طول ساعات العمل وشدته ومن حيث قلة الاجور. انها تصل لدرجة تقترب من

العبودية. ١٠ ٪ من نساء العراق هن المسؤولات عن اعالة اسرهن، ٨٠ ٪ من هؤلاء النساء ارامل. يمارس التمييز الجنسي بشكل صارخ ضد النساء. مثلا لا يسمح للنساء في القطاع النفطي ان يشكلن اكثر من ١٠ ٪ من الايدي العاملة في هذا القطاع الرئيسي في العراق، ولا يسمح لكثر من ١٥ ٪ للدراسة في معاهد النفط في البلاد. اجور النساء في القطاع الخاص وغير الرسمي الذي يشكل ٣/٢ القطاعات الاقتصادية في العراقية تصل اجور النساء الى نصف اجور الرجل. المرأة التي تعترض يقال لها «بامكانك ترك العمل». اما الفتيات والنساء لهن حصة من الامية ضعف ما بين الذكور. ٣/١ الفتيات بعمر يزيد عن ال١٢ سنة يفتقدن للتعليم او اميات.

تتعرض النساء للابتزاز الجنسي حين تقدم على عمل. اصبحت مساومة النساء الطالبات لفرص عمل على اجسادهن ظاهرة منتشرة في حالة بحثهن عن فرص عمل حتى في مقابلة العمل. يطلب منهن وبشكل مباشر ليس بيع قوة عملهن فقط بل وبيع جسدهن ايضا مقابل «نفس الاجر» كما عبرت عنه احد الشابات بسخرية مريرة. تقع المرأة امام خيارين احلاهما مر. فاما عبودية الجلوس في البيت وتحمل الفقر والعنف من جراء ضعف الوضع الاقتصادي، او ان تذهب للعمل وتبيع قوة عملها وجسدها معا. انها تخسر كرامتها في الحالتين. التحرش الجنسي في العمل اصبح ظاهرة منتشرة الى الحد الذي اضطر قانون العمل رقم ٣٧ ان يخصص فقرة تتصدى لهذا الامر.

تتعرض النساء للعنف المنزلي. ليس من المبالغة بشيء القول بانه ليست هنالك امرأة لا تتعرض للعنف المنزلي، باي شكل من الاشكال ومن قبل افراد الاسرة. النساء يتعرضن للعنف بمختلف اشكاله بدءا من التضييق عليهن من الخروج من المنزل الى القتل والحرق، النسبة التي ازدادت في اوضاع جائحة كورونا في ٢٠٢٠. وبالتاكيد نسبة العنف الذي يتعرض له الرجال مقارنة بالنساء، لا يمكن ان تتجاوز الان نسبة ضئيلة جدا. العنف ضد النساء مشرع بشكل قانوني. المادة ١٦٩ من قانون العقوبات تعطي الحق للرجل لتأديب زوجته واطفاله. وحسب احصائيات منبر الصحافيات العراقيات فان ٨ من ١٠ من النساء يتعرضن للعنف الجنسي. تعفي المادة القانونية رقم ٣٩٨ من قانون ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعتصب من العقوبة في حالة الزواج من ضحيته وتعتبره عذرا مخففا لفرض عقوبة على جريمته. اما اللامساواة ومعاملة المرأة كنصف رجل فهو امر « دستوري»، اي ينص عليه الدستور، حيث ان الاخير يستند الى الشريعة الاسلامية. المرأة لها نصف حصة الرجل بالميراث. تعدد الزوجات، وكأن النساء لسن بشرا على نفس الدرجة وبنفس المرتبة مع الرجال. ويفرض على المرأة تقبل وجود زوجات اخرى في حياة الزوج، وكأننا نعيش في زمن الحریم. وهو شكل اخر من اشكال العنف المنزلي، حيث يفرض على المرأة ما لا تريده، ولا تملك

الا خيارات محدودة تجاهه. هذا ناهيك عن تزويج الاطفال القاصرات، وتعرضهن للاغتصاب وبشكل منظم، الذي يعد بحد ذاته جريمة ترتكب ضد الاطفال وامام عين الجميع.

النساء محرومات من ممارسة ابسط حقوقهن الشخصية والمدنية: حسب الاحصائيات فان نسبة النساء اللواتي يحتجن الى اذن من اجل الذهاب وزيارة الطبيب تبلغ في المدين ٦٤٪ وبين النساء الريفيات ٧٤٪، علما ان المتوقع ان تكون النسبة اعلى من ذلك بكثير. حق الخروج من المنزل دون استئذان الذكور لقضاء اي امر شخصي ليس امرا وحقا معطى للنساء، بل تعاني منه الفتيات والنساء على السواء. تقول احدي النساء «احتاج الى تقديم طلب من اجل الخروج للتسوق او لزيارة صديقة، لينظر بها جميع افراد الاسرة للحصول على موافقتهم. المكان يجب ان يكون معلوما ووقت الزيارة محدد. وليس لي الحق ان اعيد الطلب الا بعد مرور شهر والا سيجري تذكيري بانني خرجت من المنزل في التاريخ الفلاني». ان هذا لا يقل وصفا عن اي سجن يمكن ان يوضع خلف قضبانه الافراد. عدم امتلاك حرية الخروج والقرار عليه، ينتقص من عقلية واحترام المرأة ولاستقلاليتها وامتلاكها لقرارها على نشاطاتها. ولهذا منعت اعداد كبيرة من الفتيات والنساء من الخروج من المنزل والمشاركة في التظاهرات في ايام الانتفاضة.

النساء مرغبات على اداء العمل المنزلي والعمل الرعائي لكبار السن والمرضى والاطفال. لا تمتلك المرأة الحق في رفض القيام بالعمل المنزلي. انها مجبرة وبشكل قسري على القيام به وبغض النظر عن ارادتها. في حالة رفضها او عدم ادائها لهذه الاعمال قد يؤدي بها الى القتل كما تعرضت بعض الضحايا للقتل في اسر ازواجهن. لزيادة الطين بلة، نص الدستور العراقي على ان واجب الابناء والبنات رعاية ابائهم وامهاتهم. تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ على « ان للوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية، ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة» اي هنا تقوم الدولة بنقل مسؤولية العمل الرعائي من كاهل الدولة الى كاهل الاسر. وحين نقول الاسرة هنا، فان المقصود به المرأة بشكل اساسي.

ان سلسلة معاناة النساء - التي لا يتعرض لها الرجال- لا تنتهي هنا من حيث التضييق في العمل والحصول على فرص عمل، التحرش في العمل، العنف المنزلي، الحرمان من الحقوق الفردية والمدنية. بل تمتد الى اختطاف النساء والاتجار باجسادهن. تعرض النساء الى الاغتصاب وخاصة من ازواجهن والسماح بهذا الامر قانونيا واجتماعيا بحجة ان هذا «حق معطى للزوج». لا تقسر النساء الرجال على زنا المحارم، الا ان الفتيات والنساء يتعرضن لهذا القسر من اقرب افراد اسرتهن بما فيه الاباء البيولوجيين انفسهم. وبالتأكيد ليس هذا الا شرح موجز عما تعانيه

النساء مقارنة بالرجال، فالسلسلة اطول من ان تغطيها هذه المقالة القصيرة. ان جوهر «الحركة النسوية» هو وعيها اولا بالاضطهاد التي تتعرض له النساء في الاسرة، في مكان العمل وفي المجتمع، ووقوفها وتصديها للاضطهاد والتمييز الجنسي الذي تتعرض له النساء لكونهن من جنس «الاناث» بمختلف الوسائل والاشكال. ومن اجل ازالة هذا الظلم متعدد الاشكال واستلاب الحقوق تقوم ناشطات الحركة النسوية بمختلف الاعمال والنشاطات من اجل انهاءه. ان ما يقع في صلب عمل الحركة النسوية وهو اولى اولويات هذه الحركة ومنظماتها وشخصياتها هو ابراز معاناة النساء والانتهاكات التي يتعرضن لها في حياتهن اليومية وعلى امتداد سنين والمطالبة بالسياسات والاجراءات الكفيلة بانهاء المعاملة الدونية ومختلف اشكال الاضطهاد. فهل قامت الحركة النسوية في العراق في خضم انتفاضة اكتوبر بابراز هذه الانتهاكات وفضحت هذا التمييز وطرحت المطالب والاجراءات التي تريدها من اجل احقاق حقوق النساء؟ فهل ذكرت معاناة المرأة متعددة الاشكال و بشكل واضح في الانتفاضة؟ وهل جرى اسماع صوت الاذلال الذي تتعرض له النساء في قلب تلك الانتفاضة؟ هل اكتفت النساء في التظاهرات في الخروج الى التجمعات، وكأنهن اجترن الخط الاول، ليمضين قدما ليصلن الخط الثاني وهو ان يرفعن مطالبهن ايضا، ولا يكتفين بالحضور والمشاركة. الجواب هو كلا.

من المعلوم ان المنظمات النسوية في العراق قامت بالعديد من الاعمال بهذا الاتجاه من قبيل رفض احلال الشريعة الاسلامية محل قانون الاحوال المدنية والذي طرحته الاحزاب الاسلامية في ديسمبر ٢٠٠٣. وقفت ضد المادة ٤١ من الدستور العراقي الذي سن الذي يسمح بتطبيق القوانين المتعلقة بمختلف الطوائف فيما يتعلق بالاحوال الشخصية. في عام ٢٠١٠ طرحن مسودة لقانون تجريم العنف المنزلي، في عام ٢٠١٤ وقف ضد القانون الجعفري، في عام ٢٠٢٠ وقفن ضد المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية ١٨٨. وبالتأكيد تصدين لقضية المعاملة السليعية للمرأة كما جرى في استبدال ٥٠ امرأة في ما يسمى بالعشائرية عام ٢٠١٥. الا ان هذه المطالب لم تبرز في انتفاضة اكتوبر. بل غابت حتى المطالب التي عملت من اجلها تلك المنظمات في السنوات المنصرمة. ولم تتعدى الهتافات التي رددتها النساء الشعارات العامة وهي « نريد وطن»، «ايران برا برا» او «العن ابو ايران لا بو امريكا».

ان ابرز الهتافات النسوية في الانتفاضة والتي تكررت في عموم المدن المنتفضة هي ماييلي: «هاي بناتك يا وطنك هاية..ضحن بدمهن ورفعن الراية» و« اليوم الكذلة تسولف..خلي عكالك للدكات»، « منهو الكال صوتك عورة..صوتك مفتاح لكل ثورة». ان طبيعة ومحتوى هذه الهتافات تؤكد على اهمية وجود المرأة، على التضحيات التي قمن بتقديمها، وانهن شريكات في

الثورة، وانه يراد لهن الاعتراف وانتزاع الاعتراف بهذا الوجود. خاصة وان النساء في العراق ظهرن بشكل لم يسبق له مثيل من قبل. (الانتفاضة بحد ذاتها لم نجد لها مثيلا من قبل في العراق). لكنها لم توصلنا لحقيقة مالذي تعاني منه النساء، ومالذي تطالب به ومالذي تريده من النظام الجديد الذي يراد به احلال النظام الحالي؟

الا ان ما يجب الاشارة اليها هو «المسيرة الوردية» التي نظمتها الشابات على وجه الخصوص بعد تغريدة مقتدى الصدر في ٨ شباط والتي طالب فيها فصل النساء عن الرجال في الخيم في ساحات الاعتصام. لقد نظمت هؤلاء الشابات وبشكل مستقل تنظيم تظاهرة مليونية اطلقن عليها «المسيرة الوردية» تحديا ورفضاً لتغريدة الصدر. وهن اللواتي احتلن الساحات جنبا الى جنب الرجال في عمل يومي مواظب وتحملن القتل والخطف والتهديد والعمل متعدد الاشكال استمر من الاسبوع الاخير من شهر اكتوبر وحتى الايام الاخيرة من الانتفاضة قبل بدء الحجر الصحي بسبب وباء كورونا. لذلك كان تنظيم المسيرة المليونية، وحسب تعبير الناشط و الاكاديمي فارس حرام هو « اطروحة اعطت ملمحا لوجود حركة نسوية». لقد كانت تلك المسيرة عملا نسويا من الطراز الاول والذي رفضت فيه الشابات « الفصل الجنسي». وحظيت تلك التظاهرة التي نظمت في الثالث عشر من شباط اي خمسة ايام بعد تغريدة الصدر، بدعم واسع من قبل المنتفضين الذين وفروا الحماية لها وعبر سلسلة بشرية طويلة لحماية المتظاهرات. لذا، يصبح من الضروري الان مناقشة الحجج التي سيقى في مسار عدم رفع مطالب نسوية في تلك الانتفاضة والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- رفع مطالب نسوية في الانتفاضة سيشتت مطلب المتظاهرين الرئيسي:

لقد رزم المتظاهرون كل مطالبهم التي امتدت على مدار سبعة عشر عاما من سعيهم للحصول على سبل العيش وفرص عمل، وخدمات، والقضاء على المحاصصة والفساد والطائفية، والمحسوبية والزبائنية ومن اجل الحريات السياسية والفردية والامان برزمة واحدة بحزمة وشعار واحد وهو « نريد وطن». وهذه مطالب يشترك فيها الجميع الرجال والنساء. الا انه بجانب هذه المطالب، هنالك ٥٠% من المجتمع، والذي يبلغ تعداداه ٢٠ مليون انسانا، ولدن اناثا، قد قرر لهن وعلى امتداد حياتهن من المهل الى اللحد الى ان يعشن تحت « وصاية» وحكم الرجل. يعشن كمواطنات من الدرجة الثانية. حقوقهن اقل. يمارس ضدهن التمييز الجنسي بشكل منظم كما ذكرنا اعلاه. فلماذا وكيف يمكن ان تشتت مطالب الانتفاضة مطالب

الخلاص من عبودية نصف سكانه؟ كيف حدث وان اعتبر انعتاق الناس من التمييز الجاري بحقهم هو هدف ثانوي يشتت انتباه المتظاهرة وهدفها الرئيسي؟ ان لم يكن تحرر البشر من هذه العبودية هو احد اهداف انتفاضة بهذا الحجم، فاي هدف حري بهذه الانتفاضة ان ترفع؟ لقد شاركت النساء بمختلف الاشكال في هذه الانتفاضة، وقدمن حياتهن ثمنا، ليس لاجل المطالب المشتركة مع الرجال فقط، بل ومن اجل المطالب غير المشتركة والتي تعاني من وطأتها النساء باعتبارهن اناثا. هنالك ثورة نسوية عبرت عن نفسها بخروج النساء وانخراطهن غضبا على السلطة، على السلطة الابوية والذكورية، سواء ذكرنها بشكل مكتوب ومنطوق ام لم يقلنها. الا ان ما كان يجب ان يحدث وان ترفعه النساء والمنظمات النسوية والحركة النسوية، حتى تكون جديدة بهذا الاسم، ان ترفع لائحة بمطالب النساء ومعاناتهن حتى يكون صوتهن مسموعا لهذه الحكومة ولاية حكومة تخلفها. فتجاربنا النسوية في اماكن اخرى من العالم الناطق بالعربية لا تبشر بأي خير. على سبيل المثال التعامل النفعي والمصلحي والانتهازي الذي قامت بها حركات التحرر من الاستعمار في العالم الناطق بالعربية والذي شاركت فيه النساء. وتجربة الجزائر والتي شاركت فيه النساء المقاتلات مثلا جميلة بوحيرد ورفيقاتها خير دليل على هذه المشاركة. ولكن بعد ان انجز التحرر من الاستعمار، «تناسوا ونسوا» الدور الذي قامت به المرأة، فاعيدت مرة اخرى الى البيت. بل واصدرت الحكومة الجزائرية في عام ١٩٨٠ مرسوما يمنح المرأة من السفر بدون موافقة ولي امرها من الذكور، وفي عام ١٩٨٤ اصدرت قانون الاسرة الذي سلبت فيه الكثير من حقوق النساء مما اطلقت عليه النساء بـ «قانون العار». هكذا جرى ويجري التعامل الانتهازي مع دور المرأة ومشاركتها. والكثير يتذكر كيف ان نظام صدام حسين اشاد بـ «الماجدة العراقية» التي ادارت عجلة الانتاج، بينما الرجال في سوح الحرب، وحين توقفت الحرب، وعاد الرجال، اخرجت النساء من العمل تحت اسم «فائض عن الحاجة» في نهاية ١٩٨٨. والامثلة عديدة. لذا، لا يتوجب رفع المطالب النسوية فحسب، بل ومواصلة النضال حتى لا تصادر تلك الحقوق التي انتزعتها النساء في فترات لاحقة كما جرى في العديد من بلدان العالم.

- لا حاجة لرفع مطالب خاصة بالنساء فالتغيير الحكومي ان حصل سي جلب حقوقا للجميع:
النساء والرجال!

ان التصور بان «اذا جرى تغيير في النظام فان التغيير سيقدم حقوقا افضل للنساء وبشكل اوتوماتيكي» يحتاج الى وقفة جدية من قبل ناشطات الحركة النسوية والقوى الداعية للمساواة وللأسباب التالية:

اولاً: ليست هنالك اية ضمانة بان التغيير الحكومي اذا حدث فانه سيجلب معه حقوقاً اكثر للنساء. التمييز و العنف ضد النساء، الافقار، العبودية، ليس نتاج سياسة حكومة واحدة، بل نتاج حقبة تاريخية طويلة من الهيمنة الذكورية والرأسمالية والدينية والتي وضعت المرأة في المرتبة الثانية. لقد كان لنساء ايران في عام ١٩٧٨ دور عظيم في الثورة انذاك، الا انهن بعد ان فرض الحجاب الاجباري عليهن بعد تشكيل الجمهورية الاسلامية: بدأً يتسائلن «هل قمنا بالثورة من اجل ان نرتدي الحجاب؟» الثورات التي حدثت في بداية هذا العقد في مصر جلبت القوى الاسلامية للسلطة، وجرى هدرٌ منظم لحقوق النساء. فهل هذا ما ثارت النساء من اجله، ودفعن حياتهن ودمهن ثمناً في تلك الثورات ليس كل تغيير حكومي سينتج عنه حكومة تقرّ بحقوق النساء. ان الاقرار بحقوق النساء وفرضها يأتي عبر نضال نسوي ومن قبل القوى التي تؤمن بالمساواة من اجل تحقيق تلك الحقوق.

ثانياً: اي تغيير قادم في اوضاع المرأة يرتبط بشكل تام وكامل بمدى مساهمة النساء انفسهن بفرض هذا التغيير وانتزاعه عنوة وبالقوة من القوى الرجعية المعادية للمرأة. ان هذه حرب ضروس، وهي حرب ضد الذكورية والابوية بالدرجة الاساس، التي ترى ان الرجل متفوق على المرأة، وانه اكثر عقلاً منها، وانه يجب ان يقوم بالسيطرة على سلوكها وتصرفاتها، وانها يجب ان تخضع لولايته وهيمنته واوامره. وهذا ليس امر شخصي يمارس داخل الاسرة بل نظام اجتماعي مشرّع ومكرس بقوة القانون. لذلك سلسلة الحرمانات التي تعاني منها المرأة من فقدانها لحقوقها المدنية والشخصية مرتبطة بخضوعها لاوامر الرجل في البيت والذي يسند القانون والعرف والتقاليد من كل حذب وصوب. وعدم الخضوع للمرأة لهذه القوانين والاعراف يوذي بها حتى الى عقوبة الموت. لذا ان انهاء السيطرة الابوية هي ما تتعقبه الحركات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة ومساواتها، بغض النظر عن الحكومات التي تستلم السلطة. سيتوقف هذا النضال النسوي في اللحظة التي ينتهي في التمييز بين البشر على اساس الجنس.

ثالثاً: «تغيير النظام» لن يؤول الى تحسين اوضاع المرأة فقط بتغيير الوجوه، او حتى تغيير النظام من ديني الى علماني. ان نظام علماني بالتأكيد هو افضل من نظام ديني من حيث اخراجه للوائح الدينية من الاحوال الشخصية وبقية الحقوق المدنية والفردية من حياة البشر. ولكن لن يتحقق تحرر المرأة من الفقر والجوع والبطالة فقط بتغيير النظام من ديني الى علماني، بل الخلاص من نظام اقتصادي رأسمالي غير مسؤول عن حياة البشر. هذا النظام لا يبالي ان باعت المرأة جسدها من اجل لقمة العيش او تهدر كرامتها، ما لم تكن هنالك قوة

بشرية نسوية ورجالية حقيقية على الارض قادرة على تحميل هذا النظام المسؤولة عن حياة البشر. اخراج المرأة من الفقر والعبودية مرتبط بوجود نظام اقتصادي يضمن اشباع الحاجات المادية للانسان وعلى قدم المساواة بدون اية تفرقة بين المرأة والرجل للقضاء على الفقر وعلى امتداد مراحل حياتهم من الولادة وحتى الموت.

- خروج المرأة في التظاهرات كان دعماً لاختها الرجل- ضرورة فك الالتباس!

نصل هنا الى معالجة خطأ التصور التالي وهو ان المرأة خرجت للمشاركة في التظاهرات لمساندة « اختها الرجل»، لتقوية عزمهم، للشد من ازهم، لمساعدتهم على المطاولة للاستمرار في الانتفاضة. قد يعزز هذا التصور غياب لائحة مطالب المرأة وبرامجها وعدم وضوحها، يظهر وكأن التحاق النساء بالانتفاضة و التظاهرات من باب «فرجة»!! لمنصرة اخيهن الرجل وعدم تركه وحيدا في الميدان. أو ديكوراً للواجهة الإعلامية. ان المرأة خرجت للتظاهرات من اجل تغيير النظام اسوة بغيرها من الرجال، الا ان هنالك قائمة من الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة باعتبارها امرأة: حرمانها من فرص العمل، اجور اقل للنساء مما يتقاضيه الرجال، العنف المنزلي، التحرش الجنسي، الحرمان من الحريات الفردية، حق التحكم في الجسد، حق الملابس، والخ من عشرات الحقوق التي استلبت من المرأة بسبب وجود نظام ابوي ذكوري. هذه السلسلة من الانتهاكات تحتاج لسلسلة من النضالات لايقافها وانهاؤها، لا يتشارك بها معها «فيزيقا اختها». فهي، على الاقل من ناحية نظرية، خرجت من اجل ثورتها النسوية، سواء عبرت عنها بصوت واضح ومسموع او لم تعبر. ان النظر الى ان دور المرأة هو داعم ومساند، امتداد لذات التصور بان المرأة في المنزل له دور مساند للرجل في السراء والضراء. انتقل هذا الدور المساند الى ساحات الانتفاضة تحولت الى عنصر مساند للرجل ايضا، ولم يرقى دورها الى انها جاءت لتدافع عن مطالبها هي.

من هنا، غابت عن اجتماعات صياغة السياسات او كتابة البيانات النساء الا فيما ندر، خاصة وان الاجتماعات كانت تعقد في ساعات متأخرة من الليل، بسبب انشغال الرجال في امور اخرى اثناء النهار، وعدم ايلاء الرجال اية اهمية لتنظيم الوقت بحيث يتاح للمرأة الحضور في تلك الاجتماعات باعتبارها شريك وليس داعم او مساند. وهذا حرم النساء من فرصة المشاركة واسماع صوتهن. صار الإبقاء على الادوار الروتينية، مساند، مساعد، داعم، او ثانوي، للمرأة امرا شائعا. واذا كان حضور المرأة مميزا في المدن، فان حضور المرأة في الاقضية والنواحي لا يكاد يرى. هذا يوضح اي تهميش وانزواء يعيשה نصف المجتمع فقط لانهن ولدن» اناث!

مشاركة المرأة في العمل السياسي و دورها في الحركة النسوية- فك الالتباس الثاني:

ان هذه النظرية قديمة وملتسبة. خرجت النساء في التظاهرات من اجل قضايا سياسية عامة ومنذ اواسط القرن الماضي. على سبيل المثال ما قامت به رابطة المرأة العراقية من مشاركة في التظاهرات ضد النظام الملكي، من اجل النظام الجمهوري، من اجل الديمقراطية، من اجل السلام، ضد الفساد، من اجل الخدمات والخ. الا ان مشاركة النساء في هذه الاحداث وفي التعبير عن مواقفها السياسية بالقضايا التي تخص المجتمع هي شيء، و التصدي للتمييز الجنسي الجاري بحقها باعتبارهن اناث- بالضبط كما يتعرض الملونين والسود للتفرقة في مجتمعات يحكمها العنصريون- هوشيء اخر تماما.

ان وضع القضيتين في سلة واحدة، امر خاطيء. لانهما موضوعتان مختلفتان. مثلا مشاركة النساء في المجالس المحلية، او في المحافظة، او كوزيرات او حتى رئيسة جمهورية لا يعني ازالة التمييز الجنسي ضد المرأة كتحصيل حاصل. ان انخراط النساء في هذه الهيئات لا يخلق اي فرقا او تغييرا باوضاع النساء. انها تكمل بقية ديكور السلطة الحاكمة وتطعمه بوجوه نسوية لا اكثر ولا اقل. ان نسعى الى ان تحتل النساء اماكن في صنع القرار، يطرح السؤال التالي اي قرار سيقمن بصنعه لصالح اعتناق المرأة من اوضاع العبودية؟ هذا هو السؤال. ان نموذج مارغريت تاتشر التي صادرت الكثير من حقوق النساء العاملات، لا تمثل، رغم كونها انثى، مصالح النساء العاملات. كانت تمثل مصالح طبقتها، وليس مصالح بنات جنسها. نرى الكثير من المنظمات النسوية تعمل وتبذل جهودها في «مشاركة المرأة في صنع السلام، او في صنع القرار السياسي». الا ان السؤال الاهم هو هل العمل السياسي سيسهم بتحرر المرأة وخلصها من الموقع الدوني الذي وضعت فيه؟ ماذا يعني مشاركة المرأة في صنع السلام، او محاربة الفساد، وترك قوانين الاحوال الشخصية بل وترك الدستور يستند الى القوانين الدينية التي تنتظر للمرأة باعتبارها مواطن يجب « تأديبه» من قبل الرجل، كما في المادة القانونية ١٦٩؟ ان الحركة النسوية معنية بازالة كل القوانين التي تضعها في موقع مواطن من الدرجة الثانية، هذه هي وظيفتها. اما المشاركة في البرلمان، كما ترينا التجربة في العراق وكوتا ال ٢٥٪ افادت بكل تأكيد البرلمانيات وغيرت اوضاعهن الاقتصادية من حال الى حال، ولكن بقيت النساء في العراق تعاني الأمرين.

الخلاصة:

لقد خرجت النساء مع الرجال من اجل التغيير، تغيير النظام السياسي ولاحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حزمة واحدة اطلق عليها « نريد وطن». الا ان عدم ابراز اضطهاد النساء ومطالبهن في قلب هذه الانتفاضة العظيمة يدل على ان حتى في قلب هذه الانتفاضة لازال هنالك تهمة لقضية المرأة وحقيقة عبوديتها واضطهادها. بالتاكيد الحركة النسوية هي المسؤولة الاولى عن هذا النقص والتهمة. هذا التهمة لم يكن صدفة. انه متأني من تهمة دورها ومعاناتها ومطالبها في حياة اقتصادية واجتماعية تليق بالانسان. انه نتيجة سياسات التهمة الذي تعرضت له المرأة، الحجر، اقصائها عن الحياة الاجتماعية والسياسية للحد الذي اصبح غياب المرأة، وكأنه امر طبيعي وروتيني، بحيث حتى في قلب الانتفاضة والثورة ينظر لمطالبها على انها ثانوية، خارج السياق، ليست مركزية، ويجب تاجيلها لاشعار اخر. لذا، نخلص في نهاية المقالة الى ان مشاركة النساء في الساحات كانت بحد ذاته امر جديد في العراق وكان دورا مميزا وبيهج القلب، خاصة ان النساء اللواتي انخرطن جئن من بيئات اقتصادية واجتماعية متباينة. الا ان ما كان ينقص هذه المشاركة هو الظهور النسوي المستقل باهداف نسوية تعبر عن رفض العبودية التي تتعرض له النساء وتطالب بصياغة لائحة حقوق اخرى، مختلفة عما وردت في القوانين والدستور، وان تطالب بحكومة توفر الامان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء، وان تجعل هذه المطالب واضحة ومسموعة في قلب الانتفاضة حتى يستطيع الجميع سماعها. وان تواصل العمل عليها، ليس فقط في اوضاع الانتفاضة بل ومابعدها. ان انتهاء وحل قضية النظام الديني الطائفي وإعادة هيكلته لاتعني حل الأشكال النسوي بالعراق ذاتيا أو كتحصيل حاصل!! دون عمل نسوي إيجابي فاعل بدون هوادة، عمل يطرد الاستكانة والياس ونفض غبار عقود مرة من العسف الابوي الذكوري تجاه هضم حقوق المرأة والطفل معا...وهنا يكمن دور العامل الذاتي النسوي الفاعل في إحقاق حقوق النسوة. انه من البالغ الاهمية، أن يقف قادة الانتفاضة وناشطتها مع المرأة في إحراز حقوق النساء المشروعة والقائمة على المساواة سواء في قانون احوال شخصية منصف او كل القوانين الاخرى المتعلقة بالمرأة وابتداء من تثبيتها في دستور يقر بالمساواة وبشكل غير مشروط.

في ختام هذه المقالة نرد بعض المقاطع من هتافات وشعارات نساء لبنان في ثورة ٢٠١٩ كنموذج على ما افتقدناه في انتفاضتنا لعام ٢٠١٩. ولكن من المؤكد اننا تعلمنا الدرس منه، وسنرفع صوتنا ومطالبنا عاليا، حيث ان طريق النضال من اجل انهاء التمييز الجنسي طويل.

نحن صوت الحرية | وثورتنا ثورة نسوية
للحرية للحرية | ثورة ثورة نسوية
بدنا نغضب بدنا نثور | حتى الذكورية تزول
علي صوتك علي صوتك | هالنظام بدو يموتك
علي صوتك تينج | هالنظام حنقلو بح
ما مزيدو ما مزيدو | النظام الأبوي بدنا نبيدو

حق المرأة بالجنسية | هول مطالب شعبية
حق المرأة بالحرية | هول مطالب شعبية
حق المرأة بالحضانة | هول مطالب شعبية
حق اللاجئة تعيش بكرامة | هول مطالب شعبية
حق المرأة بالأمان | هول مطالب شعبية
حقنا نعيش بلا تحرش | هول مطالب شعبية
حق المرأة تملك جسما | هول مطالب شعبية
حق المرأة تحكي باسمها | هول مطالب شعبية
حق المرأة بالنشوة | هول مطالب شعبية
حق المرأة بالاشغال | هول مطالب شعبية
حق المرأة بالاجهاض | حق المرأة انتفاض
منمشي سوا والإيد بالإيد | وعن نسويتنا ما منحيد

عليهم يا حرات | هيدي ثورة البنات
عليهم يا نسوية | هيدي ثورة ع الأبوية

جنوا جنوا الذكورية | لما طلبنا الحرية
وقفنا بوجه التمييز | بوجه السلطة الأبوية
جنوا جنوا الحزبية | لما طلبنا الحرية
وقفنا بوجه الذكورية | بوجه السلطات الدينية
جنوا جنوا الطائفية | لما طلبنا الجنسية
جنوا جنوا العونية | لما طلبنا الحرية

النساء في تشرين.. أكننا «راديكاليات» بما يكفي؟

أمانبي الحسن

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ ٠١ تشرين الأول ٢٠٢٢ ، بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:
www.jummar.media/1699
، وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

دفعت النساء في تظاهرات تشرين إلى أدوار ثانوية بشكل تلقائي تمهياً مع الأدوار التي تربي عليها الذكور والأنثى، أجلسن أجداتهن وقضاياهن، وكان هذا خطأً علينا الآن مراجعته السماعه أمامي والنساء إلى جانبي وخلفي. الخيمة فوقي، والكاميرات حولي. الشمس تضرب رؤوسنا بأشعتها القوية، والصوت القوي الغاضب المبحوح يخرج من حلقي. كنا نترحم على شهداء انتفاضة تشرين، ونطالب محاسبة القتلة والفاستدين، وتشريع قانون العنف الأسري عسى أن نحمي نساءنا من عذاب كونهن إناثاً فحسب.

كان ذلك في الأول من تشرين الأول عام ٢٠٢٠، وسط ساحة التظاهرات في مدينة الكوت. كانت تلك اللحظة وساماً لم يفارق صدري، لكنها أيضاً وصمة لم تفارق جيبيني. عدت إلى المنزل ولاقى البيان الذي ألقينته في الساحة صدى واسعاً أدى إلى غضب في واسط، مدينتي. لم يلاق أي بيان قبله هذا الهجوم، إذ نعتنا نحن المتظاهرات بالعاهرات، بنات الخيم، سافلات.. وأوصاف لم أسمعها من قبل. امتد الهجوم ليطال عائلتي ويصل إلى مسامعهم. اضطررت، بعد ذلك، إلى مواجهة أخي الذي كان يشاهد سمعتي كامرأة تنهار أمامه. قال "وإن كان معك الحق لكنك امرأة في هذا المجتمع"، ثم أكمل "النساء لا يملكن صلاحية اعطاء آرائهن السياسية فضلاً عن التعبير عنها على العلن".

الحال، لأنني امرأة، فأن الحديث في السياسة يندرج تحت شعار "المسترجلة" أو الرغبة في الظهور، أو التي تريد إبراز نفسها ذكية.

والآن، مع حلول الذكرى الثالثة لتشرين، أريد استعادة كل تلك المسيرة. أريد أن أنزع عنها القدسيّة، وأضعها على طاولة التشريح وانتقدها. كما أني أريد العودة إلى الواقع والإشارة إلى أننا توهمنا بعض الإنجازات التي لا وجود لها. أود العودة إلى أخي، والمجتمع، والأشخاص الذين رافقوني طيلة الاحتجاجات.. أن أقف أمامهم جميعاً وأقول: صمتنا عن قضايا ما كان يجب السكوت عنها!

تشرين في ذكراها الثالثة

نادت تشرين بالحريات، والعلمانية، والدعوة إلى إسقاط النظام، واستبداله بنظام يؤمن بحقوق الإنسان والتساوي. ومن أكثر المدائح التي نالها الحراك هو الوجود النسوي داخلها. بعد نحو عامين ونصف، جرت مقارنات بين تظاهرات تشرين، والتظاهرات التي قادتها قوى الإسلام السياسي بعدها، وعدّ غياب صوت نسوي بين جمهور الأحزاب مثلبة. في الواقع، هذا صحيح.

لكن وجودنا كنساء، في ساحات التظاهر أيام تشرين، فيه أيضاً الكثير من المتالب والإخفاقات. كان يمكن لمس الذكورية في التعامل معنا نحن اللواتي جئنا إلى الساحات للمطالبة بحقوقنا وحقوق المجتمع ككل. سيثير هذا الرأي حفيظة الكثيرات والكثيرين، لكن عدم قوله والاستمرار بتأجيله يعني لنا، نحن النساء، تأجيل حياتنا ومطالبنا ومستقبلنا ودورنا. لقد شاركت المرأة العراقية في التظاهرات بدءاً من يوم ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩. حضرت بوصفها متظاهرة تطالب بحقها كمواطنة. لكن بعد مضي فترة، وتحول الساحات إلى مأوٍ وأوطان مصغرة، أخذ وجود المرأة يُحدّد بكونها مسعفة ومساعدة وطباخة إلخ. أما رأيها ومطالبها، فلم يكن على سُلّم الأولويات.

كانت لحظات نادرة وقليلة تلك التي شاركت فيها النساء في صناعة منعطفات التظاهرات، أو اطلاق البيانات، أو تحديد الانسحاب والتقدم. ولنتذكر الآن، بأنه تقريباً لم يكن أي بيان صادر من ساحات تشرين شاركت في كتابته نساء، وإن شاركن، فإن صوتهن كان منخفضاً. دفعت النساء، والحال هذه، إلى أدوار ثانوية بشكل تلقائي تماهياً مع الأدوار التي تربى عليها الذكور والإناث على حدّ سواء. الرجال أشدّاء، يعرفون التحركات والمطالب، أما النساء فتانويات، لا باع لهن في السياسة. جديديات على التظاهر، وحقوقهن أصغر من مطالب المواطنة الكبيرة المرفوعة على اللافتات والمُذاعة عبر مكبرات صوت خيام الاعتصام..

كانت هذه النظرة شائعة بين عدد كبير من أصدقائنا ومن رافقنا في التظاهرات، أما بالنسبة لخصوصونا: فكاننا "عاهرات" فحسب.

على سبيل المثال، أُطلق على الرجال المتظاهرين تسميات "أبناء السفارات" أو "الجوكرية"، وذلك لوصفهم بـ"العمالة" للولايات المتحدة الأمريكية. أما النساء فلسن سوى بنات مكان مستتر يُعتقد أن الجنس هو العامل الأكثر توفراً فيه، هي الخيم التي أوتنا في ساحات الاحتجاج.

لم يكن تابعات لدولة تملك أجنادات تريد تدمير العراق -كما وصم الرجال- بل كن أدوات جنسية مركونة في الخيم. إنها نظرة موجودة منذ القدم، وهي أيضاً نظرة من عمق تقاليدنا، ولذلك كان متوقعاً، بين النساء، أن يتم وصمهن بهذه الاتهامات من خصومهن في السلطة والمقربين منها. نعرف هؤلاء وناضل ضدهم منذ أكثر من عقدين، لكن ماذا عن حلفائنا، أولئك الذين تختلط أصواتنا بأصواتهم، ومطالبنا بمطالبهم، وأحلامنا بأحلامهم؟ في الأشهر القليلة الماضية، كُشف عن محادثة سرية بين مجموعة من ناشطي ساحة التحرير ببغداد، وقد عبر كل فرد عن عدد النساء اللواتي استطاع "اصطيادهن" في التظاهرات. ظهرت المحادثات واختفت ولم يجر نقاشها، ذلك رغم أن بعض المتحدثين ناشطون معروفون، وكان يجب وضعهم أمام أفعالهم، وإدانتهم ومحاسبتهم علانية، بل وإبعادهم عن الواجهة.

لكن الحديث عن المرأة وحقوقها وحرّيتها لطالما كانت قضايا مؤجلة. قضايا المرأة ثانوية، ولا يجب الالتفات إليها إلا بعد الوصول إلى نظام سياسي نزيه، وسلطة عادلة. وكأن الشأن النسوي قضية تافهة لا تستحق النظر إليها في ظل مشاكل الدولة والمواطنة والذكور الكبيرة.

النساء والأحزاب التشريعية

لكننا، كنساء، كنا أيضاً مشاركات في تأجيل قضايانا وحياتنا. ففور اندلاع تظاهرات تشرين، كنا نتحاور على مجموعة (غروب) نسوية في واتساب. كنا نناقش ما يحدث داخل ساحات التظاهر وطرق المساعدة التي يجب تقديمها. ومع توالي الأيام كانت هناك تصرفات غير مقبولة تظهر وضحاياها النساء، لكن، وفي ظاهرة عجيبة، اتفقت النساء فيما بينهن على عدم إظهار أي جانب سيئ لما يحدث احتراماً لشهداء تشرين. كنت أنا إحدى تلك النسوة.

هذا التأجيل، تحوّل إلى مُعطى

فمع انتقال التظاهرات إلى مرحلة التنظيم السياسي، كان من المتوقع أن تشغل المرأة مكانها السياسي الذي استحقته، لكن هذا لم يحدث أيضاً. ما جرى في ساحات التظاهر والاعتصام، تفاقم في الاجتماعات الحزبية والسياسية.

في حوار مع الأحزاب الناشئة التي كنت أجريها لصالح بحث مؤسسة دولية، عبرت لي إحدى العضوات المنسحبات من حزب تشرين عن مدى شعورها بالاضطهاد داخل الحزب. كان، على

حد قولها، يُقال عنها بين زملائها أنها "مرا" قليلاً من قيمتها، وتحقيراً لآرائها السياسية، وذلك رغم امتلاكها لقاعدة جماهيرية كبيرة وتأييد عالٍ من سكان محافظتها.

لم تكن هذه المرأة استثناء، إذ أن نساء أخريات انسحن من أحزاب تشريعية نتيجة "التعامل السيئ من رجال الحزب". رجال كان لمطالبتهم بالحرية والمساواة دور في فوزهم بالانتخابات. ولأذكر هنا رئيس حركة امتداد علاء الركابي قبل دخوله إلى البرلمان بـ"التكتك"، قال مُطمئناً لجمهوره "حتى نسوانا زم". هذه لم تكن أقل من إهانة، وعدم فهم، وحتى تخلف كبير في العمل السياسي وفي فهم تشريين ومُرادها.

أما النائب والمحامي باسم خشان، وهو أيضاً يصدر نفسه كمدي وعلماني، فقد ردّ على أحد منتقديه بالقول: "إذا مرتك عدّها شي آبي حاضر"، وهو تلويح جنسي مُباشر ضد زوجة الرجل التي لم تكن لها أي علاقة في الأساس بالحوار.

هذه الحوادث تكشف أن الإساءات الصادرة عن بعض أفراد الأحزاب أو نواب في البرلمان أو بعض الشباب، تكشف لنا حقيقة مهمة، وهي أن المرأة العراقية في مشاركتها السياسية لم تكن رايدكالية بما يكفي لفرض رأيها وخطابها ومطالبها. إن تأجيل القضايا النسوية حتى الوصول إلى الهدف لم يعن إلا تأجيلاً لحياتنا، أو تجميدها إلى حين.

لكن الآن، وأنا أنظر إلى تلك الأيام العاصفة، أقول: كان علينا فرض أجندتنا وأصواتنا وجعلها حاضرة في البيانات والساحات. كان علينا عدم قبول الترتيبية التي صنعتها تراكمات اجتماعية تاريخية تحل الرجل في المرتبة الأولى، والمرأة بعده. إن قضايا المرأة وحقوقها، ومطالب المساواة وفرض الأجندات النسوية، يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع قضايا المواطنة وحصص السلاح بيد الدولة وإقرار القوانين العادلة.

القضايا النسوية لا تقل أهمية عن أي قضايا أخرى، وربما حتى قبل حلّها، لا يمكن الوصول إلى حلول أخرى ذات بُعد وطني.

عليه، فإن تقدّم المرأة أصبح متوقفاً على مدى قدرتها على الوقوف بوجه كل فرد يحاول تهيمش دورها السياسي والثوري، حتى لو تشابه معها في أرضية مشتركة من المطالب.

كما أن المكاسب التي تستحقها المرأة ليست فضل، بل هي نتاج مخاض طويل خاضته نساء قبلها وحافظت هي على استمراره، علاوة على أن دخول المرأة إلى عالم السياسة كامرأة، وليست إكمالاً لعدد أو حاملة لعقل ذكوري، هي الخطوة الأولى نحو تحقيق عالم يكون لمفهوم المساواة أرضاً صلبة لتطبيقه. والأهم من كل هذا، هو أن تشريين ليست ملكاً لنوع اجتماعي، بل هي نقطة تحول نصح عبرها أخطأنا، وننبري للدفاع عنها ومنتقد كل من يحاول أن ينزع عنها مطالبها.

حول العمل الرعائي

«بشمسويه انتِ!.. العمل المنزلي وحرمان المرأة من يومها

منال حميد غانم

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٣
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:
www.jummar.media/3355
وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

باتت مفاهيم مثل «معدّلة» و«ترفة» و«نظيفة» و«بيتها يأكل عليه الزبد» معايير للتنافس بين النساء أنفسهن على حساب وقت وإراحة اجسادهن، فقط من أجل الحصول على الرضا المجتمعي.. عن العمل المنزلي غير المدفوع وحرمان المرأة من يومها.

كنت أغسل الصحون بعد العشاء عندما رفع طفلي صوت التلفاز على فقرة برنامج خصصت لموضوع التنمية البشرية، حيث كان مدرب التنمية يقول بأننا نملك الـ٢٤ ساعة نفسها التيملكها توماس أديسون وأينشتاين ومارك زغربرك وبييل غيتس وستيف جوبز، وأنهم لم يحققوا كل تلك الإنجازات بـ٤٤ ساعة في اليوم بل بالـ٢٤ ساعة نفسها التي نملكها جميعاً.. ولكن المشكلة تكمن في عدم استثمار الوقت.

”جميل جميل.. الأخ يملك ٢٤ ساعة ويبدو الآخرون كذلك.. لماذا أنا لا أملكها ملكا خالصا صرفا من الأصل؟!“، سألت نفسي متهكّمة.

هذا سؤال تطرحه الكثير من النساء -ليس في العراق فقط- على أنفسهن يومياً، ويرافقه شعور دائم بضيق الوقت وقلة الإنجاز، ما يجعلنا تعيسات وكثيرات التفكير ومُجهّدات من ضغط

البيت ورعاية أطفالنا وأسرنا، علاوة على أعمالنا خارج البيت إذا استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

أين يذهب يوم المرأة، وهل هو حقاً لها؟

أيام مبنية للمجهول

ترزح النساء تحت وطأة العمل والرعاية المنزلية، فيما ترين زملاءهن من الذكور يحضون الشهادات العليا ويسافرون ويتقدمون في مجالاتهم المختلفة، دون عبء التفكير بمن سيرعى أطفالهم ويهتم ببيوتهم.

”أسرد لنا كيف تقضي وقتك بعد انتهاء العمل لطفاً علنا نتعلم منك تنظيم الوقت“، سألت مديري في العمل، حينما قال لي ولمجموعة من زميلاتي ذات يوم بأننا نملك الكثير من الوقت بعد انتهاء الدوام، ومن المهم استثماره بدل تصفح مواقع التواصل الاجتماعي بأخذ دورات تدريبية أو مطالعة كتاب أو حضور فيديوهات تعليمية على اليوتيوب. رد المدير قائلاً أنه يعود للمنزل، يستحم، يلتقط ملابسه المكوّنة النظيفة من الخزانة ثم يتناول طعاماً ساخناً وصحياً ثم يشاهد التلفاز قليلاً، يتبعها بقليل.. قبل أن يردف بسرد مهامه اليومية لتثقيف الذات والعناية بالنفس. ضحكت إحدى الزميلات وردت عليه: ”يومك العادي هذا لهو يومٌ من أحلامي التي لا أستطيع تحقيقها“، فيما رددت بأن الكتاب المحاذي لسريري لا ينقصه سوى أن يبكي لأقرأ منه أكثر من صفحتين كل يوم.

لم يعلم وربما لم ينتبه الرجل، وكثير غيره، لفرق التوقيت بين النساء والرجال، إذ أن الساعة السابعة صباحاً مثلاً بتوقيت الرجال مختلفة تماماً عن الساعة السابعة صباحاً بتوقيت النساء.

فعندما يستيقظ أي رجل عامل إلى يوم هياته له النساء مسبقاً، وهن اللواتي يستيقظن قبله بساعة أو ساعتين لتجهيز لوازمه ولوازم أطفالهم: يجهز الفطور للطفل الكبير (الزوج) وفطورا دافئا بصناديق صغيرة لبقية الأطفال وتلبيسهم أو مساعدتهم على ارتداء الملابس التي نظفت وكويت قبل ليلة، وتصفيف شعرهم والتأكد من أن حقائبهم المدرسية لا ينقصها شيء، ثم توصيلهم إلى المدرسة أو إلى المواصلات، ثم يرتدين ملابسهن على عجلة والتأكد من أن المنزل سيُغلق آتماً. من إغلاق الكهرباء والماء والشبابيك وغيرها، لتستقل المرأة بعدها وسيلة المواصلات وتذهب هي الأخرى إلى عملها المجاور أو تواصل عملها المنزلي غير المجاور.

في نظر الرجال، وحتى الدولة، باتت هذه الأيام مبنية للمجهول وليست من صنيع النساء.

العمل المنزلي.. غير محسوس ولا محسوب

تُضي المرأة العراقية حوالي ست ساعات من يومها، أي ربع اليوم، في العمل والرعاية المنزلية، ويُقدَّر أن ٨٦ بالمئة من العمل المنزلي غير المدفوع في العراق، تقوم به الطفلات أو النساء، وفقاً لمسح أجرته منظمة العمل الدولية.

ويُعزف العمل المنزلي الرعائي على أنه الأنشطة والعلاقات التي تلبى الاحتياجات الجسدية والنفسية والعاطفية للبالغين والأطفال، سواء كانوا كباراً أو صغاراً، ضعافاً أو قادرين جسدياً.

ينطوي العمل المنزلي الواقع بغالبه على عائق النساء على بعد إقصائي غير محتسب ولا محسوس، إذ لا يُعترف بأهمية هذا العمل للنتاج القومي العام، علماً أن العمل المنزلي يُعدّ نشاطاً اقتصادياً يضيف قيمة وينتج الثروة والرفاهية الاجتماعية، بحسب البنك الدولي.

وينظر المجتمع الذكوري، فإن العمل المنزلي لا يُعترف به حتى على مستوى الجهد الجسدي، إذ تغلب فكرة "هي غسل امواعين وتنظيف.. شمسويه انتي طالعة عمالة"، مقابل مثلاً العمل في مجال البناء والذي يهيمن عليه الرجال، فإنه وعلى صعوبته، فهو مئتمن ومحدد بوقت ويتضمن أوقات استراحة، ويمتلك العامل إمكانية رفض العمل أو حجم الأجر المقرر، ويمتلك قدرة قول "لا" ومغادرة موقع العمل دون أن يعاقب بالتعنيف اللفظي أو الجسدي أو بنبذ مجتمعي أو وصم أو فك رابطة زوجية لمجرد رفضه.

وحتى دوائر تمكين المرأة والمنظمات النسوية التي تطالب بضرورة إشراكها في الاقتصاد، يفوتها بأن لا اقتصاد أو إنتاج قائم من دون الإنتاج الاجتماعي الذي تمارسه المرأة يومياً، في وقت تبقى هي معطلة اقتصادياً دون اعتراف بأهميتها الاقتصادية. وتخشى الدولة مثل هذا الاعتراف لأن من شأنه أن يضع على عاتقها مهمة وضع سياسات تفرض شبكة حماية اجتماعية للمرأة وعائلتها، مثل حضانات طفولة مبكرة مجانية وغيرها؛ وهي التي يعتقد كثير من العراقيين أن نقصها هو من أكبر العوائق أمام دخول المرأة سوق العمل، بموجب مسح البارومتر العربي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

علاوة على ذلك، فإن رغبة الدولة بالتحويل إلى النيوليبرالية بنقل امتياز دوائر الدولة التي تقدم خدمات اجتماعية بأجور مناسبة إلى القطاع الخاص، قد أدت إلى ارتفاع أجور الحضانات مثلاً، فأصبحت التعاملات من الأمهات يفاضلن ما بين أهمية العمل ومستوى أجوره وبين ما تنفقه على دور الحضانة.

لا يقتصر عدم اعتراف الدولة والمجتمع بعمل النساء المنزلي على أنه "عمل" دون مردود مادي، بل يعني ذلك أنها غير قادرة على الانخراط في سوق، إذ بلغ معدل مشاركة النساء بالقوى العاملة ١٠,٦ بالمائة مقابل ٦٨ بالمائة من الذكور في عام ٢٠٢١، وفق مسح للقوى العاملة أجرته وزارة التخطيط بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

كما يفرض العمل المنزلي على النساء اختيار الأعمال ذات الدوام الجزئي أو الأعمال القريبة من العمل الرعائي، إذ وجد مسح وزارة التخطيط أن المهنة التي تهيمن عليها النساء، هي التعليم الابتدائي ورياض الأطفال، ثم التعليم الثانوي وتتبعها صناعة الملابس والمهنة المرتبطة بها، والتي عادة ما تكون أجورها منخفضة مقارنة بمناصب إدارية، والتي تشغل النساء نسبة ١٧,٥ بالمائة منها فقط في العراق.

وقد أدى إيكال مهمة إعادة الإنتاج الاجتماعي بشكل مجاني للنساء إلى دفعهن نحو الفضاء الخاص (البيت)، وخلق أمامهن صعوبة الوصول إلى الموارد وعدم الاستقلالية المادية المفضية إلى دائرة من الفقر والعنف والمرض غير المنتهية، التي قد تصل بهن إلى الجريمة كالتسول والبغاء بشكله الرسمي المعلن أو غير الرسمي بصيغ دينية.

مجتمع يحكم على المرأة من وقتها!

عملت لفترة في رياض الأطفال وراقبت سلوك الأمهات العاملات بشكل يومي وهن يأتين بأطفالهن مع غداء يكفي لشخص بالغ في الكثير من الأحيان، في محاولة منهن لدفع عقدة الذنب التي صنعها المجتمع تجاه النساء العاملات. كانت تعتلي وجوههن نظرة المقصر عن أداء دوره.

تحاول الأمهات اللواتي يأتين بأطفالهن إلى الحضانات تبرير خروجهن من المنزل بأنه إما للعمل لتحسين مستوى عائلتهن المادي أو من أجل الدراسة، وكلاهما يعتبرنه هدفا استراتيجيا واحدا. أما اللواتي لا يبررن أسباب إدخال أطفالهن إلى الحضانة أو تكون الأسباب متعلقة بالترفيه وليس بالعمل بالضرورة، فكن يثرن امتعاض العاملات الأخريات بالروضة وكأنهن مذنبات.

تتعرض نظرة المجتمع تجاه المرأة وتوقعاته منها على المرأة نفسها. فمن جهة باتت مفاهيم مثل "معدلة" و"ترفة" و"نظيفة" و"بيتها يأكل عليه الزيد" معايير للتنافس بين النساء أنفسهن على حساب وقت وإراحة أجسادهن، فقط من أجل الحصول على الرضا المجتمعي. تتنازل المرأة عن الاهتمام بصحتها وتطوير عيها واهتمامها بالشأن العام لأجل الأسرة والطفل، وإذا ما زاحم ما ترغب به الطفل والأسرة فتعيش طوال الوقت في حالة تأنيب ضمير وعقدة ذنب مبررة بأنماط اجتماعية مفروضة على الأم بما يجب أن تفعل وما

يجب أن لا تفعل.

تصل الأمور في الكثير من الحالات إلى أن تنهك الكثيرات صحتهن بشكل مبكر فيجئ شريكها إلى استبدالها بعلاقات غرامية أو زواج مباركة المجتمع الذي يرى أن من حق الزوج استبدال زوجته "المريضة" بأخرى تلبى متطلباته.

من جهة أخرى، فإن المجتمع ذاته، ومع تقدم الوقت، هو من يفرض معايير المرأة الناجحة بكونها منجبة ومربية جيدة ومستقلة اقتصادياً ومتعلمة وعاملة ناجحة في عملها وذات جسم صحي ووجه جميل الخ.. ولكن في نهاية اليوم، عندما تتوفر فسحة وقت للمرأة في يومها تقف حائرة بين متطلباتها بتطوير نفسها، أو بالعناية بجسدها وشكلها وصحتها، أم الاستمتاع والترفيه دون صخب الأطفال، أو أخذ قسط من الراحة، وهي التي تعيش حالة مستمرة من التعاسة والتوتر بسبب ضغط العمل المنزلي والعمل المأجور.

عليه، هل يساعد المجتمع المرأة في خيار تطوير نفسها عبر الدراسة بالساعات الشحيحة التي تبقى لها في آخر النهار؟ هل يكتفي من الالتحاق بمقاعد الدراسة قبل أن تتجاوز العتبة العمرية المفروضة بقرارات وزارة التعليم أو التربية، والتي تتغاضى عن الساعات التي تقضيها في العمل المنزلي فتقصيها عن مقاعد الدراسة المجانية، وتخيرها بين الدراسة المسائية أو الكليات الأهلية ذات الأجور المرتفعة وبين التخلي عن أحلامها حينما يكبر أطفالها، علماً أن ذلك شرط منافي لمبدأ تكافؤ الفرص المذكور في الدستور العراقي في المادة ١٦.

الـ٢٤ ساعة في يوم المرأة هي بالتالي ملكية خاصة قابلة للنقل، فعند زواج امرأة تنقل ملكية جسدها وكذلك وقتها وكل حياتها من أسرة الأب إلى أسرة الزوج، وبيات من غير المقبول اجتماعياً أن ترفض منح ذلك الوقت لغير العمل الرعائي.

أمهاتنا وجداتنا ندبن حظهن مرات كثرًا وهن يستذكرن انسحاق أعمارهن وأجسادهن بين تلك الأعمال غير المقدرة أو غير المرئية اجتماعياً واقتصادياً، ولذلك نرغب بثمنه مالياً على شكل أجور شهرية أو دور رعاية للأطفال وكبار السن مجانية تماماً.

هي ٢٤ ساعة صادرها المجتمع والدولة من المرأة ومن حقها بأن تعيشها لنفسها أيضاً.

- أنا واخي- العمل الرعائي كمساهم في الاخوة الهشة

منال حميد غانم

تولد الانثى ولا تعلم انها ستصبح خادمة مجانية وحتى ان علمت لا تريد ان تتقبل هذا الوصف , مع ان وصف المركز هو الخطوة الأولى للاعتزاز به او رفضه ومقاومته , تلك المقاومة التي تتجلى بأساليب متعددة منها عدم اعادة انتاجه مرة اخرى , فقد لا تمتلك القدرة على رفض نظام ما ولكنك في الوقت ذاته تمتلك الارادة في عدم تقويته على الاقل . هذه الخادمة تعمل في ثلاث اماكن ذات طابع اسري على امتداد حياتها , المكان الاول هو بيت اهلها وعملها يبدأ منذ السادسة من العمر الى سن الزواج المتعارف عليه مجتمعيا وفي العراق فأن ثلث النساء المتزوجات هن نتاج تزويج طفلات فقد بلغت نسبتهن ٢٤,٨% حسب وزارة التخطيط العراقية عام ٢٠٢١ يعني انها قد تخدم ما لا يقل عن ٦ سنوات لتنتقل الى مكان عملها الثاني وهو « بيت العيال» او العائلة الممتدة لتقدم خدماتها بشكل مشترك مع عاملات اخريات (كنات) بفترة تقدر من ٣ سنوات الى ٤٠ سنة في الحالات النادرة, والمكان الثالث هو بيتها المستقل المملوك لزوجها بالغالب الاعم , وهنا تخدم زوجها وعائلتها بالشراكة مع بناتها الى ممانتها . في المكان الاول, الام والاخوات يقدمن خدمات الرعاية غير مدفوعة الاجر الى الذكور في العائلة والذين لا تتدرج سلطتهم بحسب المراكز الاسرية فالأب والاخوة يقفون على مستوى واحد من حيث السلطة والهيمنة والرغبة ياخضاع نساء العائلة لهم , لكن النساء هي من ترى بأن الاب هو من يملك سلطة مشروعة بينما الاخ لا يملكها وعند اظهاره لأي قرار جائر نسمع جمل من قبيل (ابوية ما مات / انت مو ابوية ..) , فهن يرغبن بأخ قوي لكن ليس بحضور الأب كرجبة ضمنية بالمساواة امام سلطة اعلى وهي سلطة الاب, فلا يرغبن بقوة تساوي مستوى قوة الاب او تعلى عليه , مع ان واقع الحال يظهر انه يتقاسمون تلك السلطة لمصالحهم المشتركة ويخططون ويتعاونون وينفذون الاعمال التي تضمن طاعة النساء وولائها لا لعادات

العائلة وتقاليدها فقط بل حتى لأفكارها ورؤاها حول المفاهيم المجتمعية والدينية والسياسية . فعندما يغيب الاب لظرف مؤقت او دائم يجعل من أحد الذكور خليفته، وحتى اذا لم يقرر ذلك صراحة ، هم يصرحون بذلك بأنفسهم او يمارسونه دون الحاجة الى بيانه ، فتعمل الفتيات والنساء طوال النهار لتنفيذ طلبات الاخوة والعناية بهم بشكل قسري لكنه في اطار مشحون بعواطف الاخوة وتماسك الاسرة والتي يبدو ومن خلال الواقع المعاش ان النساء هي من تتولى الحفاظ على ذلك التماسك وديمومته وليس الرجال . فتتكون علاقة الاخوة بطعم المر الممزوج بقطرات عسل لتستطيع النساء تقبل هذا الواقع المعاش المليء بالعمل المذل واسلوب « افعل ولا تفعل » الابوي ليجعلها تصل ان تختتم القران عشرات المرات وتدعي الله من كل قلبها لتخرج من المكان الاول (الاسرة) (بيت اهل الزوج) في حكاية العمل المنزلي العراقية لتوهم نفسها انه مختلف وهين . وفي المكان الثاني وهو عائلة الزوج الممتدة فهي تقدم نفس الخدمات لكل لعائلة زوجها واخوته ، حيث يرغمها السياق العرفي الى اعتبارهم اخوة ايضا لها وهم امتداد لأخوتها، فبالتالي تقدم نفس الخدمات لهم من طاعة و رعاية او عمل منزلي غير مدفوع الاجر في اطار من الاخوة الاسمية في الغالب والتي لا تحمل اي امتنان او عرفان لها بالعمل ولو الشيء البسيط فهي «كنة» ومهما كانت من الاقارب فهي غريبة وهذا واجبها . اما المكان الثالث فهي بطلته وتتحول فيه الى صانعة منتجة لهذا النظام لتعيد تجديده على بناتها مع اخوتهن عاكسة فيهن كل هذا البؤس والاذى وخالقة مع النظام الابوي ككل متمثل برؤية الاب والاعمام والمدرسة ونادي اللعب والشارع علاقة اخوة رخوة اخرى .

لتأخذ النساء هذا الانطباع عن الاخوة الى اي مكان اخر غير الاسرة فمثلا في اماكن العمل ولأعتبرات عرفية ودينية تنادي النساء الرجال او العكس بمفردة « خوية » وعندما يرغب زميل العمل «الاخ» بإظهار اخوته فهو يحاول ان يسهل لها عملا او يزكيها لدى الرئيس الاعلى، لكنها عندما تظهر ولأثها لأخوته فهي تحضر له اكلة معينة او تصنع الشاي او الفطور حتى ، في عملي كنا عدة موظفات وكنا نصنع فطورنا الجماعي بشكل تشاركي لكنهن يطلبن من الذكور الذين « لا يشاركون في احضار مواد الافطار او طهوها او صبها» ليبذلوا جهدا في تناولها فقط ليفرحن بكلمات الشكر والرضا عن مذاق الطعام لا اكثر وعندما اعترضت احدهن ، رفضت الاخريات قطع تلم السنة وقلن وبأسلوب ما هو مسلم به (هم اخوتنا ،انت تخلين اخوج يطبخ؟ ، هم زلم شلون يحضرون اكل من كل عقلج) . في الاسرة قد يكون لتلك العلاقة الهشة منفعة محتملة متمثلة بالحماية لكن ما جدوى تلك العلاقة وبذل الجهد عليها خارج نطاق الاسرة سوى ان انها اغراق في الابوية والذكورية وغياب مراجعة ما هو مفرغ منه . «انت بنية ؟ وظيفتج تخدمين اخوج» ، لو ولدت الانثى لعائلة تضم ذكورا اكبر منها ستكون هي الخادمة المنتظرة التي تتمنى العائلة قدومها لتعين والدتها على طلبات الذكور وابيهم ، واذا كانت قد ولدت في عائلة ضمت ذكورا بعد ولادتها ستتحوّل الى ام صغيرة رغما عنها تحت يافطة مساعدة والدتها في تربيتهم ايضا فبينما تمارس الام العمل المنزلي

تمرر جزء من مهامها في العمل الانجابي الى طفلتها ويبدأ ايكال هذا النوع من الاعمال من عمر ست سنوات فما فوق فتتعلم حمل الاخ وتحميمه وتغيير ملبسه او حفاظته وحمايته من نفسه اذا حاول تجربة تسلق مرتفع او تناول شيء مضر او وسخ نفسه . واذا كانت قد ولدت بكرية فهي فرحة الام وحزن الاب كما هوم دارج فالأم تفرح لأنها ستحصل على مساعدة احتياطية في كل رحلتها لإنجاح اسرتها او زواجها فالطفلة ستتولى ما لا تطيق الام القيام به . واذا ولدت كتوأم له أو اصغر/ اكبر سنة واحدة فقط اي بضع شهور ستتحول الى خادمتها ايضا لكن مع مشقة نفسية مضاعفة اكثر بكثير كونه ندا لها من كل النواحي واهمها العمر .

وخلال رحلة الام التربوية لإعادة انتاج النظام الذكوري كمتسبب اول في تعاستها ومهدد حتى لفرص ضمان حقها بالحياة تستخدم بناتها في ترسيخ تفوق الذكر وكفاءة نوعه واهمية حياته وراحته , حيث يتم اجبار البنات على معاملته كمدلل فقط , لأنه هو الذكر لتقوم الاخت بفرش فراش نومه ومله او تعديل سريره واحضار الاكل ورفعها من امامه وتحضير الشاي وتقديم الماء له متى احتاج « كومي جيبى ماي لأخوج عطشان » فتقوم الام بمقاطعتها في حال جادلته في تلك المهام او رفضتها بل وحتى تعنيفها اذا تسبب ولو بمقدار ثملة في اغضاب الاخ , تقول احدي البنات (مرة رفضت تنفيذ طلباته وقلت انا لست خادمة له فتم ضربي من والدتي حتى قلت انا خادمة له لكي تتوقف) , وخدمة الاخ تلك اذا كانت لشخص لأخر منها سنا وعلى الرغم مما يتضمنه من اضطهاد واذلال كونه يتدرج من رفع كأس الماء من امامه و جلب ريموت التلفزيون الى راحة يده الى غسل ملبسه وحتى مسح حذاءه فهي اهون من تنفيذ نفس الطلبات لمن هم اصغر منها سنا و هي لفترة من حياتها كانت اشبه بأمر صغيرة له , شعور من الاذلال لا يوصف ليصل مستوى التمادي في السلطة الممنوحة له لان يمنعها هذا الصغير اذا خرجت من المنزل دون علمه .

تعمل الاخوات طوال الوقت ليستطعن خدمة ذكور متعددين ويحاولن ان يلتزمن بدراستهن ايضا ويتفوقن , ويسرقن الوقت للعب ورؤية الاقران , وبضغظ الوقت هذا هناك متسع كبير لدى للأولاد من الذكور, يتفننون بعيشه وهدره بساحات لعب كرة القدم او المشي او لقاءات الاصدقاء او الدراسة بدون مشنت منزلي , ولشدة مللهم يجدون طرقا مبتكرة للعراك معهن وتصريف الطاقة بهن ينتج عنها المزيد من العنف البدني واللفظي والاعراق في الاذلال العمد , تحت يافطة (اني اخوها واربيها) , فيسارع الوالدين لتعزيز هذا الوضع عبر نظام مكافئات احادي الرؤية حيث يُقدم الثناء للذكر الذي يعتبرونه ذكي ولكنه لا يدرس ومع ذلك حظي بالنجاح ومن حقه الخروج بسفريات للنهر او للمدن السياحية خلال العطلة المدرسية والبنات اللواتي نجحن في ظل ضيق الوقت ملومات على عدم «تفوقهن» : (انتن كاعدات بالبيت لا شغلة ولا عملة , تالي تنجحن بخمسينات) , لتتجلى عدم العدالة بحبسهن في البيوت واطلاق العنان لآخوهن, ليحرمن من رؤية الشوارع وتنفس الهواء الطلق . يتم بناء علاقة الاخوة ومنذ الصغر بشكل تراتبي فيتم وضع الذكور مهتربة اعلى من الاناث

لا لشيء الا بسبب نوعهم , وتتصف علاقة الاخوة بذلك بعدم التساوي بميزان القوى بين الطرفين , عدم التساوي هذا هو ما يصنع علاقة رخوة كالخامسة , اي ضربة قادرة ان تصيب صاحبها بعاهة مستديمة او وفاة , ان العلاقات التي يكون احد اطرافها مستقوي والاخر مستضعف لا يمكن ان تندرج ضمن العلاقات الانسانية الحميمية , فذلك مبنية بلبنات من المساواة والاحترام يضمن متانتها لأطول فترة زمنية ممكنة بينما في علاقة الاخوة فهي مبنية على المصالح , فالذكور ينتفعون من عمل الاناث والرعاي والمنزلي غير مدفوع الاجر والذي يجعلهم يشعرون بتضخم الأنا وتمدها التي تجعلهم مخدومين حتى لو كانوا فقراء معدمين ولا يقدمون اي منفعة تذكر للعائلة او لإنائها اللواتي يقدمن خدماتهن منذ الصغر وحتى الزواج , والنساء تنتفع منهم بجعلهم فزاعة تخيف بها الزوج واهله اذا بطشوا بها , اي حماية مزعومة , غالبا ما يخيب الرجاء بها فأكثرية النساء اللواتي غضبن عند اهلهن من استغلال الأزواج واجرامهم يتم ارجاعهن صاغرات الى بيوت ازواجهن اتقاء لخطر الطلاق ووصمته . الاناث تقدم عمل يمتد لسنوات مقابل موقف محتمل , اي ان الاخ قد يقف معها او لا كما هو الحال . شكل التعامل السلطوي هذا هو ما يضع قبضة الرمال الرطبة فوق الاخرى تبني علاقة الاخوة , فالذكور في العائلة يعتقدون ان اخواتهن راضيات عنهم تمام الرضا وهو اعتقاد أبله نوعا ما كون الاناث مجبرات على تقديم العمل المنزلي والرعاي كعمل عاطفي لا تظهر من خلاله النساء غضبهن وسخطهن كون « قلبه الوجه » هذا قد تتسبب بإيذاء لفظي او بدني او حتى تخريب مائدة الطعام وتكسير الصحون .

ومع ان جملة « اخوج سندج » لا تتفق مع جملة (رجلها ويربها احنا شنو , او رجال ومرته يتماخون يتكاتلون احنا شنو) بل وتستطيع الجملة الثانية تفرغ الاولى من محتواها , مع ذلك تستمر تلك العملية في جعل الاخوات خاضعات لهيمنة الذكور وسلطتهم كأدوات خلقت من اجل راحتهم , لتجد نفسها قادرة ان تتحمل اي ظلم كان في بيت زوجها كونه ليس الا محض امتداد لمركزها في بيت اهلها وبالغالب لا تحاول عمل تجريب لجملة « اخوج سندج » كون المفاجأة الناتجة عن هذا الفحص تجردها من فزاعة الحماية التي تلوح بها امام زوجها وعائلته .

ولأنها علاقة لم تبني على الاحترام والتعاون بل على المنفعة الاحادية فلا يمكن ان يجدي نفعا تذكيرهم بعبئ التربية او الرعاية التي قدمتها الاخت كونه يعتبر امر مفروغ منه , ففي اطار العلاقة بين صاحب العمل والعاملة المنزلية لا تستطيع ان تذكره بجودة اعمالها ولا بسهرها ولا بلذة طبخها اذا قرر ان يتوحش ويعنفها مثلا . يتم تربية الذكور ليلعبوا دور الوصي او (الوصي الظل) عن الاب على الاخوات ومن الطبيعي ان يتحكموا بهن بشكل حرفي من حيث مواعيد الخروج وقبول الخاطبين واعطاء اراء تبدو لأول وهلة غير ذات اهمية كتلك المتعلقة بالتملك والتحصيل العلمي والتنقل والخصوصية لكن بمجرد رفضها او عدم تنفيذها هذا يعني فتح الضوء الاخضر للإيذاء حتى لو كانوا اصغر منها ايضا . يتدرج الإيذاء الذي يتعرض له الاناث من اخوانهن اصحاب المعالي الابوية من العنف اللفظي الى القتل

فمن الوارد جدا اذا كنتِ عراقية ان تسمعين بحوادث القتل غسلا للعار منذ بداية تحسسك لهذا العالم ولا تخفي العائلة تلك القصص عنك بل على العكس تماما ربما يزيدون من رهبتها بنظرات او ايعاءات تهديدية تقول بشكل صارخ سوف نقتلك بوحشية اذا فعلتِ كما فعلتِ صاحبة القصة والمنفذ غالبا احد الاخوة. كنت اسمعها ولا يتبادر الى ذهني سوى لحظات القتل لا قبلها ولا بعدها , احاول ان اتخيل كيف من الممكن قتل اخت ؟ الاخوات التي عرفتهن بحياتي كن امهات من طراز رفيع , فأنطبعتم بمخيلتي صور عن علاقة الاخوة بالأخوات وهم كبار مليئة بالعاطفة والحب المفرط , وعند قص تلك القصص تظهر في مخيلتي التقاء اعينهما وهو يحاول غرز السكين في بطنها او خطها على رقبتها , سماعه لصوت انفاسها الاخيرة والتي لم تستطع ان تذكره بنومه بالقرب منها أو تحديق عينيها بعينه عندما يخنقها بمخدة او كيس دقيق , تلك العيون التي زمجرت بنفس القوة عندما خاض عراكاته امام البيت مع شركاء اللعب , او عندما وقع من مرتفع او غمس اصبعه في كوب شاي حار , كيف صارع جسدا كرس قوته البسيطة الطفولية ليتبنى دور الام في الاحتضان واللعب ومتابعة النجوم عند النوم في الاسطح , كيف عارك ايدي احتضنت كفه بالكامل لتعلمه مسكة القلم الاولى بشكل صحيح , كيف تحمل رفسات ارجل كانت ارجوحة له عند الملل من الالعاب او شحتها . لكن اجابات تلك الاسئلة لخصتها صديقة انبارية لي عندما قالت « الرجال يقتلوا اخواتهم ليغسلوا عارهم ثم يحتفلون بأنجازهم بعد ذلك مع الغانيات» , كلها سلوكيات تشير ان العمل الرعائي والمنزلي لم ينفع علاقة الاخوة بل ضررها وصادر اهميتها ما دامه غير تشاركي ومبني على مفهوم الاستقواء وغير مثنى او معترف به حتى على صعيد المجاملات وذكر الفضل .

حول الشعبوية وضرورة النضال ضدها

حقوق المرأة وضرورة النضال ضد التيارات الشعبوية

نادية محمود

لمعرفة ماهي حقوق النساء، لماذا تتمتع النساء بقدر معين من الحقوق يختلف عما يتمتع به الرجل؟ وكيف حدث هذا التفاوت في الحقوق؟ يجب ان نعرف اولا كيف جرى تحديد هذه «الحقوق» و استنادا الى اي شيء جرى تحديدها؟

انطلاقا من تفسيرنا الطبقي فان الحقوق تحددت على اساس طبقيّة اقتصادية. حيث ان المجتمع الذي نعيش فيه هو مجتمع رأسمالي يقوده رجال لهم ايدولوجية سياسية وفكرية تريد الإبقاء هذه الطبقة وان يكون لها السيادة والهيمنة . تبعا لذلك، فان النساء- باعتبارهم اناث- العمال، الاجانب، المعاقين جسديا، هم الفئات الاضعف، والاكثر تهميشا واقل حقوقا مقارنة بالرجل.

في هذا المجتمع الطبقي، جرى تقسيم العمل بين الرجال والنساء في انتاج ما يحتاجه البشر. الرجل انيطت به مهمة الانتاج، اما المرأة فاوكلت لها مهمة «اعادة الانتاج» او «تهيئة مستلزمات أنتاج». اي ان يكون للرجل الدور في العمل خارج المنزل، مثلا في الصناعة، الزراعة، الخدمات، او اية مهنة اخرى، اما المرأة فقد عيّ لها ان تكون مسؤولة عن العمل المنزلي. اي ان تكون مسؤولة عن العناية بالزوج، اشباع حاجاته من طعام، ومنام، انجاب الاطفال وتربيتهم واعدادهم ودعمهم الاجتماعي والعاطفي. اي تهيئة قوة عمل حاضرا ومستقبلا للانتاج الرأسمالي. وبهذا اعتبر عمل الرجل في الانتاج او في الخدمات، عمل مدفوع الاجر، له قيمة، بينما عمل النساء، عمل لا قيمة مادية له، ولا يقدر بثمن، ولا يدفع له اجر.

تمت صياغة قوانين وتقاليد وبنية فكرية فوقية باكملها من اديان وايدولوجيات واحزاب وسياسات بناء على هذا التقسيم وتوزيع الادوار على اساس جنسدي وضعت المرأة في موقع

دوني، بحقوق اقل، مانحة الرجل حقوق اكثر، وله حق القوامة والوصاية والتأديب للمرأة. وسنت القوانين التي تجعل المرأة في المرتبة الثانية، في مرتبة دنيا قياسا بحقوق الرجل. لقد ثبت هذا الموقع الدوني للمرأة بالنسبة للرجل الى درجة انه حتى وان كان الرجل في احايين لا يعمل في الانتاج، بل المرأة هي العنصر الذي له دور في الانتاج، والرجل لا يقوم باي عمل على الاطلاق كما يحدث في احايين كثيرة في الريف العراقي، الا ان الرجل بقي يتمتع بموقع ومكانة اعلى مقارنة بالمرأة، وبفرض هيمنته وسلطته عليها، حتى وان كانت مكانتها مهمة اقتصاديا للاسرة وهي التي تجلب الدخل الى العائلة.

الذي اسهم في وقتنا الحاضر في تثبيت هذا التمايز بين الرجل والمرأة، النظام الرأسمالي وتياراته الشعبوية التي لها وجود مؤثر وقوي في كل انحاء العالم. هذه التيارات الشعبوية قد تكون دينية، قومية، وطنية، يسارية-قومية. ولكن لنوضح ما هي الشعبوية.

ماهي الشعبوية؟

الشعبوية هي اي تيار يصيغ تصوراتهِ للمجتمع على اساس الـ «نحن» وفي الجهة المقابلة - الخصم هو الـ «هم». تذوب في هذه الـ «نحن»، كل التقسيمات الطبقية والجنسية على اساس الطبقة، الجنس، الجنسية، فنحن «كل واحد»، والطرف الاخر، هو الـ «هم» الخصم، العدو، المخالف، المعارض. الشعبوية في جوهرها تقوم على انكار وجود طبقات، وانكار وجود صراع طبقي داخل مجتمع الـ «نحن». من هنا، لا تشكل قضية المرأة ومطالبها، العامل ومطالبه، الاجنبي، المثلي، ولا تحتل اية اهمية في تفكير التيارات الشعبوية على اختلافها. وهكذا يجب ان تنصهر حقوق المرأة، حقوق العامل، الاجنبي او قد يحرم بشر من الحقوق بسبب عدم انسجامهم مع هذا الجمع. الجمع الذي يصفه التيار الشعبي بـ «اننا كلنا معا». ولطالما نسمع عبارات من قبيل «نحن في قارب واحد!» والحال اننا لسنا في قارب واحد. هذه الـ «نحن»، مهيمن عليها من قبل طبقة مستفيدة، سائدة «ناطقة باسمنا جميعا»، تقوم بسوق وتحشيد الجميع تحت رايتها، وتسعى للتحديث باسمنا، بتحويل او عدم تحويل منا ورغما عن ارادتنا! التيارات الشعبوية لا تعترف بوجود مؤسسات وقوانين، بل تعتمد على وجود شخصيات كارزمية تتحرك وكأنها هي القانون، ويجري اتباعها وطاعتها بغض النظر عن مؤسسات الدولة وقوانينها. شخصية ترامب، كشخص شعبي هو نموذج في الولايات المتحدة، كما هو نظام صدام حسين في العراق، او مقتدى الصدر. يهدف هذا التيار في جوهره وفي حقيقته على المحافظة على النظام الطبقي القائم الذي يتميز بهيمنة الرجل على المرأة ويوظف من اجل هذا الهدف الفكر القومي والديني والعنصري وافكار التيار المحافظ اي الحفاظ على الوضع الحالي ومعاداة التقدم والتغير.

التيار اليميني الشعبي في امريكا على سبيل المثال معاد لحقوق المرأة نتيجة لفقدان الرجال الابيض لموقعه المتميز في المجتمع الذي استمر لمدة ١٥٠ عاما اي من ١٨٢٠ - ١٩٧٠، اي في

فترة «دولة الرفاه» او «دولة الرعاية» كان الرجل يحصل على وظائف تدر عليه دخلا كافيا وبضمانات عالية. الا انه مع تبني النظام الليبرالي القائم على تقليص موظفي دور الدولة، ودفع العاملين الى التوجه للقطاع الخاص وما يعنيه ذلك من قلة اجور وانعدام ضمانات، مع توقف الزيادات في الرواتب فقد الرجل بسبب هذا الوضع الاقتصادي الجديد، موقعه الاقتصادي السابق. اضطر هذا الامر النساء لدخول سوق العمل من اجل تأمين دخل اضافي جديد يعوض عن النقص الذي حصل في دخل الرجل. من هنا دخلت المرأة في الانتاج بشكل اوسع، ومن هنا تم اتهام النساء من قبل التيار اليميني بان وجودهن في ميدان العمل وتحررهن قد قوّض من وضع الرجل وموقعه، وهو الاساس الذي يقوم عليه كل النظام الطبقي، اي الموقع المتفوق للرجل. لذا، تعتبر الشعبوية ضرورية لانها تسعى للمحافظة على موقع الرجال في الاسرة والمجتمع، وتريد تأييد تفوقه.

التيارات الشعبوية اذن، هي تيارات برجوازية تهدف الى المحافظة على الوضع القائم وتستفاد من الفكر الديني والقومي والعنصري والفاشي من اجل تثبيت الهيمنة الطبقيّة للرأسمالية، وتثبيت هيمنة الرجل ايضا. لذا، يمكن تفحص « الحقوق » والاضواح التي رسمتها التيارات الشعبوية سواء كانت قومية، دينية، فاشية، او تيارات مزيجة من اكثر من تيار فيما « اقرته » من حقوق للمرأة. لنوضح كيف حددت وقررت التيارات الشعبوية حقوق المرأة.

كيف ينظر التيار الشعبوي الى حقوق المرأة؟

اولا: دور المرأة في اعادة تهيئة مستلزمات الانتاج: تعتبر التيارات الشعبوية ان العائلة هي الخلية الاولى والاساسية في المجتمع. وفي هذه الخلية الاساسية لبناء المجتمع تلعب المرأة الدور الاساسي والجوهري. يتضمن هذا الدور العناية ورعاية افراد الاسرة والاستجابة لمطالباتها على انواعها واختلافها. بينما يحتل الرجل دورا اقتصاديا من خلال تدبير دخل مالي للاسرة. اي لا يضع هذا التيار دور المرأة في الانتاج ودورها الاقتصادي الا في المرتبة الثانية وبشكل لا ينافس عمل الرجل. ثانيا: دور المرأة كحزام ناقل للقيم والعادات السائدة من جيل الى جيل. قُدر للمرأة ان تكون حاملة فكر وعقيدة التيار الشعبوي. و انيطت بها مسؤولية ادامة الاعراف والتقاليد الاجتماعية والاخلاق. حيث اوكلت لها مسؤولية تربية الاجيال، اي نقل القيم والعادات و اخلاق أقوى السائدة والمسيطرة وصاحبة النفوذ في المجتمع الى ابنائها وبناتها. وبما ان الاسرة هي الخلية الاولى في المجتمع، فان النساء والامهات تحديدا سينقلن تلك القيم الاجتماعية الى كل الخلايا التي يتكون منها نسيج المجتمع، فتعم الافكار السائدة في المجتمع للاجيال اللاحقة عبر النساء والامهات. كلنا يتذكر الشاعر حافظ ابراهيم (الأمُّ مدرّسةٌ إذا أعدّتها أعددتُ شعباً طيبَ الأعرافِ) . اي جرى تحميل المرأة مسؤولية تجسيد القيم مثل قيم الشرف والاخلاق والعادات والتقاليد. لذلك، لا تعدم ان تجد النساء متشربات تماما ويعكسن على اتم وجه القيم المرتبطة بالذكورية والابوية ومعاداة المرأة.

ثالثا: دورها في خدمة وحماية الوطن، وطن الرجال. جرى تشبيه المرأة بالارض. وانها تلد اجيالا وتذرهم فداء للوطن. من هنا، فان سياسة التيارات الشعبوية على اختلافها في عدم منح المرأة حق الخيار بالاجهاض ينبع من حاجة هذه الطبقة الى ولادة جيل محارب ومقاتل ومدافع عن الدولة، عن السلطة، او بكلمة اخرى عن الطبقة والسلطة الحاكمة. لذا فان امتناع المرأة عن الحمل او الولادة او الرغبة في الاجهاض تواجهه بالرفض والاستنكار وعدم الدعم من قبل الدولة. اعتبرت المرأة هي الام والاخت والمناضلة من اجل الوطن. اي نسبة الى الوظائف التي اوكلت اليها في المجتمع لتقوم بها. لذلك جرى تمجيد المرأة التي تقوم بآداء واجبات وطنية او قومية باعتبارها انجازات للمرأة، والحال ان المرأة جرى استخدامها من اجل تنفيذ اجندة الطبقة الحاكمة ورجالها. لقد شهدنا كيف جرى تمجيد دور النساء المقاتلات في حروب التحرير مثل المقاتلة الجزائرية جميلة بوحيرد، او تمجيد « الماحدة العراقية» في العراق نظرا لدورها في دعم حرب نظام صدام حسين، وبغض النظر عن دور المرأة في هذه الحروب الا انهن تعرضن لاحقا لهجمة مع انتهاء حروب التحرير او الحروب الاخرى.

اذن لم تكن مشاركة النساء في هذه الحروب لتحقيق حقوقهن هن، او مطالبهن هن، في خضم الصراع في هذه الحروب. ولما نزل حين تصغي الى هتافات النساء في ساحات الاعتصام في العراق في انتفاضة اكتوبر ٢٠١٩-٢٠٢٠ (نسوان وطلعنهن، ونساند اخوتنهن) او « هاية بناتك يا وطن هاية- رفعن الراية» لم تردد النساء شعاراتهن ومطالبهن هن كنساء في خضم هذه الانتفاضة العظيمة، بل كونهن منفذات وعناصر مساعدة لاصحاب المطالب « الاصليين» وكأن دورهن هو داعم او لخدمة اما « الوطن» او « الاخوة». جرى غض النظر تماما عن مطالب النساء في هذه التظاهرات، او قلما جرى التطرق له من قبل النساء المتظاهرات انفسهن.

واذن ينظر للمرأة كعنصر ثانوي، وليس اساسي وهو دعم الرجل، مساعدته، مساندته، وليس باعتبارها هي اساسا انسانا، او جمعا، او جنسا بذاته، له قضاياه، ومطالبه، وتحديات تواجهه، و يحتاج الى ان يكون حرا ومتساويا مع الجنس الاخر. وهذا يعني في جوهره الابقاء على دور الرجل في السياسة كدور اولي، كما رأينا في الاقتصاد، وابقاء دور المرأة ثانويا ومساعدة في السياسة، كما رأينا في الاقتصاد ايضا. اي لا ينظر الى دور و دخول المرأة في ميدان السياسة كحقل وميدان لتغيير اوضاعها هي، لاهدافها هي، وتمتلك الاستقلالية التامة في كيفية العمل والتصرف والسلوك في هذا الميدان. لذلك اذا تمعنا حقوق النساء في التفكير الشعبوي الديني والقومي فاننا نرى: لناحية الحقوق الاقتصادية: في ظل هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي النيولبرالي العالمي للعمل حيث تقل فرص العمل، يشد التنافس فيها على هذه الفرص، تتعدم حقوق العمل والضمانات الاجتماعية، قلة الاجور، الطرد من العمل بدون اي حماية و تستلب حقوق المرأة فيه. تحصل النساء على اجور اقل من اجور الرجال لمزاولة نفس الاعمال. وهذا هي الفائدة التي يجنيها النظام الرأسمالي على اساس التفريق على اساس الجنس في العمل، حتى يدفع اجور اقل

للعاملين فقط لانهن «نساء». وفي احيان اخرى يعتبر دخل المرأة « دخل اضافي» « لمساعدة » رب الاسرة» او معيل الاسرة، اي انه دخل ثانوي رغم وجود الملايين من الاسر تعيلها نساء. من جهة اخرى، تخلي الدولة مسؤوليتها تجاه المواطن، من خصخصة الخدمات، مما يعني ان تدفع المرأة كلفا اضافية على الماء والكهرباء والصحة والتعليم والانترنت. لذلك ادت الاوضاع الاقتصادية في الغرب الى عزوف النساء عن الزواج، او عزوفهن عن الانجاب من اجل المحافظة على فرص العمل. اما في المجتمعات الشرقية والمحكومة بالقوانين الاسلامية فانه يصار الى اللجوء الى تزويج البنات والنساء، وتحويل الاسرة- اسرة الاب، او اسرة الزوج لاحقا- كمؤسسة لضمان معيشة ألفتاة والمرأة، وذلك بنقل مسؤولية معيشتها من الاب والاخ الاكبر الى كاهل زوجها، في مجتمع يفتقد لفرص عمل ويفتقد ايضا لبرامج الرعاية والضمان الاجتماعي. من هنا تمثل النساء الأغلبية الساحقة من جيوش الفقراء والعاطلين من العمل والمستغلين في هذه المجتمعات. في العراق تبلغ نسبة النساء العاملات النسبة الاقل في الشرق الاوسط، حيث لا تتجاوز ١٢٪. اما النساء في اوربا، فانهن يخشين بشكل مستمر من فقدان حقوقهن، فرص عملهن، ويفتقدن الشعور بالامان الاقتصادي والاجتماعي. من هنا، رفضت الكثير من نساء خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، او «بريسكت» حيث تتعرض نساء المملكة المتحدة الى التهديد بفقدان الحقوق التي كانت قد التزمت بريطانيا بها نتيجة وجودها في الاتحاد الاوربي. حيث ان حقوق النساء في اوربا التي ثبتت، لم تعد ملزمة للمملكة المتحدة. واذن، في ظل هذه الانظمة الرأسمالية النيوليبرالية، سواء في الشرق او الغرب ، ادت الى انعدام الشعور بالامان الاقتصادي والاجتماعي، ومن اجل تدبر معيشتها تعيش المرأة في اجواء العنف والتحرش الجنسي وامتهان كرامتها.

لناحية الحقوق السياسية: هنالك تعامل انتهازي مع حقوق النساء السياسية من قبل الاحزاب والتيارات الشعبية. في وقت الحروب، تجري الاستعانة بالنساء، حيث يستدعين الى القيام بادوار مختلفة من قتال، وطبابة، وتوفير طعام، وغسل ملابس، والخب. وما ان تنفض الحرب حتى تعاد النساء الى موقعهن الهامشي. تجربة النساء في اوربا في الحرب العالمية الاولى كان بالغ الاهمية، لكن لم يجري اعطائهن حق التصويت الا بعد نضال ضار وتضحيات كبيرة. تجربة المرأة في الجزائر حيث شاركت المرأة في حرب التحرير، الا انه ما ان انفضت الحرب، حتى اعيدت المرأة الى دورها الهامشي، وبقيت تعاني من الحرمان من حقوقها. بل صدر في الجزائر ذاتها قرار بمنع المرأة من السفر بدون موافقة ولي امرها عام ١٩٨١. في العراق شاركت النساء كقوة عمل، في الحرب العراقية- الايرانية، وجرى التغني ب« المجادة العراقية» الا انهن اخرجن كفائض عن الحاجة حال انتهاء الحرب ومع عودة الرجال من جبهات القتال لميادين العمل في عام ١٩٨٨. بل الاكثر من هذا صدر قرار بمنعهن من السفر دون مرافقة ولي امرهن. اي جرى معاملتهن كناناس قاصرات لا يملكن الاهلية على القرار على انفسهن. اما الحاجة الى اصوات النساء للفوز بالانتخابات، فهي شاهد اخر على التعامل الانتهازي مع المرأة، على سبيل المثال في الوقت الذي تعامل الاحزاب الاسلامية وفقا لقوانين الشريعة بانها مبتسرة الحقوق المدنية،

وهي غير قائمة على نفسها، بل الرجل هو صاحب الامر والنهي على المرأة. ولكن حين يتعلق الامر بالانتخابات يطالبون باصوات متساوية للنساء، فقط للحصول على اصواتهن لفوز الاحزاب العضوية البرلمان.

الحقوق الفردية والمدنية: الاحزاب الشعبوية اليمينية الدينية منها والقومية ، ونظرا لفلسفتها القائمة على ان دور المرأة مقتصر على داخل الاسرة، وان مهام العالم الخارجي هي من اختصاص الرجل فان التركيز على موضوع الرجولة والرجولية اصبح سائدا. تعزز الحركات السياسية اليمينية الشعبوية من صورة الرجل القوي، المسؤول عن « حماية والدفاع عن الوطن» و«حماية النساء» ايضا. والتي هي على النقيض من تقوية النساء. هذه الصورة سمحت الامر بتصعيد العنف المنزلي واستخدام العنف من قبل السلطات ضد النساء. ان الذكورية والرجولية هي ما يسم احاديث وخطابات القادة الشعبويين من اسيا الى الولايات المتحدة ومن فرنسا الى استراليا. الامر الذي يؤدي الى تكريس وتعزيز ثقافة العنف الجسدي، والتحرش الجنسي ضد البنات والنساء، بل وايضا السيطرة على حق التصرف باجساد النساء، وتحديد حرية حركة المرأة، والتحكم في لباسها وبقية حقوقها المدنية والفردية. ولا نعد ان نجد ان حتى النساء لديهن القناعة بان العنف له ما يبرره لتأديب النساء.١

تعتبر قضية عدم منح حق الاجهاض احد القضايا الكبرى التي اتفق عليها اليمين الشعبوي في امريكا وفي اوربا الشمالية وفي دول اوربا الشرقية وفي اسيا. في وسط ازمة انخفاض الانجاب في هذه البلدان، هنالك رفض لحق الخيار في الاجهاض من قبل القادة الشعبويين. ان هذه الحكومات تريد الاطمئنان على ان هنالك ايدي عاملة تلد، وتدير عجلات الانتاج من اجل تحقيق الارباح، في الوقت الذي يعني الحمل بالنسبة لكثير من النساء الطرد من العمل. في خضم تناقض الرأسمالية هذا، تتنصل الدولة ليس عن تقديم العون للنساء من اجل التحكم في الانجاب، بل وايضا لا توفر للنساء سبل الوقاية الحمل. من هنا اثرت الكثير من الجدالات في الغرب حول حق الاجهاض.

لذلك، وفق التفكير الشعبوي، لم يعد حق الانجاب او عدم الانجاب قرارا شخصيا، بل قرار سياسي تتدخل به الحكومات. ٢ ادارة ترامب قلصت من الدعم لصحة الانجاب ٣. ان منع الانجاب في الولايات المتحدة، يعني عدم تمويل اجراءات الوقاية من الحمل. و تحويل جزء من تمويل الوقاية من الحمل الى المنظمات اليمينية الداعية الى «الامتناع عن الممارسة الجنسية للحيلولة دون حدوث حمل» بدلا من ايجاد وسائل منع الحمل في العيادات الصحية. في ايطاليا بدأت حملة ضد عدم الانجاب او التحكم في الانجاب. في اوربا الشرقية وفي دراسة قامت بها منظمة كفيينا تل كفيينا اوردت العديد من النماذج التي توضح ان قضية الانجاب اصبحت قضية وطنية و ليست قضية شخصية. حيث «ان الوطن يحتاج الى اجيال جديدة.» في امريكا اللاتينية قال شافيز « نساء فنزويلا هن روح المسار الثوري، لانهن يلدن الجيل الجديد في البلد، لانهن

زوجات»٤. ويتحدث عن دور المرأة في الامومة بانها «امومة ثورية» من اجل تعبئة النساء لدعم السلطة. يصف الرئيس الكوراتي عدم الانجاب من قبل نساء كرواتيا باعتباره «عمل عدائي للدولة». اما الرئيس الباكستاني عمران خان يقول ان «النسوية تفسد دور الامومة». ولهذا، تتعرض النساء المدافعات عن حق الخيار- اي حق الاجهاض- الى الاخطار والى العنف. تتعرض النسويات الى حملات الكراهية، وتهديدات عبر وسائل الاعلام الاجتماعي.

ان هذه السياسة والذهنية الشعبوية تفقد المرأة قدرتها على السيطرة وامتلاك قرارها على خياراتها، وتحركاتها وعلى حرية جسدها. تتحول كل هذه الى قرارات الآخرين. والآخر هو الدولة، السلطة، الفرد، الدين، العشيرة. كل هذه الهيئات لديها تصوراتها عن ماهية وكمية حقوق المرأة، ومساحة قدرتها على التحكم في جسدها. لذلك تفقد المرأة شعورها بالخصوصية والاستقلالية. بل تصبح هذه المفاهيم غريبة، وغير مألوفة. تلغي الشعبوية، كتحصيل حاصل، الفوارق بين الخاص والعام. حيث يذوب الخاص بما هو عام. لذلك لا يبقى الحيز الخاص للنساء. ان الدول المحكومة بالانظمة والقوانين الاسلامية تقدم افضل دليل على مدى حرمان المرأة من السيطرة والسيادة على قراراتها وعلى جسدها، مما ساوضحه في القسم التالي.

حقوق المرأة في الدول المحكومة بالقوانين والانظمة الشعبوية الاسلامية:

في الدول الناطقة بالعربية ظهرت الحركات الاسلامية منادية بالاسلام باعتباره «دين ودولة»، ويمتلك الاسلام السياسي تصور شامل وكامل عن وضع وحقوق المرأة. ان مجمل السياسات والقوانين التي مورست ضد النساء في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، توضح مدى المعاملة الدونية والانتقاص من حقوق المرأة. ان رأس حربة الحركات الاسلامية موجهة الى المرأة وحقوقها. ابتداء من ايران عام ١٩٧٩ بفرضها الحجاب الاجباري، معاقبة «التبرج»، الفصل بين الجنسين، تشريع زواج المتعة، تشريع زواج الاناث من الاطفال، والتي هي اجزاء من الحقوق «المقّرة» للنساء في الدول المحكومة بالقوانين والانظمة الاسلامية، وصولا الى افغانستان والسودان والجزائر في تسعينات القرن المنصرم، و الاردن ومصر والعراق والسودان والسعودية حيث حقوق المرأة، لا تحتاج الى شرح كثير.

لقد شهدت المنطقة برمتها مساع محمومة من اجل تغيير قوانين الاحوال الشخصية التي كانت قد شرعت في مراحل ثورات التحرر الوطني. جرى تقديم قانون الاحوال الشخصية في الجزائر في عام ١٩٨٤ وهو مغل بحقوق ومبادئ مساواة المرأة، وبعد الاستنكار له، جرى تقديم مسودة اكثر رجعية من المسودة الاولى وجرى تمريره بالصد من مصلحة النساء. في العراق جرت عدة محاولات لتغيير قانون الاحوال الشخصية الذي صدر عام ١٩٥٩ الى قانون اسلامي شيوعي في اعوام ٢٠٠٣، حين اقدم رئيس مجلس الحكم عبد العزيز الحكيم انذاك على محاولة احلال

الشريعة الاسلامية محل قانون الاحوال الشخصية، الا انه تم رفضه. في عام ٢٠٠٥ تم حشر تلك المواد التي رفضت عام ٢٠٠٣ بدستور ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠١٤ كانت هنالك مساعي لفرض القانون الجعفري الذي دحر هو الاخر بفضل تظافر القوى النسوية والتحررية.

ما قامت به حركات اسلامية سنية مثل داعش، لا يحتاج الى الكثير من الشرح او التفصيل. لقد قتلوا النساء، او وباعوهن في سوق النخاسة، و استخدمت المرأة كوسيلة اشباع حاجة للمقاتلين فيما اطلق عليه بفتوى «جهاد النكاح» في آذار ٢٠١٣، و نسبت إلى الداعية السعودية محمد العريفي.٥

اما فيما يتعلق بملكية المرأة لجسدها وحقها في التصرف بهذا الملكية الخاصة بها، يضع الإسلاميون اطرا محددة وخاصة لحرية النساء في التصرف باجسادهن. فالحجاب يفرض على الفتيات وفي سن مبكر، للحيلولة دون «فتح شهية الرجال». حرية الحركة للمرأة مشروطة بموافقة الرجل، فعلى المرأة الاستئذان من الرجل اولا ونيل موافقته قبل الاقدام على اية خطوة من اجل نيل رضاه وموافقته. «الشرف والعفة، والطهارة» هي من المفاهيم التي تشجع بها اذهان الفتيات ومن سن مبكرة، لـ «وقايتهن وتحصينهن» من أية احتمالية للتفكير مستقبلا باختيار شريك لهن خارج الاطر والقوانين الدينية. الحركات الدينية تجرم العلاقة الجنسية خارج اطار الزواج الرسمي وتعتبره جريمة تعاقب عليها قوانين الشريعة الاسلامية باعتباره «زنا». وتعفي الحكومات المحكومة بالقوانين الدينية عن مرتكبي جرائم الاغتصاب اذا قرر الاخير الزواج من الضحية، دون توجيه عقوبة لهذه الجريمة، نابع من التصور بان المرأة او الفتاة بدون غشاء بكاراة ستكون ناقصة القيمة، بحيث يكون زواج مغتصبها منها هو لترقيع هذه الشق، في «تسوية» بين المغتصب والمغتصبة. الفصل بين الجنسين و عدم الاختلاط، هو احد مبادئ الحركات الاسلامية.

جرى استخدام موضوع النساء وحقوقهن من قبل اليمين الشعبي في الغرب كما في الشرق. استخدمت التيارات اليمينية في الغرب موضوعة «العداء ضد المرأة» لدى الجماعات الاسلامية لتأليب المجتمعات الغربية ضد المهاجرين القادمين من الشرق الاوسط واسيا وشمال افريقيا، باعتبار ان هؤلاء اصحاب ثقافة مناهضة للمساواة ومعادية للمرأة. من جهتها تروج التيارات الشعبوية الاسلامية في الشرق او في الجنوب بان اوربا تنتهك «كرامة المرأة» حيث يقوم الغرب «بتعرية» النساء واستخدامهن بشكل سلعي وان المجتمعات الغربية، هي بدون اخلاق، تتصف بالانحلال. اما المجتمعات الاسلامية فهي، من نفس وجهة النظر هذه، اكثر حفظا لكرامة المرأة لانه يقام بتجبيها ومنع اختلاطها بالرجال. والحال، ان التيارات الشعبوية الاوروبية الغربية والاسلامية الشرقية، ينطلقان وبنهلان من نفس المصدر، الطبقي المحافظ على ثقافة وسياسات الطبقات الحاكمة وقوانينها ونظرتها المعادية لحقوق المرأة.

لقد واجهت النساء في مختلف انحاء العالم التيارات الشعبوية. لذلك في رسالة وجهتها نساء احتلن مواقع قيادية مختلفة في العالم المتقدم بان الشعبوية بتصوراتها المحافظة تقتطع حقوق

النساء، شيئاً فشيئاً، واجهت النساء في الولايات المتحدة سياسة ترامب المعادية للمرأة والداعية الى حرمان النساء من حق الاجهاض او الوقاية من الحمل. التظاهرات التي عملتها النساء في امريكا كانت اكبر ثلاث مرات من تظاهرة استلامه لمهامه كرئيس للولايات المتحدة. في كل مكان في العالم تواجه النسويات التيارات الشعبوية.

في العراق نظمت الشابات والطالبات و النساء تظاهرة مليونية نسوية ضد تغريدة مقتدى الصدر، كممثل للتيار الشعبوي الاسلامي الشيعي في العراق والتي اطلقها في يوم ٨ شباط داعياً فيها الى عدم الاختلاط في الخيام في ساحات الاعتصام في انتفاضة اكتوبر في العراق. اجابته الشابات بهتافات عالية انهن سيكوّن مع المتظاهرين « روح وجسد». كان الشباب الرجال يوفرون للتظاهرة النسوية الحماية الامنية من اي اعتداء و بسلسلة طويلة امتدت على امتداد ساحة التحرير في بغداد كما وفي المحافظات الاخرى. في تلك التظاهرة رفضت النساء التقسيم الجندي في ساحات الاحتجاج او في خيام الاعتصام وعدم الاختلاط والفصل بين الجنسين، مساندات ومدعومات من قبل الرجال المتظاهرين.

واخيراً، نوّكد على ان سعي النساء لنيل حقوقهن يسير في علاقة عكسية مع الحركات الشعبوية الدينية والقومية. فكلما حققت النساء تقدماً، بفعل نضالهن النسوي والتحرري، وبوجود و نضال القوى اليسارية والعلمانية التحررية، كلما تمكنت من دحر الحركات الشعبوية على اختلافها. ولذلك تستقبل النسويات السياسات الشعبوية بالرفض. وبالعكس، فان ازدياد وتصاعد نفوذ التيارات الشعبوية سيؤدي الى تراجع حقوق المرأة. من هنا، تمتلك النساء المصلحة الاولى والاخيرة بالنضال ضد نفوذ الحركات والتيارات الشعبوية القائمة على « اننا كلنا في نفس القارب». والحقيقة هي ان هنالك في القارب من يقمع الاخر الذي معه « في نفس القارب»، انه متمايز عنه اقتصادياً، طبقياً، وانه يريد استغلال مسالة الجندر، لتحقيق غلبة للرجال على النساء في ظل هذا التمايز الطبقي ومحافظاً وساعياً الى تخليد وتأبيد هذا التمايز الطبقي. ان من مصلحة النساء وحقوقهن ونضالهن انهاء كل تمايز طبقي اقتصادي بين البشر، والقضاء على الطبقة التي تريد الاستفادة واستغلال هذا الاختلاف الجنسي من اجل بقائها. ومن هنا، يصبح من الضروري للنساء الوقوف بوجه التيارات الشعبوية على اختلاف عقائدها وافكارها من اجل نيل حقوقهن في المساواة كاملة وغير منقوصة.

الشعبوية والعشائرية والفقهاء ..

بتول فاروق الحسون

نشر هذا النص في الأصل على موقع كتابات الصحفي، بتاريخ 3 أغسطس 2019 ،
بالعنوان نفسه، وقد أعيد نشر النص بإذن من الكاتبة.

هناك في ذلك العالم المتقدم يتساءلون لماذا سعدت " الشعبوية " الى قيادة الدول الكبرى ،
لماذا نجح اليمين المتطرف في اكتساح الانتخابات في بلدان اوربية عدة ، وفي الولايات المتحدة
الامريكية ؟

ماهي الشعبوية ؟ : هي "نوع من الخطاب السياسي الذي يستخدم الديماغوجية وإثارة عواطف
الجماهير بالحجاج الجماهيري ، لتحديد القوى العكسية. حيث يعتمد بعض المسؤولين على
الشعبوية لكسب تأييد الناس والمجتمعات لما ينفذونه أو يعلنونه من السياسات، وللحفاظ على
نسبة جماهيرية معينة تعطيهم مصداقية وشرعية. و عكس الشعبوية هو تقديم المعلومات ،
الارقام ، و البيانات بمخاطبة عقل الناخب لا عواطفه ، لذلك عادة ما يتم وصف الشعبويين
بأنهم يتبعون معاداة الفكر، أو يمارسون الجهل" ، والتمردات الشعبوية : هي " ليست أكثر من
تشنّج جلف لناخبين غير متعلّمين، سيتعلّمون عمّا قريب خطأ قراراتهم".

هناك يمين متطرف يريد اعادة الاعتبار للجنس الابيض، في مقابل غزو الاقليات الاخرى للعالم
الغربي .

اما هنا في هذا الجانب من العالم فنعاي من العشائرية التي سيطرت على الشارع ، بما يشبه
المليشيات المسلحة، والاختطاف بقوة السلاح للشارع ، مستغلة الانفلات الامني وضعف الدولة
، وبدأت العشائر بنشر اعرافها بالقوة وسط بقايا لتحضر مدني متبقي في بعض المدن العراقية
، فمصطلحات لم يكن يعرفها ابن المدينة، صارت من المفردات اليومية التي تسمع في الشارع

واماكن العمل (الكوامة ، الحشم ، والنهوة ، والفصلية ، والدكة وووو) .

ما معنى سيطرتها على نتائج الانتخابات ، بحكم تكتلها خلف قيادة تَسَيِّية واحدة ؟ هذا يعني ان الجهلة والبسطاء فكربا ، هم الذين يعيدون انتاج التخلف السياسي ، وهم من يسعى لتخريب ما تبقى من اشكال الحضارة الرافدينية العريقة .

اما الفقهاء من الطبقة السياسية ، فبعضهم ركب الموجة وصار يخاطب الناس كما لو كان سياسيا بحتا، فصار شعوبيا، يتملق الجمهور، و يتماهى مع عواطفهم ، مبتعدا عن توجيهه الاصيلي وهي دراسة العلوم الشرعية وابداء الراء العصرية التي هي محل ابتلاء اغلب الناس في الاحكام الفقهية ،والتي تعتمد على الرصانة العلمية ، والمنهج الموضوعي للوصول الى حقائق الامور .

وكما وجد من الفقهاء من يخفي احكاما فقهية عن العامة خشية الغوغاء او هياجهم عليه وتكفيرهم له ، مما جعل الشعبويين والعشائريين يصلون في الساحة وبلا ادنى مراعاة لحضارة يقال عنها انها اعرق الحضارات .

هل يحطم دعاة الجندر الاسرة وهل يدعون الى المثلية؟

نادية محمود

أطلقت في الآونة الأخيرة حملة واسعة لإدانة مفهوم الجندر. وجرى تفسير هذا المفهوم على انه سبب لتدمير قيم الاسرة، وانه يدعو للمثلية. هذه الادعاءات خالية تماما من الصحة، ولا تمت للحقيقة بأية صلة.

من الواضح كل حكومات ما بعد ٢٠٠٣، والتي تتكون من الأحزاب الإسلامية ذاتها استقبلت مصطلح الجندر دون اعتراض وفهمته بأنه يقصد منح حقوقا للنساء، وتمكين النساء. وقعت هذه الحكومات العديد من الاتفاقيات، وكتبت العديد من الاستراتيجيات، ووضعت خطط وطنية لسنوات، وفي متن هذه الاتفاقيات والاستراتيجيات محور يؤكد على الجندر أي: إعطاء المرأة حقوقها، وتمكينها اقتصاديا وسياسيا (عبر إعطاء الكوتا في البرلمان). تشكلت وزارة للمرأة، ثم تشكلت مديرية لتمكين المرأة، وتأسست فروع في كل الدوائر الحكومية لتمكين المرأة، من اجل- او هكذا يفترض- من اجل القضاء على الفوارق في الحقوق بين النساء والرجال. الحكومة تعلم ماذا يعني الجندر، الأحزاب السياسية تعلم بذلك، المنظمات النسوية تعلم بذلك، المراجع الدينية، وهذا المفهوم لم يكن غائبا عن أحد

الا أن تقوم في شهر تموز حملة من قبل نفس الأحزاب، وبشكل فجائي ضد الجندر واعتباره «يحطم الاسرة، ويدمر القيم، ويدفع بالمجتمع نحو الانهيار؟ امر يحتاج الى التوقف الجدي والجداد عنده.

ولكن لنتمعن من وما الذي يحطم الاسرة؟

الاسرة التي يسود فيها العنف، والتي يقر فيها إعطاء الرجل حق تأديب المرأة، هو ما سيحطم الاسرة. ليست هنالك علاقة زوجية سليمة قائمة على ممارسة العنف. الذي يحطم الاسرة هو

تزويج القاصرات من الطفلات، وادخالهن الى أوضاع يتعرضن فيه للاغتصاب الجنسي باسم الزواج، هو ما يحطم الأسرة. حين يكون للرجل دخل شهري وراتب، والمرأة سجيئة البيت تعمل من الصباح الباكر في العمل المنزلي والرعايي دون ان يكون لعملها أي قيمة او اعتبار، ودون ان تسمع كلمة شكر، او عاشت يدك، بل تعامل بالعنف بمختلف اشكاله، هذا ما يحطم الأسرة. حين لا يكون هنالك قانون بإمكان المرأة مسلوقة الحقوق تستجير به وينصفها ويحقق لها العدالة، هو ما سيحطم الأسرة. حين يعطى للرجل حق الزواج بأكثر من زوجة واحدة، ما عساه ان يكون شعور الزوجة الأولى والثانية والثالثة، وهن يتنافسن على رجل واحد؟ هذا ما يحطم الأسرة. حين تقتل اخت من قبل اخوانها، حتى يستأثروا بالميراث، ويعلنون انهم قتلوها حماية لشرف العائلة، هو ما سيحطم الأسرة. حين يقبل القانون بخدعة « شرف الأسرة»، ويغض النظر عن المجرمين قتلة النساء، هذا ما سيحطم الأسرة. حين يقتل الأطفال من قبل ابائهم او زوجات ابائهم، مثل الطفل موسى والعشرات مثله، تحطم العائلة.

قوانين الدولة في العراق قائمة على أساس منح الامتيازات للرجال على حساب النساء. وفي ظل هذه القوانين: نسبة الطلاق عالية حيث تسجيل في الدقيقة الواحدة ٨ حالات طلاق، وبلغت نسب الطلاق في عام ٢٠٢٢ فقط أكثر من ٣٧ الف حالة طلاق. نسبة العنف بازياد، قتل النساء بازياد. مع تعدد الزوجات، الان الرجل يقتل كلا زوجتيه وليس زوجة واحدة. المرأة لا تستطيع ان تذهب لزيارة عائلتها بدون إذن من الزوج، وكأنها سجيئة المنزل، وتحتاج الى ترخيص للخروج منه. العائلة محطمة الان في ظل القوانين السائدة.

من يحطم الأسرة هم ليسوا دعاة الجندر، المطالبين بإنهاء العنف، والمطالبين بفرص عمل للنساء، والمطالبين والمطالبات بفرص متكافئة لكلا الجنسين، ليس هؤلاء من يحطم الأسرة. بل المعنفين، والمضطهدين، والذين يمارسون القوة والقتل وسرقة جهود النساء هؤلاء هم من يحطم الأسرة. العدالة الجندرية والمساواة بين الجنسين لن تؤدي الى تحطيم الأسرة. فالذي يحطم هو ممارسة القوة ضد المرأة. الذي يحطم هو تفوق انسان على شريكه الانسان. الذي سيتحطم هو علاقة العنف والتسلط والهيمنة والتفوق للرجل. الذي سيتحطم هو تبعية المرأة للرجل وخضوعها له. الذي يتحطم هو المكان الدوني للمرأة، عبوديتها، واذلالها. هذا هو ما سيتحطم، ليحل محله علاقة قائمة على أساس المساواة، متوازنة وعادلة ومنصفة لكلا الطرفين من الزوجين. إذا كان لدى الحكومة او أحزابها إعادة نظر بمسألة الجندر، او انهم تراجعوا عنها لاي سبب من الأسباب، بالنسبة لنا نحن النسويات، ليست لدينا إعادة نظر بالمصطلح ولا بالمفهوم ولا بالمطلب. نحن ندعو ونطالب ان يسود الأسرة قيم إنسانية، عادلة، ومتساوية بين الأزواج، بين الرجال والنساء. على أساس الاحترام بين البشر، على أساس ان يكف الرجال أيديهم عن النساء والأطفال الأضعف منهم جسدياً.

لم نفهم الجندر خطأ ابتداءً. اننا نعرف ما يعني وسنواصل العمل على إعادة التوازن في العلاقة بين الرجل والمرأة من اجل ان تكون علاقة متكافئة وقائمة على أساس المساواة.

هل دعاة الجندر يدعون الى المثلية؟

احدى المسائل التي يدعي بها المناهضون لمفهوم الجندر هي ان دعاة الجندر يدعون الى المثلية. مرة أخرى، كلام خاطئ ولا صلة له بالحقيقة. لا يمكن الدعوة الى المثلية كما لا يمكن دعوة الناس لان يكونوا سود البشرة او حمر البشرة او بيض البشرة. لأنهم يولدون كذلك. الأسود يولد اسود، والاحمر يولد احمر والأبيض يولد ابيض، والمثلي يولد مثلي. لو دعونا من المساء حتى الصباح ان يتحول الأسود الى ابيض او الأبيض الى اسود، لن يستجاب لدعائنا. وإذا استخدمنا كل وسائل التواصل الاجتماعي والرسمي الناس ليتحول المغايرين الى مثليين، لن يحدث ذلك. لان الناس تولد وهي تحمل في جيناتها لون بشرتها، ولون عينها، ولون شعرها، وطبيعتها الجنسية كذلك. الامر كذلك بالنسبة للمثليين، نحن لا ندعو للمثلية. إذا عجبنا الأسود او لم يعجبنا، إذا عجبنا الأبيض او لم يعجبنا، وإذا عجبنا المثلي او لم يعجبنا، البشر يولدون بهذه الخصائص. لون جلد الانسان، ليس قميصا يختاره، وليس اخلاق يختارها مثل الكرم او البخل، الصدق او الكذب، الطيبة والشر. المسألة ليس لها علاقة بخيارات الانسان. المثلية ليست خيارا، بل جينات تلد مع الانسان، لا حكم للإنسان عليها، ولا دور له فيها. كما لا يمكن ان يتحكم الانسان بطول قامته او قصرها.

ان لم نفهم هذه الحقيقة العلمية، يعني ذلك، اننا لا نريد ان نفهم. والحال اننا انما ان نقبل العلم او نرفضه. لا يمكن لنا قبول إنجازات العلم الذي مكننا من استخدام التكنولوجيا، واللابتوب، والهواتف، والنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، التي كلها نتاجات علمية، ونرفض حقيقة الجينات التي يلد عليها الانسان، لأنها لا تتوافق مع عقيدتنا. ليس بوسعنا ان نكون انتقائيين. هذا ما يقوله علم البايولوجيا. والا سيكون حالنا حال بعض القبائل الافريقية التي تقتل البشر ذوي البشرة الصهباء او حمر الشعر، لأنهم يعتقدون انهم مسكونين بالشياطين ويجب قتلهم.

حول العنف ضد النساء

«سُعار قُمُول».. عن رهام يعقوب والحرب على النساء في العراق بلسم مصطفى

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 20 آب 2023
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:
www.jummar.media/3990
وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

السلطات السياسية والدينية والعشائرية تبدو عازمة اليوم أكثر من أي وقت مضى على «تكميم أفواه النساء». وبينما نستذكر اغتيال رهام وسبي الإيزيديات على يد خصوم وأعداء لا يلتقون ولو ظاهرياً، إلا أنهم يشكلون وجهين لعملة واحدة في حربهم على النساء وفي قمعهم للحريات المدنية والفردية.. عن رهامات جديدات هُنَّ أكثر ما يخشاه الأعداء..

«آب اللهاب»، هكذا يصف العراقيون هذا الشهر كاستعارة تصف لهيب شمسهِ الحارقة وحرارة الصيف التي تصل ذروتها خلال هذا الوقت من السنة. لكن آب العراقيين لها بٌ بتاريخ متشابكة مثلت أحداثاً مفصلية في تاريخ هذا البلد المنكوب: من غزو الكويت عام ١٩٩٠ - بعد أن ظن العراقيون أن نهاية الحرب الإيرانية العراقية التي يصدف أنها حدثت في الشهر نفسه من عام ١٩٨٨ كانت النسمة التي ستفتح للشقاء باباً، مروراً بسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على سنجار عام ٢٠١٤ وما تلاه من سبي النساء الإيزيديات والإبادة الإيزيدية، وليس انتهاءً بسلسلة اغتيلات الناشطات والنشطاء في البصرة تحديداً إبان الفوضى الأمنية التي شهدتها المحافظة صيف عام ٢٠٢٠، وهي تتمة لسلسلة من الاغتيالات وأعمال الخطف والتغيب التي طالت مجموعة كبيرة من متظاهري تشرين وصحفيين ومحامين آخرين. فقبلها بشهر واحد فقط، أُغتيل الباحث المتخصص في شؤون الجماعات الإرهابية والإسلامية هشام الهاشمي.

لهبُت تفترق وتتقاطع في أحداثها وأسبابها ومآلاتها، لكن هناك لهيباً ذا طابع جندي تقاطعي -كلمة جندي باتت لهيباً من نوع خاص- يتعلق بالحرب على النساء: حربٌ تتجلى بأشكالٍ وطرقٍ مختلفة. فالإيزيديات تم سبيهن على يد تنظيم "داعش" الإرهابي بسبب جنسهن وديانتهم، بعد أن سبى "داعش" واستباح التركمانيات والشبك المنسيات، وهن منسيات لهذا السبب: كونهن نساء وما يجلبه هذا الجنس البيولوجي والتكوين الاجتماعي من ويلات العيب والعار. وكذلك فإن اغتيال الناشطات له البعد ذاته: إذ تتداخل الدوافع السياسية مع جنس الناشطات والطريقة التي يتم من خلالها التحريض عليهن والتشهير بهن وما يلي الاغتيال أحياناً من معلوماتٍ متضاربة تصل الى حد تشويه السمعة أو -على أقل تقدير- جعل قضية الاغتيال طي النسيان. فالعدالة الغائبة أصلاً في العراق تندر المطالبة بها حين تكون الضحية امرأة.

ولكن خلافاً لغيرها من الناشطات المنخرطات بشكل واضح في النشاط الاحتجاجي السياسي كالناشطة لوديا رمون، التي نجت هي الأخرى من محاولة اغتيال قبل يومين فقط من مقتل خبيرة التغذية واللباقة رهام يعقوب واضطرت على إثرها أن تغادر البصرة لمدة من الزمن، فإن الأخيرة -وبحسب شهادات الكثير- كانت قد انسحبت نهائياً من أي نشاط سياسي بعد مشاركة بسيطة في احتجاجات البصرة لعام ٢٠١٨، فكان وقع نبأ اغتيالها صاعقاً لكل من عرفها. فأن يتم اغتيال أو التنكيل بالناشط السياسي على فظاعته أصبح أمراً معتاداً تمارسه حكومات ما بعد ٢٠٠٣. أما رهام فلم تكن ناشطة سياسية، فلماذا اغتيلت؟ أحوال الإجابة عن هذا السؤال من خلال شهادات ناشطاتٍ بصرياتٍ قابلتهن كجزء من بحثي الأكاديمي عن النشاط النسوي وعلاقته بوسائل التواصل الاجتماعي في العراق ودول أخرى. كل شهادة تحمل بين طياتها رثاء من نوع خاص: فرهام لم تكن بالنسبة للكثير من رفيقاتها الناشطات أو القواعد من النساء في مدينتها بشكل عام شخصية عادية، بل كانت استثنائية بتأثيرها ودعمها وإلهامها وشغفها اللامتناهي. والأهم من ذلك تؤشر هذه الشهادات مجتمعة على الخطر اليومي المحقق بالنساء، إذ تظل المرأة الحلقة الأضعف والأوهن في بيئة يحكمها السلاح والميليشا والعشيرة والسلطة الدينية: "الثالوث القاتل للنساء"، ومجتمع يغلب عليه طابع التسلط الأبوي والنزعة الذكورية المستفحلة.

ترتبط ذكرى مقتل رهام بفيديو انتشر انتشاراً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر فيه ناشطة شجاعة تهتف بالمحتجين ويصدح صوتها بأهزوجة: "أنا الحسيني المين صدك، إنت منو.. أنا الولائي للوطن، إنت منو!" لا تزال تلك الأهزوجة تُداول على مواقع التواصل الاجتماعي وتُنسب لرهام. لكن تاريخ هذا الفيديو يعود الى سياق تظاهرات تشرين وما تلاها من احتجاجات، ولم يكن في البصرة، وخلال تلك الفترة كانت رهام غائبة عن المشهد الاحتجاجي الواقعي أو الإلكتروني، وبحسب إحدى الناشطات اللاتي تحدثت إليهن، فإن الفيديو المقصود يعود لتظاهرة في بغداد.

فلماذا تم استهداف رهام إذًا؟ عُرفت رهام المولودة عام ١٩٩٠ بنشاطها الرياضي المكرس لدعم النساء بعد أن نالت شهادة البكالوريوس في التربية البدنية وعلوم الرياضة من جامعة البصرة في عام ٢٠١٣ وعملت كموظفة في لجنة الشباب والرياضة التابعة لمجلس المحافظة. تصف الكاتبة أماني الحسن في فصلٍ يسرد حياة الراحلة بأسلوبٍ روائيٍ على لسانها كيف أنها قررت ترك الوظيفة لتتبع شغفها في العمل الحر ضمن مجالها، فعملت بعدها مدربة في نادٍ رياضي ثم حصلت على شهادة الماجستير في التدريب الرياضي.ii

رغم كونها داعمة للمطالب الاحتجاجية إبان تظاهرات الماء المالح في البصرة عام ٢٠١٨، إلا أنها لم تكن ترغب في البداية أن تشارك بها حرصاً منها على أمن النساء، ولكن بعد إلحاحٍ منهن نظمت مسيرة نسائية بالتنسيق مع ريمون كما ذكرت لي. ويبدو أن حظها العاثر، وحظ رفقتها ريمون أيضاً، قادها إلى الظهور الإعلامي والحديث بشجاعةٍ عن مظالم مدينتها وأهلها. تسبب ظهورها الإعلامي في تصاعد حملة التشويه والتشهير ونشر صور تظهر فيها برفقة نشطاء وناشطات أخريات مع القنصل الأمريكي في المحافظة في "مناسبة يوم المرأة العالمي".iii تصف الحسن في فصلها أن المناسبة كانت "مدعومة حكومياً"، وهذا ما أكدته لي ريمون أيضاً: "كانت معنا نساء منتميات إلى أحزاب حاكمة بحزب الفضيلة". ولكن ماكنة الإعلام الإيراني والحزبي والولائي لم ترحم رهام بل استغلّت تلك المناسبة، كما هو ديدنها، للتشهير بكل من شارك بها، وعلى رأسهم هي، واتهامهم بالتواطؤ والعمالة، ثاراً من الاحتجاجات وأعمال حرق القنصلية الإيرانية ومكاتب الأحزاب الولائية الهوى في المحافظة. وفي حالة رهام، أشارت أيضاً إلى دورها في التأثير على النساء. كانت تهماً جزافاً تزامنت مع تسجيل أسمائهم في قوائم عائدة للأمن الوطني كما في حال رهام ومع لغة سردية عدائية تصاعدت إبان تظاهرات تشرين، ونعت المتظاهرين من خلالها بـ"أبناء أو بنات السفارات" و"الجوكرية". مفردات تحولت إلى سلاح فتك بالعديد منهم في وقتٍ كانوا يطالبون فيه بالمساءلة والعدالة. وفي حالة رهام، حتى بعد أن تمكنت عائلتها بوساطاتٍ ما من رفع اسمها من تلك القائمة، إلا أن ذلك لم يُنجيها من القتل، كما لو أن الرسالة المقصود تمريرها أن كل من ذُكر اسمه أو اسمها في تلك القائمة هو مشروع اغتيال مؤجل، تقول لي صحفية كانت مقربة منها (ت.و).

مقاومة من نوع آخر

على الرغم من حملة التحريض ضدها والتهديدات التي تلققتها خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، إلا أن ذلك لم يثنِ رهام عن مواصلة نشاطها الاجتماعي النسوي، وأنا هنا استخدم هذه الصفة كتمارسه وسلوك لا كهوية أو فكر، إذ كان هذا همها الأول. فبحسب ريمون، لم يكن مصطلح "نسوية" شائعاً حينها، ولكنها كانت مؤمنة إيماناً كبيراً بقضايا المرأة وحقوقها. وعلى النقيض

من صورتها المرتبطة بالاحتجاجات في ذاكرة الشباب العراقي، تذكرها الناشطات بطريقة أخرى. فوثقت رهام علاقتها مع نساء مدينتها التي أحببتها حباً جماً، نابغاً من شعورها بالانتماء لها والفخر بهويتها، من خلال عملها الرياضي ومبادراتها المبتكرة في دعوة النساء للمشي في شوارع البصرة على نحوٍ غير مألوف سابقاً فجمعت البصريات على تنوع خلفياتهن الاجتماعية. وبهذا الصدد، تحكي لي إحدى الناشطات البصريات كيف أن رهام "كانت صديقة لكثير من صديقاتي... حتى والدي كانت تحبها كثيراً... هي لم تكن نسوية بقدر كونها تسعى لتوصيل المرأة لمكانةٍ معينة.. لعبت رهام على وتر حساس ألا وهو نقل المرأة من الحيز الخاص الى العام عن طريق المشي والتحرك في شوارع البصرة". كانت لرهام "شعبية كبيرة بين نساء البصرة"، تضيف الصحفية (ت.و).

تذكر الحسن في فصلها كيف استطاعت رهام بعد سنواتٍ من الشراكة مع شخصٍ آخر في أحد النوادي الرياضية أن تؤسس أول صالة رياضية نسائية خاصة بها مطلع عام ٢٠٢٠ وأن تحول نشاطها الى التدريب عن بعد خلال فترة الوباء وحتى قبل أن تقوم السلطات بإجراءات الحظر حرصاً منها على سلامة النساء أولاً ورغبةً منها في الوصول الى حبيسات المنازل قسراً ثانياً وكانت في الوقت ذاته تُحضر رسالة الدكتوراه في اختصاصها.

تخبرني إحدى الناشطات والنساء اللاتي كن يتدربن في النادي أن رهام كانت "قدوة لنا.. كانت تجتمع معنا في الجيم وتحدثنا عن الكثير من الأمور...نحن عرفناها كنسوية (بأفعالها) لا كسياسية". وبحسب ريمون، فإنها كرست نفسها لتقديم كل أنواع الدعم النفسي والعاطفي والمادي للنساء اللواتي يتدربن معها في النادي الرياضي، الى جانب محاولاتها الدؤوبة في توعيتهن بحقوقهن في الحياة بالإضافة الى حثهن على الاهتمام بصحتهن وأجسادهن. كان النادي عبارة عن "مملكتها" وهي "القائدة" والنساء المتدربات "جيشها النسوي"، كما تصف الحسن.^{iv}

نفهم من خلال هذه الشهادات أن دور رهام الاجتماعي وتأثيرها في محيطها النسائي كان أهم بكثير من دورها السياسي المقترض والمحدود والآني. فعملها مع النساء كان طموحها الأول واستطاعت أن تحقق نجاحات ملموسة ربما عجزت عن تحقيقها منظمات كاملة. فهي أبت الا تنازل عن مبادئها المتعلقة بالاهتمام بالنساء وكان لحضورها في حياتهن وتجاربهن استمرارية لم ينجح أي شيء في زعزعتها أو انقطاعها. ولذا بات إسكات ذلك الصوت والى الأبد حاجة ماسة للأحزاب الحاكمة وقضاؤها. فرهام جسدت النقيض النوعي لنموذج المرأة الذي سعت أحزاب ما بعد ٢٠٠٣ الى تشكيله وقولبته وديمومته، فمثلت مصدر إزعاج وتهديداً حقيقياً لمشروع تجهيل المرأة العراقية وتحويلها الى مجرد تابع للحزب الحاكم وتجنيداً لخدمة أيديولوجياته المناهضة لأفكار المساواة والعدالة الاجتماعية مع خضوعها التام للنظام الأبوي وقبولها بدونيتها بل وإيمانها أنها الصواب، فوجب التخلص منها- أي من رهام.

آبٌ لَهَا بٌ جَدِيدٌ

ونحن نستذكر الذكرى الثالثة لاغتتيال رهام، نعيش آباءً لها باً آخر إذ يتجلى هذا المشروع الأذنب ذكره في أبهى صورهِ مع تصاعد الحملة الشرسة ضد مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي المعني بالأدوار والأعْطاف والسلوكيات الخاصة بالرجال والنساء الناتجة عن التنشئة الاجتماعية والتكوين الثقافي والتمييز الناجم عن تلك العلاقة الهرمية بينهما عن طريق الترجمة المُدسّسة والمضللة لمعانيه وربطه بالبيدوفيليا، أي الاعتداء الجنسي على الأطفال، والممارسة الجنسية مع الحيوان، أو العلاقات المثلية، مع الخلط المضلل والمتعمد بين النوع الاجتماعي والهوية الجندرية، وهي مفهوم لم يدخل القاموس القانوني والاجتماعي العراقي بعد، ولن يكون ذلك حتى في المستقبل المنظور لانعدام المناخ المناسب لتوفير الحريات الفردية.^v وبغض النظر عن الدوافع لإثارة هذه الحملة في هذا الوقت تحديداً، وهذا بحد ذاته موضوع يطول شرحه، إلا أن تلك الحملة لا تبدو وليدة اللحظة أو عشوائية فهي تحمل بصمة الإعلام الإيراني وتعود بجذورها الى سياق ما بعد تشرين، مستفيدةً من تحشيد القوى المتطرفة والمحافظّة عالمياً ضد ما يُسمى بأيديولوجية الجندر وتصويرها بأنها الخطر الذي يهدد قيم الأسرة والأطفال. وفي العراق، فإن عواقبها تمس النساء بشكل مباشر. فكانت الاستجابة الحكومية سريعة كسرعة البرق، إذ سارعت جهات مؤسساتية في بغداد وعدد من المحافظات، كمجالس المحافظات ونقابة الأطباء ووزارة التعليم العالي وهيئة الإعلام والاتصالات وديوان الوقف الشيعي، الى إصدار أوامر إدارية ليس فقط بحظر استخدام مفردة الجندر أو النوع الاجتماعي، بل بتبديل أسماء وحدات تمكين المرأة الى "شعب خاصة بالأسرة والتنمية المجتمعية"، كما أشارت كتب مسربة عبر الإنترنت، رغم أن تلك الوحدات كان وجودها شكلياً في المقام الأول.^{vi}

وغصت وسائل التواصل الاجتماعي بعشرات المقاطع المصورة والمنشورات التي تهاجم النسوية وقانون العنف الأسري باعتبارهما تهديداً للقيم الدينية والاجتماعية المقدسة. فيما يبث عدد من المعممين والروايد أو منشدي الأناشيد الدينية الخاصة مستثمرين في مناسبة شهر محرم خطاباً تحريضياً علنياً مستعيراً للغة التي شيطنت متظاهري وامتظاهرات تشرين نفسها، فاستبدلت مفردة "جوكرية" بـ "جنادرية" و"أبناء وبنات السفارات" بـ "أبناء وبنات الجنادر"، وجيشت الجيوش الإلكترونية في كل مكان للتشهير والطعن بالناشطات وبكل من تجرأ على توضيح المفهوم.

إن وقوف هذه الأحزاب علناً ضد مشروع قانون مناهضة العنف الأسري على ما يعتريه من خللٍ كبير ونقاط ضعف كثيرة لهو دليلٌ دامغٌ على رغبتها في أن يستمر تعنيف النساء والأطفال، وهي تغذيه من جانبها بلغةٍ عدائيةٍ وخطابٍ عنيف. حملات ممنهجة من الواضح أنها صُغت

لها أموال كان من المفترض أن تنفق لتوفير حياة كريمة للمواطنين.

وظّفت الأحزاب الإسلامية الحاكمة وحشدت النساء الإسلامويات للمشاركة في هذا السُّعار والتعنيف السردى فليس أقسى وأمرّ من منظر امرأة تهتف ضد قانون العنف الأسري الذي من المفترض أن يحمي أطفالها أو ضد المساواة التي من المفترض أن تنتشلها من موقعها الدوني وتحيل العلاقة الهرمية بينها وبين الرجل الى علاقة أفقية.vii هذا المشهد بالذات يستحضر حكاية الأمة أو الخادمة لمؤلفتها الكندية مارجريت أتوود ورؤيتها المستقبلية الديستوبية لوضع النساء في الغرب بعد أن يعاود النظام الأبوي فرض سيطرته بالكامل نتيجة صعود القوى المتطرفة والمحافظة ويقبض على النساء وكافة الفئات المهمشة الأخرى. فيما تتحقق بعض تفاصيل هذه الديستوبيا في كل بقاع العالم اليوم، فإنها ليست بالأمر الجديد على دولة كالعراق فالواقع مليء بما هو أفظح، ويزداد سوءاً يوماً بعد يوم. خصوصاً وأن السياق العام والبيئة التي مكنت الحركات النسوية والحقوقية في الدول الغربية تختلف اختلافاً جذرياً عن سياق الدول ذات الأغلبية العربية والإسلامية ومن ضمنها العراق. فإن ردة الفعل العنيفة أو “الباكلاش – Backlash” بالإنجليزية التي تواجه بها تلك الحركات لتحاول تقويض مكتسباتها والعودة الى نقطة في الماضي البعيد حيث كان النظام الأبوي مسيطراً بشكل كلي تحدث في بيئة محمية ببنية تحتية من مؤسساتٍ رصينة ودساتير وقوانين قابلة الى التطوير، وبالتالي فإن تبعاتها مختلفة عن عواقبها في دول لا تزال محكومة بهذا النظام. فلعراق لا يزال يعيش في تلك النقطة البعيدة وضمن هذا السياق الزماني والمكاني تناضل النساء؛ ومن تخرج عن الصورة التي رُسمت لها أو تحاول التفكير خارج نطاق الصندوق يتم وصمها بالعهر، فُتقتل معنوياً قبل قتلها مادياً، وكأنا نعيش في زمانٍ يشبه العصور الوسطى المظلمة، حيث كانت الكنائس تلاحق وتطارد النساء المفكرات، وتنصب لهن المحاكم بعد وصمهن بالساحرات المشعوذات، ليتم إعدامهن وحرقهن من بعدها. بدل وصم الساحرة، تُوصم المرأة المخالفة لما هو سائد في سياقنا بـ“العاهرة”، وهكذا يُحكم عليها بالموت حتى لو كانت محظوظة ونجت بجسدها. تُخبرني ناشطة بصرية أنها لا تخشى الموت بقدر خشيتها من تشويه سمعتها بعده.

فالسُّلطات السياسية والدينية والعشائرية تبدو عازمة اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى على “تكريم أفواه النساء” كما تصف الصحفية (ت.و). وبينما نستذكر اغتيال رهام وسبب الإيزيديات على يد خصوم وأعداء لا يلتقون ولو ظاهرياً، إلا أنهم يشكلون وجهين لعملةٍ واحدة في حربهم على النساء وفي قمعهم للحريات المدنية والفردية.

إن وجود رهاماتٍ أخريات أو ميلاد جديدات هو أكثر ما يخشاه هؤلاء الأضداد

١- تذكر الكاتبة أماني الحسن في فصلها الروائي «الياء التي قتلت صاحبها» والمكرس لحياة الراحلة بالإعتماد على شهادات من عائلتها أن رهام كانت تفضل كتابة إسما بتلك الطريقة

بدل ريهايم.

٢- أماني الحسن، «الياء التي قتلت صاحبته»، رائحة الفلفل: تحليل وتاريخ وسير لانتفاضات العراق. تحرير عمر الجفّال، الطبعة الأولى. بغداد: دار الرافدين. ٢٠٢٢

٣- المصدر السابق، ص ٧٧.

٤- المصدر السابق، ص ٧٨.

٥- بالتزامن مع هذه الحملة، أنهى البرلمان العراقي خلال هذا الشهر القراءة الأولى لمقترح التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء، رقم ٨ لسنة ١٩٨٨، جاء في المادة السادسة منها «يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من أقام علاقة شذوذ جنسي». وفي مادة أخرى ورد التالي: «السجن والغرامة على كل عملية تغيير جنس، أو استخدام دواء يؤدي إلى التخنّث».

٦- هناك دعوات لإلغاء هذه الوحدات نهائياً وإلغاء وحدات النوع الإجتماعي في بعض مجالس المحافظات.

٧- إنظر أيضاً تصريح د. بشرى الزويني مستشارة رئيس الوزراء لشؤون المرأة.

«لست غليظاً مع النساء؟! إذن رجولتك محل شك» أمانبي الحسن

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 14 تشرين الثاني 2022
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:

www.jummar.media/2427

وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

«مخنث» و«طلي» و«ليس برجل».. يضطر رجال إلى مواجهة هذه الأوصاف والشتائم لأنهم فقط قرروا عدم العيش كعالة على نسائهم، وطالبوا أيضاً بحقوقهن في مجالسهم.. يعيش مسلم الشوكي السكينة والرضا عن النفس بعدما عاش وزوجته حياة طبيعية تقوم على المحبة والاحترام.

لكن الآخرين، وبينهم والده، لم يتركوه

لقد لاحقوه بألقاب يطلقها المجتمع المحافظ، مثل مجتمع مدينته واسط في جنوب العراق، على الرجل الذي يعامل زوجته بلطف وحنو ويساعدها في الصغيرة والكبيرة.

«خروف»، «مخنث»، «ليس برجل»، قيلت هذه الكلمات من وراء الشوكي، وشاهدها تتبدى في نظرات الناس ومواقفهم منه.

«كنت أفتح لها الباب وأمسك حقيبتها وأخفف عنها أي حمل ودائماً أسير معها جنباً إلى جنب.. لكن هذه السلوكيات البسيطة والعادية تُعتبر شاذة في نظرهم».

يقول الشوكي إن السائد في مجتمعه هو معاملة النساء بإساءة وفوقية، ومن مظاهر الرجولة أن يسير الشخص أمام زوجته ويرمي أحمال التسوق عليها.

عندما يفتح الشاب الواسطي باب السيارة لزوجته، يرمقه والده بنظرة تبدو عليها الحسرة.

”كأنه يقول لنفسه إنني لم أنجب رجلاً كاملاً يعامل زوجته بخشونة وقوّة. ربما شعر أبي بالندم لأنه أنجبني“.

في المجتمع الواسطي، وشأنه في ذلك شأن مجتمعات مدن عراقية أخرى، رُسمت علاقة الرجل بزوجه على هيئة حرب يجب أن يفوز فيها أحد الطرفين، المرأة أو زوجها.

إن استطاع الزوج إهانة زوجته وتركها تتحمل أعباء كل شيء وحدها وامتنع عن مسك يدها في الشارع، فهي امارات على رجولته ودليل على أنه المسيطر. وكلما ضاق الخناق على المرأة ولم تنبس بنت شفة فإنها ستكون بنظر الطرف الآخر، امرأة محترمة وزوجة سالحة في قاموس ”الرجولة“ هناك.

ولا يعرف هذا القاموس الخروف بأنه ذلك الحيوان الذي يسير على ٤ قوائم. بل الخروف أو ”الطلي (باللهجة العامية العراقية)“ هو الرجل المنقاد لزوجته والذي يستمع لأرائها ويأخذ بها.

وفق هذا الواقع، يجب على المرأة أن لا يكون لها رأي فضلاً عن إقناع الرجل به.

ولو خالفت هذه ”القاعدة“ وكان لها كيان وآراء مستقلة، فلن يعد بعلها في عين المجتمع سوى ”طلي“ تتحكم به زوجته.

يحترم زوجته؟ إذن هو مسحور!

يعتقد بعضهم، في محافظات عراقية عديدة، أن التفاهم وتبادل الاحترام في العلاقات الزوجية ضرب من المستحيل.

فإذا ”ضُبط“ رجلاً يحب زوجته ويمنعها مساحة كافية من الحرية، سيقال إنه ضحية فعلة طرفيها زوجته و”أم عباس“، والأخيرة كنية تطلق على ساحرة مُتخيلة قادرة على فعل المعجزات، مثل احترام الرجل لزوجته.١

وسيعامل هكذا رجل بصفته ”مسحوراً“، وستُكره زوجته بين الأقارب وقد يخشى الرجال على أنفسهم منها ويسعون لإبعادها عن نساءهم لئلا تدلّهن على الطريق لـ”أم عباس“.

”المخنث“ أو ”قواد“!

في معاجم اللغة العربية، المخنث هو المدلل على صورة الرجال والنساء.

بيد أن هذه الكلمة تقال للرجل الذي يحترم زوجته ويدلها ويفعل الأشياء الواجبة عليها، مثل حمل الطفل أو تغسيله أو مساعدة الزوجة في العمل وتنظيف البيت.

بعبارة أخرى، فإن المخنث هو الشخص الذي لا يعيش عائلة على زوجته أو أهله؛ أو هو الرجل الذي يقوم بواجباته تجاه نفسه ومن معه. لكن مصطلح "كواد-قواد"، هو الأكثر إيلاماً، وقد سمعه حيدر من والدته بعد أن وافق على طلب أخته بأن تشغل وظيفة في شركة خاصة ينتهي دوامها عند غروب الشمس.

كان رد الوالدة صادم و"جارج" بالنسبة لحيدر.

كانت هذه الأم قد اضطرت إلى ترك الدراسة، ومنعها زوجها من العمل، وتعرضت لمرات عدة للتعنيف من قبله. رغم ذلك، فإنها لم تكن تريد لابنتها ان تستقل مادياً، وأن تخوض الحياة من دون سلطة ذكورية توجهها، وتحدد مصيرها.

"كان كلاماً ذكورياً خارجاً من فم تعلم الصمت لسنوات امام رجال العائلة"، قال حيدر.

وهناك نساء كثرات، ومن طبقات مختلفة، يتحدثن بكلام يبدو للوهلة الأولى وكأنه صادر من رجل عاش في زمان غابر، لكنهن في الحقيقة لسن سوى نساء تشبعن بالتربية الذكورية، واندمجن معها حتى أصبحت جزءاً منهن.

كيف تنقذ نفسك؟!

لم يتزوج أحمد بعد، وهو مسؤول عن شقيقاته ويريد أن "يدللهن". لكن كيف السبيل لذلك في مجتمع واسط؟

وجد فكرة تحميه

"في داخل المنطقة أنا ابن عشيرة ومن عائلة معروفة، ولا أريد أن أكون حديثاً تتداوله الألسن. لذا أخذ شقيقاتي في سفرات خاصة أو إلى خارج المحافظة، وهناك أمنهجن حرية ارتداء ما يحلو لهن من ملابس أو في التصرف".

صحيح أنه يرى المسؤولية مرهقة وشاقة. بيد أن هذا الاتفاق مع شقيقاته أكسبه احترامهن.

”رغم عدم رغبتني في الاستماع لأسرارهن، إلا أنهن يشاركنني كل أفكارهن ولا يترددن في ذلك“.

هكذا نجح أحمد في حفظ شخصيته واسمه، كما يعبر، مثلما نجح في خلق مساحة ثقة مع شقيقاته ”اللواتي لم يخب ظني بهن“.

هنا، في هذه المجتمعات، تجد النساء مدركات لمطالب المجتمع وضغوطاته وهن قادرات بذكائهن على وضع خطة تحمي الطرفين، الرجل والمرأة، من نظرة المجتمع في حال أعطين الثقة الكافية لصنع هذه الشراكة في الوجود.

غير أن رجالاً كثيرين يطغى عليهم الشعور بالفوقية وقدرتهم على إحسان التصرف واختيار نمط الحياة المناسب للنساء دون الرجوع لهن ولو للاستماع.

دفاع مستمر

لدى علي زويد، وهو ناشط في مجال حقوق النساء، تفسيرات عدّة للهجمات المتكررة على الرجال الذين يساندون النساء، ويتعاضدون معهن للمطالبة والحصول على حقوقهن.

”المؤكد إن كل أو غالبية الهجمات تأتي من ذكور يحملون أفكاراً عنصرية تجاه النساء“.

يربط زويد الدفاع عن حقوق المرأة بالقضايا العامة الأخرى، ويعتقد أن قضية النساء لا يجب أن تكون محصورة في نضالاتهن، ”يتجاهل هؤلاء (العنصريون) مفهوم القضايا العامة وهي المحرك لأغلب ما يدور ويطرح من نقاشات سواء في الفضاءات الالكترونية أو العامة“.

يستطرد زويد بشرح وجهة نظره أكثر ”القضية العامة لا تخص الفئة صاحبة القضية، لأن ضررها يشمل الجميع“.

ويطرح مقاربة ”من يتضرر مثلاً من أزمة المياه؟ ليس المزارعون وحدهم، بل نقص المحاصيل تشمل تبعاته كل المواطنين... وكذلك قضية حقوق النساء قضية عامة لا تقتصر تبعاتها على النساء“.

وليشرح أكثر للرجال، يمضي قائلاً: ”الكل يتأثر بنقص اليد العاملة من حرمان النساء من العمل، والرجال بالذات يتضررون من تحمل الاعباء بسبب عدم تمكين النساء، والرجال يتأثرون من تعرض عائلاتهم للتحرش أو عدم وجود زخم نسوي في الأماكن العامة بسبب حرمان النساء من حرية الخروج“..

لذلك، فإن زويد لا يودّ التراجع أبداً عن الدفاع عن حقوق المرأة، ”من يهاجم الرجال المدافعين عن النساء يغيب عنه الحس الإنساني (..) وإن حقوق النساء ستؤخذ من الذكور ومن مجالس الذكور أنفسهم ومن الأماكن التي تحرم من دخولها النساء، وهذه مهمة لا يقدر عليها سوى

الرجال المساندين للنساء“..

العيش بسلام

أحمد ومسلم يعيشان، حسب قولهما، بسلام لأنهما شعرا بأن حياة عادلة للجميع يمكنها أن تكون أسهل على الكل أيضاً.
توفيت زوجة مسلم، لكنه يعيش باستقرار نفسي، ولا ينفك يتذكرها كبطلة لـ“أجمل قصة حب“ عاشها.

العنف الطبي على اجساد النساء

جوان ميرزا

الذي جعلني أتوجه لكتابة هذه المقالة، عدة أسباب في مقدمتها، كوني طبيبة والأمر الآخر كوني امرأة ولدت ونشأت في مجتمع شرقي ذي عادات وموروثات بطيركية ذكورية. تمارس السلطة والهيمنة والعنف ضد المرأة، والتسلط والتحكم بجسدها بكل انواع الاستبداد، هذه الهيمنة نراها علي اجساد النساء بشتى الوسائل والطرق. نراها في علاقاتها الاجتماعية في قراراتها في الزواج او الطلاق او الانجاب، في العمل بالمساومة على جسدها مقابل الحصول على الوظيفة او التدرج الوظيفي، نراها في الشارع، أو في أي مكان آخر يُمارس ضدها التسلط والتحكم وفقا لمعايير ومقاييس ذكورية. الرقابة عليها في خطواتها في الحركة والملبسة ونوعية ولون القماش الذي يغطيها، حتى تقاسيم وتعابير وجهها وحركة عينيها ونظراتها، حتى الحقيبة التي في يدها، كل هذه تحت سلطة الرقابة المجتمعية الذكورية .

العنف الطبي يُمارس على اجساد النساء بأشكال مختلفة، في المؤسسات الصحية التي من المفروض ان تكون مؤسسات خدمية لأجل حماية جسد الانسان من الألم، ومعاناة التوعك الصحي. أحد أشكال العنف الطبي الذي يُمارس على اجساد النساء هي العمليات القيصرية، والتي هي حسب تقارير منظمة الصحة العالمية بأن الضرورة لإجراء الولادات القيصرية لا تتجاوز اكثر من 15% من الولادات لكن هناك دراسات واحصائيات كشفت، إن نسبة العمليات القيصرية تتجاوز إلى اكثر من 60% من الولادات في المستشفيات الخاصة وحوالي 40% من الولادات في المستشفيات العامة. هذه الولادات حسب تقارير منظمة الصحة العالمية غالباً يكون ليس لها مبرر طبي حيث يقرر الطبيب اجراء العملية القيصرية لسببين الاول الربح المادي حيث ان تكاليف العمليات القيصرية هي اضعاف الولادة الطبيعية، والسبب الثاني لتأمين المزيد من الوقت، حيث يوفر الطبيب وقتاً اضافياً من كل عملية قيصرية، لكي يأخذ عدد اكبر من المرضى في عياداته الخاصة.

شكل آخر من العنف الطبي كشف العذرية حيث تخضع النساء للوصاية الأبوية من المجتمع على اجسادهن بشكل مهين، ويتم ترسيخ هذه الوصاية والهيمنة الأبوية عليهن بإخضاع النساء

لهذه الممارسات المهينة على يد الاطباء حيث يستخدم الاطباء خبرتهم لدعم هذه الوصاية على اجساد النساء لأجل الربح وكسب الشهرة وتلبية رغبات ذكور العائلة ومعظم الاحيان تتم هذه الانتهاكات اللامرر لها علميا وطيبا دون اخذ موافقة النساء.

تقول منظمة الصحة العالمية WHO في تقريرها لأكتوبر لعام ٢٠١٨ إن لا أساساً علمياً أو طبياً ل«اختبار العذرية»، لافتةً إلى أنه «لا يوجد فحصٌ يمكن أن يثبت أن فتياتٍ أو نساءً كن يمارسن الجنس من قبل».

تعتبر المنظمة أن اختبار «العذرية» ينتهك حقوقَ الإنسان والمرأة الأساسية، وينزع منها حقَّ التمتع بصحتها دون أضرارٍ جسديةٍ ونفسيةٍ، لما يحمله الاختبارُ من «ألم وإهانة، وصدمة لها»، واعتبرت المنظمة أنه «من غير الأخلاقي أن يقومَ الطبيب أو من ينوبه بإجراء اختبار العذرية، وحتى في حالات التعرض للاغتصاب حيث ان اختبار العذرية» بالرغم من شأنه ممكن مُساعدة الفتيات المغتصابات للحصول على «توثيقٍ» للحادثة، لكن المنظمة لفتت في تقريرها إلى أن قيام الاختبار على هؤلاء الفتيات، يضاعفُ آلامهن، ويدفعهن لاسترجاع مشهد الاغتصاب من جديد، ما يؤدي إلى «إعادة الصدمة وإعادة الإيذاء»، مُحذرةً من إجرائه على أية حال واللجوء الى طرق اخرى لإثبات واقعة جريمة الاغتصاب.

جسد المرأة ليست ملكها؛ حتى في وعكها الصحية عندما تذهب النساء الى الاطباء، فالطبيب لا يتكلم معها ويهملها تماما ويخاطب الزوج او الاب او الاخ الابن الذي في صحبتها، أي المخاطبة والحديث يكون مع الذكور ممن هم في رفقة المريضة وهم الذين يقررون نوع وكمية وكيفية العلاج اما المريضة لأنها امرأة ليس لها رأي ولا قرار. هذه في الحالات العادية أما في العيادات النسائية المرأة هي وحدها من تتحمل آثار وسائل منع الانجاب من حبوب او كبسولة تحت الجلد او حقن في العضلة مرة كل ثلاث اشهر او لولب داخل الرحم، وكل هذه الوسائل من موانع الحمل قد يناسب امرأة ولا يناسب اخرى، وقد يسبب مضاعفات جانبية عليها، من خلل في انزيمات الكبد وزياده الوزن وحصول تجلطات في الاوردة والشرايين، وهناك ابحاث تشير بأن موانع الحمل قد يكون لها علاقة بالسرطانات كسرطان الثدي والرحم او المبايض. جسد المرأة يتحمل مسؤولية الانجاب والولادة وكذلك نفس الجسد يتحمل مسؤولية عدم الانجاب حيث تخضع لاختبار وسائل الانجاب الى ان تجد وسيلة مناسبة لها ولجسدها. إن كانت لا تناسبهم هذه الاختبارات عليها ان تجرب وتختبر كل الوسائل بكل مضاعفاتها وغالبا ما يكون الرجل بعيدا عن كل هذه المشقات ومسؤولية موانع الحمل.

الرجل عليه المشاركة في مسؤولية منع الحمل وذلك باستعمال واقي ذكري كوندوم وغالبا معظم الرجال يرفضون ذلك ظناً منهم إنه يقلل المتعة السريرية، وهذا اعتقاد خاطئ تماماً، وممكن أيضاً أن يعمل الرجل عملية فاسو كتومي اي ربط قناة الحيامن وهذا شائع جدا في بلدان اوربوا وامريكا وهي طريقة آمنة جدا للرجال كوسيلة منع حمل نهائي وهذه الطريقة لا تؤثر على حياتهم الجنسية اطلاقا، ولكن للأسف لقلة الثقافة الصحية والصحة الجنسية، الرجل

العربي لا يقبل النقاش في هذا الموضوع نهائيا وهو مرفوض عنده تماما وكأن الذكورة والرجولة مرتبطة بقناة الحيامن وهذا من خلال تجربتي وأثناء عملي لاحظت ذلك.

ما أريد الإشارة إليه هنا، هو من حق النساء الخيار والقرار بالإنجاب او الامتناع عنه لا سلطة لأحد على اجساد النساء غير انفسهن .

حق الاجهاض وحق الامتناع عن الانجاب هو حق من حقوق المرأة ولا مساومة عليه، المرأة هي صاحبة القرار الأول والأخير على جسدها، هي التي تتحمل أشهر ومشاق الحمل ومضاعفاته وآلام الولادة وكذلك ألم الاجهاض و معاناة فترة الرضاعة الليلة وصبر الأمومة، وهي الوحيدة التي لها الكلمة الأخيرة في الانجاب او الامتناع عنه. السلطة على أجساد النساء مرفوضة تحت أي مسميات سواءً أكانت دينية أو عرفية او مجتمعية.

«تغليّف من الرأس إلى القدم».. الرقباء والرقيبات في «بيت العيال»

ريم عبد

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 10 آب 2023
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:

www.jummar.media/3934

وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

تجبر البنات في بيت العيال على ارتداء ملابس لا يجدها مريحة، فمثلاً، يُمنع من ملابس «ربع» و«نصف الكم» أو ثوب طوله «ثلاثة أرباع» أو البيجاما، ويفرض عليهن ارتداء أثواب طويلة وعريضة سمكية وتحتها بطانة أو قطعة داخلية طويلة (آتك) وبدي بأكمام.. إذًا، كيف تعيش النساء تحت أعين رقباء ورقبيبات في درجات حرارة خانقة؟

”أويلي يصير الصيف علينا جهنم آني والبنات، نلبس بهلحجاب والدشاديش الثخينة والأتكات. وما راضين علينا. العمة تصيح منا وتخوزر (استرن ارواحجن)، ورجلي والحمويين منا يصيحون“.

تشرح أم زهراء (٣٧ سنة، معلمة من ميسان)، معاناتها بالسكن في “بيت العيال”^١ (وهو نوع السكن الشائع في العراق، حيث تسكن العوائل الممتدة في بيوت تتراوح مساحتها بين ٢٥٠ إلى ٢٥٠م^٢، وأحياناً تتكون من طابقين أو أكثر.

”حجي نسوان“.. نساء يُروّحن عن آلام الصيف

تعيش النساء عادة في بيوت العيال في غرف صغيرة مع أطفالهن في الطابق العلوي، فتصبح

تلك الغرف كالأفران عند انقطاع الكهرباء، أو تذبذبها، فلا تعمل أجهزة التكييف ولا المبردات. هرباً من الحر، ينزلن إلى الطابق الأرضي، الذي يكون عادةً أقل حرارة من الطوابق العلوية. ولكن، لمغادرة غرفهن إلى المساحة المشتركة مع "العيال"، يتوجب عليهن الالتزام بالحجاب الكامل الذي يشعرهن بالقييد، فلا يحصلن على راحة ولا استرخاء ولا التمتع، ولو بنسمة برودة صغيرة، خوفاً من أن يراهن رجال البيت بدونه.

مو بس حجاب.. معاصم وجواريب وستريجات

تشكو أم زهراء الحر اللاهب والضيقة وهي ترتدي الحجاب الكامل (٢)، "إنظف ونكنس ونغسل ونوكف بالمطبخ.. نطبخ وية الطبخ.. نستوي بالصيف. لازم ولا شعرة تطلع منا ولا شوية من رجلينا واديننا. مادام إحنه بره غرفنا نكون احنا مكمطين حتى لا يشوفونا الزلم بالبيت".

تعيش أم زهراء مع سلفاتها الثلاثة. ويفرض شرعاً عليهن وبناتهن الالتزام بملايس سميكة وطويلة وحجاب. فالفتيات اللاتي ولدن ويعشن في بيوت العيال، إذ ما بلغن عمر تسع سنوات وجب عليهن الالتزام به، إذ يغطونهن بالحجاب الكامل من أقاربهن (غير المحارم) الساكنات معهم.

وجنات (٢٣ سنة، طالبة صيدلة) إحدى أولئك الفتيات اللاتي، "لبست الحجاب بعمر ١٠ سنوات مو بس بره البيت، حتى بالبيت وأمي اشترتلي ملايس عريضة وطويلة وصاية. ألبسهن من اطلع وهم بالبيت كدام ولد عمامي. ما جان عندي غرفة. جنت لو أكعد بغرفة امي وابوي لو افتر بالبيت. حجابي جان لازم براسي، حتى أنام بيه، وأنزعه بس من اسبح، وبالصيف اموت حر و راسي يعرق وشعري يعطن وبسببه شعري صار خفيف مهلس".

نادراً ما تحصل الفتاة وحدها أو مع أخواتها على غرفة خاصة في بيت الأسرة. فكيف حال اللاتي يعشن في "بيت العيال". يضيق الوقت والمكان بالفتيات وبنهنكن، وبالكد يجدن مكاناً ليجلسن أو يسترخين أو يدرسن فيه.

وتحكي سجي (٢٥ عاماً، من البصرة) التي لم يمر على زواجها عدة أشهر كيف تعيش في بيت العيال، فهي تسكن غرفة في الطابق العلوي بمساحة ٢م١٦. لا تستطيع البقاء في غرفتها أغلب الوقت لأن "عيالها" يطلبون منها الخروج باستمرار من أجل خدمتهم، وعليه ترتدي سجي الحجاب الكامل وتقول إنها عندما تستعجل بالنزول أو تملّ من كثرة تغيير الملابس من مريحة إلى ملابس مستورة خانقة، فعلى السرعة ترتدي فوق ملابسها الطبيعية إسدال الصلاة أو

صاية(٣) بل حتى عندما تذهب للحمام لتلتزم بتلك الأغطية.

فتقول ”مو بس حجاب، حتى معاصم وجواريب وستريجات نلبسهن تحت الدشاديش لما ننظف ونغسل البيت والفراش بالطرمة، حتى ما يشوفون حمونا واولادهم ادينا ورجلينا لأن حرام“.

بنات وأمهات وجدات وسلفات.. مراقبات ورقيبات

تشعر سجي وسلفاتها بالضيق الشديد والحرارة بسبب تلك الألبسة والأغطية التي تسبب الاختناق والحكة وحياناً الطفح الجلدي. ولكن الأزواج وأمهم وأولادهم يراقبون التزامهن، وإذا ما تهاوناً أو خالفن يحذرونهن ويعاقبونهن بالصياح والتهديد والضرب.

ليس الرجال فقط، من يراقبون لباسهن في البيت، بل السلفات يفعلن ذلك فيما بينهن، إذ أنهن يخشين أن ينظر أزواجهن إلى زوجات إخوتهن. كذلك يشعرن بأنه إذا ما قصرت إحدهن في الالتزام باللباس المفترض، فقد يكون لديها نية لإغراء أحد أزواجهن (حماها). لذلك ينهرنها أو يلجان إلى زوجها من أجل أن يؤديها لضمان عدم تكرار إهمالها أو تقصيرها في الحجاب الكامل. وهو ما حصل مع سجي التي قالت ساخرة ”سلفاتي يغارن على ازواجهن ويدققن بحجابي ولبسي المستور بالبيت أكثر من المفتشات بالزيارة“.

أغلب الأسر العراقية الآن تفرض الحجاب الكامل على النساء أمام كل الأقارب من غير المحارم.

لم يكن الأمر هكذا قبل ٢٠ عاماً على الأقل، وربما كان موجوداً ولكن غير شائع. فقد تغير الحال بعد الأسلمة الثانية(٤) بعد عام ٢٠٠٣، إذ صارت التوجيهات والضوابط حول النساء تنشر من المنابر في الحوزات والجماعات والحسينيات النسائية والرجالية، وفي الأعوام الأخيرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أتذكر أني حضرت ليلة الحجة (ليلة العاشر) من محرم عام ٢٠١٤، كانت الملاية تقدم للنساء محاضرة عن الحجاب الكامل وتحذرن من إثم الانكشاف حتى على الولد الصغير، حتى أمام ابن العم والخال والأعمام والأصهار وبقية الأقارب، وعلى إثره وجب علينا أيضاً ارتداء الجوارب السوداء أمامهم، ومن ترتدي جوارب شفافة ”لحمية“ سوف تؤذي الإمام المهدي لأن سهما سيخترق قلبه. ”سوف تؤذين أمام زمانك!!“. قالت ”تحلمي تلبسيهن بالصيف حتى لو بشهر آب للهباب، لأن راح يكون أجرك أكبر“.

يحرص رجال الدين و المراجع على تقييد ملابس النساء في البيوت بهدف الستر والتحجب.

ويشكل هذا على أغلبهن ضغطاً نفسياً وجسدياً، فوصفت أم زهراء حالتها ”بالابتلاء“ لان ليس لها في ذلك حيلة، فهي تشعر مع سلفاتها بالخوف من التقصير في أداء فريضة ارتداء الحجاب الكامل حتى لو كان دون قصد منهن لأن أغلب هؤلاء النساء المعذبات مؤمنات، وأيضاً الخوف من عقاب الأزواج و غضب ”العمة“ (والدة الزوج)، فتقول: ”نتحمل نار الدنيا، الحجاب والتخين (5) وبه العيال بالضيف، ولا نار الآخرة“.

أن تعاليم الدين وتحريض رجاله وتعامل العوائل تنبهنا إلى أمر مهم يرتبط بتعامل المجتمع مع حالات العنف الجنسي ضد النساء. فمن الشائع حينما تتعرض النساء للمضايقة والتحرش في الأماكن العامة، يُلقى اللوم دوماً عليهن، ”بسبب ملبسهن“.

لكن وجدت أن الأمر ذاته يحصل مع النساء اللاتي يتعرضن إلى العنف الجنسي في البيت، خصوصاً بعد أن كُشف الستار عن حالات اغتصاب وتحرش المحارم والأقارب.

وفي النظام الأبوي العائلي، يعتبر شائعاً اعتبار المرأة مصدراً للإغواء ومسبباً للفساد. فتلام الزوجة حينما يتحرش بها حماها أو ابنه. وتلام الفتاة حينما يتحرش بها أحد رجال العائلة (أخوها، أبوها، جدها، خالها، أو عمها، وأولادها) لكونها لم تلتزم بلباس مستور أو حجاب كامل في البيت لهذا فهي تعد خاطئة وقد أغرتهم. ويتعدى الأمر إلى لومهن وانتقادهن على طريقة جلوسهن وحركاتهن التي ربما فتنتهم.

الاستقلالية ليست بالحسبان!

كل ما تحلم به أم زهراء هو أن يخرج بها زوجها من بيت أهله إلى بيت مستقل لتستريح وترتدي ما يلائم حر الصيف دون أن تغطي جميع جسدها. لكن زوجها لا يرغب بالخروج رغم أن باستطاعته إيجار أو شراء بيت يناسبهم.

من الشائع في العراق أن يتزوج الرجال ويسكنون مع زوجاتهم في بيوت أهلهم. أبرز الأسباب لذلك هو الوضع المادي الذي يمنعهم من شراء أو تأجير منازل منفصلة، فيقضون السنوات معهم وتختلف مدة السكن حسب الرجال وأهاليهم.

ولكن هناك أيضاً العادة العائلية والعشائرية التي تفرض على الأبناء وزوجاتهم البقاء في بيوت أهاليهم مع زوجاتهم.

فغالباً لا يجد أولئك الرجال مشكلة لأنهم يرون أن طبيعة السكن الاستغلالية تلك، ستخفف عليهم تحمل المسؤولية الكاملة وتجنّبهم رهاب الاستقلال الذين يكونون غير مستعدين له بسبب التنشئة الأبوية المهيمنة التي تركز على التبعية العائلية، دون حساب لكون زوجاتهم يفقدن استقلاليتهن وراحتهن في بيوت العيال.

”ما يرضى يطلع، ما يفارك أهله، بعده ما مفظوم من حليب امه“، تحاول أم زهراء تفسير

السبب وراء امتناع زوجها عن الاستقلال في بيت خاص.

هل يرتحن في بيوت أسرهن؟

استطاعت جنات أن تتحرر من تغطية شعرها في بيت العيال بعد عشر سنوات بعد أن اشترى والدها بيتاً لهم. والمحزن في الأمر هو أنها لم تحصل حتى الآن ولو على غرفة مشتركة مع أخواتها الأصغر.

بيد أن تقييداً من نوع آخر يفرض على الفتيات اللاتي يسكن في بيت أسرهن (وليس في بيوت العيال)، حيث يفرض تقييد على نوع الملابس البيئية، فتجبر البنات على ارتداء ملابس لا يجدها مريحة في الصيف من أجل أن يكن مستورات. مثلاً، يمنع من ملابس "ربع" و"نصف الكم" أو ثوب طوله "ثلاثة أرباع" أو البيجاما، ويفرض عليهن ارتداء أثواب طويلة وعريضة سميكة وتحتها بطانة أو قطعة داخلية طويلة (آتك) وبدي بأكمام.

"ما اكرد البس الي بنفسي بالبيت، لان أبوي وإخواني يشوفوني، لان عيب. هيج أمي تكولي من اول ما بلغت. وابوي نفس أمي من يشوفني لايسه شي مو على مرامه يكولي نزعى ملابس الساقطات، وضربني كم مرة"، قالت شهد (١٦ عاماً)، وهي طالبة ثانوية.

أخذ إخوة شهد يحاسبونها كما والدها ويغضبون ويتجرؤون على ضربها حينما يرونها بملابس بيئية غير مقبولة عليهم. وتكمل شهد: "سمعت أمي وابوي يججون عليه يكولون تستاهل هي متعمدة هيج تلبس الظاهر تسوي إغراءات".

قدرتهن على العقارب

كان ولا يزال شائعاً النوم فوق السطح نظراً لعدم توفر الكهرباء وبسبب الوضع المادي السيئ لتلك الأسر والعوائل. لكن في السنوات الاخيرة مع ارتفاع السعار الإسلامي بعزل وتحجيب النساء أصبحت هذه العادة لا تشمل النساء في بيوت العيال إلا لو توفر شرط العزل. وهو أن يقسم السطح إلى أسر تعزلهم عن بعض حواجز من الملاءات المعلقة على الحبال والمثبتة من الأسفل بالطابوق. وبخلاف ذلك يجدر بالسلفات وبناتهن البالغات النوم داخل البيت. ويكون الوضع صعباً عليهن، خصوصاً إذ كانت البيوت غير ذات تهوية أو كانت قديمة أو من البلوك وأجزاء من الصفيح، حيث تخرج عليهن الحشرات والعقارب في داخل البيت، فعليهن قتل العقرب ومن ثم حرقه في مكانه حتى تشم رائحته بقية العقارب المختبئة فتخاف الخروج(٦).

إلى أين إذن تذهب النساء في الصيف؟

جميع الأسماء في المقال مستعارة

- ١- العيال (أَهْلُ بَيْتِ الرَّجُلِ): عائلة الرجل الممتدة، حيث يعيش الأجداد والأعمام وزوجاتهم وأبنائهم والعمات وأبنائهن إذ كن أرامل أو مطلقات وأقارب آخرين في بيت واحد.
- ٢- يُقصد بالحجاب الكامل غطاء الرأس والجوارب والمعاصم والملابس السميكّة والعباية (الصاية) وكل ما يغطي المرأة.
- ٣- الصاية: تختلف عن عباية الرأس وتشبه قليلا العبابة الخليجية.
- ٤- الاسلمة الثانية: التي قامت بها الاحزاب الاسلامية والعتبات بعد الاحتلال الامريكي والتي مازلت مستمرة الى الان. وقبلها كانت الاسلمة الاولى التي قام بها صدام حسين والتي تمثلت بالحملة الايمانية في التسعينات.
- ٥- الضخين: السميك
- ٦- عادة قديمة مازلت الجنوبيات الفقيرات يقمن بها.

«إحنا إترابي قبل ما إنعلّم».. عن ضحايا منظومة العنف التربويّ

ان إ.م. بلادي

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 05 تشرين الأول 2023
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:

www.jummar.media/4260

وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

تضبط المنظومة التعليمية العراقية المجتمع عوضاً عن تركيزها على إشاعة المعرفة.. ففي الأول الابتدائي، كُنْتُ أسمع كل يوم خميس جملة مدير مدرستنا كل صباح، «أحنا هنا عدنا التربية قبل التعليم»، ثم ينهال علينا بالاحتقار والازدراء والإهانات والشتائم.. عن ضحايا منظومة العنف التربويّ في العراق.

أطفال معذبون، مُربطون، عليهم كدمات، لديهم جروح. يكون ويصرخون، يطلبون النجدة، هؤلاء وأكثر يظهرون بشكل عشوائي داخل دوامة تقليب "الريلز Reels" على تطبيق إنستغرام.

بعض هذا العنف يأتي بدوافع الشرّ، مثل مقتل الطفل موسى على يد زوجة أبيه، ومقتل الطفل حسين بعد أن ضرب المعلم رأسه عام ٢٠١٨، وبعض العنف يُستعمل كأداة إخضاع وتعذيب؛ والنوعان شائعان.

عُنف منتشر

يتعرّض ٤ من أصل ٥ أطفال للعنف المنزلي في العراق، بحسب إحصائية صادرة عن الجهاز

المركزي للإحصاء عام ٢٠١٨، بينما لا توجد إحصائية تخصّ العنف التربوي، وخاصة الذي يحصل في المدارس، على الرغم من شيوعه.

يتخذ العنف على الأطفال، شكلاً انفعالياً، والحال نفسها تنطبق على فئات أخرى مثل النساء ومجتمع الميم عين أو بعض الأقليات، حيث تعيش في أجواء الإكراه والقسر والخضوع، والعلاقات العامودية بين الأمر والمأمور، الكبير والصغير، والقوي والضعيف.

والحال هذه، تشيع بين الأسر العربية، والعراقية خاصة، سلطة أبوية صارمة، تعتمد قهر الأبناء أسلوباً في التربية. تتمثل الأسرة في مبدأ الطاعة، إذ يجب على الأصغر أو الأدنى مرتبة طاعة الأكبر منه، لتتشكل علاقة عامودية بين الآباء والأبناء بالإكراه، يُستخدم فيها التسلط والعنف واستعمال القوة والقهر.

يفرض الآباء على أبنائهم أمهاتاً وسلوكيات مثل التحكم في حركتهم وانفعالاتهم، وعدم السماح لهم بالاعتراض أو إبداء الرأي. ليتعلم الطفل من خلال هذه الممارسات كبح نفسه تجاه سلطة الأب، لتنتهي التنشئة بإخضاع الفرد/ الطفل بشعوره بالهزيمة، بعد أن بدأت رحلته بالتهريب.

من العائلة إلى المؤسسات الاجتماعية

يُمارس الأبوان العنف لإخضاع الأطفال والأبناء للأفكار السائدة التي يُسائلونها، وهو ما يخدم المؤسسات الاجتماعية التي تلبّي احتياجات الأسرة بدورها، فتقوم الأنظمة التربوية بتكريس سلطوية النظام الأبوي الذي يضمن بقاءها في السلطة من خلال التعليم أو الأنشطة التي تُمارس داخل المؤسسة التربوية.

البداية في العقاب السلطوي: الضرب، الركل، حلق الرأس، إلى حملات التحجيب القسرية، والتي افتضحت عند اعتماد المدارس على الدراسة عن بعد لنصف الأسبوع، والنصف الآخر حضورياً. ظهرت طالبات كثيرات بلا حجاب على شاشات الحواسيب، بينما أُجبرن على ارتدائه في المدرسة.

تضبط المنظومة التعليمية العراقية المجتمع، عوضاً عن تركيزها على إشاعة المعرفة.

ففي الأول الابتدائي، وكل خميس، كُنْتُ أسمع جملة مدير مدرستنا كل صباح، "أحنا هنا عدنا التربية قبل التعليم"، ثم ينهال علينا بالاحتقار والازدراء والإهانات والشتائم.

يُحمّل مسؤولون عراقيون الطلبة مسؤولية ارتفاع العنف ضدّهم، لأنّهم "يقومون بتصرفات غير

مقبولة، كعدم جلب الكتب إلى المدرسة، وإهمالهم دروسهم لانشغالهم بالألعاب الالكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي التي أخذت جلّ وقتهم، وفق تعبير عضو مجلس محافظة سابق.

إعادة إنتاج العنف

الحال هذه، تعيد الأنظمة التربوية إنتاج السلطة الأبوية، بإعادة إنشاء علاقات القوة والسيطرة والخضوع. بمعنى أن المدرسة تقوم بالحفاظ على نسق العلاقات بين المعلمين وتلاميذهم داخل المدرسة مثل علاقة الآباء والأبناء داخل الأسرة، لتقوم بذلك بتجسيد صورة حيّة لنسق العلاقات الاجتماعية بين القاهر والمقهور.

”إحدى فقرات نظام المدارس الابتدائية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ منعت العنف بجميع أنواعه، لكن بسبب الأمور التي دخلت على المجتمع في السنوات الأخيرة للإنترنت وإهمال بعض أولياء الأمور لأبنائهم، حصلت بعض السلوكيات الخاطئة والتي أثرت في المدرسة بشكل أو آخر، تشرح مديرة مديرية التعليم العام في وزارة التربية العنف وتشابكه بين العائلة والأنظمة التربوية.

سلطة المنظمة الأبوية

بالسلطة التي تمنحها لهم المنظومة الأبوية، يسمح المعلمون لأنفسهم باستعمال أساليب العنف التي سبق وأن مورست داخل الأسرة، وأحياناً الإيغال فيها. فالعنف لا يعيد إنتاج نفسه سهواً، بل هو طريقة لبناء العلاقة التقليدية بين المعلم والطالب، وهو أيضاً الطريقة التقليدية للتدريس، والمُمارسة في أغلب مدارس العراق الحكومية منها والخاصة.

يقوم التعليم في العراق، غالباً، على التلقين والحفظ وتكرار ما حُفظ، فتنحصر العملية التدريسية إلى عملية تلقٍ وتخزين دون وعي بالمعنى، ومن خلال طريقة التدريس التقليدية، المعتمدة على التلقين والإصغاء، تحافظ المنظومة على استعمال العنف.

”طبك مرض منو أنت، شمدريني أني بيك؟“ الفيديو الشهير والذي تحول إلى ميمز لاحقاً لمحمد السيد محسن الكاتب والإعلامي، خلال رصده لعمليات الفساد التي طالت المناهج التعليمية ضمن الفساد الموجود في وزارة التربية وجاء هذا الرد الاستخفافي على مسألة لحاصل الضرب الديكارتي في كتاب الرياضيات للصف الثاني الابتدائي عام ٢٠١٧. وفي رسالة كانت موجهة من معلم إلى وزارة التربية عرضت في البرنامج، تساءل ”كيف لكم أن تضعوا لأطفال بعمر الثماني سنوات ألغازاً يصعب على بعض الكبار حلها؟“.

بعدها بعامين، وعلى الهواء، فشل أمير عبد المجيد، مدير عام في مناهج التربية، في التوصل إلى حل مسألة حاصل الضرب الديكارتى، وقال إن الكبار صعب عليها فهمها، لكن الطلاب يمكنهم فهمها.

مثل هذه المواد، تحتاج إلى حفظ وتلقين، ولكنها تبقى صعبة، فيجري فرضها بأساليب عقابية.

تمييز في المدرسة

عام ٢٠٢٢، تعرض ع.م (١٢ عاماً) للتنكيل من المدرسين، والضرب حتى كسر العظم من أحد الطلبة، لكنه، رغم ذلك، لم يحصل على مساعدة تذكر.

هاجرت عائلة ع.م من الأهوار إلى بغداد، لتواجه فصولاً من التمييز بسبب خلفيتهم الريفية، ليكونوا حلقة ضعيفة، في حلقات المجتمع متفاوتة القوة.

”مرات يحاولون ينقلون أو يفضلون أطفال من خلفيات مهاجرة على المدينة، أو من خلفيات اقتصادية مهمشة“، يروي ر.م الأخ الأكبر، (٢٢ عاماً)، ما توصل إليه بعد أن تعرّض شقيقه للتمييز والإهمال.

”جم مرة يضربوه المعلمين.. ومرة طالب كسر ايده..“.

حاول، ر.م الإبلاغ عن الضرب والشتائم والإهانات التي يتلقاها شقيقه من المعلمين، ”على جم مرة انه اروحن احاجي الإدارة ما يفيد“.

تعرّض ع.م للضرب على يد أحد زملائه، وكسرت يده عندما اشتد العنف عليه، لكن المدرسة لم تقم بأي إجراء، حتى بعد أن اشتكى أهله لمرة متكررة.

”المعلمين يطكون (يضربون) من واحد موزين بالدرس أو يحجي أو يرصب الخ.. (ويضربون) وعلى أتفه الأسباب“.

لا توجد إحصائية واضحة ودقيقة لدى وزارة التربية بما يخص موضوع العنف بجميع أشكاله داخل المدارس، بحسب كريم السيد، المتحدث باسم وزارة التربية.

”قد لا تكون هناك إحصائيات واضحة ودقيقة بهذا الجانب، لكن كميات اللجان التي تُشكل هي بالمئات في المديرية العامة للتربية وفي الوزارة تتعلق بموضوعة العنف تحديداً“، قال

السيد.

”بالنهاية تكون التوصيات والمقترحات الخاصة بهذه اللجان هي ضرورة إبعاد المدرسة عن العنف واتخاذ ما يمكن اتخاذه لإبعاد العنف من خلال المرشد التربوي أو من خلال إدارة المدرسة“.

عنف العائلة داخل المدرسة

يضرب الآباء أبناءهم أيضاً لأتفه الأسباب، وقد شاهدت غ.ر وهي مدرسة لغة انجليزية في إعدادية للبنات في بابل عام ٢٠١٦ عنف الأهل على الابن، والذي يحمله معه إلى المدرسة، ليظهر في دروسه وعلاقات مبرسيه وزملائه.

أخذ لون إحدى طالبتها يتغير إلى الأصفر، وأخذت تُكثّر في شرودها، ودرجاتها صارت تتراجع.

”لم يحتج مني الأمر أكثر من سؤال واحد عن أسباب تدهور مستواها العلمي لأعرف أن والدتها تقوم بضربها كلما قصرت في واجبات المنزل من طبخ وتنظيف، وأن أيام الوالدة ومزاجها السيئ مستمرة حتى أنها بدأت في اقتلاع شعرها كنوع من العقاب الجسدي كي تتذكر أن تقوم بواجبات المنزل بشكل جيد“.

بعد حديثها إلى الطالبة، حولت المُدرّسة الفتاة المعنفة إلى المرشدة النفسية. ”رغم علمي أن المدرسة لن تقوم بأي شيء فلا قانون يحمي تلك المسكينة من ضرب الأهل، ولا مجتمع يمكن له أن يعي مخاطر هذا النوع من التعامل“.

لم تأخذ المدرسة أي إجراء ”لأن ماكو قانون“ بحسب تعبير غ.ر لكنها علمت لاحقاً من الفتاة ذاتها أنها أنهت دراستها الجامعية بعد أن اكتشف والدها تعنيف أمها وأخوتها لها وأخذها للعيش عنده.

يؤكد كريم السيد أن ”إدارة المدرسة ملزمة بأخذ إجراءات للحد من العنف“. يشمل ذلك إذا كان العنف من الطلبة تجاه المعلمين والعكس، ومن أسر الطلبة تجاه أبنائهم أو بين الطلبة أنفسهم، وفي حال تعرض طفل للعنف من عائلته فإن ”الإدارة المدرسية لديها صلاحيات كثيرة في هذا الجانب، يمكن الاتصال بالقوات الأمنية، وبالإمكان الاتصال بأقرب مركز شرطة“.

ووفق السيد، فإن الوزارة لديها برامج مع منظمات دولية وجهات مثل وزارة الداخلية والشرطة

المجتمعية لإقامة دورات وورش تحدّ من العنف.

لكن أحداثاً عدة في الأعوام الأخيرة أثبتت أن المدارس لا تعمل على مراقبة حالة الطلبة، والطفل موسى، الذي قتل على يد زوجة والده، كان ضحية العنف الشائع. فقد ذهب موسى إلى المدرسة وأثار التعذيب واضحة على وجهه وجسده، إلا أن أحداً لم يتحرك لإنقاذه.

وقد أظهرت دراسة لأستاذة في جامعة المستنصرية لفهم العنف، وشملت ٣٢٠ طفلاً ما بين الفئات العمرية ١٦٨، أن نحو ٢٢٥ من هؤلاء الأطفال شاهدوا عنفاً في الشارع، وتعرض نحو نصفهم إلى العنف داخل المدرسة، كما تعرض نحو ثلثهم إلى العنف المنزلي.

وبحسب الدراسة، فإن اسباب العنف هي نتاج المشكلات العائلية، الخلافات بين الأقارب، والحالة المادية للأسرة، والعقاب التأديبي، كما أن العنف لم يقتصر على الأطفال من ذويهم فقط، فقد شارك أصدقاء العائلة وأقاربها في استخدامه.

الحال هذه، تتوسع دورة العنف لتصبح حالة من القهر الاجتماعي، وتنتشر في أغلب مفاصل الدورة اليومية لحياة الناس. إذ يفرغ الأفراد شحنات الغضب على الأفراد الأقل قوة منهم، وغالباً ما يقع الأطفال أو الأبناء والزوجات ضحايا لهذا العنف، بمعنى أن القهر التربوي الممارس على أفراد العائلة أو الأضعف، يعود بدرجة كبيرة إلى القهر الاجتماعي السائد، وأن هذه الاضطرابات النفسية العامة التي يعاني أرباب الأسر تتحول تدريجياً إلى إرهاب تربوي ناتج من ضغط اجتماعي، اقتصادي عام وأدوار اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر بزيادة الضغط الناتج من تحويل المسؤولية على فرد واحد في الأسرة.

قانون مناهضة العنف الأسري: رحلة خذلان المُعنفت والمعنفين في العراق

بان ليلى

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 11 أيار 2023
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:

www.jummar.media/3436

وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

مشروع قانون مناهضة العنف الأسري بشكله الحالي لا يمكن أن يكون رادعاً لعنف مسنود اجتماعياً ودينياً وسلطة عشائرية فوق القانون.. رحلة تعطيل قانون ينقذ المعنفات والمعنفين ويحفظ الأرواح، لكنه يُجابه بمعارضة شديدة وبعدم نقاش واسع...

يسجّل العالم مقتل خمس نساء كل ساعة على يد أحد أفراد العائلة، بحسب الأمم المتحدة. ولا توجد إحصائيات دقيقة تخصّ العنف الجسدي والنفسي الذي تتعرّض له النساء والأطفال وأحياناً حتّى الرجال في العراق، رغم تناقل وسائل لعدّة أحداث يومياً تخص هذه الظاهرة.

لكن، وحتّى مع ارتفاع أعداد المعنفت والمعنفين أُسرياً، فإن لا قانون يضمن حماية هؤلاء، بل أحياناً يقف القانون ضدّهم، ويبيح لمعنفيهم الاستمرار في إيذائهم جسدياً و نفسياً.

عنف بأشكال عدّة

يأخذ العنف في العراق، اجتماعياً وقانونياً، أشكالاً عدّة، وتُفرّغ الأفعال الوحشية من أذاها. يُسمّي المجتمع فعل العنف "تأديباً"، أو هو فعلٌ مؤداه الردع، أو الذهاب أبعد إلى إجبار المُعنف على عدم تكرار فعلته أو فكرته -التي هي حقٌ له- نتيجة للعنف الذي تلقاه.

وقّرت منصات التواصل الاجتماعي مجالاً يُمكن للنساء من خلاله طلب المساعدة، أو إقامة حملات للحصول على حقوقهن. وهكذا، بدأت قضايا العُنف تظهر إلى السطح، بعد أن كانت حبيسة جدران المنازل.

كما باتت هذه المنصات مساحة للمعنفات لنقل معاناتهن، وتحوّل قضايا العنف ضد النساء من خلال التفاعل معها وإدانتها إلى قضية رأي عام بعد أن كانت تعتبر جزءاً من أسرار العائلة الواجب عدم مشاركتها مع الآخرين. ونتيجة هذا الضغط الشعبي، إضافة إلى تقدّم الوعي بشكل ملحوظ، ظهر تغيّر في نظر المجتمع إلى العنف المنزلي.

صار ملاحظاً من التفاعل مع الحملات المناهضة للعنف ضد المرأة، أن مصطلحي "تأديب" أو "تربية" لم يعودا مقبولين مثلما كانا من قبل لوصف فعل العنف الواقع على الأفراد.

بيد أنه وعلى الرغم من تحوّل قطاع اجتماعي واسع مناهض للعنف، إلا أنه لا أساس قانوني يمكن من خلاله حماية المُعتَفة وتوفير المتطلبات الأساسية لها للخروج من الصدمات النفسيّة والجسدية التي تعانيها.

تقف المُعتَفة وحيدة ومخدولة، وأحياناً مُدانة رغم أنها ضحية.

ومع ذلك، يبقى الإيمان بالعنف كفعل تأديبي جزءاً من ثقافة اجتماعية سائدة، ويزيد إباحته قانوناً، من استخدامه. فالقوانين في العراق، ما خلا إقليم كردستان، لا تحمي من يتعرضون العنف للأسري.

على سبيل المثال، تُبيح المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي للعام ١٩٦٩ تأديب الزوج لزوجته، وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم القصر، عرفاً أو قانوناً، بحدود ما هو مقرر شرعاً.

وتعكس المادة ٤٠٩١ هذا التماهي بين القانون والثقافة التي تبيح للرجل أن يقتل زوجته أو ابنته أو أن يسبب لها عاهة مستديمة، نتيجة لما يُدعى بالذود عن الشرف.

يمنح القضاء لمرتكبي هذه الجرائم أحكاماً مُخفّفة مسبقاً.

"العنف الصامت الذي يمارس ضد النساء والفتيات والأطفال خلف أبواب بيوت الأسر العراقية يمثل أقصى انتهاكات حقوق الإنسان في العراق"، قال رحيم العكيلي، القاضي ورئيس هيئة النزاهة السابق.

مجتمع يتحرك

واقع الحال، يُحسب للمجتمع المدني العراقي تنبّهه إلى غياب قانون مناهضة العنف الأسري مُبكراً، إذ دفعت بعض المنظمات المهتمة بقضايا العنف ضد المرأة بكتابة ما يسمى مسودة "قانون مناهضة العنف الأسري"، وهي مبادرة تعود إلى عام ٢٠١٠.

ثم قامت رئاسة الجمهورية بالعمل على مسودة للقانون عام ٢٠١٧ مُهملةً مسودة المنظمات المدنيّة، وشاركت الأخيرة في النقاشات الأولية على مسودة الرئاسة، على أمل أن تمرر. وأرسلته عام ٢٠١٩ إلى البرلمان.

منظمات المجتمع المدني، التي داعت طويلاً بإقرار القانون وتطوّعت لكتابته، أبدت ليونة على التغييرات. "كمنظمات لم تكن لدينا مشكلة طالما هناك قانون أفضل من أن نبقي بلا قانون"، حسب الناشطة النسوية هناء حمود.

في عام ٢٠٢٠ شرعت الحكومة بالعمل على مسودة جديدة من القانون، واستمرت عمليّة كتابتها بعد تشكيل اللجنة الوطنية لقانون مناهضة العنف، واحتوت على ضمانات كثيرة للمعنفات والمعنفين، لأنها تركزت على تأهيل ووقاية وملاحقة مرتكبي الجرم. عملت حمود رئيسة لمنظمة النجدة الشعبية، وهي أحد أعضاء اللجنة الوطنية لكتابة قانون مناهضة العنف الأسري.

"حرصنا على وجود أساسيات حول هذه المسودة وأهمها ملاحقة الجناة وتوفير الملاذ الآمن".

تعد هذه المسودة الأقوى لأنها خرجت من جهة متنفذة وبناء على طلب وزارات عدة، مثل العدل والعمل والداخلية. لقد طالبت هذه الوزارات بإقرار القانون لأنها على تماس مع مشاكل العنف الاسري، لكنها بلا غطاء قانوني لتقديم المساعدة. كما أن هناك دوائر يكاد وجودها أن يكون معدوماً، لأنها ترتبط بالأساس بإقرار قانون مناهضة العنف الأسري.

في وزارة الداخلية، هناك دائرة تُسمّى بـ"حماية الأسرة والطفل"، وجودها وتنظيمها قائم على تشريع القانون. "أصبحت هنالك مسودتان من جهتين تنفيذيتين"، تقول حمود، إضافة إلى المسودة التي وضعتها المنظمات المدنيّة.

تنازلت منظمات المجتمع المدني عن مسودتها، وفكّرت بدمج مسودتي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء في مسودة قانون واحد يُقر في البرلمان.

بقيت المسودات في كل دورة برلمانية تنتظر القراءة، لكنها لم تحظ باهتمام النواب.

عام ٢٠١٩ طرحت مسوِّدة قانون مناهضة العنف الأسري للنقاش، بيد أن انشغال الحكومة والبرلمان والشارع العراقي بتظاهرات تشرين الأوَّل، ركن المسوِّدة مرة أخرى.

وسرعان ما أعاد حرق ملاك حيدر الزبيدي على يد زوجها في نيسان عام ٢٠٢٠، أعاد الحديث على مواقع التواصل الاجتماعي إلى ضرورة إقرار قانون الحماية من العنف الأسري.

الحكومة بدورها سارعت إلى المسوِّدة التي كتبتها وأرسلتها إلى البرلمان لقراءته، لكنها جوبهت بمعارضة من الأحزاب الشيعية بذريعة مخالفة بعض بنودها للشرع والعرف الاجتماعي السائد وأهمها:

لأن القانون يلغي حق التأديب كما مبيّن في المادة ٤١.
أن تصبح المشاكل العائلية "الخاصة" عامة ممكن أن يتدخل فيها القانون.
كون الدستور العراقي مستمداً من الشريعة، وأن هناك بعض المواد القانونية تتعارض مع الدستور، وبالتالي تتعارض مع الشريعة.
قانون غربي وأجندات خارجية لتدمير الأسر العراقية.
في كانون الثاني من العام الحالي، جرى الحديث عن إقرار القانون، وعادت الاعتراضات نفسها، ونسي مرةً جديدة.

لا يبدو مُستغرباً، والحال هذه، أن ترفض هذه الأحزاب (على رأسها حزب الدعوة والفضيلة) قانوناً يُمكنه الحدّ من العنف الأسري.. لأنها ببساطة تحاول منذ أعوام إقرار قانون يميز تزويج الفتيات بعمر التاسعة، ويقيّد المرأة في مسائل الميراث والطلاق وغيرها، كما أنه يهوّن من إجراءات تعدد الزوجات للرجل.

هل القانون فعلاً يناهض العنف الأسري في العراق؟

بالنسبة للساعين إلى إقرار قانون مناهضة العنف الأسري، كانت مسودتا رئاسة الجمهورية والوزراء بمثابة الأمل لإيقاف موجات تعنيف وقتل النساء والأطفال وبعض الرجال.

لكن هل تردّد المسوّدتان وتحدان من العنف المتصاعد؟ هل حظيتا بنقاش اجتماعي موسّع؟

وطالما أن القانون لم يقرّ بعد، فإن فتح الحوار بشأن إقراره ضرورة ملحة.

في العراق، تعدّ عملية تعديل قانون أصعب حتّى من إقراره.

بتعبير رحيم العكيلى، القاضي السابق والداعم للحقوق المدنيّة، فإن مسودتي مشروع قانون مناهضة أو مكافحة العنف الاسري "أقل من الطموح".
"ليست بمستوى حجم الظلم الذي يمثله العنف المسلط على النساء والأطفال".

المسودتان، وفق العكيلى، لم تتضمنتا تجرماً للعنف الأسري كجريمة عامة تشمل عددا كبيرا جداً من الممارسات والأفعال التي تنتهك حقوق النساء والاطفال كبشر، بل اكتفتا بإيراد الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات.

هذا يعني، إن مسودتي القانون لا تضيفان أيّ أفعال جديدة مرتبطة بالعنف الأسري سوى ما جرمه المشرع العراقي في قانون العقوبات لعام ١٩٦٩.

تتضمن المسودتان أيضاً إشكالاً أساسياً في التعريفات واللجوء إلى المفاهيم الفضفاضة في القانون، والتي تجعل من السهل التلاعب بالمفاهيم والتحايل على القانون لإنقاذ المُعْتَف. فعلى عكس قوانين بلدان المنطقة أو دول العالم التي أخذت تُفصل العنف بالأمثلة، كما تفصل حقوق أفراد العائلة رجالاً ونساءً، فإن لا مادة قانونية في المسودتين العراقيتين تناظر العنف كفكرة تأديبية، ولا في ما يخص فكرة الملكية الخاصة التي يؤمن بها بعض الرجال تجاه الأطفال والنساء، كما لا توجد أي مادة أو إشارة إلى الحق العام للمُعْتَف. ولم يتطرق القانون للاعتداء الجنسي الذي يمارس من قبل أحد أفراد العائلة، ولا يأتي على ذكر التلاعب القانوني في ما يخص زواج القاصرات.

تناسى القانون كذلك واحدة من أكبر مشكلات العنف الأسري العالقة التي تعرف باسم "غسل العار"، والتي يمنح القانون العراقي عقوبات مخففة لمرتكبيها، الأمر الذي يشجع على استشرائها.

ترك "غسل العار" فتيات كثيرات قتيلات على يد أحد أو مجموعة من رجال العائلة.

يسجل العراق مقتل أكثر من ١٥٠ فتاة وامرأة سنوياً بـ"داعي الشرف"، وما يُعرف بـ"تلال المخطئات" في الناصرية واحدة من الأدلة العينية على الجرائم ضد النساء.

تترك أجساد النساء بعد قتلهن للذئاب والكلاب السائبة.

لكن القانون أيضاً، لم تخلُ مسودته التي أرسلتها الحكومة من الإيجابيات، فمجرد وجود كلمة "عنف أسري" تعد سابقة في القانون العراقي الذي لا يعترف أو يحاسب على العنف الذي يأتي من الأسرة إلا في حالات استثنائية، أو باستعمال العنف الذي يؤدي إلى العوق أو الموت.

تقع مسوؤة القانون أيضاً على أحد الجروح العميقة للنساء، وذلك بعدم وجود دور حكومية لإيواء المعتنفات، ومنع المنظمات المدنيّة من إنشاء دور خاصّة. تلزم المسوؤة الجهات التنفيذية بتوفير دور إيواء للمعنفت / المعنفين، وهذه سابقة أخرى أيضاً يمكن حدوثها العراق. مع ذلك تخلو هذه المادة من التفاصيل أو آليات إيواء النساء، أو من يشترك في العمل فيها من مؤسسات صحية وقانونية وبرامج الدعم النفسي.

القانون للتقويم..

واحدة من أدوار القوانين المتقدمة هي تقويم السلوكيات التي تنتهك حقوق الإنسان؛ فالقانون يمكن أن يتحول إلى سلوكٍ يمرور الوقت. والعنف في العالم ما كان ليتراجع لولا تقويم القوانين للمجتمعات.

كلما غاب القانون أو ضعف، كلما زاد وضع الفئات المستضعفة سوءاً.

ومشروع قانون مناهضة العنف الأسري بشكله الحالي، لا يمكن أن يكون رادعاً لعنف مسنود اجتماعياً ودينيّاً، وسلطة عشائرية فوق القانون.

وبطبيعة الحال، لا يمكن رفض القانون، ولكن هي دعوة لتعديله وتقويمه بما يتناسب مع حجم "العنف" الآخذ بالتفشّي، ويجب النظر إلى المسودة، بأي حال، من زاوية القضية وليس من زاوية الإنجاز.

«يحبسون عليّ الهوا»: أمهات مُعاقبات بين دوائر الدولة والمحاكم زينب المشاط

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 04 آذار 2024
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:
www.jummar.media/5033
وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

أمهات يتنازلن عن حقوقهن، في سبيل استعادة حريتهن، لكنهن يواجهن وأطفالهن التمييز والتعقيد والابتزاز.. عندما ذهبت سُها وسهير وأصيل وشهد إلى دوائر الدولة والمحاكم..

”طلقني بعد أن اعتبرت ناشز، لأني ما رححت لبيت الطاعة وفق قرار المحكمة، وفي ٢٠٢١ تجردت عن كل حقوقي، ونشزوني وطلقني غيابي“، تقول سها فاضل (٣١ عاماً) من بابل، وهي أم لثلاث فتيات.

خسرت سها حقوقها كافة، لكنها لم تتنازل عن حقوق بناتها الثلاث، اللواتي تضمن لهن المادة ٥٩ من قانون الأحوال الشخصية للعام ١٩٩٥ نفقتهن لغاية زواجهن، أو عندما يبدأن العمل وكسب المال.

حكمت المحكمة بواجب دفع طليق سها نفقة بقيمة ١٢٠ ألف دينار لكل بنت، بحكم أن زوجها ”كاسب“، لترتفع بعد سنتين إلى ١٥٠ ألف لكل بنت، حيث تزداد النفقة كل عام وفقاً للتغيرات الاقتصادية وارتفاع الأسعار، وتكون قيمة الزيادة خاضعة لتقييم الخبير القضائي. يحدد

الأخير قيمة النفقة بموجب الوضع المعيشي للأب إذا كان كاسباً، ووفق قيمة راتبه إذا كان موظفاً حكومياً، كما تؤخذ بعين الاعتبار الظروف التي تعيش فيها الحاضنة.

يعد المحامي محمد جمعة، الخبير القضائي "مشكلة بحد ذاته"، ويعطي مثلاً في أن يكون راتب الأب مليون دينار عراقي، عندها ممكن أن يحكم الخبير القضائي في محكمة الكرخ نفقة للأب بقيمة ٣٠٠ ألف دينار، فيما سيحكم خبير قضائي في محكمة أخرى، مثل محكمة بغداد الجديدة، بنفقة ١٠٠ ألف دينار عراقي من هذه المليون؛ ما يعني أن قيمة النفقة تصبح "خاضعة لمزاج الخبير القضائي وليس لحاجة المرأة لها".

كيف يهرب الرجل من النفقة؟

"آخر قطعة ذهب عندي بعثها بـ٢٠٢١.. حتى ابني لا يحتاج شي.. وحتى الآن ما أعرف شي عن أبوه".

تقول سهير التي تطلقت عام ٢٠١٩ باتفاق بموجبه يدفع والد طفلها مئة دولار شهرياً، والتي كانت كافية لتغطي كل نفقاته.

أما نفقتها هي فسقطت عنها بعد الطلاق، وفقاً للمادة ٢٣ من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩، "النص في هذه المادة يقول تجب النفقة للزوجة على الزوج من حين العقد الصحيح، والعقد الصحيح يعني عقد الزواج، وفي حال ألغي العقد أي وقع الطلاق، ألغيت النفقة" يقول جمعة.

لكن سهير أصرت على الحفاظ على حقوق ابنها.. "ما أريد ابني باجر يلومني لأن تنازلت عن حقوقه، وكذا مرة قلت لأبوه ما أريد عين ابني تشبح على أكل أو لعبة أو مدرسة وما أكرر أوفرها أله".

بعد مضي عام على طلاقها، ومع بدء جائحة "كورونا" وغلق الكثير من المؤسسات التجارية، اضطرت سهير وظيفتها لتترك عملها، ما دفع بالآخر إلى إعلامها بأنه لا يستطيع توفير المئة دولار للطفل. رفضت سهير التنازل عن حق طفلها، ولا تندم على أنها ضغطت على زوجها لتحويل نفقة ابنها رغم الظروف.

وعلى الرغم من عودة الأب لعمله بعد مدة، إلا أنه أصبح يُماطل بدفع نفقة ابنه، "صار ينطيني الـ١٠٠\$ كل شهرين أو ثلاثة، ولأن هو بمحافظة أخرى، يرسلها عبر أكثر من مكتب صيرفة، بحيث تضيع على الكراوي".

عندما كان طليق سهرير يسكن في المحافظة التي تسكن فيها نفسها، كان ضغط أهلها عليه يضمن لها أن تحصل على مصاريف ابنها، أما اليوم وعلى الرغم من أنها تعلم أن طليقتها متواجد في إحدى المحافظات العراقية، فهي لا تستطيع إثبات ذلك، "أني أصلاً ما أعرف هو وين، حتى الدعاوى الي أرفعها، والتبليغات، ما أعرف وين أرسلها لأن ماكو عنوان".

لا المرأة ولا المحكمة تعرفان العنوان لإرسال التبليغات أو رصده.

عدم معرفة مكانه، بالإضافة لكونه يعمل "كاسباً" في القطاع الخاص، يعني أن سهرير لا يمكنها أيضاً الحجز على جزء من راتبه بحكم من المحكمة، إذا كان الزوج موظفاً حكومياً، أو الحجز على ممتلكاته في حال امتناعه عن دفع النفقة، وفقاً للمادة ٨٢ من قانون التنفيذ العراقي رقم ٤٥ لعام ١٩٨٠.

محنة سهرير باتت شائعة كما يؤكد المحامي محمد جمعة، "إذا لم يكن الرجل موظفاً حكومياً، وليس لديه أموال يتم الحجز عليها مثل سيارة أو أملاك مثل قطعة أرض أو غيرها وهذا يحدث في أغلب دعاوى النفقة، هنا بسهولة يختفي عن الأنظار ويتملص عن دفع النفقة".

وحتى لو عُرف مكان تواجد الطليق، فهذا لا يضمن أن تحصل النفقة.

ففي حال تخلف الرجل عن دفع النفقة، يصدر حكم إحضار جبيري بحقه بحسب المادة ٢٢ من قانون التنفيذ العراقي رقم ٤٥ لعام ١٩٨٠، لكن وكما يفسر جمعة المادة "الإحضار الجبيري ما يسوي شي، يكدر الرجل يبقى كاعد بالبيت، يروحون الشرطة يدكون الباب عليه، ويطلع أبوه يكلهم ما موجود يديرون وجههم ويرجعون، لأن القانون يمنعهم من الدخول إلى البيت وإحضاره".

وتوضح المادة ٢٢ المذكورة أن المدين يحضر جبريباً فقط عند مشاهدته بشكل مباشر من قبل الجهة المحضرة، أي يجب ألا يكون داخل منزله أو عمله، ويوضح المحامي محمد جمعة موضوع الاحضار بأن أمر احضار جبيري، أو أمر قبض، يصدر عن محكمة جزائية، ولذلك فلا يجوز أن تقوم الجهة المحضرة -اي القوات الأمنية- بالتفتيش عن المدين.

وفي حال كان أمر القبض صادراً عن محاكم التحريات (التي تتحرى عن الشخص المذنب أو المجرم) هنا من حق القوة المحضرة (أي القوات الأمنية) الدخول إلى منزل المدين والتفتيش عليه واحضاره من عمله أو منزله، لكن أمر الاحضار الناتج عن محاكم التنفيذ هو أمر إحضار جزائي، ولهذا فإن أصول المحكمات تمنع من الدخول الى منزل المدين أو التفتيش عنه في عمله، وعلى القوات الأمنية أن تحضره حين تشاهده أمامها فقط، وهذه بروتوكولات تنفيذ القانون. وتعاقب المادة ٤٣ من قانون التنفيذ بالسجن لغاية أربعة أشهر، المدين لتخلفه عن تسديد

دينه، "لكن بعد مضي العا شهر رح يخرج المدين، حتى وإن لم يسد المبلغ للدائن"، يقول الدائني.

وهنا قد تلجأ الأم المطلقة إلى قانون العقوبات رقم ١١١ لعام ١٩٦٩، إذ تعاقب المادة ٣٨٤ من قانون العقوبات الرجل المتخلف عن دفع النفقة بالسجن لمدة سنة.

لكن للقضاء حكماً آخر بهذه المادة!

وللقضاء وجهتان في هذه المادة، بحسب خبراء القانون الذين استعنا بهم في هذا التحقيق، أما أن يحكم بالسجن لمدة عام مع إيقاف التنفيذ وهذا أمر غريب، أو يحكم على الرجل بالسجن لمدة أربعة أشهر فقط، ويشير خبراء القانون أن هناك تعتاً من بعض الرجال في دفع النفقة، وهم يفضلون أن يسجنوا لـ أشهر على أن يدفعوا النفقة.

ويجد الخبراء القانونيون، أن أبرز المشكلات التي تواجهها النساء بعد الطلاق في كيفية الحصول على حقوقهن أو حقوق أطفالهن تكمن بالتشريعات، "عدنا قوانين مترهلة وقديمة، وإلا شنو رجل يفلت من النفقة بشكل سهل إذا ما كان موظف حكومي وماعنده أموال ينحجز عليها!" يقول المحامي محمد جمعة، "هناك عناد كبير في أمور الطلاق، أحياناً يصل الموضوع بأن يقول الرجل لمحامي طليقتة أذفعلك رشوة ٥ ملايين وكون بصفي، وهالشاي صاير".

التنفيذ.. إذلال ومماطلة

"لما قررنا نتطلق، وخصصنا مبلغ لنفقة الطفل بالاتفاق، كان كل هذا حتى ما ندخل محاكم، ونتخلص من إذلالها ومعاناة دوائر التنفيذ"، تقول سهير.

فعملية تحصيل النفقة قد تأخذ شهرين أو ثلاثة، ما يعني أن المرأة المعتمدة على نفقة في مصاريف أبنائها، تبقى بدون نفقة شهرين أو ثلاثة بسبب الإجراءات الرتيبة بالدوائر الحكومية والمخاطبات بين الدوائر، يقول جمعة.

خرجت سهير من تجربة زواج صعب، لتدخل صراعاً جديداً كأ أم مطلقة تقا تل لنيل حقوق ابنها، "رفعت دعوى النفقة بعد فترة، وحصلت قرار بذلك، أجه المحكمة وقال أي عاطل، فحكموا أن يعطي للطفل ١٠٠ الف دينار عراقي، وإلي كحاضنة ٢٠ ألف كل شهر، قلت لا بأس أذفعا أجور حضانة".

لكن طليق سهير رفض أن يكون الدفع في دائرة التنفيذ، ليتمكن من التملص منه " قال إذا الدفع بالتنفيذ ما ادفع".

حين رفعت سهرير دعوى قضائية للحصول على نفقة طفلها من طليقتها، طالبت القضاء أن يكون دفع النفقة في دوائر التنفيذ، إذ من حق الدائن أن يحدد مكان دفع مستحقاته المالية المأخوذة من المدين، واختارت سهرير أن يكون الدفع في دوائر التنفيذ حتى لا يتملص طليقتها عن الدفع، وبدأت رحلة سهرير في دوائر التنفيذ منذ ١١ شهراً، "ما أحجيج على الوضع بدائرة التنفيذ الوسخ.. والدمار".

ودائرة التنفيذ هي إحدى دوائر وزارة العدل، وهي دوائر عدة منتشرة في جميع المحافظات العراقية، مهمتها تطبيق أحكام قانون التنفيذ رقم (٤٥) ١٩٨٠، الهادف لصيانة حقوق الدولة والمواطنين من خلال تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، واحترام القانون وسيادته، خاصة تلك الأحكام التي تخص تسديد الديون، أو أحكام النفقة، أو دفع المؤخر وغيرها، ووضع ضوابط لكل من الدائن (صاحب الدين) والمدين (الشخص المطلوب للدين) وترتيب تفاصيل التسديد المالي بينهما حتى لا يتخلف الأخير عن تسديد المال للأول. وتعمل هذه الدوائر تحت اشراف وإدارة وزارة العدل العراقية.

دوائر التنفيذ البالغ عددها ١٣٤ دائرة، متوزعة في عموم العراق، ١٣ منها في بغداد، والأخرى تتوزع على المحافظات، باستثناء إقليم كردستان.

اقتربت دوائر التنفيذ لدى سهرير ونساء كثير في محافظات مختلفة بالإهمال والإذلال والمماطلة بالإجراءات الحكومية الروتينية. ويصف المحامي جمعة حال المرأة في دوائر التنفيذ البطيئة بأنها "مذلة للمرأة في الواقع، وكأنها تستجدي حقوقها من هناك".

"مكابلة دوائر التنفيذ وكاعدة.. التنفيذ يشهد عليه".. تقول سها التي مضى على حالها هذا أربع سنوات منذ إصدار حكم النفقة لأطفالها، إذ لا يلتزم طليقتها بدفع النفقة في المواعيد المحددة. "طليقي ما يدفع بالشهر الأول ويوصله تبليغ، وما يدفع بالشهر الثاني ويوصله تبليغ، وقبل وصول التبليغ الثالث وحتى لا يتوقف بمركز الشرطة يدفعلي، وأني على هالحال كل ٣ أو ٤ أشهر أحصل مبلغ النفقة" تقول سها.

طليقت سها يقوم بذلك لأنه يعرف أن مدير التنفيذ الحق بإصدار تبليغ بإحضار المدين (الطليقت) إحضاراً جبرياً بسبب تخلفه عن دفع دينه، ويعطيه مهلة سبعة أيام بعد إصدار التبليغ، ثم يتم استقدمه وفقاً للمادة ٢٢ من قانون التنفيذ.

وحين ينتهي عذاب النساء بسبب مماطلة الرجل، تبدأ مماطلة نظام دوائر التنفيذ والمصارف.

"حالياً زوجي موظف، وراتبه يصدر كل ٢٨ بالشهر، وأني بعد ٣ أسابيع أو أكثر من نزول الراتب يلا أستلمه، ومن أسألهم بالتنفيذ يقولون التأخير من المصرف"، تقول سها. ذلك على الرغم من انتظام الدفع بدوائر التنفيذ عندما تحول إلى نظام إلكتروني، للتخفيف عن المراجعين أعباء

الزحام والإجراءات الروتينية والإضرابات، بحسب مدير إعلام وزارة العدل مراد مهدي؛ إلا أن هذا لم يُنهِ المشكلات التي تواجهها النساء هناك.

ويعزو مهدي هذا التأخير في دفع المستحقات إلى الدائن (المرأة في هذه الحال) إلى مواعيد إرسال المبالغ من الوزارات والمؤسسات التي يعمل بها المدين إلى المصارف التابعة لها بطاقات الدفع الإلكتروني، رغم تأكيد دائرة التنفيذ على ضرورة إرسال المبالغ بوقت سريع كل شهر.

ويذكر العديد من الخبراء القانونيين، من بينهم المحامي علي الدايني لـ "جمار" أن "مشاكل دوائر التنفيذ وبطء إجراءاتها تعود لقلة عدد كوادرها، فعلى سبيل المثال دائرة تنفيذ بغداد الجديدة التي تشمل رقعة جغرافية كبيرة، يُراجعا آلاف من المواطنين، لا يتجاوز عدد موظفيها الهـ أو ٦ موظفين، متسائلاً كيف سيتمكن هذا العدد القليل من الموظفين من تمرير آلاف المعاملات!

ويجب مدير إعلام وزارة العدل مراد مهدي على ذلك، بأن توقف التعيينات في العشر سنوات الأخيرة، وإحالة بعض الموظفين إلى التقاعد بسبب إكمالهم السن القانوني، أدى إلى قلة الكوادر في جميع مؤسسات الدولة، مع زيادة عدد المراجعين، لكن مديرية التنفيذ خصصت خطوطاً ساخنة، من ضمنها موقعنا على فيسبوك لاستقبال شكاوى المواطنين كافة.

وأقر مجلس الوزراء، الإستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية، في آذار العام الماضي لتعزيز دور المرأة في الدولة العراقية، وكانت تصب بهدفين رئيسيين أولهما تعزيز وتمكين دور المرأة في الحكومة العراقية، والثاني تحسين أوضاع النساء وظروفهن في دوائر الدولة، وتعد هذه الإستراتيجية فاعلة منذ عام ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٣٠، لكن لاتزال أوضاع النساء على ما هي عليه في دوائر ومؤسسات الدولة.

وليس هناك بيانات واضحة تمتلكها وزارة العدل، أو مديريات التنفيذ تخص عدد النساء المطلقات اللاتي يراجعن هذه الدوائر لأخذ حقوقهن بعد الطلاق، بحسب ما أكده مراد مهدي لجمار.

لا تنتهي مشاكل دوائر التنفيذ عند المماطلة والبطء والإهمال، بل يتفاجأ المراجعون بإغلاق الدوائر أبوابها، كما حدث في عام ٢٠٢١، حينما أغلقت دائرة تنفيذ مدينة الصدر أبوابها الأربعة أشهر بسبب وجود رطوبة على جدران غرفة الموظفين. حينها بدأت النساء تصطف في طوابير تنتظر منذ الخامسة فجراً عسى أن تفتح الدائرة أبوابها. تكرر هذا الغلق في دائرة تنفيذ الزهور في منطقة الحسينة على أطراف بغداد ممتداً لحوالي أسبوعين قبل شهرين تقريباً، لأغراض الجرد كما ذكرت اللافتة التي علقت على باب الدائرة.

إقامة جبرية

”سويت حفلة لصديقاتي بالبيت“ تقول سهر، بمناسبة حصول ابنها على الهوية، وهي التي عانت على مدى عامين حتى استخرجت أوراقاً ثبوتية لطفلها، بعد عناد طويل من طليقتها.

عمل القضاء العراقي منذ عام ٢٠٠٥ بعرف قضائي، كما يقول المحامي محمد جمعة، منح الحاضنة الحق بإقامة دعوى إثبات حضانة واستخراج أوراق ثبوتية لطفلها كتسهيل لها في دوائر الدولة، مستثنياً إصدار جواز السفر، وذلك بموجب المادة ٤ من قانون الجوازات رقم ٣٢ لعام ٢٠١٥. يمنع إصدار جواز سفر لمن كان أقل من ١٨ سنة، إلا بحضور الولي أو الوصي، وإذا كان الأب على قيد الحياة فهو الولي، وإذا توفي ستكون الوصاية من حق الأم بالدرجة الأولى.

كما لا يُجرّم القضاء فعل سلب الأوراق الثبوتية الخاصة بالطفل من قبل والده، يقول جمعة ”بالرغم من أن المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات، تضع سنتين كأقصى عقوبة على جريمة استعمال شخص ملحق صادر لغيره (أي أن يستعمل أحدهم أوراقاً ثبوتية ليست له بل لشخص آخر، سواء قام بأخذها أو استعمالها).

لكن القضاء يعتبر أن أخذ الأب لمستمسكات أولاده أمر طبيعي، حتى لو كانوا في حضانة الأم!. إذ يذكر خبراء القانون الذين استعنا بهم في هذا التحقيق، أن القضاء يعتبر الأب مسؤولاً عن أبنائه، لهذا فهو حين يأخذ أوراقهم الثبوتية، أو يستولي عليها فهو ليس سارقاً لها، كونه هو المسؤول عنهم.

معركة الطلاق استنزفت أصيل، فتخلت عن جميع حقوقها لكنها اختارت ابنها مقابل ذلك. كانت قد نزحت مع ابنها وعائلتها من الموصل إلى بغداد عام ٢٠١٤ عقب احتلال تنظيم الدولة الإسلامية نينوى. وفي الوقت الذي أسست نفسها ”من الصفر“، شعرت أنها ”محبوسة بالبلد وما أكدر أسافر وية أهلي لا لأغراض علاج، ولا لأغراض سياحة، ولا حتى للعمل لأن ابني بدون جواز سفر“.

هاجر طليق أصيل إلى أمريكا، من دون أن تعرف محل إقامته ودون إصدار جواز للطفل ”لأن يتخيل رح احرمه الوصول لأبنه“.

الحلول التي طُرحت أمام أصيل هي إما أن تدعي أن ابنها يعاني من أمراض عقلية، أو أن تجلب تقريراً طبياً يثبت أنه مريض لتستحصل له جواز سفر، ولكنها رفضت لأنها لم تتحمل فكري ادعاء المرض لابنها ولا أن تتحايل على القانون، كما قالت.

حاولت أصيل الحصول على وصاية على أبنها، لكن بموجب قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لعام ١٩٨٠، فإن القانون يرفض ذلك إلا بحالة وفاة الأب، ”أو في حالة تعارض مصلحة الطفل

مع وليّه، مثلاً كان الطفل يعاني اضطراباً نفسياً، وهو مضطر للسفر ووليّه يرفض، هنا تمنح الوصاية للأُم لكن يجب أن يعرض إلى لجنة تثبت أنه معتل نفسياً“ وفقاً للمادتين ٣٦ و٣٧ من القانون، يقول جمعة.

ظلت أصيل تحاول ذلك حتى تظاهرات تشرين ٢٠١٩ حين طالها تهديد بات يشكل خطراً حقيقياً على حياتها، ما اضطرها وقتها السفر إلى تركيا عند والديها اللذين سبقاها إلى هناك، وتركت الطفل ذا التسع سنوات عند أهل طليقها.. ”انهارت في تلك الفترة، بعد أشهر قليلة رجعت الأبني، قلت الهم أرجع لابني أقلها اموت عنده“.

بعد سبع سنواتٍ من الطلاق، حصلت أصيل على جواز سفر لأبنها، وبتدخل من أسرة طليقها بعد أن لمسوا أن التهديدات التي طالتها جديّة، فأقنعوا ابنهم بأن يكتب لها توكيلاً لاستحصال الجواز.

الآباء يعاقبون الأمهات المطلقات... بالقانون

يمارس الرجال -وخاصة الآباء منهم- بعد الطلاق ضغوطات عدة لاستفزاز طليقاتهم، مستغلين بذلك الأبناء، بدءاً من سلب الأوراق الثبوتية للطفل، أو التعنت بإصدار أوراق السفر إلى دعاوى المشاهدة، التي يرفعها الآباء لمشاهدة أبنائهم، إما في المحكمة، أو في مكان يتفق عليه الطرفين للمشاهدة. فمن حق الأب، وفقاً للمادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية، ”النظر في شؤون المحضون وتربيته وتعليمه حتى يتم العاشرة من عمره، وهو ما يقول المحاميان زينب جواد ومحمد جمعة إن القضاء فسر أن مشاهدة الأب للطفل مرة كل اسبوع، لمدة ٦ ساعات في كل مرة.

هذا ما حدث مع سها حينما رفع طليقها دعوى لمشاهدة بناته، ولكنه تخلف عن الحضور في الأشهر الأربعة الأخيرة.

تذهب سها وبناتها أسبوعياً إلى موقع المشاهدة الذي حدته محكمة الأحوال الشخصية في بابل، لتشاهد الفتيات والدهنّ، لكنه لا يأتي.

”لو تشوفين مكان المشاهدة، يرجع الطفل منه متأزماً نفسياً، تخم مكسر ومكان مهدم“.

حاولت سها ألا تصطحب بناتها لمشاهدة والدهم، فهو لا يأتي على أي حال، لكنه رفع دعوى قضائية ضدها حكمت على أساسها بالسجن لمدة ٦ أشهر، فدفعت الكفالة، وصارت تذهب كل أسبوع في الموعد المحدد ”أروح أبقي انتظرة كل أسبوع أتي وبناته ساعة ونص، ما يجي ونرجع“.

تُعاقب الحاضنة، إذا تخلفت عن إحضار المحضون في الموعد المخصص للمشاهدة، بالسجن لغاية ستة أشهر، وبغرامة لاتزيد عن مئة الف دينار عراقي، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفقاً للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات العراقي.

”القانون صمت ولم يضع أي عقوبة للأب إذا لم يحضر لأكثر من مرة في موعد مشاهدة المحضون، لكنه فرض عقوبة فقط على الحاضنة، إذا تخلفت عن إحضار المحضون لموعد المشاهدة.“ يقول المحامي علي الدايني ”المفروض هناك تشريعات جديدة تضع عقوبة تأديبية للأب المتخلف عن حضور موعد مشاهدة طفله، لأن هذا التخلف هو تلاعب بالقانون“، يؤكد الدايني ”نحن كمحاميين نشير دائماً وبشكل فردي لضرورة تشريع قوانين جديدة، أو تعديل القوانين القديمة، لكن مبادراتنا غير كافية، الأمر بحاجة إلى مشروع وهو بيد مجلس الوزراء ومجلس النواب“.

الأمهات المطلقات.. متهمات دائماً

سجل العراق حوالي ٧ آلاف حالة طلاق، خلال كانون الثاني من عام ٢٠٢٤ فقط، بحسب مجلس القضاء الأعلى، وأعلن المجلس في آب ٢٠٢٣، أن حوالي ٢٣٥ حالة طلاق تقع في اليوم الواحد، لكن لا وجود لإحصائيات واضحة عمّا إذا كانت المطلقة أمّاً أو لا، كما ذكر مدير إعلام وزارة العدل مراد مهدي لـ جَمّار ”نحن لا نملك إحصائيات واضحة لعدد النساء المطلقات اللاتي يُراجعن دوائر التنفيذ“.

ولم يضع مجلس القضاء الأعلى أرقاماً تصف أنواع وأشكال الدعاوى القضائية التي تواجهها النساء أو ترفعها ضد الرجال بعد الطلاق، سواء تلك التي تخص نفقة الأولاد، أو حجة الوصايا، أو إثبات الحضانة، وغيرها.

حتى حق السكن، والذي عدّه المحامون من القضايا المعقدة جداً، إذ يقول المحامي محمد جمعة ”لشدة تعقيد هذا الحق لم تردني خلال ٢٠٢٣ سوى ٤ دعاوى، رفعتها نساء للمطالبة بحقهن بالسكن“.

ويضمن قانون السكن رقم ٧٧ لعام ١٩٨٣، للمطلقة حق العيش في سكن الزوجية لمدة ٣ سنوات بعد وقوع الطلاق، إذا كان باب سكنها قبل الطلاق منفصلاً، ”أي لا تكون قبل الطلاق ساكنة مع أهل زوجها، ويكون لها باب شقة أو بيت، أو مشتمل منفصل، وليس جزءاً من منزل، أما إذا كانت ساكنة مع أهله، وليس لديها باب مستقل، فيسقط حق السكن عنها بعد الطلاق“.

يذكر المحامي محمد العكيالي.

وفي حال لم تطالب الزوجة بحقها في السكن أثناء المرافعة بدعوى الطلاق، وتم الطلاق، فسيسقط حقها في السكن كما يذكر العكيالي، ”لأن القاضي لن يعطي قراراً بالسكن من تلقاء نفسه، إلا إذا طالبت به المرأة“.

تكتشف المرأة المطلقة أنها مهملة، ومعاقبة، وأنها متهمه دائماً بعيون المجتمع، تكون خطاؤها محسوبة، وقد يظنها الكثيرون أنها "سلعة سهلة".

تقول شهد، وهي أم مطلقة لطفلين، "رحت أطلع شهادة جنسية لبنتي، أجاني ضابط بالجنسية؛ كلي أنني اسهلج الموضوع بس انطيني رقمج وأني احجزلج السرة، وأني فعلا انطينه رقمي، لكنه بلش يرسل مسجات يطلب أن اطلع وياه وبتغدة سوة".
حتى داخل المنزل المطلقة معاقبة، ومتهمه من قبل أسرتها "إذا اطلع أو اطب كله بحساب، أهلي يحسبون عليه الهوى الي اشمه، ومن افتح حلبي يكولون انتِ مطلقة لا تسويلنا فضايح" تقول شهد لجمار.

تعرضت سهير هي الأخرى لنوع من التحرش من قبل كاتب العدل، حين ذهبت لاستخراج أوراق ثبوتية لطفلها "كاتب العدل نفسه، نظرة عينه كانت تقول: انتِ مطلقة، حرة الآن ومتاحة، وكأنه يقول لي أنت عاهرة، نظرتة وجعتلي روحي".

لم تكن نظرات تحرش فقط، تلك التي أشارت لها سهير، بل هنالك عتاب وعقاب وحسرة، وشفقة "توصلت بعد طلاقني أن تجربة الطلاق والأمومة معاً تستحق أن تسمى بـ"عقاب الأمومة" أنت تعاقبين بأمومتج لأن تطلقتي، كل النظرات تفسر بأنه يا حريمية اطلقتي وانت أم لهذا الطفل".

لا أحد يرى الأسباب التي تجبر النساء على الطلاق، وما دفعهن لهذا الخيار "اني انفصلت عن رجل تعبت منه ووصلت لمرحلة فقدان روحي، وتحسسي للعالم وجدت نفسي أصرخ على طفل صغير لهذا أخترت الطلاق؛ لأني ما أريد أن اكون أم بهذا الشكل".

التشريعات القديمة وطرق تنفيذها التقليدية والرتبية، تعدّ المشكلة الأكبر التي تواجه النساء المطلقات اليوم، وخاصة الأمهات منهن. التهاون في تطبيق القرارات القضائية من قبل الجهات المنفذة، وعدم تشريع عقوبات رادعة للمخالفين من الرجال، فضلاً عن التحايل والتلاعب بالقانون من قبل الكثير من الرجال، يجعل النساء يدفعن الثمن بعد الطلاق، ويحرم العديد من الأطفال حقوقهم.

ومع ذلك.. يناضن من أجل عائلتهن

وعلى الرغم من ذلك، لاتزال الكثير من الأمهات المطلقات يصارعن المحيط، والمجتمع، والطلاق، والتزهلات القانونية، والحكومية، للحصول على حقوق أطفالهن، وحقوقهن.

سها مثلاً، تكمل دراستها اليوم في مجال القانون ”أريد أصير محامية بعد كل إلي مريت بي، حتى أخذ حقي“، وتعمل موظفة في شركة سياحة، فضلاً عن عملها سائقة ”خطوط جامعة“، لتوفر لفتياتها الثلاث العيش الكريم، بسبب تأخر النفقة.

أما سهير التي تجد صعوبة بإيجاد عمل، فترى أن طليقها يمتحنها بكرامتها بمنعه النفقة عن طفله، ما يجعلها بحاجة ماسة إلى المال لسدّ احتياجات طفلها وتقول ”إذا ابو أبني استمر بعدم دفع النفقة للطفل رح اضطر أن أخلي ابني يدرس من البيت“ سهير لا تريد تسجيل ابنها في مدرسة حكومية، وتفضل تسجيله في مدرسة أهلية، لكن والد الطفل لا يدفع للطفل نفقته، لذلك تفكر بإيجاد حيلة قانونية تجعل الطفل يدرس من منزله والذهاب إلى المدرسة الحكومية فقط في اوقات الامتحان النهائي والنصف سنوي. وتعيش أصيل نهاية سعيدة مع طفلها الذي ناضلت من أجل أن تكون معه، وظفرت بذلك لتقاسمه قصص نجاحاتها.

لكن هناك آلاف الأمهات المطلقات يعانين، بحثاً عن حقوق أولادهن، بين دوائر الدولة، والمحاكم، خاضعات لقسوة المجتمع.

أنجزت هذه المادة بإشراف سوسن زائدة

الشخصي هو سياسي - حول الحب والنسوية

نادية محمود

مناسبة الحديث عن عيد الحب، لا بد من تناول موضوعة الحب والمرأة. حيث الهدف من تناول هذا الموضوع هو تحديد «أي نوع من النساء او البشر نريد أن نكون؟ واي من الحقوق نريد ان ننال؟» تركز هذه المقالة على حقوق المرأة حيث ان المرأة والرجل لا يدخلان علاقة متكافئة ومتساوية وعادلة حين يدخلان في علاقة حب. هذا اللا تكافؤ واللا مساواة، كحال اي لامساواة اخرى، يجب التصدي له. ونحن نغتنم هذه المناسبة « عيد الحب» للحديث عنه.

من اين جاءت اللامساواة في علاقة وفي مشاعر يفترض ان تكون مشاعر انسانية رائعة وانسانية بين اثنين ومحض اختيارهما؟ ان منبع هذا التفاوت، هو الحقوق التي منحها المجتمع للرجل مقارنة بالمرأة. وحيث ان الشخصين، الرجل والمرأة حين يدخلان في علاقة عاطفية، هي ليست بمعزل عن الواقع الاجتماعي والثقافي والاخلاقي والسياسي والاقتصادي الذي يعيشان فيه، فمن المؤكد ان علاقتهما تتأثر بهذا الواقع، بل الواقع هو الذي يرسم ملامح وحدود هذه العلاقة، وحقوق كل طرف في هذه العلاقة.

حين يدخل الرجل علاقة حب، يفتخر بها، يتباهى، يعلنها، وليس هنالك من يعترض. اما حين تدخل المرأة والشابة في علاقة عاطفية، فلا يمكنها التصرف مثل شريكها او حبيبها. فهنالك سلسلة من اشكال التخويف، والتجريم، والتذنيب التي تعيشها المرأة. لأنه ببساطة قرّر للمرأة ان لا تحب. واذا اتيح لها الحديث عن الحب فيكون مسموحا لها، ان سمح لها، في سياق انها ستنشأ اسرة، وستربي اطفال.

المرأة ممنوع عليها الحب، بل وتعاقب بشدة عليه، للحد الذي يوصل العقوبة للقتل. وليس قليل عدد النساء اللواتي قتلن بسبب الشك بان لديهن علاقات حب.

من اجل تغيير هذه العلاقة غير المتوازنة وغير المتكافئة في العلاقات العاطفية. نظام كامل لا بد من تغييره: النظام السياسي، القوانين، الحقوق الاقتصادية، الاخلاق، الثقافة. تغيير على صعيد الدولة وعلى صعيد المجتمع، من اجل التمتع بعلاقة متساوية ومتكافئة بين حبيبين.

وهذا هو عملنا كناشطات نسويات، كدعاة مساواة، مساواة كاملة وتامة وغير مشروطة، بين الرجل والمرأة. يجب فصل الدين عن الدولة وانشاء دولة علمانية. يجب الغاء القوانين التي تقر بقوامة الرجل، وبحق الرجل بتأديب المرأة. القوانين التي تسمح للرجل ان يعدد الزوجات، القوانين التي تخفف من عقوبة الجرائم المرتكبة باسم «الدفاع عن الشرف» هذا الكم من القوانين يجب ان تتغير. وهذه معركة شرسة، ولكن الانتصار فيها ليس مستحيل.

المسار الثاني، وهو؛ نحن نواصل النضال من اجل تغيير هذه القوانين، ونواصل النضال من اجل ان تحصل النساء على حقوق اقتصادية واجتماعية متساوية مع الرجل، ماهي مسؤولية الرجل او الشاب؟ وما هي مسؤولية المرأة او الشابة

الشباب المعاصر مطلوب منه ومسؤول عن اكتساب اخلاق انسانية جديدة محل الاخلاق التي تعززها الدولة والتقاليد والدين والاعراف. ان يعلّم نفسه على عادات وثقافة جديدة. ان يحزر نفسه من قيم «الرجولة» وان يغرر محلها قيم الانسان، والقيم الانسانية. يجب ان « يتنازل» عن الحقوق التي منحه اياها القانون، من اجل اقامة علاقة عاطفية متكافئة وصحية وعادلة. يجب ان يحزر الشاب والرجل نفسه من « هذه الحقوق». لأنها حقوق قائمة على اساس تمييزي وتمييزي بين البشر. يحتاج الشاب والرجل ان يعمل « ثورة» على هذه الاخلاق التي ورثها، ولا يعمل على تكريسها. لكن الرجال والشباب لا يتخذوا كلهم في خندق واحد، فبعضهم شباب قرر أن «يستمتع» بحقوقه، وان يبقى في خندق الرجعية، وشباب اخر قرر لنفسها ان يكون في خندق المدنية، والتقدم والمساواة والعدالة. الشباب والرجال في هذا الخندق عليهم سلخ الاخلاق الرجعية واللامساواتية كم سلوكهم.

مع قول ما تقدم، الرجل ليس هو المسؤول الوحيد عن رسم شكل وحدود وحقوق الطرفين في العلاقة العاطفية. المرأة والشابة مسؤولة ايضا. مسؤولة عن خلق علاقة قائمة على اساس المساواة. النساء والشابات اللواتي يسعين بكل الطرق الى ارضاء محبيهن بما في ذلك التنازل عن حقوقهن، والقبول بالخضوع لقرارات « الحبيب» القبول بهيمنة وب« قوامته» عليهن، انما يصنعن اسيداا لهن في هذه العلاقة.. النساء والشابات اللواتي قررن ان يكونن متساويات مع الرجل، يجب ان يرفعن من درجة حساسيتهن للهيمنة الذكورية وان لا يسمحن بها باسم الحب، وباسم ارضاء الحبيب. اي ان يدافعن عن استقلاليتهن في العلاقة، ان لا يقبلن الخضوع للتوجيهات والأوامر عن بعد!

فالنضال من اجل تغيير القوانين «من فوق» يجب ان يترافق معه نضال يومي « في الاسفل» من اجل وضع منطق المساواة موضع التنفيذ. بدون هذا السعي المتواصل من اجل اثبات وتحقيق المساواة، لا يمكن ان « تثور» العلاقات بين الجنسين. نحن بحاجة الى ثورة في هذه العلاقات. العلاقات القائمة هي علاقات قمعية، مخيفة، مرعبة، استعلائية، مهيمنة، ولا تملك المرأة والشابة امامها الا ان تقبل بها صاغرة. ولكن هذا حاله حال اية قضية اخرى. الناس تتظاهر من اجل فرص عمل، تتظاهر ضد الفساد، وضد المحاصصة، وضد سلسلة من المطالب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. النضال من اجل نيل حقوق متساوية في الحب، هو امتداد لهذا الصراع الاجتماعي الاكبر، بل الصراع الاجتماعي الاكبر يعبر عن نفسه في داخل العلاقة العاطفية. لذا، يتوجب النضال في هذه الجبهة العاطفية ايضا. من اجل خلق علاقة عاطفية انسانية صحية وعادلة. لقد كان في غاية الاهمية ان تقوم منظمة امان للنساء بتنظيم ندوة بهذا الخصوص، نتمنى ان يكون عملا اوليا لفتح الحوار والنقاش حول هذا الموضوع: المساواة في الحب.

بين الجهل المقدس والفكر الحر

جوان ميرزا

فيا أيتها الاستاذة في علم النفس، التي تدافعين عن الزواج المبكر ستره للبنات وتستشهيدين لزوجات الرسول كن في التاسعة او نساء ذاك الوقت لم يكن لديهن اي مخاطر صحية ونفسية كيف عرفت، إنهن كن بصحة جيدة ولم تكن لديهن مشاكل وانت لامتلكين اي دليل عل كلامك غير احاديث العننة ولا يوجد لديك اثبات علمي اركيلولوجي او مخطوطة جدارية على استشهادك بالتاريخ الديني .

هل تعليمين يا استاذة علم النفس بان هناك دراسات توصلت إلى أن آثار حمل المراهقات وولادتهن قد تمتد للمواليد الأطفال وأجيال لاحقة في العائلة. فبالمقارنة مع أقرانهم ممن ولدوا لأمهات في عمر أكبر، فإن الطفل الذي وُلد أثناء فترة مراهقة أمه قد يكون عرضة لخطر الولادة قبل الأوان، ومواجهة العديد من الصعوبات في اكتساب المهارات المعرفية الأساسية مثل الإلمام باللغة والقراءة والكتابة والتحكم بالذات، إضافة لضعف الأداء العام في المدرسة.

وفقاً لدراسة جديدة، فمن انجبت في سن المراهقة يعدّ عاملاً لتوقّع فيما إذا كان الطفل سيُظهر ضعفاً في أدائه المدرسي والتعليمي .
الغريب في الموضوع إن الشيخ مع مداخلة الرجل الريفي مع استاذة علم النفس الجامعة كانوا على خط واحد، تيم ذكوري سام لدرجة القياء

في النهاية المتحدثة اشارت الى ضرورة فصل الدين عن الدولة وضرورة حماية الشراكة الحقيقية في الزواج بين الشابات والشباب بقوانين علمانية حقوقية تحفظ كرامة الرجل والمرأة على

حدٍ سواءٍ بإلغاء مادة التأديب من القانون والغاء الزواج خارج المحاكم وتجريم قتل النساء وأشارت بكلامها الى تلال المخطئات المتواجدة في جنوب العراق التي تدفن فيها جثث النساء التي تقتل من قبل ذويهن، ردت الأستاذة الجامعية عل كلام المتحدثة واضع الف خط تحت كلمة الاستاذة بان هؤلاء النساء يستحقن القتل لأنهن قتلن من اجل غسل العار اعتقد وجود استاذة مثلك في هكذا ندوة لديك مكانة وتأخذين راتب ومستحقات من الدولة ولديك مجاميع طلابية وجمهور هو العار بعينه!!! وجودك بأفكارك المسمومة الداعية شية محصنة بالدين والعادات والتقاليد هو العار بعينه خطابك بالتحريض على قتل النساء واستباحة اجسادهن وقمع الحريات وتبرير بيدوفيليا بالاستشهاد بحديث يحث على سن الزواج للفتاة في الثامنة!!! وتزويج القاصرات هو العار. المفروض تعاقبين أنتِ وأمثالكِ على كلامك وعلى كل حرف من مداخلاتك المسمومة بل يجب شطب اسمك من مهنة التدريس اولا ثم ملاحظتك قانونيا للتحريض على القتل والكرهية والدفاع عن البيدوفيليا والمغتصب وكل النصوص التي تحث على اهانه المرأة وتبرير البيدوفيليا .

نحن يا استاذة علم النفس، ان كنت لا تدرين بما يحدث حولك في العالم، نعيش في زمن وصلت البشرية فيها الى قمة التطور والحداثة بالعلوم والتكنولوجيا، التي جنابك حاليا مستفيدة من احدي وسائل وتقنيات العلم والحداثة وهي (كوكل ميت) في الندوة .

امثالك انتِ والشيخ وكل الاستاذة الذكوريين المتواجدين في الندوة مصيرهم الى مزبلة التاريخ. في زمن تساوت البشرية كلها بالرغم من اختلافات نوعها الاجتماعي والجنسي، البشرية وصلت الى ارقى مراحلها في امتناع ملايين البشر بل مليارات على هذا الكوكب عن قتل الحيوانات الاستغناء عن اكل اللحوم والمنتجات الحيوانية، وتقييد الانجاب والاستعانة عنه بالتبني للأطفال المتشردين من الحروب. والكوارث الطبيعية. البشرية وصلت بالعلم الى التلقيح الذاتي للبووضة بتطويرها في داخل المختبرات، اي سيصبح قريبا بأننا لا نحتاج الى حيوانات منوية من الرجل من أجل التكاثر، وجنابك ما زلتِ تعيشين انتِ ومن معك في زمن الخيول والجواري والعبيد والطبابة بشرب بول البعير وأكل ثلاث تمرات ،،،،، عجلة الزمن تسير الى الامام مهما حاولتم إعادتها إلى الوراء، البشرية تتطلع الى الحرية المساواة والرفاه للجميع دون قوامة وسلطة أحد على آخر.

حول الشرطة المجتمعية

«الشرطة المجتمعية» في العراق.. أو «التوعية» و«التمكين» في خدمة العنف البنيوي ضد النساء أمانبي الحسن

نشر هذا النص في الأصل على موقع حيز الصحفي، بتاريخ 21 سبتمبر 2023
بالعنوان نفسه، وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع حيز والكتابة.

العنف ضد النساء مُتصِّمَن في مؤسسات الدول في العالم العربي، تدعمه القوانين والتشريعات والممارسات اليومية للقاءمين على الأجهزة الرسمية، إلا أن العراق يتسم بميزة خاصة بعض الشيء عن بقية دول المنطقة، وهو ارتباطه بعدد من المنظمات الدولية، التي تقدّم الدعم المادي، مقابل التزام الدولة بعدد من الاتفاقات العالمية حول حقوق الإنسان عامة، وحقوق النساء بوجه خاص. هكذا نشأت أجهزة في الدولة العراقية، مهمتها نظريا حماية النساء من العنف ضدهن، وعلى رأسها «الشرطة المجتمعية»، التي «لا تتوقف مهامها عند حدود القضية ذاتها، بل تتعمّق فيها لمستوى التواصل مع الأسر، بغية تفكيك الأسباب، وضمان عدم تكرارها»، بحسب ما تؤكد وكالة الأنباء العراقية.

في حقيقة الأمر، كل تلك الشعارات والعبارات المنمّقة لا يوجد لها أي صدى في واقع النساء العراقيات، وهو ما تدلّل عليه ردات الفعل الحكومية تجاه كل قضايا قتل النساء، حتى تلك التي أخذت حيزا من الرأي العام، فلم تتخذ ضد مرتكبيها أي إجراءات متناسبة مع فداحة الفعل. كما حدث في حالات طيبة العلي، ونورزان الشمري، وملاك الزبيدي، وهن فتيات

عراقيات قتلن بأبشع الطرق.

ربما كان الأمر أكثر ترسخا مما يظن كثيرون، فهو "ثقافة"، تنتجها وترسخها قوانين ومؤسسات الدولة العراقية المعاصرة، ولا يمكن لـ"الشرطة المجتمعية" إلا أن تكون جانبا من تلك القوانين والمؤسسات، فهي توجد وتنشط ضمن بنية واضحة المعالم، يمكن اعتبارها المنتج الأول للعنف الممنهج ضد النساء، حتى لو قُدمت نفسها بصيغة "تمكينية" أو "توعوية"، يمكن أن تلقى صدى لدى المنظمات الدولية.

كيف تعمل "الشرطة المجتمعية" على ترسيخ معادلات وهميات القمع والتمييز في المجتمع العراقي؟ ولماذا أصبح نقدها، بل والتخلص منها، مهمة سياسية وثقافية لا يمكن تأجيلها؟

"طبابة الخير": ثقافة تسليم النساء لقتلتهن

حينما تفكر امرأة بتقديم شكوى ضد معنفها في العراق، فإنها ستتجه نحو "الشرطة المجتمعية"، أو تتم إحالتها إليها، وهذه المؤسسة تشكّلت في وزارة الداخلية العراقية عام ٢٠٠٨، وكانت في البدء شعبة من شعبها، ثم تحوّلت إلى قسم يرتبط بوكالة الوزارة لشؤون الشرطة في ٢٠١٦، إلى أن تم ربطها بمكتب وزير الداخلية-دائرة العلاقات والإعلام عام ٢٠١٩. وقد حصلت على دعم كبير، سواء من الوزارة، أو من المنظمات الدولية، خصوصا "منظمة الهجرة الدولية".

هدف المؤسسة كان تخفيف الضغط على المحاكم ومراكز الشرطة، وهي مؤسسة "مساندة"، أي أنها لا تمتلك صلاحيات تؤهلها لفعل شيء، وتكتفي بحملات "التوعية"، والمشاركة في الندوات، وتلقّي الشكاوى، والقيام ببعض المشاريع، مثل "طبابة الخير"، وهو مصطلح يطلق في العرف العراقي على الطرف، الذي يتدخل لحل نزاع بين جهتين، وكأن تلك "الشرطة" منظمة غير حكومية، من تلك التي بات يمتلئ بها العالم العربي، دون فعالية تذكر، إلا رفع التقارير للممولين.

تعمل "الشرطة المجتمعية" على "إصلاح" العلاقة بين الفتاة ومعنفها، دون اللجوء إلى أي تحرك قانوني، سوى توقيع تعهد بعدم المساس بالمُعنف، وطبعا هذا التعهد لا قيمة له في حماية النساء. ولا تكتفي "الشرطة المجتمعية" بـ"طبابة الخير"، بل إنها أيضا تعيد الهاربات إلى عوائلهن، وبعضهن فقدن حياتهن، بعد عودتهن.

وبهذا يمكن اعتبار تلك "الشرطة" مؤسسة "مساندة" بالفعل، ولكن مساندة للعنف المجتمعي، تحت حجة مراعاة الثقافة الاجتماعية، والعادات العراقية.

يؤمن كثير من العاملين/العاملات في هذه المؤسسة بأن النساء اختلف سلوكهن بسبب الإنترنت، وقد تغيرن وتجرأن على عوائلهن، ويرون أن مهمتهم العمل من أجل حفظ الاستقرار داخل المجتمع، وحمايته من الأفكار الخارجية، وبالتالي فيمكن اعتبارها مؤسسة شديدة المحافظة.

في العام الماضي عملت كاتبة هذه السطور مع "الشرطة المجتمعية" على برامج مشتركة، لصالح مؤسسة عراقية، وكانت شاهدة على بعض القضايا. ففي اللقاء الأول مع ضباط ذلك الجهاز، تحدّث إحدى الضباط، وهي المرأة المسؤولة عن استقبال حالات العنف المنزلي، عن خبرتها في هذا المجال، وأشارت، دون تردد، إلى أن "بعض النساء يستحقن الضرب"، ثم أردفت أن "النساء الآن لا يتحملن، فبمجرد ضربة خفيفة، سيشتكين ضد أزواجهن".

ما يثير الدهشة أكثر هو طريقة وصول تلك الضابط، بأفكارها العنيفة ضد النساء، لمنبها، إلا أن العجب زال، بعد أن علمنا، من العقيد المسؤول عنها، طرق اختيار النساء، اللواتي يجب أن يعملن في هذا القسم، ومنها "أن يكن قليلات الأنوثة، وجههن خالٍ من المكياج أو الفلر، شكلهن متحفّظ، لا يتزيّن، ويجب ألا يلفت وجههن النظر، وأن يكن على خلق عالٍ، ومتديّبات". وهذا بالطبع يحلينا إلى المشكلة الأكبر، وهي سيطرة المعايير الذكورية المحافظة في المؤسسات العامة، وعدم ترفيع أية امرأة لا تتناسب أفكارها مع تلك المعايير، ما يعيد إنتاج الهيمنة نفسها، لكن بوجوه نسائية.

ربما لهذا السبب، ورغم تجاوز النساء العراقيات "الكوتا" المخصصة لهن في الانتخابات النيابية الأخيرة، لم نجد نوابا إناثا يطالبن بحقوق النساء، لأنهن بساطة تابعات لأجندات أحزابهن الذكورية، التي لم تكن سترشحن إلى المقاعد النيابية، لولا "التزامهن" الكامل بمعايير تلك الأحزاب، وأغلبها من أحزاب الإسلام السياسي.

بهذا الشكل، تصبح مؤسسة "الشرطة المجتمعية"، بهيكليتها الذكورية، عقبة في طريق النساء للحصول على أبسط حقوقهن، أي حق الحياة، خلقت وزارة الداخلية العراقية عبرها طريقا فرعيا، يؤدي بالنساء للعودة إلى معنفيهن، دون أن يصلن إلى مراكز الشرطة أو المحاكم، رغم أن وصولهن لا يعني بالضرورة حمايتهن أو الحصول على حقوقهن.

ولكن لماذا يتم خلق تلك العقبات بين النساء والقانون، أو بين النساء والقضاء؟ وما فوائدها للدولة؟

العنف البنيوي: لماذا يمكن اعتبار الدولة "مجرم الشرف" الأول؟

تعتبر سياسات الدولة العراقية ذكورية بامتياز، إذ تعمل مؤسساتها، القانونية والتعليمية

والإعلامية، على ضمان معادلات معيّنة من القوة والهيمنة داخل المجتمع العراقي، وقمع فئات بعينها، لا يتناسب وجودها ونشاطها مع تصوّر الدولة المحافظ عن المجتمع، وهذا ما يتضح في تبني قضايا القتل تحت مسمى "الشرف"؛ أو العنف تحت مسمى "التأديب"؛ والبيدوفيليا في التهاون مع زواج القاصرات؛ كذلك في مرونة الدولة مع الأعراف العشائرية، المسيطرة على وضع النساء العام. في الواقع لا تهتم السلطات العراقية بسلامة النساء، مهما ازداد عدد الضحايا، ولا تشكّل أي قضية بالنسبة لها، مهما كانت فداحتها، دافعا للتحرّك باتجاه فعل حازم.

في القضية الأشهر، منذ بدء العام الحالي ٢٠٢٣، وهي قضية البيوتوبر طيبة العلي، التي قُتلت على يد والدها، حَكَم القضاء على الأب بالسجن لمدة ستة أشهر فقط، لأنه "قتل دون سبق إصرار وترصد"، بحسب المحكمة، وسيخرج من سجنه ربما في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، على اعتبار أن الحكم صدر في شهر نيسان/أبريل الماضي.

لقد تم التعامل مع قضية المغدورة طيبة العلي بتهاون، رغم أنها قضية رأي عام، إلا أن حياتها، وحياة النساء عموما، لا تتغيّر شيئا في معادلات الدولة، ولا تحرك فيها ساكنا، إلا في حال قيام النساء بالتصدّي لقرارات الحكومة، والتظاهر ضدها، وعندها ستعتمد الدولة، بأجهزتها الرسمية وغير الرسمية، آليات تحويل المعارك السياسيّة والأيدولوجيّة إلى معارك أخلاقية، تُتهم فيها النسويات بالعهر، حتى يتم ضمان صمتهن. ومن المعروف أن النساء لا يمكنهن أن يقاومن في ميدان "الشرف"، لأنه ميدان ذكوري، مهمته وصم النساء أساسا، وأي معركة فيه خاسرة سلفا.

ربما توتّع الدولة العراقية اتفاقيات دولية، تخصّ حماية المرأة، وأيضا تعقد اجتماعات، تدعو فيها إلى المساواة، إلا أن هذا لا يعدو كونه نوعا من "العلاقات العامة" على المستوى الدولي، في بلد يطالب دوما بـ"المساعدات". حتى رجل الدين الشيعي عمار الحكيم، الذي يتحدث أحيانا عن حقوق النساء، بأسلوب محافظ طبعاً، فقد وُصم بأنه "أبو الإيجات"، أي الرجل المهتم بالنساء فوق سن الثلاثين، فقط لأن هناك نساء يحضرن مؤتمراته.

إلا أن هذا لا يعني أن الدولة العراقية تهمل قضايا النساء تماما، بل تتحوّل تلك القضايا إلى مسائل كبرى، قد تهدد "الأمن القومي"، عندما تمسّ ما تراه الدولة "المقدسات" و"الاستقرار الاجتماعي"، مثل مسائل الطلاق، وتجريم العنف الأسري، والمثلية الجنسية، وحرية النساء في اختيار شركائهن.

بهذا المعنى فإن الشرطة المجتمعية ليست مؤسسة لنصرة حقوق النساء، ولا حتى لحمايتهن من العنف والقتل، وإمّا جهازا رديفا، يقوم بنوع من الوساطة، لإبقاء النساء ضمن الأطر الاجتماعية التي تدعمها الدولة، قبل أن تتفاقم الحالة، ويصبح تدخّل أجهزة الشرطة والقضاء

ضروريا. وبذلك يمكن اعتبارها جهازا أيديولوجيا، يكمل عمل الأجهزة العنفيّة للدولة، ليس فقط بالقمع الفيزيائي المباشر للنساء، وإنما أيضا بتسيخ أدارهن الجندرية الدونية، التي تؤمن استقرار النظام المهالك.

تسييس الأم؛ حرية العراق تمرّ بتحرّر نساءه

الأوجاع التي تعيشها النساء العراقيات لم تعد عادية، ورغم ذلك فهي غير مرئية، لا للدولة المتديّنة، ولا للبرالييها المتواجدين على كراسي مجلس النواب. ورغم أن النساء استطعن شغل مساحات واسعة من الأعمال الاحتجاجية ضد السلطة، في انتفاضة تشرين العراقية عام ٢٠١٩ وغيرها، وانتخبن نوابا "مستقلين" أو مرتبطين بالانتفاضة، إلا أن هؤلاء النواب لم يهتموا بالحدّث عن القضايا النسائية، لذا باتت الحاجة الآن، أكثر من أي وقت آخر، لوضع قضايا النساء في الصدارة السياسية، وتفكيك الخطابات السياسية العراقية، في السلطة والمعارضة، من منظور نسوي.

هكذا فإن مواجهة أجهزة، مثل "الشرطة المجتمعية"، أمر شديد الأهمية، أولا لكسر الحاجز، الذي نصبته الدولة العراقية بين النساء وأجهزة القانون؛ وثانيا لفضح "الثقافة" المعادية للنساء، في الأجهزة الرسمية؛ وثالثا لحماية النساء من إعادتهن إلى قتلتهن، تحت دعاوى "طبابة الخير" وغيرها.

عندما تصبح المواجهة مباشرة، بين النساء ومؤسسات إنفاذ القانون، يمكن إعادة طرح الانتهاكات، بوصفها قضايا رأي عام، وخرقا مباشرا لحقوق المواطنين، بما يخالف الدستور العراقي، والمعاهدات الدولية، التي وقّعت عليها السلطات العراقية، ولن تعود بعدها قضايا خفية، تحلّها "الشرطة المجتمعية" بصمت، أو عبر "التوعية".

ولهذا فإن أهمية نقد ممارسات تلك "الشرطة" لا تقتصر على إنصاف النساء اللواتي يلجأن إليها، من دون جدوى، وإنما إعادة تسييس القضايا النسائية، لتصبح على رأس أولويات الحيّز العام في البلد، ولعل هذا من أهم أساليب مواجهة النظام الطائفي القمعي، الحاكم في العراق منذ سنوات طويلة، ففي بلد يمكن أن تقتل نساؤه بكل بساطة، وبدون عواقب، ستترسخ بالتأكيد كل هرميات القمع والإقصاء والتخلّف، وسيصبح العنف المنفلت ممارسة اعتيادية، ومرتسخة في البنية الأساسية للنظام القائم. وبالتالي فإن تحرر النساء هو تحرير للعراق بأكمله، من كل تلك "الثقافة"، التي تجعله من أكثر دول المنطقة دموية.

الشرطة المجتمعية في العراق... يد القانون التي لا تحمي الضحية

طبية علي

نشر هذا النص في الأصل على موقع رصيف22 الصحفي، بتاريخ 25 مايو 2023 بالعنوان نفسه، وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع رصيف 22 والكاتبة.

تقول «ف.أ.»، التي تعمل معلمة في الكرادة في بغداد، إن «أخاها كاد أن ينهي حياتها خنقاً وأثار يديه لا تزال على عنقها، إثر مجادلة كلامية بسبب طريقة ارتدائها الحجاب». اتصلت مراراً بالشرطة المجتمعية لتبلغهم عن تعرضها لسوء المعاملة، وبأنها لا تحتمل أن ترى أخاها أمامها بعد اليوم جراء التعنيف الذي تتعرض له، وقد تلقت الرد أخيراً بهذه الطريقة: «إحنا صاميين منو إله خلقك إلج؟» (نحن صائمون ولسنا في وارد الاستماع إلى شكواك).

تصاعدت وتيرة العنف ضد النساء في العراق بشكل كبير منذ فترة جائحة كورونا، وتزايدت في العام الأخير. ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بصور وفيديوهات مرفقة بكم هائل من الغضب وبتعليقات تعبّر عن امتعاض البعض ورفضهم للسلوكيات العدائية والعنف الأسري الحاصل في حقهن، واللافت حين تتبع هذا الواقع، أنه عندما تتوجه أنظار الإعلام نحو موضوع ما، تتذكر السلطات على حياء أن تتحرّى حوله وتتابعه.

يكمّن دور الشرطة المجتمعية في العراق، والتي شرعت وزارة الداخلية العراقية في تشكيلها في عام ٢٠٠٨، في حل المشكلات الاجتماعية ودعم الأسرة، وحماية حقوق الإنسان والشرائح الضعيفة والأقليات، وعُدّت حينها خطوةً على طريق دعم المرأة ومساعدتها، وهو ما حصل في كثير من الحالات، إلا أن الواقع المعيش يشي بأن كثيرات من النساء ما زلن يعشن ظروفاً مأساويةً.

دور الشرطة وويد القانون

تداول النساء العراقيات في ما بينهن صور التعذيب والإرهاق النفسي الواضح عليهن، كرسائل محملة بالأسى، واللعنات، لمشاركة معاناتهن، وطلباً للنجدة، على أمل أن يحصلن على القليل من المواساة أو المساعدة، وهو طموح ليس مقدوراً عليه دائماً كتعويض عن التقصير الحاصل من الجهات المسؤولة عن حمايتهن كمواطنات من الدرجة الأولى.

اتصلت «ف.أ.» مراراً بالشرطة المجتمعية لتبلغهم عن تعرضها لسوء المعاملة، وبأنها لا تحتل أن ترى أخاها أمامها جراء التعنيف الذي تتعرض له، فأتاها الرد: «إحنا صائمين منو إله خلك إيج؟»

في هذا السياق، تقول مسؤولة الرصد الإلكتروني في الشرطة المجتمعية في محافظة النجف، أسماء الطالقاني، إن «دور الشرطة المجتمعية هو حل المشكلات بطريقة ودية وتوعوية من دون الاضطرار إلى اللجوء إلى مراكز الشرطة أو القضاء، وذلك من أجل تخفيف الزخم الحاصل بسبب البلاغات التي تتسلمها الشرطة بشكل يومي ومستمر، وتعامل مع المتقدم بالبلاغ بشكل مباشر فور تلقيها المعلومات اللازمة».

وتتحدث عن المعوقات التي تواجههم وتحد من عملهم، وأبرزها طبيعة المجتمع العراقي، العشائري، وعقلية الأهالي الصعبة، وهذا ما يتطلب منهم «التواصل معهم لأيام، فقط من أجل محاولة إقناعهم بالعزوف عن إيذاء الفتاة الهاربة أو قتلها على سبيل المثال».

وحصلت الكثير من الحالات التي قامت فيها الشرطة المجتمعية بإرجاع الفتيات إلى ذويهن كما حصل مع طيبة العلي، التي تواصلت الشرطة المجتمعية وشرطة الديوانية مع ذويها بشكل شخصي بعدما أبلغتهم الأخيرة بأنها سئقتل على يد عائلتها، وقامت الجهات المعنية بالزام العائلة بالتوقيع على تعهد بعدم التعرض لها. وقد تدخلت جهات عشائرية أيضاً في محاولة لتهدئة الوضع، ولكن انتهت القضية بمقتل طيبة خنقاً بعد ثلاثة أيام، في ٢ شباط/ فبراير الماضي.

بحسب الطالقاني، «نحن لدينا صلاحيات محدودة وعندما نواجه حالات ترفض العودة، نقوم بتسليمها إلى القضاء وتحال بعدها إلى دور الإيواء الموجودة في المحافظة. أما أن نقوم نحن بأخذ فتيات معتقات رغماً عن أهلن، فلا يمكننا ذلك لأنه لا يوجد لدينا في القانون ما يتوافق مع مثل هذه الخطوة».

وتضيف: «مهمتنا أن نحتوي القضية وأن نحول دون أن تتفاقم، وأن نقدّم إرشادات إلى الأهل حول الدعم النفسي وكيفية التعامل مع ضحايا العنف الأسري والابتزاز، بحدود الصلاحيات المتاحة لنا فقط، ثم نقوم بمتابعة الحالة بأساليبنا الخاصة ونحن جادّون في عملنا، لكن لا يوجد عمل لا يخلو من المشكلات والضغوط. وربما قد تحصل هناك إخفاقات صغيرة، إلا أنه لا يجب على النساء أن يمتنعن عن التقدم بالبلاغ أو الاتصال بنا».

الأسى نهايته الموت

لن تكون هنالك حقوق كاملة لفرد ما من دون أن يعي احتياجه إلى هذا الحق بنفسه ومن دون أن تركز المؤسسات الحكومية على إعطاء هذا الحق، والأمان الاجتماعي لا يمكن أن يتوفر لضحية تعيش خائفةً في منزلها أكثر من عيشها خائفةً من الغرباء في الشوارع. يمكن للمرأة تلقّي الصفعات والركلات لكن لا يمكنها أن تتصل أو تتقدم بشكوى باحثةً عن منفذٍ لها، فالاحتمالات هنا ضئيلة وغير آمنة كونها منوطاً بصلاحيات معينة وشروط، فالطاعة والصمت يشكّلان ضرورةً قصوى للنساء للبقاء على قيد الحياة؛ هكذا بنى هذا المجتمع أسواره حول المرأة، وجعلها مع الوقت، عاجزةً تماماً.

وأشارت دراسة عن العنف ضد المرأة في العراق، نُشرت في موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى أن غياب قانون رادع لحماية النساء والفتيات من العنف الأسري، وضعف مؤسسات إنفاذ القانون، وانتشار السلاح خارج نطاق الدولة، كلّها أسباب أدت إلى تفاقم ممارسات العنف ضد النساء والفتيات.

وفي الدراسة القضائية نفسها، وجد الاستقصاء أن قرارات المحاكم قد تنهون في بعض العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم العنف الأسري، وأن أغلب هذه الدعاوى تنتهي بالصلح».

تقول «م.أ.»، وهي مدرّسة في جامعة البصرة، إنها اتصلت على الخط المخصص للشرطة المجتمعية مرات عدة بعد سماعها صراخ جارّتها، وتلقّت الرد التالي: «شئو إحنا ما عدنا غيرج؟»، ثم أُغلق الخط. بعد يومين وفي المنطقة نفسها في محافظة البصرة، علّقت لافتة تنعى «ح.ع.»، جارّتها التي تبلغ من العمر عشرين عاماً والتي كانت تقابلها عند رجوعها من الجامعة عن طريق الصدفة أحياناً. لم يتكلم أحد عن موتها ولم نعلم السبب».

تقول «م.أ.»، وهي مدرّسة في جامعة البصرة، إنها اتصلت بالشرطة المجتمعية مرات عدة بعد سماعها صراخ جارّتها، وتلقّت الرد التالي: «شئو إحنا ما عدنا غيرج؟». بعد يومين علّقت لافتة تنعى «ح.ع.»، جارّتها.

«ظروف الموت هنا غامضة، لكن ملامح الموت هي واحدة على وجوه النساء. وفي بعض الأحيان عندما تحاول امرأة أن تتقدم ببلاغ عن أب أو أخ مُعنف، قد تُقابل بنصح ديني ووعظ، وكأن الشرطة المجتمعية أصبحت شرطة آداب»؛ هذا ما تقوله «ع.ج.»، ذات الثلاثة والعشرين عاماً، وهي طالبة في كلية الآداب في بغداد، وهي تشرح كيف أنها تقدمت للإبلاغ عن تهديد والدها

بقتلها، وانتهى بلاغها بهذه العبارات: «كلام ساعة عصبية لا تخافي هذي المشكلات تصير بين الأهل».

من جهتها، قدّمت نورهان، التي تبلغ من العمر تسعة عشر عاماً وما تزال طالبةً في إحدى ثانويات بغداد، معلومات وصوراً لنا، خزنتها في السنوات الماضية عن محاولة اعتداء عليها من قبل أخيها الصغير، وكانت تردد: «هو وحش مو أخ»، وأرفقتها بالحديث عن محاولات عدة للإبلاغ ولكنها كانت تتراجع عند رفع السماعه، إذ إنها في كل مرة كانت تريد فيها أن تتكلم عما حصل كانت تخاف ثم تتراجع، مثلها مثل أي فتاة ترى أحوال النساء وتسمع عن مصائرهن في مواجهة الجاني أو مواجهة الموت.

تنتهي شهادة نور مزاح من النوع الذي قد لا يفارق ذاكرتك: «لو حدث لي شيء، أنت خذي حقي ولا تسكتي»، على افتراض أن استرداد الحق بعد الموت سيأتي بنتيجة. وإن استردت الفتاة حقها، فهل ستسترد حياتها بعده؟

صون الحقوق... ولكن

تقول مديرة الشؤون النسوية في الشرطة المجتمعية في بغداد بسمة الزبيدي، إن «أداء الشرطة المجتمعية ومهامها هي مهام إنسانية تهدف إلى صون حقوق الإنسان وتعزيز السلم الأهلي وفق الصلاحيات المنوطة بها».

تروي أنه خلال عملها في الشعبة النسوية، صادفت قصص نجاح كثيرةً لنساء معنّفات وهاربات، إلا أن «هنالك بعض القضايا التي تحتاج إلى أيام أو أشهر لكي تحلّ بشكل جذري، فنحن نحاول أن نوصل إلى الناس أن الحلول التي تقدّمها الشرطة المجتمعية هي حلول ودية وتصالحية وأن أساس عملنا يرتكز على مبدأ العدالة التصالحية بين الأطراف وليس الدخول في نزاع وتأجيج الوضع».

أما بخصوص البلاغات والمناشدات التي ترد عبر الخط الساخن، فتقول: «نقوم نحن بدورنا بالاستجابة إلى البلاغ بشكل فوري، وإذا كانت القضية تحتاج إلى توجه إلى مؤسسة أخرى نقوم أيضاً بإرشاد المبلغ أو توجيهه إلى القضاء بحدود معرفتنا ولدينا مفارز ودوريات تعمل بشكل يومي ومنظم من أجل أن تحدّ من حالات الهرب والانتحار التي سرت بين النساء والمراهقات في الآونة الأخيرة، ونشجع على ثقافة الإبلاغ عن حالات العنف واثقين بأننا سنقدّم كل ما في وسعنا».

نحن نعلم بأن اللوم في جميع الأحوال سيقع على عاتقنا، بينما التلكؤ والعجز الحقيقي ليسا في منظومتنا ولا في استجابة الشرطة، إنما في المنظومة الحكومية التي ما زالت تراجع مسودات القوانين من دون أن تقرّ واحدةً منها

وفي محادثة مع الباحثة العراقية جنان الجابري، ركزت على ذكر الأساسيات، وهي أننا عندما نسمي شيئاً بأنه حق لشخص فنحن نعني أنه على المجتمع حمايته في امتلاك حقه، سواء بقوة القانون أو بالتربية والتعليم، فما بالنا نعجز الجهات المعنية عن تقديم المعونة بشكل

كامل بسبب عدم وجود قوانين منصفة تساعدهم على أداء هذه المهام؟ فعندما يتعلق الموضوع بامرأة معتمة أو هاربة تأخذها الجهات التي التجأت إليها وتقدّمها إلى ذويها كما حدث خلال الشهر الماضي -حسب ما نُشر في الفضائيات- حين أعادت الشرطة المجتمعية أربع فتيات معتّمات إلى منازلهن خشية الملاحقة العشوائية بعد توقيع الأهالي على تعهدات خطية بعدم المساس بهنّ، بغض النظر عن العواقب التي قد تواجهها المرأة الهاربة عند عودتها. فإلى من ستتوجه النساء حينها؟ وما هي البدائل؟

الخوف الحاضر دائماً

تذكر الشرطة المجتمعية أنها تراقب هذه الحالات عند إرجاعهن، لكن هنالك تحفظات بسبب سرية العمل ولا يُسمح بمشاركة تفاصيل هذه العمليات من دون موافقة الأهل، مع التطرق أيضاً إلى أخلاقيات العمل التي تتطلب منهم اعتماد منهجية معيّنة تكاد تكون مخفية عن عين العامة، فعلى سبيل المثال، طرحنا سؤالاً على عيّنة من الشباب العاملين في المجال الطبي عن حالات الانتحار أو التعنيف التي تصل إلى المستشفيات، وما هي الإجراءات التي يقومون بها بدورهم، فكان الرد بشكل جماعي: «الفتيات اللواتي حاولن الانتحار أغلبهن يرفضن وجود الأهل معهن في الغرفة في المستشفى، ويكتفين بالصراخ والبكاء أحياناً، والمعنّفات غالباً يكون الشخص المسبب لهنّ بهذا الأذى هو المرافق لهنّ، لذلك نكتفي بمعالجتهن، أما التبليغ فلا يقدّم ولا يؤخر لأننا نتضرر والمریضة تتضرر أكثر ومن الممكن أن تُحرم حتى من الإنقاذ».

وقالت إحدى المرمرضات إنها حاولت ذات مرة أن تكتب بلاغاً عن حالة امرأة متزوجة ومعتمة بشكل دموي ومخيف؛ كدمات زرقاء على الوجه وكسور في الفك، لكنها لم تكمل البلاغ بسبب خوفها من المساءلة القانونية، ولأنها تنتهك خصوصية المريضة».

وبعد حديث طويل مع أحد المتلقّين للبلاغات، صرح بأنه «يوجد ما يسمى بالبلاغات الفارغة التي تأخذ حيزاً من عمل الشرطة في حين أنها لا تستحقه، ويُطلب منا فرز هذه البلاغات لكي يتسنى لنا العمل على المهام الملحة، فهنالك بلاغات عندما نعاود الاتصال بأصحابها تكون أجهزتهم مغلقة أو مشغولة، فما يسعنا أن نفعل حينها؟».

ويضيف: «نحن نعلم بأن اللوم في جميع الأحوال سيقع على عاتقنا، بينما التلكؤ والعجز الحقيقي ليسا في منظومتنا ولا في استجابة الشرطة، إنما في المنظومة الحكومية التي ما زالت تراجع مسودات القوانين من دون أن تقرّ واحدة منها لكي تتقدّم في عملنا».

هي سرديات لا تنتهي عن الوقائع التي تعاشها النساء في كل جزء من البلاد، ومنها ما يُدوّن في مذكرات ومنها ما يُرسل كوصية عن طريق المزاح. وما زال الواقع كما هو بين شهادات الضحايا وبين حديث العاملين في المؤسسات الأمنية والحكومية. فكيف يمكننا أن ننال حقوقنا ونحدّ من هذه الحالات من دون أن نتظر استجابة من مكاملة قد تنتهي حياتنا عند انتهائها، أو قد نخفق في إكمالها حتى؟

كيف «لا تنجو» النساء في العراق؟!

ان.إ.م. بلادي

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 13 شباط 2023
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:

www.jummar.media/2885

وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

في أكثر من حادثة قامت الشرطة المجتمعية بإعادة النساء المعتقات والهاربات من عائلاتهن إلى نقطة الصفر بعد أن هربنّ للنجاة بحياتهنّ عن طريق توقيع الجناة لتعهد بعدم تعنيفهن مرة أخرى. لا يخلو شهر إلا وتنشر الشرطة المجتمعية عن مثل هذه الحالات. بيد أن الضحية ما أن تصبح في منزل مُعنفٍها حتى تختفي أخبارها.. هكذا لا «تنجو النساء» في العراق!

نشرت الناجية آية الموسوي في كانون الثاني ٢٠٢٣ على خاصية الستوري حديثاً لها مع امرأة أخرى طلبت منها أن تدلها على أماكن تستطيع فيها الشكوى ضد ذويها الذين يعنفونها. بيد أن الموسوي لم تشجعها على رفع شكوى ضدهم لأنهم سيهربون من العقاب بدفع كفالة مالية بعد قضاء بضع ليالٍ في السجن.. «أنا آخر مرة انذبحت لأن اشتكيت»، تصف الموسوي ما حدث معها بعد خروج معنفها من السجن. رأينا كلنا تلك الصور المرعبة للكدمات الزرق التي علت وجه الموسوي وربتها الممزقة بألة حادة، وهي التي شكلت قضيتها رأياً عاماً حتى تم إخراجها إلى بر الأمان في عام ٢٠٢٢.

مجرد سؤال امرأة معنفة لامرأة معنفة أخرى عن عنوان تحتمي فيه في العراق من عنف ذويها، وخاصة في زمن المعلومات المتاحة على الانترنت، يؤكد مدى ضعف الدولة في حماية المرأة؛ مع العلم أن جهاز «الشرطة المجتمعية» الذي تم إنشاؤه بعد ٢٠٠٣، من المفترض أن يكون عنواناً مركزياً لهؤلاء النساء. يعرف موقع وزارة الداخلية «الأهداف العامة» للشرطة

المجتمعية بخمس نقاط، أهمها "دعم الأسرة وحماية حقوق الشرائح الضعيفة والأقليات".

يُلاحظ من الفيديوهات التي تروجها الشرطة المجتمعية، والتي نراها تعمل كما الدولة العراقية بموجب ثقافة "الترند"، كما قضية الموسوي المذكورة سابقاً والتي وصلت إلى الشرطة المجتمعية بعد تفعيل عدد كبير من "الهاشتاغ" على مواقع التواصل الاجتماعي ومساهمة الحسابات والشخصيات النسوية البارزة في نشر قضية الموسوي، علماً بأن الضحية ممثلة من قبل محامية.

لكن المُضمر في عمل الشرطة المجتمعية، هو دورها في إدامة النظام الأبوي، وحماية شكل الأسرة القائمة على الأبوية والذكورية.. والنساء أكثر من يعرفن ذلك.

"الله وكيلج كلشي ما سوولي لا تشتكين ولا شي"، حذرت الموسوي محدثتها.

"إعادة" البنات أم حمايتهن؟

في بيان نشرته الشرطة المجتمعية أواخر عام ٢٠٢٢ وضّحت فيه جهود "شعبتي التنسيق العشائري والشؤون النسوية التابعتين لقسم الشرطة المجتمعية في دائرة العلاقات والإعلام" في إعادة فتاة تبلغ ١٤ عاماً بعد هروبها من ذوبها لمدة ١٥ يوماً بسبب تعرضها للعنف. وأكد البيان أن الشرطة المجتمعية ستكون لها زيارات دورية للفتاة للتأكد من عدم تعرضها للتعنيف.

هل إذن باتت مهمة الشرطة المجتمعية هي "إعادة البنات" المعنفات وليس حمايتهن من العنف؟ وكيف تضمن لهن عدم تعرضهن للعنف، أو حتى القتل، في الفترة التي لا تزورها فيها؟

في أكثر من حادثة قامت الشرطة المجتمعية بإعادة النساء المعنفات والهاربات من عائلتهن إلى نقطة الصفر بعد أن هربن للنجاة بحياتهن عن طريق توقيع تعهد بعدم تعنيفهن مرة أخرى. لا يخلو شهر إلا وتنشر الشرطة المجتمعية عن مثل هذه الحالات. بيد أنه ما أن تصبح الضحية في منزل مُعنيفها حتى تختفي أخبارها.

تعتمد الشرطة المجتمعية آلية أخذ التواقيع من المعنفين كضمان لعدم تعرضهم للنساء مرة أخرى، إلا أن تلك التواقيع لا تمثل عائقاً أمامهم لتكرار عملية التعنيف والإساءة النفسية وحتى القتل، وذلك لأن سلطة القانون لمواجهة العنف ضد النساء هي ضعيفة أصلاً.

أكد لنا أحد العاملين في منظمة مجتمع مدني معنية بحماية النساء من العنف اثناء متابعته الشخصية لحالة فتاتين من الناصرية عام ٢٠٢٠ أن الشرطة المجتمعية أعادت الفتاتين الهاربتين

من التعنيف بعد أخذ توقيع ولاية الأمر بعدم التعرض لهن، ما هي إلا فترة وجيزة وتم قتلهن. في حين يؤكد حساب على فيسبوك يدعى "الناصرية نيوز" خبر مقتل فتاتين غربي الناصرية رمياً بالرصاص، إلا أن مصادر دائرة صحة ذي قار أكدت أن الفتاتين قتلتا "غسلاً للعار" في ١٦ أيار ٢٠٢٠.

إن ما تغفل عنه الشرطة المجتمعية، أو تغض النظر عنه هو أن خروج المرأة أو الفتاة العراقية من بيتها كان فعلاً اضطرارياً في المقام الأول، والذي يحدث بعد ضغط هائل وانعدام الأمان من أقرب دائرة منها، هي الأم والأب والأخوة والأخوات، بحيث تتحول الأم في بعض الأحيان إلى شريكة في التعنيف أو غير قادرة على منعه لأنها تكون هي نفسها معنفة أصلاً!

الخروج بعد ذاته يكسر ويكسر ما تبقى من صورة البيت المزعزع أصلاً.. ويعطي لمعني هؤلاء النساء والفتيات الحجة بأن مجرد خروجها يثبت الحاجة إلى العنف منذ البداية.. يثبت عقوقها والحاجة إلى تأديبها ولو بإنهاء حياتها. العودة إذًا، بهذا المنطق، لا يمكنها أن تجبر الكسور بل تأتي عليها بالكامل.

طيبة العلي.. قصة قتل معلن

قصة طيبة العلي تؤكد أن العودة ليست ممكنة للنساء الهاربات من العنف الأسري. عادت طيبة من تركيا إلى العراق لأجل خليجي ٢٥، حيث كانت هاربة قبلها من أب معنف وأخ مُغتصب. نشرت المغدورة فيديوهات عدة على حسابها الرسمي وهي تتجول في مناطق وشوارع العراق وهي تحمل علم العراق بلهفة. قبل أن تقوم بنشر فيديو وهي تبكي وتطلب من كل شخص يملك السلطة للتدخل وحمائتها من التهديدات بالقتل التي أصبحت تنهمر عليها فور دخولها العراق. تحدثت المغدورة بحرقه عن حبها للعراق وهي تقول "انا ابتكم". كان أملها الوحيد استعفاف السلطة، لكن هذه الأخيرة نفسها هي أبوية ذكورية ولا تعرف أن تعامل بناتها إلا بالمعاقبة.. حدّ الإعدام!

حالما عادت طيبة بدأت العائلة والمجتمع بأركانها المختلفة ومن على شتى المنصات بالتحريض على أنها "عاقبة وتستحق التأديب". نشر حساب "أبو الأصفر" تسجيلًا صوتيًا ذكر أن عائلة المغدورة قامت بنشره لدقائق بعد مقتل طيبة، ثم سرعان ما حذفته. أرادت العائلة من خلاله "إثبات عكس ما تنشره ابنتهم" عن حبها لبلادها، من خلال التركيز على أن طيبة ذكرت "رخص العراقيين" وأنها قد "باعت العراق". حاولت العائلة أن تبرئ نفسها أمام الرأي العام وتحويل طيبة إلى شخصية كارهة للعراقيين، خصوصاً لكونها كانت مؤثرة في احتجاجات تشرين ٢٠١٩، التي ساهمت في إخراج طيبة وآخرين من دوائر العنف، علماً بأن تهديدات الميليشيات للمشاركين في تشرين باتت ورقة حاسمة لنيل هؤلاء فرصاً لمغادرة العراق بطريقة أكثر أمناً

من خوض تجربة التهريب.

ليست فقط العائلة ضالعة في ذلك، وإنما نشر حساب "أبو الأصفر" للفيديو بعد حذفه بحد ذاته، هو ليس من باب التوثيق كما يدعي في التبريرات المعتادة كلما نشر عن مؤثر أو شخصية مشهورة، إنما ما ذلك إلا من باب الأبوية الذكورية لتوجيه العنف على الضحية ومحاولة خلق تبرير للجاني ولتخفيف الضغط الاجتماعي الناجم عن جريمة التعنيف/القتل. ذلك من خلال تصوير طيبة "المؤمنة والمؤيدة" لتشرين، التي كان شعارها حب العراق، على أنها كارهة للعراق والعراقيين والتركيز بشكل كبير على هذه النقطة، هو لتحريك عاطفة العراقيين وحثهم لتغيير آرائهم حول الضحية.

ولتثبيت "عقوق" طيبة أكثر، لم ينشر "أبو الأصفر" التسجيلات الأخرى التي تتحدث فيها باكية عن توجه والدتها -والتي يشاع أن طيبة عادت للعراق باستدراج منها- إلى الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية سعد معن، لتخبره أن ابنتها "ضلت عن الطريق وتذهب للسكر حتى الخامسة صباحاً" - التسجيل نفسه الذي تدافع فيه طيبة عن نفسها ولا تعترض فيه عن إجراء فحص لإثبات عدم وجود الكحول في دمها.

لم يكن هروب المغدورة طيبة مجرد هروب من عائلة مُعنّفة. فقد نشر حساب على انستغرام يدعى "IRAQI WOMAN RIGHTS" وهو حساب مختص بنشر معاناة النساء المعنفات، تسجيلات صوتية للمغدورة مع شخص آخر كانت قد وضعتها طيبة بيد أصدقاء لها كأمانة تخرج بعد مقتلها الذي كانت متأكدة منه. التسجيلات تحتوي على صراخ لرجل (يرجح أنه والدتها) والذي يعترض على خروجها من العراق وذهابها إلى تركيا، بينما تقول له طيبة إنه يعرف لماذا خرجت من العراق ولا تريد البقاء فيه.. بينما يحاول الآخر جعل ما حدث طبيعياً لترد المغدورة مستهزئة "أي هي سهلة.. اخوي ينام فوكاي"، والذي تؤكد فيه أنها تعرضت لتحرش جنسي من شقيقها.

وفي تسجيل آخر لطيبة، نشره الحساب ذاته وهي تخبر أحداً عن وصول حالتها إلى سعد معن، وأن الأخير سيلتقي بالمغدورة التي أكدت انها ستقوم بإرسال كل التهديدات التي تلقتها إليه. ويؤكد لنا هذا أن وزارة الداخلية والتي تمثل الدولة بدورها، قد فشلت في حمايتها بكونها مواطنة عراقية قبل كونها امرأة، وهي التي كانت على قدر من الشهرة واستطاعت أن توصل صوتها إلى العالم. وهذا ما يجعلنا نقف أمام سؤال: ما هو مصير النساء المحتجرات في بيوتهن وممنوعات من التواصل مع العالم الخارجي؟

أتحمي السلطة النساء أم تحمي نفسها؟

ورود اسم وزارة الداخلية في قضية طيبة، سواء كعنوان لأم تبرر تأديب ابنتها أو كابنة تبحث عن عراق يحميها، يؤكد أن السلطة تعرف أن آلية الهروب وإعادة هؤلاء النساء، تعني في الأغلبية الساحقة أمراً واحداً: قتل المرأة. لم تكن طيبة أول وآخر النساء التي تم تجاهلها كضحية وكقتيلة أو تجاهل قاتليها، إذ أصبحت قضايا خمس نساء على الأقل في العام الماضي محط رأي عام: قتلن للأسباب المتعلقة بالعار والشرف ذاتها ولا يزال القتلة أحراراً.

بعد مقتل طيبة في ١ شباط ٢٠٢٣ سرعان ما بدأت تظهر شهادات مختلفة، حول كيفية تعامل المتحكمين بالسلطة مع قضايا النساء حصراً وهو ما يحدث بعد كل جريمة قتل او تعنيف تطال النساء.

نشرت النسوية والكاتبة العراقية ماسة الرمادي على حسابها في انستغرام شهادة لمحامية من الأنبار اخفي اسمها على خاصة "الستوري"، عن إشادة قاض بفعل رجل أقام دعوى مطاوعة أو ما يطلق عليه "بيت الطاعة" على زوجته القاصر. وشهادة أخرى يبرر فيها قاض لامرأة معنفة لجأت إليه هرباً من القتل، أن سكان الأنبار متفتحون ومفهمون ولن يفعلوا شيئاً ضدها.

في الوقت ذاته، تعالت الأصوات التي تبرر للسلطة في الحكومة وفي البيت نهجها الدامي. في ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٢ نشر مرتضى هشام الذهبي، وهو نجل هشام الذهبي الملقب بـ"أبو الأيتام"، والذي بنى بيتاً أسماه "الحلم" لاستقبال الأيتام والمشردين، على حسابه في فيسبوك فيديو بتقنية الريلز وهو يتحدث عما أطلق عليه "الظاهرة"، وقصده هروب النساء من منازل عائلتهن.

تحدث الذهبي وهو يلعب دور المصلح الاجتماعي بأسلوب متعالٍ، رغم أنه ادعى أنه يعطي نصيحة، عن حالات لا يستطيع تصويرها عن نساء هاربات يطلبن المساعدة من عائلات تعنفهن.

وذكر الذهبي، وهو ما يحاول جعله تبريراً لما سيقول بعدها، "يوماً أو بين يوم ويوم نجينا (أي تجيء إلى منزل "الحلم") حالة بنية هاربة مع حبيبها، أهلها كاتليها، تريد تتحرر وكومة مشاكل"، قبل أن يعترف أن "بابا هشام"، بالتنسيق مع الشرطة المجتمعية، يقومون بإعادة هؤلاء النساء اللواتي يطلبن المساعدة منهم.

برر الذهبي، بقصد أو غيره، أن هؤلاء النساء يستحقن ما يحدث معهن عن طريق لمس الجانب الذكوري لدى الفرد العراقي يجعل المرأة مُخالفة للأعراف والتقاليد العراقية، وهربت مع شخص غريب. ولم يعطِ نجل الذهبي أي اهتمام لا بحرية النساء ولا لكون العنف الأسري

هو السبب وراء هروبهن ولا بحالتهن النفسية؛ علماً أن والده يكرر في كل فيديو يظهر فيه تقريباً أهمية الاهتمام بالصحة النفسية للأطفال.

ملامسة الجانب الذكوري ليس فعلاً غريباً على المؤثرين والمؤثرات العراقيين بنوعيهما الاجتماعي والسياسي. إذ تمثل السلطة الابوية ديمومة السلطة الحاكمة، فبزوال المنظومة الابوية والسلطوية لن يبقى أي متنفس للسلطة وبقائها في الحكم. وهو ما فعلته السلطة في محاولتها عدم تمرير مشروع قانون حماية الطفل والذي يتيح للطفل أحقية رفع شكوى قضائية ضد أسرته واعترض نواب عدة على تمرير القانون بكونه يفكك الاسرة العراقية. في الوقت الذي اتخذ شكل الأسرة الابوي العنف كأسلوب للتربية. وأيضاً بعدم تمرير قانون العنف الاسري تحت قبة البرلمان لأسباب دينية وأخرى متعلقة بالعرف والتقاليد. وهو القانون الذي كان بإمكانه حماية طيبة والنساء الاخريات من القتل، إلا أن القانون سيحد من سلطة الذكر وهو ما لا يخدم السلطوية في بقائها. في حين ركز البرلمان على المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية ومحاولة تعديله تحت ذريعة أن القانون يظلم الأب.

لا مهرب من حقيقة بقاء العنف على النساء سلوكاً تتم ممارسته بشكل طبيعي وُشِّجَّع من الدولة ذاتها. تمارس الدولة دور الأب وتشيد به وتعزز استخدامه بما يتماشى مع الهرمية الأبوية الذكورية، ليس فقط لتبرير وجودها وبقائها في السلطة، إنما لإيمانها بواجب ممارسة هذا الدور الذي لا يتم تطبيقه على النساء فقط، إنما على الذكور غير الخاضعين لسلطة وأفكار المجتمع، وأيضاً على أفراد مجتمعات الميم عين. قتل امرأة فقط لأنها امرأة يعتبر سلوكاً طبيعياً داخل الهرمية الأبوية ولا يحتاج لمبرر أيضاً، إلا أن المبررات التي يتم وضعها عادةً مثل الشرف والعادات والتقاليد، ليست إلا جزءاً من إرضاء الذكورية المتسلطة تجاه فعل القتل.

حول النساء والعمل

النساء وفقر الوقت

بتول فاروق

لاملك، نحن النساء، وقتاً كافياً للأهتمام بالأمور الإبداعية ، فالوقت مكرس للأعمال المتوقع منا عملها ، فالاعمال الرعائية داخل الأسرة تأخذ الوقت كله و الطاقة كلها ، كوننا تحت الطلب ، لابد ان نُؤدي ادواراً متعددة وكثيرة وبالغة الجهد لانها روتينية في بعضها وغير روتينية ايضاً ، وهناك من تكره هذا العمل الروتيني الممل والمثقل والمجهد نفسياً، لأنه يهدر وقتها تماماً . ففقر المرأة المادي والفكري ليس إلا نتيجة حتمية لهذه الأدوار القسرية المتعددة التي تُطالب بها طيلة حياتها، ويتوقع منها أن تقوم بها ، لأنها وصمت كأعمال نسوية إنثوية ، بينما هي ليست كذلك، هي أعمال نسوية لانها مجانية بلا أجر ، فالرجل يمكن ان يعمل في مطعم ما لثمان ساعات مثلاً ، ويحصل على الأجر فلا يقال له أنت تعمل بمجال نسوي أو إنثوي . الأجر وعدمه هو من يجعل هذا العمل نسوياً أو رجالياً، فكل عمل تقوم به النساء سيكون مجانياً، ويصبح واجبا عليها، وسمة من سمات أنوثتها، بينما عمل أخيها الرجل ذاته سيكون مأجوراً وبأوقات محددة ومعروفة سلفاً.

فقر الوقت يؤدي الى الفقر المادي والإبداعي

كانت (مريم) وهي الان أستاذة جامعية من ألمح الطلاب والطالبات في دفعتها، وكان من المتوقع لها أن تكون مفكرة واعدة ، لما لها من حدة الذكاء النقدي واكتشاف الخفايا النظرية في اي موضوع تقرأه ، كانت تجيد التحليل والتركيب ، لتخرج بنتائج غير مطروقة، تقول انها الآن مجرد استاذة تؤدي الأدوار النمطية للأستاذ الجامعي المكلف بأعباء إدارية كثيرة ، مع قلة الأهتمام بالبحوث الإبداعية التي تحتاج الى التفرغ الكامل من العمل الرسمي والعمل المنزلي ، قالت أن اكثر ما يستغرق وقتها هو العمل المنزلي الذي يجب أن تؤديه كآية إمرأة أمية أو غير دراسة دراسة علياً أو لا تملك شغفا بالقراءة والإطلاع والكتابة ، أو اي رجل عادي يمكنه المساهمة

ولو بنصف العمل في البيت .

إن أشد ما يؤلمها ويجعلها غير مرتاحة نفسيا - كما تقول - أنها لا تملك الوقت الكافي لتقوم بالكتابة الإبداعية وكتابة البحوث الروتينية المطلوبة ، فهي تشعر بالعجز والشعور بالحزن النفسي، لأنها لا تستطيع ان تدّخر وقتا كافيا لهذه الاعمال المحببة لها، كما أنها تأسف على حالها لما صارت اليه من حالة مفروضة عليها، بالرغم من أنها قد أخذت احتياطات كثيرة لتكون بمكان يحترم إبداعها وعملها المفضل لها .

الشعور بعدم الرضا عن حياتها وواقعها يجعلها أحيانا تمر بفترات من الحزن والكآبة ، تقول ، كان من الممكن ان أنجز الكثير، فهناك أفكار جاهزة في دماغي وتحتاج فقط لإنزالها على الورق، ومن ثم إعادة صياغتها لتقدم للنشر ، لكن هذا غير موجود في الغالب .

أما (فضاء) في بداياتها كانت أدبية واعدة ، تكتب وتخفي أوراقتها لأن الديكتاتورية التي كانت في العراق لم تسمح لأحد بالظهور، فالخوف كان هو السائد . كانت تقرأ كثيرا منذ الطفولة وشبابها المبكر ، ثم وجدت نفسها بعد ان رزقت باربعة أبناء أنها قد غادرت ساحتها الأدبية والثقافية قسرا، وأن ظلت تكتب بين فترة وأخرى، وتنشر هنا وهناك، ومازلت تقرأ يوميا، وأكثر فرد في أسرتها، إلا أنها لم تحقق طموحها في إكمال دراستها العليا كما تطمح، ولم تبرز إبداعها كما تريد، فهذه الأمور صارت بالنسبة اليها من الترف البالغ ، فصعوبة الحياة جعلتها تعمل داخل البيت في أعمال بيتية لزيادة دخلها، ولتحقق إستقلالها اقتصاديا مناسبا لها ولإسرتها ، بالإضافة الى أعمال المنزل الرعائية المتراكمة والتي تنجزها في العادة بمفردها .

أما (سحر) فكانت تدير الأسرة بمفردها، وهي باحثة جادة في مجال تخصصها أكملت الدراسات العليا بعد ان درست الأعدادية دراسة خارجية، بعد زواجها المبكر وهي بسن صغيرة ، ومن ثم الكلية بعد سقوط نظام صدام ، وفتح كليات أهلية متعددة في العراق ، ومن ثم الدراسات العليا بصعوبة بالغة ، بذلت جهودا جبارة لفعل ذلك ، وجدت نفسها مع زوج إنكالي منذ زواجها المبكر، يتكها ليذهب الى عمله في العاصمة ، وحتى حين يتواجد في البيت « لا يكلف نفسه عناء رفع كأس الماء ليجلبه لنفسه فضلا عن إعطاء الماء لي وأنا مريضة» كما تقول . كانت تكتب في اثناء غيابه، وتجد الوقت المناسب لذلك جزئيا فهي المكلفة بتمشية الحياة اليومية للأسرة ، «حتى بتحريك الأثاث الثقيل بمفردي داخل البيت» لأنها لاتتوقع من زوجها أن يساعدها في ذلك مطلقا.

لماذا كل ذلك ؟

العمل الرعائي واجب مقدس تفرضه البيئة الأبوية قسرا على المرأة مهما بلغ مستواها الفكري أوالعلمي، جُعل دور المرأة الأول أن تقوم بالأدوار الرعائية كلها داخل الأسرة بمفردها أو بمساعدة بناتها الصغار، دون تدمير أو شكوى أو حق الرفض لهذا العمل الروتيني الذي لا ينتهي وبدون حق طلب المساعدة أو المشاركة من رب الأسرة أو ذكورها، وبدون أي إمتياز مقابل عملها هذا ،

فهو عمل غير مقدر مالياً أو إقتصادياً، ولا يمنحها إمتيازات داخل أسرتها .
في العالم كله، عادة ماتقوم النساء بأدوار رعائية كاملة ، يجعلهن يفتقرن مالياً ويعشن الفقر
والحرمان لان المرأة تؤدي أعمالاً غير مأجورة تأخذ جل وقتها فلا يجعلها بعد ذلك تجد وقتاً
كافياً للعمل المدفوع الأجر أو أي عمل فني تحبه .

الأشد مرارة هو أن تجد المرأة المبدعة ذاتها مكبلت بكل هذه القيود الى درجة بالغة وهي
تبحث عن الحرية في كتاباتها أو فنها أو ابداعها أو مجالها البحثي . أنها مرارة بالغة كما تقول
الكاتبة (مريم) أن اجد نفسي غير قادرة على فعل شيء لها، لقد حاربت طويلاً لكي اكمل
دراستي وانشر كتابين أو ثلاثة ، لكن الأفكار مازالت موجودة في دماغي تدور، تريد أن تخرج
فلا تجد متسعاً من الوقت لفعل ذلك .

الإبداع يحتاج الى وقت حر وطويل ومفتوح وهذا مالا تملكه النساء في عالمنا العربي والإسلامي
، لذا تضيق عقول كثيرة كانت قد أثبتت قدرتها العقلية العالية في الدراسة والنجاح بمعدلات
عالية ، لنجدها قد طمرت في واجبات روتينية داخل البيت يمكن ان يؤديها أي أمي أو أمية .
لذا أن تخلف النساء وتخلف المجتمع هو صناعة مجتمعية يراد منها التسهيل على جنس
واحد حياته وتضعيها على الجنس الآخر، وتكريسه لحماية مصالح الطرف الآخر .
العملية مسألة صراع القوى ، والقوي مجتمعياً هو من يفرض قوانينه بعيداً عن مسألة الحق
والباطل ومسألة العدالة والدين .

بل أن القوى استخدم كل هذه الأمور ليرسم لنفسه حقوقاً اضافية لاحق له فيها . وهاهي
دورة حياة النساء (السيزيفية) مستمرة ومنذ القدم ، لأن القوة مازالت عند طرف واحد سير
الحياة بطريقته التي تناسبه ، ولذا لايد للنساء من أن ترفع أصواتهن للمطالبة بتغيير الواقع
الإجتماعي والقانوني لصالح توازن القوى في المجتمع ، ليحقق عدالة أسمى تتناسب مع الإنسانية
المنشودة .

«استقبلي وارجعي وره الولادة».. المحرمات من إجازة الحمل والأمومة أبرار المير طه

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 28 كانون الأول 2023
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:
www.jummar.media/4724
وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

«انتي ما راح تكونين فعالة بالشغل فالأفضل ترتاحين»، لم تفهم إيمان المغزى من كلمات المدير في بادئ الأمر، واعتقدت أنه متعاطف معها خاصة بسبب التعب المصاحب للفترة الأولى من الحمل الذي بدأت تشعره به، لكنه أوضح لها بأنه يريد منها تقديم استقالتها والعودة للعمل بعد الولادة.. عن عاملات محرومات من إجازة الحمل والأمومة.

حين دخلت مرام (٣٣ عاماً) التي تعمل في إحدى الجامعات العراقية في الشهر التاسع للحمل قبل خمس سنوات، سعت كغيرها من الموظفات للحصول على إجازة ما قبل الوضع مدتها ٢١ يوماً حسب قانون الخدمة المدنية، لكنها سرعان ما اصطدمت بواقع تمييزي يحرّمها من حق الحصول عليها بسبب تشغيلها بصفة أجر يومي.

مشاقّ الحصول على إجازة الوضع والأمومة للمرأة العراقية العاملة تصعب حياة المعينات بصفة أجر يومي وحياة أطفالهن، ولكنها لا تقتصر عليهن فحسب، إذ تصارع المرأة العراقية العاملة سواء في القطاع العام أو الخاص لتحصل على حقها وحق طفلها بإجازة وضع وأمومة

مدفوعتين، فتواجه العديداً الطرد من العمل وإنهاء الخدمات عند وصولهن للأشهر الأخيرة من الحمل، فيما اضطرت أخريات، كيلا يواجهن هذا المصير، للعودة إلى العمل بعد مدة قصيرة جداً من ولادتهن.

العاملات في المؤقت

معاناة كبيرة تواجهها العاملات بأتماط عمل مؤقتة في القطاع الحكومي، وخصوصاً الأجر اليومي، وهو مُنط من التشغيل الحكومي غير خاضع لضوابط التعيين الحكومي المعتمدة، مثل موافقة رئاسة الوزراء والوزارة المعنية على التعيين، وإنما يقتصر التشغيل على موافقة المدراء العاميين في الوزارات. وهذا النمط من التشغيل لا تُضمن بموجبه حقوقٌ عديدة، مثل البطالة والضمان الاجتماعي وإجازات الوضع، أسوة بالملك الدائم.

علماءً بأن قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل الساري في القطاع الحكومي، يمنح العاملة الحامل إجازة حمل وولادة قبل الوضع وبعده أمدها اثنان وسبعون يوماً براتب تام، وفقاً للمادة ٤٣ (٦)، إلا أن هذه القوانين لا تُطبق على العاملات بأجر يومي بالمؤسسات ذاتها، الأمر الذي يخلق تمييزاً صريحاً ضد هذه الفئات.

وهكذا اكتشفت مرام، والتي تعاني من مشاكل صحية تعقد من عملية الولادة وتتوجب إجراء عملية قيصرية، عندما سعت لتحصيل إجازة، بأنها محرومة ليس فقط من إجازة ما قبل الوضع، بل من إجازة الأمومة كذلك، وأنها ليست مشمولة بكافة الحقوق التي تتمتع بها قريناتها الموظفات في الدائرة ذاتها.

بدلاً من فترة الراحة والتحضر للولادة، قضت مرام الأيام السابقة للولادة بالبحث عن حلّ.

”رحت حجيت وبة رئيس القسم وشرحتله وضعي وكتله انا مريضة وراح اسوي عملية قيصرية وشرحتله وضعي الصحي بالكامل، لكنه رد عليّ بأسلوب جداً مستفز.. إي سويها وداومي ثاني يوم شكو بيها.. وكتها طلعت من عنده والدمعة بعيني“، تقول.

أمام هذا الاستخفاف بصحتها، قرّرت مرام مقابلة رئيس الجامعة الذي تعاطف معها وقرر منحها إجازة مرضية مدتها ٢١ يوماً فقط وبدون مستحقات مالية. وحتى تستثمر هذه المدة القصيرة، اضطرت للاستمرار في العمل حتى يوم واحد قبل موعد الولادة التي تمت بعملية قيصرية.

وبانقضاء هذه الفترة القصيرة نسبياً لامرأة قد وضعت مولودها للتو، وبعملية قيصرية، عادت مرام إلى عملها مثقلة بأوجاع جسدية ونفسية.

”كان أماً لا ينسى، الجو بارد وجروح العملية لم تشف بعد بشكل كامل حين انتهت الإجازة، لم أكن أستطيع المشي كثيراً وغير مهياً للعودة إلى العمل.. حالتني النفسية لم أكن أحسد عليها، فالشعور بالألم عند اضطراري لتترك طفلي الذي لم يتجاوز عمره العشرين يوماً كل صباح عند والدتي يقطع روحي.. رافقه إحساس بتأنيب الضمير والتقصير“.

لا يختلف كثيراً حال العاملات بأجر يومي في وزارة النفط عنه في التعليم العالي، فحتى عندما حاول مجلس الوزراء تنظيم هذه الصفة من التشغيل في الأعوام الأخيرة بالوزارة، مثلاً عن طريق أمر رئاسة الوزراء المرقم ١٩٢ في ٢٠٢١ لضمان حقوق العاملين، لم تلتفت الوزارة لحال الأمهات المعينات فيها، من بينهن أفراح (٢٧ عاماً) وهي مهندسة كهرباء في إحدى الشركات التابعة لوزارة النفط، والتي كانت في نهاية الشهر الثامن من حملها حين بدأت العمل في الشركة.

حين وصلت منتصف الشهر التاسع من حملها زادت معاناة أفراح التي كانت لا تملك وفق قرار التشغيل هذا إجازة اعتيادية ولا إجازات ما قبل الوضع، تقول ”كنت كل يوم اخذه اجازة يكفونه مني وصلت مرحله على وشك الولادة وانه ما عندي اجازة أبد لا قبل الوضع ولا بعد الوضع“.

مع ولادة أفراح لطفلها، صدر قرار من الشركة يعطي للأمهات إجازة أمومة ثلاثة أشهر فقط بدون راتب وبدون احتساب مدة الإجازة خدمة فعلية، لكن سرعان ما صدر بعده بأيام قرار وزاري آخر يلغي القرار القديم ويعتبر الثلاثة أشهر هذه محسوبة الراتب والخدمة.

ولكن لم تكد أفراح تفرح بالخبر حتى اكتشفت أنها غير مشمولة بالقرار الأخير بحجة أن ولادتها كانت قبل القرار بأيام، ولم تسعفها الاعتراضات العديدة التي طالبت فيها بالإنصاف دون أن تلقى أي ردّ.

قصة أفراح، لم تكن الوحيدة من نوعها في الوزارة، إذ رصدنا قصص عدد من العاملات في مختلف الشركات التابعة للوزارة ووزارات أخرى لاقين مصيراً مشابهاً باختلاف سياقات القصص، من بينهن صديقة أفراح، والتي عادت للعمل بعد أسبوع واحد من ولادتها لطفلها بعملية قيصرية.

في القطاع الخاص.. إما حامل أو عاملة

أما العاملات في القطاع الخاص فتحتكم إجازتهن لقانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، وتحدد وفق المادة ٨٧ مهدة لا تقل عن أربعة عشر أسبوعاً في السنة بأجر كامل.

بيد أن ضعف الرقابة على تطبيق قانون العمل في القطاع الخاص، يسفر عن عدم أمان وظيفي إضافي للنساء، أحد ملامحه التعامل مع العاملات الحوامل اللواتي تتصل الشركات عن منحهن حقهن بإجازة الأمومة بأساليب مختلفة، منها إنهاء خدمات العاملات الحوامل أو الضغط عليهن لتقديم استقالاتهن.

نور (٢٤ عاماً)، وهي خريجة إدارة واقتصاد تروي كيف تغيرت معاملة المديرين معها تماماً بمجرد وصولها للشهر الخامس من الحمل.

وتضيف نور، التي عملت لأكثر من سنتين كمحاسبة في إحدى شركات المقاولات، "أصبحت أحاسب على أمور لم أكن أحاسب عليها سابقاً، كالتأخير لدقائق مثلاً، واتهامات دائمة بالتقصير، بدايةً لم اكرث للأمر وحاولت التأقلم معه وبزرتة بحرصهم على عملهم ولأني أيضاً كنت أحب عملي ولا أريد خسارته".

وتكمل "بالشهر السادس ازدادت المحاسبة والجو المشحون وازداد الكلام من قبيل انتي قل تركيز بسبب الحمل.. تتأخرين بسبب الحمل.. وكأن كل امر يحدث سببه الحمل حتى بالأمور الطبيعية والتي لم يكونوا يحاسبون عليها قبلاً.. كأنما يتصيدون في المي العكرة".

شعرت نور أنها "تجازي" لكونها حاملا، وأثرت "الحرب النفسية" كما وصفتها عليها، فاضطرت لتترك العمل بعد الضغط النفسي الذي تعرضت له، خصوصاً عندما بات الضغط يؤثر على صحتها في الأشهر الخامسة والسادسة للحمل حيث كانت تعود إلى البيت باكياً ومتعبة نفسياً.

"الشركات تعمل جاهدة على توظيف الموظفة الحامل، ليس في الأشهر الأخيرة للحمل فحسب، إنما يبدؤون بهذا الأمر فور علمهم بأنها حامل"، لخصت نور.

تنظر شركات القطاع الخاص للنساء الحوامل كأعباء مالية غير ملزمين بتسديدها لذلك تلجأ لإنهاء خدمات العاملات الحوامل لديها أو إجبارهن على تقديم استقالة تحت الضغط، الأمر الذي اختبرته إيمان (٢٤ عاماً) أيضاً، والتي كانت تعمل في إحدى شركات المواد الغذائية، حيث

اضطرت لتقديم استقالتها في الاشهر الأولى من حملها.

”انتِ ما راح تكونين فعالة بالشغل فالأفضل ترتاحين“، لم تفهم إيمان المغزى من كلمات المدير في بادئ الأمر، واعتقدت أنه متعاطف معها خاصة بسبب التعب المصاحب للفترة الأولى من الحمل الذي بدأت تشعره به، لكنه أوضح لها بأنه يريد منها تقديم استقالتها والعودة للعمل بعد الولادة.

وفعالاً قدمت إيمان استقالتها وتركت العمل ولكن لم تحصل على مستحقاتها المالية للشهر الأخير في العمل.

ما العمل؟

القطاع الخاص لا يرغب بالمرأة المتزوجة أصلاً ولا يعينونها.

هذا ما أكدته انتصار جبار، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال العراق، حيث أن ”جزءاً من المشاكل التي تواجهنا، هي أن المرأة العاملة التي تعود إلى الوظيفة بعد إجازة الوضع تُفاجأ بإنهاء خدماتها أو بتغيير مكان عملها، والذي يعد مخالفة صريحة لقانون العمل والاتفاقات الدولية.. ولكن غالباً لا تعرف المرأة كيف تتصرف وإلى من تشتكي، فيهدر حقها“.

يفاقم ذلك عدم انضمام فئة كبيرة من العمال، وخاصة النساء، في القطاع الخاص تحديداً لنقابات تضمن لهن حقوقهن وتساعدن على تقديم شكاوى في حال تعرضهن لحيف، إما لتخوفهم من الانضمام لنقابة وإما لقلّة المعرفة؛ بيد أن الانتماء إلى نقابة ليس شرطاً لكي يقدم العامل شكاوى ضد مخالفات أرباب العمل.

ولكن كثيراً أيضاً لا يعرفون آلية تقديم الشكاوى.

”اعرف اكو قوانين عمل بالقطاع الخاص لكن ما ماشية عدنا، وحتى لو قررتي تشتكين عليهم فوين تشتكين، وحتى بعقد العمل ما ذاكرين انتي الج اجازة امومة يعني راح تكون قضية خسرانة“، تقول نور.

كما أن قانون العمل العراقي، والذي يعد أحد القوانين المتقدمة بالمنطقة، غير مفعّل تقريباً على أرض الواقع ولم يبذل مجهود في تسليط الضوء عليه إعلامياً، لذا بقي جزء كبير من العاملين جاهلين بحقوقهم القانونية، وخاصة النساء، أردفت جبار.

وفي هذا الشأن، يؤكد المحامي والخبير القانوني محمد جمعة أن المشكلة ليست بقانون العمل الذي يحوي مواد تنصف المرأة، لكن المشكلة تكمن بعدم التزام أصحاب الشركات بنوده، ذلك لأن غرامة الإخلال بالقانون تقدر بخمسمائة ألف دينار وهي قليلة ولا تردع المشغلين.

إلى ذلك كله، يُضاف غياب آلية تفتيش ورقابة ناجعة حكومية، حيث تعلق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المخولة بإدارتها بنقص كوادر التفتيش، وهو أمر أكدته تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية ووكالات دولية أخرى بعنوان "تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق" عام ٢٠٢١، والذي بين أنه منذ العام ٢٠١٨ تم توظيف ٢٣١ مفتش عمل في العراق، بينما في إقليم كردستان العراق فقد كان هناك ٢١ مفتشاً فقط! علاوة على تقارير عن سوء الإدارة داخل قسم تفتيش العمل.

يؤكد جمعة ضرورة تفعيل الدور الرقابي لأن الكثير من النساء العاملات ينقصهن الوعي والثقافة القانونية الكافية للذهاب إلى المحكمة والمطالبة بحقوقهن. إضافة إلى التكلفة المادية والقيود الاجتماعية التي قد تحدّ من قدرتهن على ذلك.

لا تقتصر مسألة التمييز تجاه المرأة الحامل على مسائل إجازات الوضع والأمومة، بل تعتبر تفرعاً عن صورة ومكانة المرأة في المخيال العراقي الأبوي الذي يخترق عالم العمل أيضاً، حيث يُنظر إلى الموظفات على أنهن غير جديرات بالعمل ويزاحمن الرجال على وظائفهم، بل وأن مكانهن الحقيقي هو المنزل والتربية فقط لمجرد خروجهن لإجازة الوضع والأمومة!

لا تنقض التجربة باندمال جروح عمليات الولادة وكبر الرضع، بل تبقى آثار الصدمة ترافق الأمهات العاملات، فيما يحاولن أن يحافظن على عملهن بل وتتطور فيه رغم كل المعوقات المجتمعة كنساء وزوجات وأمهات وعاملات.

العاملات أونلاين.. عن «الربح الصعب» في العراق

ريم عبد

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 07 كانون الأول 2023

بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:

www.jummar.media/4569

وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

أسباب مختلفة قادت هدى وميار وفاطمة وسعاد وغفران إلى إيجاد مساحة للعمل «أونلاين»، ينتجن ويتاجرن مواد متفرقة، ويواجهن مشكلات تتشابه أحياناً، وتشتد في أحيان أخرى.. لكن كيف يصلن إلى «الربح الصعب»؟

تخصّصت هدى في دراستها الجامعية في علم الاجتماع، بيد أن شغفها بعلم الجريمة وعلم النفس وولعها بروايات أجاثا كريستي، قادها إلى كتابة ثماني قضايا جريمة وتصميم ملفات تحاكي السجلات الجنائية من معلومات عن المقتول والمشتبه بهم إلى بصمات أصابع وأدلة أخرى تجذب الأشخاص المهتمين بحل الألغاز ولعب أدوار المحققين، بهدف عرضها كلعبة للبيع من خلال حساب مشروعها على انستغرام.

بدأت هدى مشروعها برأسمال قدره ١٠٠ دولار وعرضت اللعبة للبيع بسعر ١٠ آلاف دينار، وأقبل المهتمون يمثل هذه الألعاب على شرائها منها، حتى بلغت المبيعات في أحد الأسابيع ٧٠٠ نسخة بأرباح صافية وصلت إلى ٣ آلاف دولار. ومنذ افتتاحها للمشروع وحتى الوقت الحالي، تمكنت من بيع ٥٠ ألف نسخة من اللعبة، إلى جانب البوسترات والملصقات والقرطاسية، وتنفيذ طلبات طباعة الصور على المواد والأدوات.

نموذج لقضية كتبها وصممتها هدى. المصدر - حساب المشروع على السوشال ميديا
أما ميار وهي طالبة في الصف السادس الإعدادي، فقد أنشأت مشروعها لبيع الملابس المستعملة
(البالة) عبر الإنترنت نهاية عام ٢٠٢٢، حيث رأت أن بعض الشرائح المجتمعية تميل إلى شراء
ملابس البالة لأن سعرها رخيص وكونها مميزة. بدأت ميار المشروع برأسمال قدره ٣٥ ألف
دينار، فيما تقول إن الربح الذي تحققه يمكنها من تلبية احتياجاتها الشخصية وسدّ مصروفها
اليومي.

في الوقت الذي تعاني النساء من انعدام فرص العمل في القطاع العام والخاص، حيث وصل
معدل بطالة النساء في العراق عام ٢٠٢١ إلى ٢٨,٢ بالمئة، وهو ضعف معدل بطالة الذكور الذي
بلغ ١٤,٧ بالمئة. وغالباً ما تعيش النساء العراقيات في مناطق تفتقر إلى الأعمال المتاحة والمناسبة،
حيث يواجهن عراقيل كثيرة في سوق العمل، منها طول ساعات الدوام وغياب الحقوق وانعدام
الأمان الوظيفي وتدني الأجور؛ وحتى حين تتوفر مثل هذه الأعمال، تعرقلهن القيود العائلية
عن مزاولتها.

لتجاوز هذه التحديات تتجه بعض النساء إلى العمل أونلاين، حيث يعن منتجات وخدمات
عبر الإنترنت بوساطة منصات التواصل الاجتماعي والمتاجر الإلكترونية، وهذه الأعمال تختلف
أرباحها وفائدتها حسب أماطها. وتتنوع من خدماتية مثل إدارة صفحات المتاجر الإلكترونية
والعمل كمندوبات عبر الإنترنت وتقديم وخدمات الدعم والاستشارة النفسية، إلى تقديم دروس
خصوصية وتدريبات اللياقة والرياضة، ومجالات أخرى مثل الصحافة والترجمة وكتابة المحتوى،
بالإضافة إلى التجارة بضائع معينة مثل الملابس والإكسسوارات ومواد العناية والتجميل والكتب
والقرطاسية والهدايا والأدوات المنزلية.

وعلى الرغم من تأمينه لاستقلالية ما للكثيرات، فإن هذا المجال لا يخلو من عقبات وتحديات
سواء للنساء العاملات من خلال الانترنت، أو لمجتمع المستهلكين لخدماتهن ومنتجاتهن. كما
أن هناك أعمالاً مثيرة للجدل لأسباب مختلفة، منها كتابة البحوث والتقارير وعمل الخيرة
والاستخارة والأعمال القرآنية والعرافة، وبيع جلسات العلاج بما يعرف بـ“علم الطاقة” وتقديم
الجنس أونلاين، إلى جانب بيع منتجات دون أن تخضع لرقابة وفحص لضمان السلامة، مثل
تحضير وبيع الطعام أونلاين؛ مع العلم أن قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١ يُدرج
تعليمات واضحة بشأن الحاجة لاستصدار إجازة عمل صحية للعاملة في البيت من الجهات
الصحية المختصة.

العمل أونلاين.. تخطيط وترويج ثم ربح

مثل أي مشروع تجاري، يحتاج العمل أونلاين دراسةً وتخطيطاً كما وضحت لنا بعض النساء اللاتي يعملن عبر الإنترنت، بدءاً من فهم سلوك المستهلكين والعلماء إلى وضع رأسمال مناسب، يليه البحث الدقيق والشامل عن موردين للمواد والبضائع، وهي تعاملات تشوبها تحديات شبيهة بأي تجارة.

تقول سعاد، وهي صاحبة صفحة لبيع المنتجات التجميلية الطبيعية، إنها بدأت بالحصول على المواد الأولية لصنع منتجاتها من العشابين والعطارين، ولكن مع تطور ونجاح مشروعها أصبحت بحاجة إلى مواد وزيوت أصلية لا تتوافر محلياً فذهبت إلى استيرادها من بريطانيا ومصر. أما ميار فتحصل على بضاعتها من موردي أربيل، وتتجنب التعامل مع تجار بغداد الذين يأتون ببضاعة بالة سيئة من أربيل ثم يبيعونها بأسعار غالية في مناطق متعددة، منها باب الشيخ والكفاح.

كون العالم الافتراضي فضاء للبيع والشراء، فالحاجة لخطة تسويق كاملة تعد من مقومات العمل أونلاين الأساسية. تبدأ بإنشاء حسابات على جميع المنصات واختيار اسم مميز وتصميم "لوغو" فريد، وتصوير ونشر المنتجات والبضائع عبر هذه الحسابات لعرضها مع مواصفاتها وخصائصها وأسعارها، وتوضيح سياسات الاسترجاع والاستبدال والتوصيل والدفع وغيرها، ونشر محتوى يوضح الخدمات بأسلوب واضح وجذاب.

بعد ذلك، يأتي دور الترويج، والذي يمكن أن يبدأ بمشاركة صفحات المشروع مع الأصدقاء والمعارف، ليشاركوها بدورهم على حساباتهم لزيادة عدد المتابعين. اتباع هذه الطريقة مكن ميار من الحصول على ٣٠٠ متابع في أول يوم من إنشاء حساب مشروعها.

تعتمد أخريات الترويج عن طريق إعلانات ممولة والتواصل مع فتيات مؤثرات يتابعهن الآلاف بمقابل مالي أو من خلال تقديم المنتجات والبضائع لهن كهدايا؛ وترويج هؤلاء المؤثرات لبضائع غيرهن من النساء يعتبر بدوره أحد أنشطة العمل عبر الإنترنت.

إذن فبالإضافة إلى التعاطي مع الجانب التجاري، فالجانب التسويقي يتطلب وقتاً وجهداً من النساء، إذن من المهم أن يكون نشر الريلز والستوريات والمنشورات بصورة مرتبة ومنظمة. كما ينبغي التفاعل بشكل مستمر مع استفسارات المتابعين والعلماء والاستجابة السريعة لطلباتهم، والتعامل معهم بلباقة واحترام والسعي لتحقيق رضاهم ومساعدتهم. كما تعمل الفتيات على تغليف الطلبات بأغلفة مناسبة ومرتبطة مصحوبة ببطاقة أو ورقة تعريفية تحمل اسم المشروع واللغو. إلى جانب ذلك، هناك حاجة لتعزيز مستمر لعمليات التعلم والتطوير لضمان مواكبة

التغيرات في عمليات العرض والطلب، مثلاً عن طريق متابعة المنافسين.

وعندما تزداد المبيعات ويتمكن المشروع من تحقيق نجاح، تذهب النساء إلى تقديم عروض وتخفيضات مناسبة وهدايا، كما ينشرن شهادات ومراجعات من العملاء والزبائن، لأن ذلك سيعزز من مستوى الثقة والشفافية، ويسهم في الحفاظ على التواصل المستدام والاعتزاز بالعملاء، تقول بعض ممن قابلناهن.

يعني كل هذا، وأنه خلافاً للاعتقاد السائد بأن العمل أونلاين "مرن وسهل"، فإنه لا يمكن النساء دائماً من تحقيق التوازن بين الحياة العملية والأعمال الرعائية لأن طبيعة الأعمال وظروف النساء تختلف. فسعاد تعمل بجد ليلاً ونهاراً لكيلا تشعر بالتقصير ما يضع عبئاً مزدوجاً عليها، وغالباً ما تسهر لإكمال الكميات والطلبات، فيما يساعدها زوجها في تجهيز الطلبات أحياناً.

كما يمكن للعمل أونلاين أن يؤثر على التعليم، وهذا ما حصل مع ميار، إذ أثرت الالتزامات المتعلقة بمشروعها على تراجع مستواها الدراسي.

أما قصة غفران فتظهر تأثيرها على الصحة كذلك

حصلت غفران حديثاً على بكالوريوس في التربية وهي من ذوي الاحتياجات الخاصة وتستخدم الكرسي المتحرك لذلك لا تستطيع العمل خارج المنزل. لكن منذ السابعة عشرة طورت غفران هواية إنتاج تصاميم و"لوغوات" لتحويلها لاحقاً إلى مصدر دخل عبر الإنترنت عندما احتاجت لمصاريف في الجامعة. واليوم، وبثأمينها مبالغ شهرية تتراوح بين ١٥٠-٤٠٠ ألف دينار، تمكنت من أن تستقل مالياً وأن يلبي عملها تقريباً معظم متطلباتها من الأكل والملبس والمكملات الغذائية والدواء والحاجات الشخصية.

لكن هذا يرافقه ثمن صحي باهظ إذا سبب العمل لها الإجهاد لكونها تعاني من ضمور العضلات ما يؤدي إلى تدهور حالتها الصحية. إلا أنها مضطرة للعمل، قالت لنا، وذلك لكون معونة الرعاية تبلغ ١٢٥ ألف دينار فقط ولا تكفي علاجها أصلاً.

صعوبات التوصيل والزبائن.. ومحرم

يتأثر عمل النساء أونلاين بالكثير من العوامل المتعلقة بمحيطها والجهات التي تتعامل معها، من موردين إلى زبائن، ما يجعل دخلها غير مستقر وغير ثابت، بل وتكون عرضة للخسارة مراراً.

تعد خدمة توصيل البضائع التي تباع أونلاين أساس عملهن واستمراره، لذلك فمن الضروري التعامل مع شركة توصيل مناسبة والتحقق من سياساتها وأسعارها، وضمان جودة خدماتها وسرعة توصيلها وحفاظها على سلامة الطلبات.

بيد أن النساء العاملات أونلاين يواجهن كثيراً من العقبات في هذا الجانب.

فسعاد كانت تجاربهها مع شركات التوصيل سيئة، فقد روت لنا كيف تسببت في تلف الطلبات وكسر علب الكريمات، ما سبب لها خسائر بحوالي ٣ ملايين دينار.

كما يؤثر المكان الذي تسكن فيه صاحبة المشروع على إمكانية توصيل الطلبات إلى مندوب التوصيل، مثلما حصل مع سهى التي تسكن بالقرب من الإمام الهادي في سامراء، وهي منطقة محجوزة أمنياً، يتطلب الدخول إليها تصريحاً. ما يضطر النساء في حالات مختلفة أو مشابهة للجوء إلى أقربهن من الرجال للتوصيل، فكان أخوة سهى يقومون بنقل البضاعة إلى خارج المنطقة لتسليمها للمندوب، ولكن في معظم الأحيان كانوا يتذمرون ويتكاسلون عن توصيلها إليه ما أسفر في النهاية عن فشل مشروعها.

كما أن هناك التحدي المتعلق بمعاملة الزبائن ممن يلغون الطلبات أو يرفضون استلامها عند وصول المندوب، فضلاً عن حالات النصب والطلبات الوهمية والمقالب الخبيثة التي تتعرض لها العاملات أونلاين.

تقول فاطمة أنه في حالة رفض استلام الطلب أو إلغائه من قبل الزبون، تتعرض لخسارة تشمل أجرة التوصيل فضلاً عن تكلفة المواد والجهد والوقت الذي استثمرته في الكيك والمأكولات المطهوه حسب الطلب، والتي لا تستطيع الاحتفاظ بها وإعادة بيعها من جديد.

أما هدى، فتعاني من المشكلة ذاتها، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالطلبات التي تتضمن صوراً مطبوعة على أكواب أو خشب وفقاً لرغبة الزبون، إذ لن تكون قادرة على إعادة بيعها. إلا أن ميار تقول إن شركة التوصيل التي تتعامل معها لا تحسب عليها أجرة التوصيل عند عدم استلام الزبون للطلب وفقاً للاتفاق المبرم.

غفران تواجه مشكلة مع العملاء أو الزبائن الذين لا يلتزمون بالدفع بعد تصميم اللوغوات لهم. ولكنها كغيرها من العاملات أونلاين، ليس بإمكانها الطلب من الزبائن الدفع مقدماً لأنهم سيرفضون، إذ أن هذه الثقافة غير موجودة في العراق حيث يتخوف الناس من الدفع مقدماً بسبب عدم توفر نظام دفع إلكتروني سهل ومتاح، وأيضاً بسبب انعدام ثقة العميل

أو الزبون بجودة البضاعة أو الخدمة، أو بسبب تجارب شرائية سابقة سيئة تعرض فيها للغش. لكن في الغالب، إذا كانت الطلبية كبيرة، يؤخذ عربون مقدماً بشكل رصيد أو تحويل مالي عبر خدمة "زين كاش" المالية.

إلى جانب ذلك كله، فالتقاليد الاجتماعية والدينية يمكن أن تؤثر على الإيرادات. فميامر تقول إنها تواجه تراجعاً في المبيعات في شهري محرم وصفر، فلا يتبارك الناس بالشراء خلالهما لأنهما أشهر منحوسة. كما أن ضعف وقطع الإنترنت والأعياد والمناسبات الدينية وقطع الطرق والظروف الجوية، مثل موجات الغبار، تؤثر على عمليات البيع وتوصيل الطلبات. علاوة على كل هذا فإن هناك انعدام الأمان وتكرار السرقة، حيث تعرضت الزيوت التي أوصت عليها سعاد للسرقة مرات عدة في السيطرات، ويصل سعر اللتر الواحد منها إلى ٦٠٠ ألف دينار. ومثل غالبية العراقيات المستخدمات لشبكات التواصل الاجتماعي، يطال العاملات أونلاين التمر الإلكتروني والتحرش والابتزاز والإزعاجات والسخرية ومحاولات التشهير وتشويه السمعة، وحتى التهديد والمنافسة غير النزيهة والإيذاء.

تقول هدى إن الزبون إذا نشر على وسائل التواصل الاجتماعي حل لغز القضية التي اشتراها، فإنها قد تتكبد خسائر تصل إلى ١٠ آلاف دولار، لذلك تضيف مع كل قضية بطاقة تحمل الحقوق والتعهد. وقد حصل فعلاً أن نشر أحد الزبائن الحل على وسائل التواصل الاجتماعي فقدمت شكوى ضده في المحكمة جرّت إجراءات صعبة ومتعبة لكنها أثمرت بأن أقرت المحكمة تغريمه، فلا يتجرأ زبائنها على نشر الحلول خوفاً من التبعات. لكن هناك أيضاً جهات تجارية سرقت أفكار هدى وقلدتها بصورة تعتبر انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية، لكن ضعف الإجراءات القانونية وتطبيقها صعب عليها تقديم شكوى للحصول على تعويض أو حق.

حول وجود الضمانات القانونية للعمل أونلاين وحماية حقوق البائعات والمشتريين، هناك عدة قوانين تنظم التواصل والمعاملات التجارية عبر الإنترنت، مثل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢. إلى جانب ذلك فهناك قانون حماية المستهلك رقم (١) لعام ٢٠١٠، الذي يضمن المعاملات التجارية حتى وأن كانت عبر الإنترنت كما يضمن حقوق البائع، كما أشار الخبير القانوني علاء السيلوي، وإن كانت هذه القوانين تحتاج إلى بعض النصوص التي تواكب التطور الجاري في هذا المجال.

صعوبات حتى وهن في البيت..

أُرعِمَت فاطمة، وهي أم لثلاثة أطفال، على ترك المدرسة والزواج في سن السادسة عشرة بناءً

على رغبة أهلها. وبعد سنوات من التعنيف المستمر من زوجها وعناء الحصول على الطلاق تعيش الآن مع أطفالها في منزل أهلها الذين لم يدعموها مادياً ولا معنوياً، ولم يوفروا لها الحماية، بل ضيقوا الخناق عليها. رفض طليقها دفع النفقة لأبنائه، وحتى لا يضطر للقيام بهذا، هدها بأنه سيأخذ الأطفال منها بالتهيب العشائري وبالتلاعب القانوني. وبفضل إصرارها وجهودها، وبعد محاولات عديدة، صارت تطبخ وتبيع المأكولات مثل الكبة والمعجنات والحلويات وغيرها عبر الإنترنت بحدود مدينتها. تقول فاطمة إن الربح مكنها من تلبية بعض احتياجات أبنائها الضرورية.

تتأثر النساء العاملات عبر الإنترنت رغم التحديات، مثل الحصول على موافقة العائلة من أجل العمل، والتفاوض معهم، والبحث عن سبل لتجاوز القيود والعوائق التي يفرضونها عليهن، وتقليل حدة استغلالهن. ففاطمة تقول إن أباها بالكاد وافق على مشروعها ولم يسمح لها بالتعامل مع شركة توصيل. بدلاً من ذلك، وعدها بأنه سيوصل الطلبات بأجرته، ولكنه لم يلتزم، وكان هدفه عرقلة وإفشال مشروعها. ولكنها نجحت في إقناع أختها الآخرين بالسماح لها بالتعامل مع زوج صديقتها وجارهم لتوصيل الطلبات.

وفاطمة ليست الوحيدة التي تواجه هذا التحدي، إذ تعاني ميار من القيود على خروجها للذهاب للموردين وشركات التوصيل. كما أن القيود العائلية التي تفرض على تعاملات النساء مع العالم الخارجي وتقلبات أمزجتهم تسهم في عرقلة استمرارية ونجاح مشاريعهن، مثل تأخير وصول الطلبات للزبائن بحيث لن يكونوا راضين ولن يرغبوا بالطلب منهن مرة أخرى. وبشاركنا محمود كزبون تجربة شرائه من صاحبة عمل أونلاين لبيع الصابون، فيقول إن شقيقها وزوج أختها هما اللذان يوصلان الطلبات من أجل أن يستفيدوا. وعندما لا يتواجدون، تتأخر الطلبات عدة أيام، ما دفعه إلى القرار بعدم الطلب منها مجدداً.

ولا تقتصر هذه المضايقات على العائلة المباشرة، بل تمتد إلى دائرة الأقارب الأوسع أيضاً. فقد وجدت غفران نفسها عرضة لتدخلات أقاربها الذين يشككون دائماً في شرعية عملها عبر الإنترنت ويتساءلون دوماً عن طبيعة عملها الحقيقية التي تحقق لها هذا الدخل وهي جلسة في البيت، الأمر الذي يثير حفيظة عائلتها.

تشعر النساء بالقلق والخوف من أقاربهن ومراقبتهم لهن، ومحاولاتهم التحريض والتأثير على أهاليهن بدافع الغيرة والتسلط من أجل إجبارهن على التخلي عن أعمالهن. فميار، أسوة بغفران، تخشى أن أقاربها قد يؤثرون على عائلتها ويجبرونها على إغلاق مشروعها.

تفتقد معظم النساء لمساحة مخصصة لهن للعمل في المنزل. تقول غفران إن مكان عملها هو سريرها، بطول متر وربع، في غرفة مشتركة مع أختها وأمها. وتعمل في الضجة فلا يحترم أفراد عائلتها خصوصيتها أو حاجتها إلى هدوء وتركيز لإنجاز عملها، ما اضطرها لوضع سماعات الأذن وتشغيل الموسيقى ما أثر على سمعها وسبب لها الصداع المستمر. أما فاطمة التي تعيش مع أطفالها وأختها ووالدتها في غرفة واحدة، فلم تجد مكاناً تخصصه لعملها داخل منزل العائلة. كانت في البداية تستخدم مطبخ أهلها لكنهم كانوا يضايقونها حتى لا تستخدم أدوات المطبخ والثلاجة، ولكنها تمكنت من تجاوز ذلك بعد فترة بشرائها طباخاً وثلاجة وقبينة غاز، لكن لا تزال بحاجة إلى مطبخ خاص بها. كما أن التضييق يطال حتى رزقهن.

فسواء كانت النساء عميلات أم بائعات، يستخدم معظمهن أرقام هواتف بأسماء الرجال في عوائلهن، وليس لديهن حسابات زين كاش خاصة بهن، مثل غفران التي تُحول أتعابها المالية إلى حساب زين كاش الخاص بالدها. لا يسمح الأهل لها بعمل حساب خاص بها بحجة أنه سيترتب عليها شخصياً الخروج لاستلام المبالغ، وهذا الأمر سيكون صعباً عليها كونها تستخدم كرسي عجلات. لكن في الحقيقة، تقول، أنهم يصرون على استلام المبالغ فقط ليراقبوا مصدر دخلها ومعرفة مقداره والسيطرة عليه.

أبعد من الأونلاين.. آمال للمستقبل

بعد كل هذه الجهود والمحاولات المحفوفة بالمصاعب، تمكنت نساء كثيرات ممن حققن نجاحاً وربحاً في عالم العمل أونلاين من التفكير باستثمار نجاحاتهن في تحسين حياتهن وحيوة أسرهن.

فهدى قد أكسبتها القضايا التي تبيعها ما يكفي للسفر والتقدم للدراسة خارج العراق.. وما زالت تحصل على أرباح بيع القضايا التي صممتها وكتبتها. كان ذلك بعدما فتحت مكتبة للقرطاسية والهدايا في كرفان في بغداد ثم باعته لأحد أصدقائها فيما تزال تساعد عن بعد.. هي الآن تعمل على كتابة وتصميم المزيد من القضايا لكي تبيعها من خلال الانترنت ومن خلال مكتبة الكرفان.

أما ميار فتفكر بتوسعة مشروعها ليكون محل بالة معروفاً في أحد الأسواق الشعبية لتجمع المال وتحقق أحلاماً عديدة منها التخصص في الإخراج السينمائي.

وفاطمة التي تعيش اليوم بيومه حاملة بالحصول على مطبخ خاص لتعد وجبات أكثر بخصوصية ودون مضايقة، تتمنى شراء بيت "تجاوز" (1) بجوار أهلها، بعد أن سدَّ عملها احتياجات أطفالها، ولكن أيضاً.. تتمنى فاطمة الرجوع للدراسة.

طموح ومصاعب وأحلام تعيشها العراقيات عبر عملهن أونلاين بحثاً عن استقلالية وأمان اقتصادي واجتماعي في واقع بلد يشكلن نصفه فيما يعشن على هامشه.

«الكل يمتلك حقاً بالأطفال إلا الأم».. عن أرامل يحاولن حضانة أطفالهن

نشوى نعيم

نشر هذا النص في الأصل على موقع جمار الصحفي، بتاريخ 18 كانون الثاني 2024
بالعنوان نفسه، ويمكن العودة إلى المقال على الرابط التالي:

www.jummar.media/4839

وقد أعيد نشر النص بإذن من موقع جمار والكاتبة.

بعد وفاة الزوج، قد لا يرين أطفالهن أو يقبلن العيش في «بيوت العيال» أو يتمّ التحكم بهن..
قصص أرامل فقدن أو كدن أن يفقدن أبناءهن وبناتهن بعد أن اكتشفن أن الأهل والعشيرة
ورجال الدين لهم الحق بأطفالهن أكثر منهن.

لولا التعنيف وسوء المعاملة، لم تكن نغم لتفارق أبناءها وتعيش بعيدة عنهم لا تشاركهم
أفراحهم ولا تساندهم في المصاعب.

فقدت نغم (٤٩ عاماً) زوجها عام ٢٠٠٩ في إثر مرض ألمّ به، ومنذ ذلك الحين دخلت في صراع
على الأبناء مع أهل الزوج.

لم يكن أهل زوجها مرحبين ببقائها معهم في منزلهم، وفي الوقت ذاته أرادوا الاحتفاظ بالأبناء،
فراحوا يخططون لحمل نغم على المغادرة من دون أبنائها.

وكانت خطتهم تتمحور حول إساءة معاملتها وضربها وشتمها لأتفه الأسباب، لكي تكره حياتها معهم وتتنازل عن كل شيء من أجل الخلاص. وقد نجحت الخطة بالفعل.

قررت نغم العودة إلى بيت أهلها تاركة أبناءها في عهدة بيت جدهم لأبيهم.

ومن أسباب اضطرابها إلى اتخاذ هذا القرار هو أن الأبناء طلبوا بأنفسهم مغادرتها وبقاءهم في بيت جدهم، لشعورهم بالسأم الشديد من المشكلات والمشاجرات اليومية.

كان عمر أكبر أبنائها في ذلك الحين ١٦ عاماً، وله شقيقان وشقيقة يصغرونه بسنوات قليلة. وهناك سبب آخر أجبرها على تجرع مرارة القرار يتعلق بالوضع المعيشي لأهلها، فهم يسكنون بيتاً صغيراً ولا يسعهم تحمل نفقتها ونفقة الأبناء. بينما يتمتع أهل زوجها بإمكانيات أعلى بكثير.

في المحصلة، هي لا تملك مالاً تدفعه أجوراً للمحامين، وأهلها رفضوا استقبالها مع أبنائها لضيق الحال، والأبناء اختاروا البقاء في بيت جدهم. كل ذلك منعها من اللجوء إلى القضاء للحصول على حضانة الأبناء. وكان زوجها يمتلك أموالاً وعقارات وسيارات، لكنها لم تحصل على أي شيء منها. فبعد انتقالها إلى بيت أهلها، طلب أهله منها التوقيع على تنازل عن كل تركته.

”أخبروني بأنهم يريدون شراء أملاك جديدة بدلاً من القديمة، وإعادتي للعيش معهم قرب أبنائي“ تقول نغم لـ”جمار“.

انطلت الحيلة عليها ووقعت على التنازل أمام كاتب العدل، ولم تقبض بعد ذلك سوى على الريح. ولما لجأت إلى محام أبلغها بأنها لم تعد تملك حقاً في أي شيء من تركة زوجها بعد توقيعها على التنازل.

لم تجد الراحة التي تشدها في بيت أهلها، فاستأجرت بيتاً صغيراً وانتقلت للعيش فيه بمفردها.

تحصل حالياً على راتب من شبكة الرعاية الاجتماعية يبلغ ١٢٣ ألف دينار شهرياً (نحو ٨٠ دولاراً)، وهو مبلغ زهيد لا يكفي لسد أبسط الاحتياجات.

”حرّ صيف العراق الذي لا يتحمّله أحد، أنا أتحمّله، لأنني لا أستطيع الاشتراك في مولدة أهلية“ تقول لنا.

لم تر أبناءها منذ سنتين، حتى أن ولدها البكر عُقد قرانه وهي لا تدري، وابنتها أرغمت على

الزواج في سن ١٥ عاماً وهي غير راضية، ولكن لا تقوى على فعل شيء.

أحلامها مر

فقدت أزهار (٣٣ عاماً) زوجها في حادث سير عام ٢٠٢٠، بعد إنجابها ثلاثة أطفال منه كان عمر أكبرهم في ذلك الوقت تسع سنوات.

بقيت ساكنة في بيت أهل زوجها مع أطفالها، لكنها لم تكن مرتاحة بسبب وجود أحماؤها المتزوجين والعزّاب، وضغوط أهلها عليها النابعة من أن عاداتهم لا تسمح بهذا الوضع.

ولم تمر أشهر على وفاة زوجها حتى بدأ الضغط من أهله عليها لتزويجها بأحد إخوته. لرفضت ذلك لأنها كانت تشعر بأنه أحد أشقائها.

اقترحوا أن يكون الزواج على الورق فقط من أجل بقائها مع الأطفال بينهم، لكنها أصرت على الرفض لأنها لا تريد العيش في وضع كهذا.

بعد ذلك هدها والد زوجها بأخذ الأطفال عنوة، وانقسمت العائلة بين مؤيد ومعارض. وكان الجد متمسكاً بموقفه بداعي أنه لا يريد إلقاء أحفاده في كنف رجل غريب إذا قررت الأم الزواج. بوفي نهاية المطاف أخذ الأطفال منها وطردت من بيت أهل زوجها، على الرغم من أن عمر أصغرهم كان ثلاث سنوات فقط.

”بقي الأطفال مدة طويلة في بيت جدهم وأنا محرومة منهم“، تقول لـ”جَمَار“.

ومن شدة القلق والحزن أصيبت بجلطة دماغية ما زالت تعاني من آثارها حتى الآن. وبعد تدخل عشائري، وافق الجد على إعادة أطفالها إليها شريطة عودتهم إليه إذا قررت يوماً الزواج. وحتى بعد عودة أطفالها إليها، ما زال أهل زوجها يتحكمون بحياتها وهي ساكنة في بيت أهلها. يعارضون مثلاً إكمالها الدراسة أو العمل بذريعة حرصهم على تفرغها لتربية أطفال ابنهم الراحل، وحتى سفرها مع أطفالها غير مسموح به من قبلهم إلا بموافقة الجد.

واستناداً إلى روايتها، يوصي الجد حفيده بتفتيش هاتف أمه ومعرفة مع من تتحدث، في محاولة منه لإثبات أنها سيئة السمعة حتى يأخذ الأطفال منها مرة أخرى.

تدرك أزهار أن القانون لا يمنح جدها حق التصرف بهذه الطريقة، لكنها تدرك في المقابل أن الاتفاقات العشائرية تكون أقوى من القانون أحياناً، لذا لم تلجأ إلى حلول قضائية بعد تحويل الموضوع إلى عشائري.

زيجة الندم

بعد زواج دام ست سنوات وأثمر طفلة وطفلاً، فقدت ميسون زوجها. عمر ابنتها الآن أربع سنوات وابنها سنة ونصف السنة.

انتقلت بعد وفاة زوجها للعيش في بيت أهلها، فأخذ أهل الزوج يضغطون عليها لإقناعها بالزواج من أحد أشقائه.

حاولوا إقناعها بأن الزواج منه سيضمن احتفاظها بالطفلين اللذين سيأخذونهما منها إذا ارتبطت برجل آخر.

وخيرؤها بين اثنين من الأشقاء أحدهما متزوج ولديه أطفال والآخر أرملة يكبرها بعشرين سنة ولديه ثلاثة أبناء.

كان عمرها ١٩ سنة آنذاك.

وخشية فقدانها طفلها، وافقت ميسون على الزواج من الأرملة.

لم تكن تعرف في ذلك الحين شيئاً عن دعاوى القضاية وإمكانية احتفاظها بالطفلين بأمر من المحكمة من دون القبول بخيار الزواج من شقيق زوجها الراحل. كما أنها فكرت في أنه قد يكون أباً جيداً لهما. واستطاعت تقبل فكرة الزواج منه لأنه يسكن في محافظة واسط ولم يكن يزورهم كثيراً. لكنها لم تعش سعيدة في هذا الزواج.

”لو كنت في نضجي الحالي لما قبلت بهذه الزيجة“ تقول لـ”جمّار“.

وما زالت حتى الآن تشعر بالندم على قرارها لأنها لم تعش سعيدة بزواجها من شقيق زوجها المتوفى، إذ أن أبناءه لم يتقبلوها في بيت أبيهم، ما أدى إلى سيطرة مشاعر الغيرة على أجواء العائلة، إضافة إلى معاناتها من فارق العمر.

البيت الممنوع

ما زالت إيمان (٣٨ عاماً) تعيش في بيت أهل زوجها بمدينة السماوة مركز محافظة المثنى، على الرغم من وفاته عام ٢٠٢٠، لتتمكن من الاحتفاظ ببناتها الثلاث. عندما توفي زوجها، قال لها أهله إنها لا تملك حق السكن مع بناتها في بيت منفصل لعدم

وجود رجل معها. وهي تمتلك بيتاً بالفعل لكنها لم تنتقل إليه.
رضيت على مفض بالبقاء في بيت أهل زوجها -وهو ابن عمتها- بعد حصول اتفاق بينهم
وبين أهلها بهذا الشأن.

”أعرف أنه لا يحق لهم قانونياً أخذ بناتي مني إذا انتقلت للسكن في بيتي الخاص، لكن هناك
تقاليد وأعرافاً، ولم أشأ معارضة رغبة أعمام بناتي في بقائنا معهم“ تقول لـ”جمار“.

تتسلم حالياً راتباً من دائرة الرعاية الاجتماعية مقداره ٣٢٠ ألف دينار شهرياً، وهو مبلغ لا
يسد احتياجاتها واحتياجات بناتها الطالبات في المدارس، فعملت بالخياطة لتحصل على مردود
إضافي.

أعراف تحكم

تقول الحقوقية بشرى العبيدي إن هناك شروطاً عدة يجب توافرها في الحاضنة.
”والشروط هي أن تكون ”عاقلة وأمينة وقادرة على رعاية المحضون وصونه والعناية به وألا
تكون سيئة السمعة.

وإذا لم تتوافر هذه الشروط أو بعضها في الأم، تقرر المحكمة إحالة الحاضنة لمن تراه مناسباً من
أقرب الأقرباء.

لكن العبيدي تقر بأن القضاء ينحاز أحياناً إلى العرف الاجتماعي.

وتشير إلى أن الحاضنة تُحسم عشائرياً لصالح أهل الزوج المتوفى، ولكي تحتفظ الأرملة بأطفالها
تُجبر على عدم الزواج، أو الزواج من أحد إخوة الزوج.

”هذا فيه كثير من الإذلال والإهانة للأرملة التي قد تمتنع عن الزواج وفاءً لزوجها، لكن العرف
لا يراعي ذلك“ تقول العبيدي لـ”جمار“.

وتعزو العبيدي أسباب عدم تقديم شكوى من قبل الأرامل اللواتي يتعرضن لضغوط في هذا
الشأن، إلى الكلفة المالية للقضايا وخشية معظم النساء من دخول مراكز الشرطة.

وتعود الحقوقية إلى التأكيد على أن الوصاية مُنح كاملة للأم الأرملة في القانون العراقي، وليس
من حق أحد أن يفرض شيئاً مخالفاً للقانون، لكن ما يجري من فرض شروط وضغوط على
الأرامل ليحفظن بأبنائهن نابع من الأعراف والتقاليد.

العشيرة قبل القضاء

في العرف العشائري، تكون الأرملة هي الأحق بحضانة أطفالها إذا لم تكن تنوي الزواج، بحسب نافع كزار أحد شيوخ العشائر.

أما إذا قررت الزواج -والكلام ما زال لكزار- فإن الحضانة تنتقل إلى الجد من جهة الأب أو الأعمام، وفقاً لقاعدة عشائرية "تفرض تربية الأحفاد في كنف رجل غريب ولاسيما إذا كان من عشيرة أخرى".
ويضيف كزار أن هناك زيجات كثيرة ناجحة بين الأرامل وأشقاء أزواجهن المتوفين، لكنه يشدد على أن مثل هكذا زيجة يجب ألا تتم بإجبار النساء أو استغلالهن.
ويشير إلى أن العشيرة تحترم القرار القضائي إذا اشتكت الأرملة وحصلت على حق قانوني بالحضانة تحت كل الظروف، لكنه يستدرك بأن معظم الناس يلجؤون إلى الحل العشائري في هذه الحالات.

"في المحاكم لا تحل الأمور بسهولة، بينما العشائر تحل المشكلة في جلسة واحدة، وإذا حصل اتفاق عشائري فمن المستحيل نقضه والذهاب إلى المحاكم" يقول كزار لـ "جَمَّار".

ويدي عاجل كاظم الزياي، شيخ عشيرة، برأي مشابه لرأي كزار في أحقية الجد أو الجدة من جهة الأب المتوفى في حضانة أطفاله.

يقول الزياي "لا يمكن لأهل الزوجة الأرملة ولا لزوجها الجديد إذا تزوجت الاحتفاظ بحضانة الأطفال".

ويكون التشدد أعلى تجاه الإناث، ففي المجتمع العشائري تعد الطفلة "عرضاً" ويجب أن تكبر على تقاليد وعادات أهل الزوج وعشيرته.

وإذا قررت الأرملة الزواج من رجل آخر، يتاح لها مقابلة أطفالها مرة واحدة أسبوعياً أو شهرياً إذا كانت أعمارهم فوق خمس سنوات، أما إذا كانوا أصغر فالمجتمع العشائري يراعي أحياناً أن يبقوا عند الأم، بحسب الزياي.

ويرى أن العرف يشكل أهمية حتى عند القضاة، "فهم يقولون في بعض القضايا حلوها عشائرياً أفضل" ولا يفضلون أن يكون الحل القانوني أولاً.

ويتابع الزياي "حتى إذا أصدر القاضي قراراً يبقى التدخل العشائري أقوى".

ماذا يقول الدين؟

للشريعة الدينية تفاصيل أخرى بشأن حضانة الأطفال أيتام الأب.

يقول علي الشريفي، رجل دين، إن الشرع ينص على انتقال الوصاية إلى الجد من طرف الأب عند وفاة الأخير، أما إذا كان الجد متوفى فتنقل إلى الحاكم الشرعي، الذي هو المرجع الأعلّم، وهو يحدد من هو الوصي، مبيّناً أن الوصاية تتعلق بالتحكم بالأموال والممتلكات، أما الحضانة شرعياً فتنقل إلى الأم حتى وإن اعترض الجد، وسواء تزوجت أم لا. ويلفت الشريفي إلى أن المجتمع العراقي تحكمه الأعراف وليس الدين، كما أنه يتهم بعض رجال الدين بمحاباة الأعراف على حساب الشريعة وإصدار أحكام خاطئة لإرضاء المجتمع.

محاميات للأرامل

يبقى أصل المشكلة، بحسب الحقوقية منى جعفر مسؤولة منظمة تدريب وتطوير الأرامل في بغداد، متعلقاً بسطوة العشيرة.

وتقول جعفر لـ "جمّار" إن الأرملة حتى لو لجأت إلى الشرطة فإنها تحيل الموضوع إلى شخص معتمد في عشيرتها.

ويعود سبب ذلك أحياناً إلى عدم تثبيت الزواج في المحاكم، وبالتالي انعدام وجود أوراق قانونية تثبت عائدية الأطفال.

وتضيف جعفر أن لدى منظماتها محاميات يتولين التمثيل القانوني للأرامل في دوائر الدولة من أجل إثبات حضانة الأطفال واستخراج رواتب الرعاية الاجتماعية.

أماي نغم

لم تعد نغم تملك سوى الأماني بأن تتغير حياتها نحو الأفضل، وتغيّر طباع أولادها تجاهها، حيث أصبحوا لا يرغبون بزيارتها أو الاتصال بها كلما طال بقاءهم في بيت جدهم، لأن ذلك يتسبب لهم بسوء معاملة وعنف من قبل أعمامهم.

كما تتمنى أن تسكن في بيت لائق وتحصل على فرصة عمل وتجتمع بأبنائها الذين لا تلقي اللوم عليهم، "فالحياة جعلتهم يتكون أمهم حتى يعيشوا بسلام".

ملف بيانات تحالف أمان النسوي

رسالة مفتوحة الى قناة الشرقية

حول المقابلة التي اجريت مع النساء المحكومات بالاعدام،
ما لم يجر الحديث عنه في تلك المقابلات!

بثت قناة الشرقية في هذه الأيام من شهر ايار / ٢٠٢٤ مقابلات اجراها السيد علي الخالدي مع نساء محكومات بعقوبة الاعدام. حيث قال السيد الخالدي مغتبطا، بأنه تمكن بعد جهد جهيد من إجراء مقابلات مع هؤلاء النسوة، وأنه تم توفير الاجراءات الامنية له لإجراء المقابلات، حيث نظمت بعضها من خلف الحواجز لحمايته من ”وحشية“ أولئك النسوة، اللواتي كن بالتاكيد عزلوات من السلاح، ومحاطات بالحرس من كل حدب وصوب، بل هن اساسا في السجن وخلف القضبان. الا انه تمتع بالحماية لاجراء هذه المقابلات، -مقارنة بمقابلات اخرى اجراها السيد الخالدي لم يوضع السجناء، الذين تمت مقابلتهم، على سبيل المثال في سجن الحوت، ومن ضمنهم المتهمين بجرائم قتل ومحكومون بالاعدام خلف اية اسوار - بل كان لقاءا ودبا، لتكاد تشعر معه أن المقابلات ليست مع محكومين بالاعدام بل مع “نزلاء“ كما أطلق احد موظفي السجن عليهم.

لم يتحول السيد الخالدي الى ضابط تحقيق ليحقق معهم عن جرائمهم في سجن الحوت. بل سالهم عن ظروف السجن، والنشاطات والفعاليات التي يقومون بها، وكيف يقضون أوقات فراغهم، وفي اي وقت يصحون من النوم. الا أنه لعب مع السجنيات المحكومات بالاعدام، دور ضابط تحقيق ليسأل عن كيف ولماذا قامت المجرمات بجرائمهن؟ ووجه أسئلته: كيف تقتل أم أطفالها، وكيف قتلت أم اطفالها من أجل عشيقها، وأية أسم عليه أن يستخدم لتسمية إحدى السجنيات (هل يجب أن يسميها أم طبر)، ويسأل أخرى، عن سبب أرتباطها برجل آخر، وهي متزوجة. لم يسأل أي واحدة منهن عن ظروف السجن، فيما اذا كانت تحققت العدالة في إصدار الحكم عليها، فيما اذا كانت هنالك أي جوانب تم الأخذ بها من أجل تخفيف الحكم، لم

يسأل أي واحدة، كيف تنام، وكيف تصحو، بل هذا النوع من الاسئلة يبدو ترفا لامرأة متهممة بالقتل ومحكومة بالموت. هذا، ناهيك عن أن السيد الخالدي لم يسأل عن وضع السجون، عن نظافتها، وعن ازدحامها، وعن حاجات النساء كنساء، والتي يجب ان تتوفر في سجون صممت للرجال أصلا.

الا ان السؤال الذي نريد طرحه هنا: ما هي الرسالة التي سعى السيد الخالدي وبرنامجه وقناة الشرقية لإيصالها للجمهور؟

تكاد تجمع إجابات النساء المحكومات بالاعدام، والتي أعمارهن لا تتجاوز العشرينات، على تزويجهن وهن في سن الطفولة (١٢ سنة)، وأنهن ولدن في أسر فقيرة، ولم يحظين بأي فرص للتعليم، وسعت اسرهن للتخلص من مسؤوليتهن المادية بتزويجهن من رجال متزوجين من كبار السن، ليكون هن الزوجة الثانية أو الثالثة، تحدثن عن أنهن قمن بقتل الرجال الذين قاموا بتعنيفهن، والتحرش بهن في أسرهن، وأنهن قمن بهذا دفاعا عن النفس.

كما اتضح في اعترافات السجينات، لم يبقى للنساء سبيلا للخلاص من أوضاعهن المزرية وانه لم يعد يشكل بالنسبة لهن فارقا الحياة او الموت. فالمرأة التي تواطئت بقتل أطفالها، كانت تريد ان تموت معهم، حيث لا حياة لها معهم او بدونهم. كان مثيرا للاستغراب ان يسأل السيد الخالدي امرأة محكومة بالإعدام عن علاقتها بعشيقها، وكيف يمكن أن تكون على علاقة وهي المرأة المتزوجة؟ وكان الخيانة الزوجية أمر جليل اذا ما قامت به النساء فقط ، والتي نالت عقوبة السجن لخمس سنوات عليه ، مضافا لحكم الإعدام. كم رجل تم سجنه لخمس سنوات لانه قام بالخيانة الزوجية؟ لا يمكن ذكر أية امثلة، لان القانون متحيز، وتمييزي، وغير عادل، ومزدوج الاخلاق ومزدوج المعايير. فللنساء قانون ، وللرجال قانون اخر! وليس الجميع متساوون امام القانون. والقانون لا يوفر الحماية للجميع بدون تمييز. وعقوبات الإعدام والقتل والسجن تجري بطرق تمييزية ضد المرأة.

لنؤكد قبل المضي في الكلام، بأننا ضد عقوبة الاعدام جملة وتفصيلا. لكن النساء يواجهن التمييز القانوني ضدهن حتى في تطبيق عقوبة الإعدام. فالجرائم التي تنال النساء عقوبة الاعدام عليها، لا يتلقى الرجل مقابلها نفس الحكم. الرجل الذي يقتل امرأة، يكفي له ان يلصق تهمة انه قام بها دفاعا عن الشرف، لتقلص عقوبته الى أشهر قليلة في السجن، كما حدث في جريمة مقتل طيبة العلي. ان العقوبة لا تطبق على أساس نوع الجريمة، بل على نوع جنس الشخص الذي ارتكب الجريمة، فالجريمة التي ترتكبها امرأة يختلف عقابها عن تلك التي ارتكبها رجل. فمن تكون المرأة لتصادر حياة احد؟ أو كيف يمكن للمرأة ان تخون؟ أو اية جريمة أخرى، يرتكبها الرجل لكنه لا يقاضى عليها، كما تقاضى المرأة.

في الوقت الذي ينال الرجل تخفيفا للحكم على جريمة قتله للنساء حين يبرر جرمته بالدفاع عن "الشرف"، لا تؤخذ أية عوامل مخففة لاعدام النساء مثل العنف الأسري الذي يستمر لسنوات وتعيش المرأة معاناته، والاختصاب الزوجي، والتحرش من قبل الرجال في الأسرة او المقربين للأسرة. حيث ان جرائم القتل التي قامت بها النساء، كانت ضد رجال في الأسرة، وليسوا خارج المنزل.

تؤكد التقارير الصادرة عن احكام الاعدام بحق النساء في العراق بان بعض النساء لم يحظين بمحاميات او محامين، ولم يعطى الوقت الكافي للتحقيق في حقيقة ارتكابهن للجرائم. على سبيل المثال تمت محاكمة واصدار الحكم بحق ١٤ متهمه، في غضون ساعتين فقط، ولم تنل الواحدة منهن محاكمة تجاوزت العشر دقائق من الوقت (يمكن الاطلاع على مواد الجلسة ال ٧٤ المنعقدة من قبل اللجنة لمتابعة إيفاء العراق بانهاء كل أشكال التمييز الجنسي ضد النساء والصادرة باللغة الانكليزية في تشرين الثاني من عام ٢٠١٩). في الكثير من حالات الاعدام لم يجز إطلاع المحاميات على أوراق المحكومات بوقت كافٍ، بل بعض المحامين والمحاميات تمكنوا من الحصول على هذه الاوراق، فقط قبل بضع دقائق من إجراء المحاكمات. هذا، ناهيك عن أعمال التعذيب بمختلف الأشكال الذي تتعرض له النساء لإنتزاع "إعترافات" منهن بارتكابهن الجريمة. من إستخدام الفلقة في مراكز التوقيف والسجون، الى التعليق، الى الصعق بالكهرباء.

كل الاحصائيات، ليس في العراق فحسب، بل في العديد من بلدان العالم، تشير الى أن العنف المنزلي والدفاع عن النفس هو السبب الاول لقيام النساء بقتل الرجال. أنها ظاهرة عالمية ولا تقتصر على العراق فقط. يعتبر العراق واحدا من ثلاثة بلدان هي الاكبر عددا في إعدام النساء بعد الصين وايران. الصين تعدم سنويا من النساء ما يعادل ١٠-١٥٪ من عدد الاعدامات، ايران اعدمت ٣٨ امرأة، يليها العراق، كاحد البلدان التي اعدمت اكبر عدد من النساء حيث بلغت ١٧ امرأة خلال الاعوام العشر الاخيرة، اي بمعدل ٢,٥٪ من حجم الاعدامات للنساء، والتي سبقت فيها العربية السعودية .

يبقى سؤالنا الأخير الموجه الى قناة الشرقية هو لمصلحة من تم اعداد هذه الحلقة؟ واية رسالة حمل الى المجتمع؟

أن قناة الشرقية قناة مرئية على نطاق واسع، والرسالة التي يحملها هذا البرنامج بقصد أو بدون قصد هو تصعيد مشاعر العداة ضد النساء، واتهامهن بالوحشية والقساوة، في أوضاع حالية تتعرض فيها النساء أساسا الى القتل والاحكام بالسجن وبشكل جائر، ناهيك عن العنف اليومي المنظم ضدها، والمسنود من الدولة والقانون. أن هذا البرنامج ومحتواه يسكب المزيد من الزيت على نار المشاعر المعادية للنساء. فالنساء متهمات غالبا، وهن دائما الضحايا حتى

حين ترتكب الجرائم ضدهن. فالتحرش بالنساء سببه النساء، والعنف الممارس ضد النساء دعته ضرورة تأديب النساء. وهذه الحلقة من البرنامج، تصب بهذا الاتجاه.

ان واقع النساء المحكومات بالاعدام يدمي القلب، وكان على السيد الخالدي ان يبحث في عدالة ومجرى تلك المحاكمات، وفي حقانية القوانين ومدى عدالتها، والبؤس الذي تعيشه النساء اللواتي ارتكبن جرائمهن، ونؤكد للسيد الخالدي، ومن خلفه من معدي البرنامج ، ان هنالك الكثيرات يحملن بطرق الخلاص من بعض الرجال في أسرهن. خاصة مع عدم وجود قانون يجرم العنف الأسري، ولا توجد مؤسسات توفر الحماية للمرأة في حال تعرضها للعنف، بل دائما ما يجري لوم الضحية، وانها السبب في تلقيها للعنف بالمقام الأول، بل أن القانون يقر وينص على حق الرجل في " تأديبها" بغض النظر عن مدى تحليه باية آداب أساسا!

يجب القضاء على الارضية التي تدفع النساء للقتل، حتى نحض مجتمع آمن وسليم. ونؤكد، أن عقوبة الاعدام، لم تردع اية امرأة، حين تعدم كل السبل، من ان تقوم بحكم جزعها وانعدام السبل امامها، الى القتل، دفاعا عن النفس، ضد العنف وضد الاغتصاب.

في الختام، نضم صوتنا الى كل الأصوات الداعية الى إلغاء عقوبة الاعدام، للنساء وللرجال على السواء. على القانون ان يوفر الحماية والأمان للنساء، وان يقر قانون يجرم العنف المرتكب بحق النساء في المقام الأول، وان يوفر الفرص الاقتصادية التي لا تضطر النساء للعيش مع رجل يعرضها للعنف كل يوم، لان لا فرص لديها للخروج من اوضاعها الظالمة، يجب ان يفرض التعليم الالزامي على الاقل للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة على الاسر لتعليم بناتهن. يجب ان تقوم الدولة بجملته سياسات وبرامج قبل ان توجه عقوبة الإعدام لامرأة.

الجمعية العامة لتنمية المرأة
تحالف امان النسوي

بيان بمناسبة يوم الاول من ايار- يوم العمال والعاملات العالمي ٢٠٢٤

حقوق وفرص متساوية في العمل للنساء

تواجه النساء وبشكل يومي ومستمر، وبشكل مؤلم ومخجل ومكشوف شتى انواع التمييز الجنسي ضدهن، يجري تفضيل الرجال عليهن في العمل، قبل كل شيء، ولا توجد فرص للعمل متساوية مع الرجال. ويعتبرون عمل النساء عمل جانبي، واضافي وقابل للاستغناء عنه في كل لحظة. ١٣ بالمئة من نساء العراق يستطعن الحصول على فرصة عمل حسب احصائيات المنظمات الدولية.

واذا ما حصلت المرأة على فرصة عمل، فإنها تعاني من التمييز متعدد الاشكال ضدها. لا تتمتع النساء بأجور متساوية، فقد بلغت نسبة الفوارق بالأجور ما يعادل ١٨,٥٪ وحسب احصائيات المنظمات الدولية. فهي لا تمنح فرص متساوية في الحصول على التدريب وتطوير مهارات، وغالبا ما توفر هذه الفرص للرجال ولا توفر للمرأة. مما يسمح للرجال بالتطور المهني، ولا تحصل النساء على نفس الفرص، وما يترتب على ذلك من الحصول على اجور او امتيازات افضل. تعاني النساء ليس من التمييز في الاجور وفي الفرص بل ايضا تتعرض لمختلف الضغوطات من قبيل التحرش، وتقليل الشأن، وحرمانهن من حقوق بسيطة في العمل، كالتمتع بوجود مرافق صحية خاصة بالنساء.

تحرم النساء العاملات من التمتع بإجازات الامومة وخاصة في القطاع الخاص، وفي الغالب ما يجري الاستغناء عن خدمات النساء ما ان يصلن الى مرحلة الحمل والانجاب. لا تتوافر حضانات الاطفال ورياض الاطفال مما يرفع الضغط والعبء على النساء من اجل ان يتمكن من المشاركة في العمل كما يفعل الرجل. يفرض عليهن العمل وبدون عقود توضح فيها حقوق المرأة العاملة، طول ساعات العمل، واستغلال جهودها الى اقصى الحدود.

تتعرض النساء الباحثات عن عمل وبشكل غير مسبوق الى المساومات على بيع جسدهن وبيع قوة عملهن في آن واحد، من اجل الحصول على فرصة عمل في ظاهرة اصبحت شائعة وجريمة منظمة لا يمكن السكوت عنها، ويجب فضحها بكل الاشكال.

يفرض على النساء العائلات اعباء العمل الرعائي، فرغم مشاركة النساء في العمل، الا انه قلما يجري مشاركتهن ورفع اعباء العمل الرعائي عنهن.

اما النساء الباحثات عن فرص عمل، فهن يواجهن معارضة أسرهن بالعمل خارج المنزل او العمل في القطاع الخاص، تُبررُ الأسر اعتراضها على عمل المرأة بـ "عدم حاجتها الى العمل او المال"، او من اجل "حمايتها" مما قد يتعرضن له في العمل او الطريق الى العمل. ان هذه العوائق دون عمل المرأة تؤدي في نهاية المطاف الى ابقائها تحت رحمة "ولي نعمتها". مما يضع النساء في اوضاع الفقر والعوز، والحاجة الى مد ايديهن الى افراد اسرتهن.

تقع النساء غير القادرات على الحصول على عمل مدفوع الاجر فريسة العمل الرعائي الذي يقضي على شبابهن وقوتهن وفتوتهن وهن يمارسن العمل المنزلي الروتيني اليومي الممل دون ان يكون هنالك اي اعتراف بقيمة هذا العمل الذي يبذلنه، ودون ان يكون هنالك اجور عليه. علما ان العمل الرعائي عمل أساسي، معتبر وله قيمة لا تقل بأية درجة عن عمل الرجل. إنه عمل اساسي لصنع وادامة الحياة، وتوفير مستلزمات الامان الاقتصادي للمرأة ولأسرتها وللمجتمع بصورة أعم.

تتعاقد التقاليد الرجعية والابوية والذكورية في المنزل مع التقاليد المناهضة لحقوق المرأة في أماكن العمل، تدعمها قوانين الدولة، والثقافة الاجتماعية السائدة المتحيزة للرجل على حساب المرأة، من اجل وضع المرأة في مكان دوني مقارنة بالرجل في ميدان العمل مدفوع الاجر وغير مدفوع الاجر.

في الاول من ايار هذا العام ونحن ننضم الى عمال وعاملات العراق والعالم اجمع، قررنا اسماع صوتنا ومطالبنا بـ:

- 1- توفير فرص متساوية للعمل للنساء كما للرجال وانهاء التمييز الجنسي المجحف بحق النساء.
- 2- التصدي للتقاليد المجحفة بحق النساء العاملات، ومعاملة المرأة العاملة على قدم المساواة مع الرجل العامل، وعلى مختلف المستويات الوظيفية في داخل اماكن العمل.
- 3- توفير كل السبل والتسهيلات التي تساعد المرأة على القيام بعملها، من حضانات اطفال، ومرافق صحية، ومكاتب، ومواصلات آمنة، توفر بيئة مناسبة للعمل للنساء.
- 4- توفير الامن والامان والكرامة للنساء العاملات والباحثات عن العمل، وتجريم كل تحرش او مساومة على جسد المرأة ومعاقبة القانون له.
- 5- احترام حق المرأة بالعمل وعدم التدخل من قبل اي شخص مهما كانت صلته بالمرأة بقرار المرأة في عملها وتحت أية ذريعة كانت.
- 6- توفير فرص عمل لكل العاطلات عن العمل، او توفير ضمان بطالة لهن وحتى حصولهن على فرص عمل.
- 7- انتهاء تعبير النساء هن ربوات بيوت، النساء هن عاطلات عن العمل. العمل المنزلي والرعاية بأفراد الاسرة هي مسؤولية الرجل كما هي مسؤولية المرأة. المساواة في العمل المنزلي بين المرأة

والرجل.

٨- اجازات أمومة للنساء العاملات مع راتب كامل لمدة سنة في حالة الولادة بالإضافة الى الاجازات المرضية مدفوعة الراتب وبشكل كامل. اقرار اجازة الابوة من اجل مشاركة الرجل العامل للمرأة في شؤون رعاية المواليد الجدد.

٩- إعادة كل النساء اللواتي تم الاستغناء عن خدماتهن أثناء جائحة كورونا واللواتي كنَّ في اجازات أمومة، بحجة تقليص عدد العاملات والعاملين.
نتطلع في هذا اليوم، الى اتحاد النساء النسويات والنسويين، واتحاد المنظمات النسوية من اجل الدفاع عن حقوق النساء العاملات والعاطلات عن العمل في العراق.

تحالف امان النسوي ٣٠ نيسان ٢٠٢٤

التحرش بطالبات الجامعة جريمة يجب أن يحاسب عليها القانون وبقوة!

جريمة التحرش الجنسي بطالبات الجامعات من قبل من يفترض بهم أن يكونوا أستاذتهن ومعلميهن ، وممن يفترض أن يكون لديهم أخلاق مهنية عالية، هو عار ليس على جبين المؤسسة التعليمية لوحدها، بل على نظام المحاضرة السياسية الذي أتاح لشخص رثة تفتقر الى أية مؤهلات النزاهة الأخلاقية والمهنية لتتبوأ مواقع في مؤسسات الدولة، لتمارس انحطاطها الأخلاقي على فتيات وطالبات وموظفات لا يمتلكن حولاً ولا قوة. إنها جريمة تقوم على إستغلال النفوذ والسلطة والرجولة باقذر أشكالها من قبل أساتذة جامعيين على طالبات، فرض عليهن مجتمعيًا وأسرياً وتعليمياً أن يلتزمن الصمت تجاه الانتهاكات والجرائم التي ترتكب ضدهن لعلمهن ويقينهن أنه ليس هنالك قانوناً عادلاً، ولا عدالة اجتماعية تصفهن، بل سيواجهن بالادانة الاجتماعية على جرائم ارتكبتها غيرهن.

أن جرائم التحرش الجنسي بالطالبات هو طعنة لنضال النساء الذي بدأ منذ أكثر من ١٠٠ عام من أجل الحصول على حق التعليم، والذي ذاقته الفتيات و النساء من أجل التمتع به مختلف أشكال العذاب، ليأتي أشخاص لا يتمتعون بأية ميزات النزاهة الاخلاقية والمهنية ليضيقوا عليهن وعلى فرصهن في التعلم باجواء سليمة وآمنة.

انه جريمة بحق الأسر والعوائل العراقية التي تبذل المال والوقت والجهد من أجل تعليم بناتهن وأبناءهم من أجل ان يصلوا الى اعلى المراحل الدراسية، ليأتي هؤلاء المجرمون المتحرشون ليسيئوا وينتهكوا حرمة هؤلاء الطالبات وكرامتهن.

ومع كل هذا، تنص مواد القانون العراقي رقم ١١١ الصادر ١٩٦٩ في مادته رقم ٤٠٠ وبشكل مخزي على معاقبة المجرمين بعقوبة حبس لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين. اما المواد ٣٩٦ و ٣٩٧ فهي تنص على عقوبات بالسجن تصل لعشر

سنوات، اذا كان المعتدى عليه// اقل من سن الثامنة عشر!!

يتظافر رجال الدين وينادون عبر الجوامع بـ “الستر” على مرتكبي هذه الجرائم.

التستر على الجريمة، وعدم فضحها، وعدم إنصاف الضحية، لهي مشاركة إجتماعية كاملة وتامة في الجريمة!

في دول العالم المتقدم التي ينظر اليها وكأنها “تفتقر” الى الاخلاق “يعتبر إقامة علاقة بين أستاذ جامعي وطالبة جامعية جريمة ويعاقب عليها القانون. يعتبر إقامة علاقة عاطفية من قبل طبيب مع مريضة يعالجها جريمة، حيث أن علاقة القوة تعمل لصالح الأستاذ والدكتور وليس لصالح الطالبة والمريضة.

إن ووقوف العائلات وبقوة مع بناتهن الطالبات هو جزء لا يتجزأ من مساعي الأسرة من أجل إيصال بناتهن وبحرية كاملة واحترام تام الى أعلى المراحل التعليمية، وهو قوة رادعة لكل من تسول له نفسه إيذاء بناتهن.

كذلك، مساعي الطالبات الشابات وغيرهن ممن يتعرضن الى التحرش الجنسي لفضح هذه الجرائم هو عمل أخلاقي عظيم، لا يجب التحرج منه، أو التنازل عنه، أو غض النظر عنه، من أجل كبح ومعاقبة المجرمين باستخدام قوة الادانة الإجتماعية والرفض الإجتماعي لهذه الأعمال، والسعي للضغط بكل السبل من أجل وضع قوانين صارمة تجاه هذه الممارسات لحماية النساء.

وتتحمل الدولة المسؤولية الأولى والأخيرة عن تأمين القوانين الرادعة للمجرمين والمنصفة لحقوق الضحايا.

يجب تغيير القوانين، وتنفيذها، ومعاقبة كل من تسول له نفسه إيذاء امرأة له سلطة عليها بفعل موقعه الحكومي.

تحالف أمان النسوي

٢٠٢٤-٣-٢٣

منع النساء من المشاركة في ماراثون البصرة وصمة عار على جبين حكومتها

تم منع نساء وشابات البصرة من المشاركة في الماراثون الذي نظم يوم الجمعة الماضي في ٩ من شهر شباط الجاري (٢٠٢٤). أصدرت الحكومة المحلية في البصرة ممثلة بمحافظها هذا الموقف بدون ان يندى جبينهم خجلا من هذا التمييز الجنسي الصارخ، والمعاملة الدونية للنساء، والانحياز الذي لا مبرر له للرجال على حساب النساء.

انه نموذج اخر، جديد ومقيت على ما نقوله على التمييز الجنسي ضد النساء الذي يمارس بشكل منظم ضد النساء، واعطاء مكانة عليا ومتفوقة للرجال. اي كانت الاسباب التي استندت اليها محافظة البصرة في اصدار موقفها عشية بدء الماراثون، فهي تدلل على وقوفها الى جانب القوى الرجعية المعادية للمساواة بين النساء والرجال.

اذا كان جمع من رجال دين، او من عنصريين، او قوى رجعية معادية لمبادئ المساواة ترفض مشاركة النساء الرياضية بحجة انها تسيء للاعراف والتقاليد وقيم الاسرة في العراق. نقول لهم: كفي كذبا ونفاقا ورياء بالدفاع عن " الاسرة " في العراق. الا يؤدي انتشار الفقر في مدينة من اغنى مدن العالم، وانتشار الامراض، والتلوث البيئي، وتلوث الهواء والماء بفعل دخان ومخلفات انتاج النفط، وانتشار الامراض، الى تحطم استقرار وسلامة العائلة، ان كنتم حريصون عليها؟ مؤكداً لن تحطم نشاطات رياضية صحية امانة اية قيم نبيلة وانسانية بل بالعكس اما تعمل على تكريسها، بما تنشره من رسالة سلام واحترام بين الجنسين.

ان منع الاناث من المشاركة بالماراثون يعني ان اضهاد المرأة، وقمعها وحجرها في المنازل ليس شأنًا عائلياً، ولا هي هيمنة ذكورية داخل المنزل، بل هي هيمنة وسيطرة ذكورية على الاناث من قبل المؤسسات الحكومية الرسمية، والمؤسسات الدينية غير الرسمية، التي تعمل معا من اجل منع النساء من الاختلاط ومن المشاركة في حدث رياضي في هذه المدينة.

لقد تم تنظيم مختلف الماراثونات في العراق، ولم تشتكي الاسر العراقية من اي خدش لقيمها، بل تبارت النساء والرجال بروح رياضية عالية. وتم انهاء تلك الماراثونات في مختلف مدن العراق.

الا ان الادارة الجديدة، بعد انتخابات مجلس المحافظة، تريد تدشين عهدها باقضاء النساء عن الدخول في النشاطات الاجتماعية العامة.

ان هذه هي القوى الرجعية المناهضة للمرأة ولحقوقها، التي ترفض مشاركة النساء في النشاطات الرياضية، عملت على استبعاد المرأة وبشكل منظم من خلال السماح بتعدد الزوجات و تزويج الطفلات القاصرات والذي يعني اغتصاب الطفلات، والتي حرمت النساء من ابسط حقوقهن الانسانية والمدنية، و وقفت محافظة البصرة، ومحافظةها، موقفا مساندا لهذه القوى المعادية لحقوق المرأة. ولم يكن المحافظ الا شريك ومنفذ لاولئك الذي وجهو له التهديدات“ بان لهم موقف اخر لو تمت مشاركة النساء“ وركع صاغرا امامهم، ومنفذا لارادتهم.

لن يتمكن لا لمحافظ البصرة، ولا الرجال الذي هددوا بالويل والثبور اذا ماشاركت النساء في الماراثون، فرض هذه القيم على مدينة عرفت بمدنيتهها، وبتحضرها ومنذ مئات السنين. فكان لنساء البصرة دورا في الرياضة والمسرح وكل الفنون والاداب. ان حجر النساء ومنع الاختلاط بين الجنسين هي مواقف أكل عليها الدهر وشرب. وهي معادية لكل القيم الانسانية والمدنية والمساواتية والمتحضرة.

كان على الرجال المشاركين ان يتخذوا موقفا اكثر صلابة، وان يدافعوا عن زميلاتهم اللواتي منعن من المشاركة، وان يقوموا بالاضراب والرفض، كان عليهم ان يرفعوا شعار“ لا ماراثون بدون مشاركة النساء“!

يجب الاستيقاظ والتنبيه الى مساعي هذه القوى المعادية لحقوق أنساء والتي تسعى دائما وابدا الى ترك النساء قابعات في منازلهن، ليقمن بخدمتهم وكأنهن عبيد لهم. لقد تم استخدام التهديد والوعيد في دولة تفتقر الى ادنى شروط الامان، وانفلات السلاح، وعدم وجود قوانين، لتمرير ارادتهم على نساء ورجال البصرة الذين تطلعوا الى مشاركة رياضة كما حدث في بقية المحافظات، في السنوات القليلة المنصرمة. ليسقط العنف والسلاح والتهديد، نعم من اجل مجتمع امن وحر يتمتع فيه الجميع بكامل الحقوق، وبدون اية تفرقة، لا في الرياضة، ولا في اي نشاط اجتماعي اخر.

تحالف امان النسوي

٢٠٢٤-٢-١٢

عودة حزب البعث من جديد في العراق بغطاء ”ديني“!

قامت عدد من الحكومات المحلية في وسط وجنوب العراق باستدعاء عدد من الناشطات النسويات لتوقيعهن على تعهدات خطية بعدم استخدام كلمات مثل “جندر”، لأنها تخالف الآداب العامة، وتهدد الدولة، وتحرض على الجنس الآخر“ كما ورد في نصوص التعهدات. جاءت حملة جمع التعهدات بعد أن قامت الحكومات المحلية وعدد من الجهات المؤتلفة معها، ومنذ شهر تموز ٢٠٢٣ بمنع وتجريم استخدام كلمة “جندر” حيث قامت بحملة لتوقيع الناشطات النسويات على تعهدات بعدم استخدام المفردة، والا عرضن أنفسهن الى عواقب وخيمة.

أن أسلوب التوقيع على “تعهد” هو إتباع لنفس أسلوب نظام حزب البعث البائد، ولكن بغطاء ”ديني“ هذه المرة، ضد المنظمات النسوية وغير النسوية من أحزاب كان يفترض أنها أحزاب معارضة لأساليب حزب البعث. ولكن ها نحن نرى أن التاريخ يعيد نفسه! فما هو المراد وما هو الغرض من قيام هذه الحكومات من إتباع هذه السياسة ضد المواطنات والمواطنين الذين يمارسون ما يفترض انه حق دستوري أقر منذ عام ٢٠٠٥. اي قبل أكثر من عقد ونصف! وهو حق التعبير، وحق ممارسة العمل المدني؟

إن هذه الهجمة التي تسعى لتشويه وشيطة استخدام هذا المصطلح و حرفه عن المعنى الحقيقي له، و الذي يعني اختلاف الأدوار المجتمعية بين الرجال والنساء واختلاف حقوقهم وفقا لجنسهم من ذكور واناث“، هي هجمة على المنظمات النسوية التي تسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الحقوقية ومتعددة الاشكال بين الرجال والنساء، وهي تشكل هجمة على الباحثات والباحثين العلميين في علم الإجتماع ممن يسعون الى دراسة آثار اختلاف الأدوار الجندرية على النساء والرجال والمجتمع بشكل عام.

اننا نرفض كل ادعاءات الحكومات المحلية بان كلمة الجندر تهدد أمن الدولة والمجتمع، في الوقت الذي تركت فيه جرائم الفساد، والسرقات، والإتجار بالمخدرات والبشر، والسلاح المنفلت،

وانتشار جرائم خطيرة تهدد حياة الناس بدون حسيب او رقيب.

بهذا البيان نرد على إدعاءات الحكومات المحلية ب:

اولا: الدفاع عن مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر يمثل اسمى القيم الاخلاقية. فليس من الآداب والاخلاق مناصرة التمييز والتفرقة بين البشر أيا كانت الأسس التي يبنى عليها هذا التمييز. أن قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين البشر هي قيم عالمية، وتاريخية، لم نخترعها اليوم، بل دافعت عنها البشرية منذ زمن أكلة لحوم البشر والإتجار بالعبيد وسبي النساء وتقسيم النساء الى حرة وأمة. أن كل تمييز بين البشر، هو في حقيقته أمر غير أخلاقي على الإطلاق وليس فيه نفحة من الآداب. الأخلاق تعني، أن لا يهيمن إنسان على آخر، ويقوم بقمعه، بحجة "جنسه"!

ثانيا: نحن نريد فرصا متساوية، في العمل والتعليم، والحقوق المدنية بين بني وبنات البشر، فلماذا يشكل مطلب المساواة تهديدا للدولة؟ ان لم تكن الدولة والحكومات المحلية قد وضعت نفسها في خندق المعادين للمساواة والعدالة الاجتماعية، ليس هنالك ما يهدد الدولة في هذا المطلب بشي. بالأمس أعطت النساء -كما الرجال -أصواتهن، وبشكل متساوٍ، في انتخابات مجالس المحافظات. فكيف يكون صوتنا متساويا مع الرجال حين يتعلق الامر بالانتخابات، ونصبح بعدها اكثر دونية، واقل من الرجل في بقية الحقوق الأخرى؟ لا تستوي الامور هكذا. يجب أن تكون حقوقنا متساوية في كل شيء، ولا نقبل الاستخدام الانتهازي لكلمة مساواة، متى ما تتوافق مع أهدافكم.

ثالثا: الدفاع عن المساواة والعدالة الجندرية يعني تحقيق الأحرار والمساواة للجميع، بدون تفریق على أساس جنس البشر. فكيف حرفت هذه الحكومات ولوت عنق هذا المصطلح عن معناه الحقيقي، وحولته الى هجوم "على الجنس الآخر" في الوقت الذي ندعو فيه الى المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجنسين؟ نحن نرفض إعطاء إمتيازات لاي جنس على حساب الجنس الآخر. وهنالك فرق شاسع بين التحريض على الجنس "الآخر" وبين الدعوة الى العدالة والمساواة بين الجنسين. لا يوجد أي مبرر بايولوجي او فلسفي او عضوي في الانسان، يضع جنسا في مكانة أعلى من الجنس الاخر : ذكورا كانوا أم إناثا.

رابعا واخيرا: أن زمن إخضاع النساء وقمعهن ومعاملتهم بدونية، على أساس جنسهن، او نوعهن البشري، او جندرهن هو أمر قد وصل نهايته، ولا نقبل به. لقد انتهى وولى زمن اللامساواة واللاعدالة بين البشر.

و كل اساليب التهيب والتخويف بحق الناشطات النسويات والمنظمات النسوية، مرفوضة، ولا يمكنها إعادة عقارب الساعة الى الوراء.

تحالف امان النسوي

حرب إسرائيلية جديدة ضد الشعب الفلسطيني

شرعت إسرائيل بشن حرب دموية جديدة شاملة، اثر قيام تنظيم حماس بشن هجمة ثلاثية الجبهات في السابع من اكتوبر، ادى الى مقتل ضحايا من الجانب الاسرائيلي.

الان هذا الهجوم جاء لاسرائيل وكأنه "فرصة من السماء" لتبدأ حملة لابادة الشعب الفلسطيني وبكل الطرق الوحشية حيث حولت المدن الى ركام بقصفها المتواصل. وتم قتل لحد اللحظة ما يقارب الـ ٣ الاف فلسطيني، وجرح ما يزيد على الـ ١٠ الاف، وتم تهجير ٧٠٠ الف فلسطيني من نساء واطفال وحوامل وشيوخ وشباب. ليس معلوما ما هو مصير المرضى العاجزين عن التحرك في المستشفيات، وحتى الموت لم يدفنوا بكرامة. و تم ايقاف و قطع المساعدات الانسانية ومنع وصولها الى الشعب المحاصر، واغلقت المعابر عن وصول الادوية للمحتاجين، تم قطع الماء والكهرباء لمئات الالاف في القطاع.

ان ما قامت به حماس في يوم ٧ اكتوبر، مرغ الالة العسكرية الاسرائيلية وقدراتها الاستخبارية في الوحل. ورغم سقوط الضحايا من المدنيين الاسرائيليين، الذين لا صلة لهم بسياسات دولة اسرائيل. الا انه تجري معاقبة الشعب الفلسطيني في غزة برمته، عقابا دمويا على ما قامت به حماس. فلم يؤخذ اكثر من مليون انسان رهينة لـ "انهاء حماس" كما تقول اسرائيل، بل اصبحوا اهدافا عسكرية لالة الحربية الاسرائيلية، بجريرة ماقامت به حماس.

وفق اي قانون او منطق، يدفع ملايين الناس ثمنا لقرار لم يتخذه، ولم تتم استشارتهم به، لتتم معاقبتهم جماعيا عليه؟ كما جرت معاقبة الشعب العراقي بسنين من الحروب والحصار على جرم لم يقرهه حين قام نظام صدام حسين باحتلال الكويت!

بغض النظر عن من شرع بالهجوم هذه المرة، فان اسرائيل هي المسؤول المباشر عن بقاء واستمرار هذا المسلسل الدموي، وذلك بسبب حروبها، واعمال الابداء، وتعنتها وعدم رضوخها

لعشرات القرارات الدولية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، ورفضها المستمر لكل مبادرات و مساعي السلام.

ان هذه ليست حرب الدفاع عن النفس، بل حرب من اجل تركيع شعب ينازع لسبعة عقود من اجل ان يعيش على ارضه بسلام.

حيث هنالك احتلال يرتكب مجازر من كل شكل ونوع وقتل وعدوان واستيطان، لايد ان تكون هنالك وجود مقاومة لهذا الاحتلال. لقد سعى الفلسطينيون وبكل الاشكال من المقاومة المسلحة الى نضال اطفال الحجارة، الى المفاوضات من اجل ان يعيشوا بسلام وبحدود مناطق ١٩٦٧. الا ان اسرائيل تستمر بتوسيع استيطانها وبشكل يومي. ان شعب فلسطين يعيش حالة حرب مستمرة منذ سبع عقود، تتخللها فترات هدنة بين الحين والآخر، بسبب سياسات اسرائيل.

لانهاء هذه البربرية والوحشية بحق الشعب الفلسطيني، نضم صوتنا الى صوت كل القوى التحررية والانسانية والتي تتظاهر اليوم في شتى عواصم المنطقة والعالم من اجل ايقاف الحرب، وفتح المعابر الحدودية من اجل ايصال المساعدات الغذائية وطبية وانسانية، وحماية حياة المدنيين وعدم تعريضهم لاية اخطار. والاعتراف الكامل من اسرائيل واحترام حقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته بشكل حر و مستقل.

تحالف امان النسوي

١٧ أكتوبر ٢٠٢٣

بيان تحالف أمان النسوي حول اعتقالات مقدمي المحتوى الهابط !

رغم تدهور الأوضاع في العراق وعلى كافة المستويات من تعليم وثقافة وصحة وفرص معيشة وتدهور بيئي ومناخي، إلا أن الحكومة لا تنفك عن إصدار قوانين قيل أنها تصب في الصالح العام وتقي الأسرة من الانحلال الأخلاقي. والحال ان القوانين في العراق تصب في تمزيق الاسرة في العراق من نواحي عديدة، من بينها قبولها بممارسة العنف الاسري، تسرب الأطفال من المدارس والتسول في الشوارع وغيره. ب

هذه القوانين الجديدة، حول السيطرة على "المحتوى الهابط" تكون الحكومة قد خطت خطوة جديدة وزيدت الخناق على الجميع، ساعية الى خلق اداة قهرية جديدة تهدف إلى تكميم الأفواه والسيطرة على المحتوى الإلكتروني تحت ذريعة (الاساءة إلى الذوق العام). علما ان الانظمة الذكورية والاسلامية السياسية التي تحارب منذ القدم أي وسيلة معارضة للتعبير ستقوم باستغلال هذا القانون لصالحها الخاص الان وفي المستقبل. يمكن الآن لأي فرد يمتلك حساب في منصة إلكترونية أن يعاقب بالحبس ويجرم بتهم مختلفة دون تحديد ضوابط او معايير لصناعة المحتوى الجيد والابتعاد عن المحتوى الهابط او السيء كما يشاع عنه، مما يجعلنا نتساءل ك مجموعات وافراد من الناشطين عن الاخلاقيات التي اتبعتها الانظمة للمضي بأصدار هذا القانون وعلى ماذا استندت لتقرر من ذا الذي يمتلك محتوى سيء وجيد؟الصياغة القانونية لمثل هكذا قرار يخل بالديموقراطية التي يتحدثوا عنها في الدولة العراقية ويتعارض مع الدستور العراقي الذي كفل حرية الرأي والتعبير.

علما أنه لا يعتبر جرما قيام افراد بنشر محتوى يطرح من خلاله عقلياتهم وافكارهم حتى وأن كانت رجعية. الا ان قيام الدولة بملاحقتهم بشكل شخصي وتصويرهم خلف القضبان يدل على أن هذا القرار إنما هو حملة ممنهجة يقف خلفها بحزم احزاب السلطة والقضاء اللذان

قد تهاونا مع قتلة النساء وجرائم الشرف وعمليات اختطاف الناشطين والتي افلتت مرتكبوها من العقاب، الا انهم يلاحقون “ صناع المحتوى الهابط“. ما الغاية من فرض الرقابة الإلكترونية على صناع المحتوى “ الهابط“ بينما يفتقر المواطن إلى أبسط مقومات الحياة؟ أن شيوع المحتوى الهابط يعكس ضحالة التعليم، وتردي الثقافة، وانعدام الفرص التي يطور فيها الانسان ثقافته من فنون ومسارح وادب. لذا، فان الحد من شيوع المحتوى الهابط لا يتم بسن قوانين مبهمة وفتح السبل للتبليغ عن الفئات الاخرى بتهم عشوائية وجعل القضاء ساحة للتصفيات بين الكارهين والمتعصبين.

فعلى مر العصور وبجميع الدول المتحضرة لم نسمع بوجود قوانين تحد من التفاهة والسخرية ويعاقب مرتكبوها بالتشهير والحبس بشكل مباشر دون محاكمة او تبليغ. ذات القوانين التي صادرت حريات وحقوق اصحاب المحتوى الهابط ستنتقل ضد مؤيديها وتسلب منهم جميع ما قد ساهموا بالدفاع عنه ولن تتوفر لهم مساحة أمنة للحديث عن ذلك حينها، هذا ما يحدث عندما تتسلم الجهات الحاكمة العصا فهي ستضرب بها القطيع كُله إلى أن تقتاده الى حيث تبتغي دون أي اعتراض. ونكون بذلك قد استبدلنا نظام ديكتاتوري بنظام ديكتاتوري اخر وقد مضينا خطوة نحو صنع أداة قمعية تضرب بمطرقتها بشكل قانوني على اعناق الشعب كافة دون أي حسيب. مع الغاء قوانين وإجراءات معاقبة ذوي وصناع المحتوى الهابط.

تحالف أمان النسوي

٢٠٢٣-٢-١١

الشخصي هو سياسي ! حول فرض العباءة والحجاب!

نشرت وسائل التواصل الاجتماعي في الأيام الأخيرة صوراً من النجف وكربلاء بل وحتى في برطلة في الموصل! فيديوهات على منصات التواصل تظهر صور عباءات طالبات جامعة الكوفة وهي مرمية على الأرض. نشرت أخبار أخرى عن حضور أعضاء وعضوات برلمان مهرجانات لفرض الحجاب على الطفلات باسم سن التكليف الشرعي. بثت أغاني تمجد بارتداء العباءة. تم توزيع العباءات على المتزوجات الجدد مع مبالغ مالية كهدية لكل عقد زواج في برطلة. هذه وغيرها هي أشكال من هجمة منظمة محورها وموضوعها إخفاء أي وجود أو ملامح للمرأة، باسم الحجاب، أو العباءة، وحجاب الطفلات في سن التاسعة.

ليس الأمر صدفة. حيث تبدأ هذه الموجة الجديدة والناشطة لأسلمة المجتمع من جديد بعد ان كفت الأحزاب الإسلامية وبلعت السننها في السنوات الماضية اثر اشتداد هجمة الجماهير عليهم، وفضحهم رافعين أصواتهم “ باسم الدين باكونا الحرامية“. وبعد سنين من قتل وتعذيب النساء غير المحجبات في مدن عديدة في العراق. عادت هذه الأيام الموجة من جديد. وأذن، مسألة ارتداء العباءة والحجاب ليست مسألة اختيار فردي، شخصي أو حر للنساء. والأمر لا يتعلق بأنه معتقد ديني، فـ“بيوم الحساب لا يحاسب أحد بدل من أحد“. الأمر ليس ديني، بل سياسي وبدون أي لف أو دوران.

بعد سنوات من هلع الأحزاب الإسلامية من غضب الجماهير واضطرابها الى تغيير اسماءها من أسماء دينية الى أسماء مدنية، لتتملك للشارع وتكسب وده بعد ان فضحته الملايين، وفضحت زيف ادعائهم بالأخلاق والفضيلة، تعود اليوم من جديد، لتبدأ نفس الحملة، حيث تنشط للحصول على أصوات في الانتخابات القادمة.

لقد قالت الجماهير كلمتها وعلى امتداد سنوات ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٥ و ٢٠١٨، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ولازالت تقولها كل يوم، هذه الفئة المتسلطة الفاسدة، لا خير فيها لاحد، بل كل ما يريدوه لأنفسهم. واليوم، بالتغني بالعباءة، وبسن التكليف، يريدون ادامة عمرهم المشؤوم. وكأن

مشاكل النساء في العراق، هي العباءة والحجاب!
النساء تريد عمل، النساء تريد فرص معيشة حرة وكرامة، تريد المطلقات والارامل حقوقا بدون ان يبتزهن موظفي الحكومة الإسلامية.
المرأة لا تريد مزيدا من العنف، لا تريد الاتجار بجسدها، تريد حقوقها في الميراث ارضا كانت او مالا، والتي تسرق منها في رابعة النهار. المرأة تريد إعترافا بجهدا وعرق جبينها في المنزل وهي ترعى الجميع صغارا وكبارا.
لم تطالب أية امرأة بالحجاب والعباءة، فهو حق مكفول لكل امرأة. إلا إن تنظيم هذه الحملات يظهر بوضوح ان العباءة والحجاب ليست مسائل شخصية بل سياسية وبامتياز.
الأحزاب الإسلامية تناصب العداء للمرأة وهي ترفض تشريع قانون يجرم العنف الاسري.
الأحزاب الإسلامية تناصب العداء للمرأة وهي تريد تغيير قانون الحضانة.
الأحزاب الإسلامية تناصب العداء للمرأة وهي تكسر تعدد الزوجات، وزواج القاصرات، والزواج خارج المحاكم.
الأحزاب الإسلامية في حملتها الأخيرة في فرض والترويج للعباءة والحجاب هي مساع لأسلمة المجتمع ولأسلمة الدولة.
الأحزاب الإسلامية تسعى لوضع العصي في عجلات الحركة النسوية الصاعدة والمضاهية الى إمام.
ان حركتنا من اجل حق الخيار، وحق اختيار الملابس، وحق لبس الحجاب من عدمه، وحق لبس العباءة او عدم لبسها، هو موقف سياسي ودفاع عن حقوقنا الفردية والمدنية.
وهذه هي سياستنا: نعم لحق الملابس للمرأة غير المقيد وغير المشروط.

تحالف امان النسوي

١٥ أيار ٢٠٢٣

أجور مقابل العمل المنزلي بمناسبة الأول من آيار يوم العمال والعاملات العالمي.

نُحيي هذا اليوم نحن النساء، العاملات في المنازل، يوم العمال والعاملات العالمي، جنبًا إلى جنب مع العمال.

لأننا لسنا عاطلات عن العمل، بل نحن عاملات في المنازل نقضي ملايين الساعات في عمل رعاية الأسر على مدار الساعة ليلاً ونهاراً وبدون توقف. أعمال منزلية ورعاية أسرة تتكرر كل يوم وعلى امتداد سنوات عمرنا من الطفولة وحتى آخر أيام حياتنا.

نرعى أفراد الاسرة صغارًا وكبارًا، أصحاء ومرضى، يافعين ومسنين داخل منازلنا دون أن يكون لعملنا هذا أي أجر مالي مثله مثل الأعمال الأخرى التي يقوم بها الرجال خارج المنزل.

بدون أن يكون له أي تقدير لا من قبل الاسرة ولا من قبل الدولة ولا من قبل المجتمع المحيط.

لم يخطر ببال كل المستفيدين من خدماتنا من أسرة ومجتمع ودولة، إعطاءنا حقوقنا بالأجر اسوة بكل انسان يبذل وقتًا وجهدًا ويقدم خدمات ويحصل على أجور مقابلها. بل فرضوا علينا أن نكون عملنا عملاً مجانيًا. في الوقت إذا ما قام الرجال في العمل فأنهم يأخذون أجورهم على كل ساعة عمل.

كل هذه الأطراف شريكة بسرقة جهودنا وعملنا، وعلى رأسها الدولة.

هذا الوضع لا نقبله ولن نقبل استمراره.

يجب أن تتحمل الدولة مسؤولية دفع أجورنا حالنا حال أي عامل وموظف آخر. فنحن القائمات على تربية الأجيال جيل بعد جيل، العناية بعمالهم وموظفيهم وخدمهم وجنودهم وسياسيهم ورجالهم من كل فئة وصنف.

أن عملنا يساوي الملايين من الدولارات التي يجب أن تُدفع لنا نحن العاملات في المنازل وبكل استحقاق وبدون مئة او جميل من أحد.

وإذا ما أرادت الدولة أن تخفف من أعبائنا المنزلية يجب أن تساهم بتوفير دور رعاية الأطفال والمسنين والمرضى بشكلها المجاني الصرف.

يجب أن تتحمل المدارس مسؤولياتها بتعليم الأطفال حيث نقضي آلاف الساعات يوميًا بإعادة تدريس الأطفال، بسبب سوء التعليم.

فنحن النساء الموظفات نتحمل نوبتين من الشغل، نوبة خارج البيت مدفوعة الأجر، وأخرى داخل البيت، لا يتقاسمها الرجل معنا، وهي ليست مدفوعة الأجر.

هذا ما نريد، وهذا ما نريده من أي انسان يملك الانصاف والحكمة وهو ينظر إلى جهودنا، أن يقف معنا، وأن يساند مطالبنا.

تحالف أمان النسوي

٢٨ نيسان ٢٠٢٣

بيان تحالف أمان النسوي بمناسبة ٨ آذار يوم المرأة العالمي: لا لقوانين ومواد العار، ١٢٨، ٣٩٨ و٤٠٩.

ير علينا الان، الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي. ونحن كنساء العراق نرفع وبالصوت العالي مطالبنا. لا لمواد العار التي ينص عليها قانون ١١١، وفقراته المعادية للمرأة ١٢٨، ٣٩٨ و٤٠٩. كل هذه الفقرات تنص وبالقانون: على ان المرأة ليست انسانا كاملا متكاملًا بل هي جسد مملوك للرجل، وخاضع له. وقابل لكل ما يمليه عليها. هذه المواد تنص وبشكل رسمي: على ان النساء ملكٌ لأسرهن! عبيد عليهن الطاعة. وإذا ما خرج العبد عن الطاعة يحل قتله. هذا هو قانون الملكية الذي يطبق علينا في كل يوم وكل ساعة من شمال البلاد الى جنوبها ومن شرقها الى غربها. لا فرق بين امرأة وأخرى. والحجج التي تساق لقتل المرأة سهلة وفي متناول اليد: انتهاك الشرف! والشرف هو لا شيء غير إعطاء الرجل الحق في التصرف بحياة المرأة كيفما يشاء: يعنفها، يحجر عليها، يغتصبها، يقتلها، برعاية قانونية ورسمية. هذا القانون يعطي الأب والأخ والزوج لنفسه الحق في ممارسة العنف والاعتصاب والقتل ضد النساء لإننا لا نعدو في منظومتهم ان نكون أكثر من أجساد. تساندهم القوانين والأعراف والتقاليد التي تبيح قتل النساء باسم الشرف. فاذا ما كسرنا هذا الطوق، وسعينا للتحرر من هذه الهيمنة والعبودية، وامتلكنا أجسادنا وعقلنا وتصرفنا بهم كما نشاء، حلت علينا، وفق قوانينهم، عقوبة غسل العار! هذا هو قانونهم، الا ان قانوننا، وما نريد تحقيقه هو شيء اخر. نحن لسنا عبيدا ل احد. ولسنا اتباع وخاضعات لإرادة الزوج والأب والاخ، يتصرفون بنا كما يشاءون: عنفا و اغتصابا وقتلا. نحن بشر متساوون مثلنا مثلهم. ولنا كامل الحق في امتلاك جسدنا وكياننا وعقلنا ومصيرنا.لنا كامل الحق في السفر، والعمل، واختيار شريك الحياة بدون ان نتعرض للقتل. لنا كامل الحق في ان تحترم اجسادنا وكياننا دون ان نتعرض لاغتصاب من قريب او غريب. ودون ان نعاقب على جرائم تعرضنا للاغتصاب. هذه هي القوانين التي تطبق بحقنا... وهذه القوانين التي تدعمها

الأعراف والتقاليد الاجتماعية الكارهة للمرأة. هذه هي قوانينهم التي نقف ضدها. اما قانوننا نحن النسويات فهو ان كل تعدي على كيان المرأة، حرمتها، في العمل، في الخروج من المنزل، في حياتها الاجتماعية، في حياتها الشخصية هو جريمة. كنا ولا زلنا وسنظل ناضل نجد وبحزم وبيقين لا يتزعزع من اجل استعادة قدرتنا على التحكم بكياننا وحياتنا، في الامس، واليوم وغدا. عقدين من الزمن نطالب بتغيير القوانين التي تنتهك حياتنا وكرامتنا وأمننا، ولا حياة لمن تنادي. عقدين من الزمن ونحن ننادي اولئك الذين على سدة الحكم بأن يقرؤا قانون تجريم العنف الاسري، وليس من مستجيب. لأن هذه الأحزاب هي أحزاب ابوية معادية لمساواة المرأة والرجل. وعلى رأسها الأحزاب الإسلامية والتي تعتبر الوصاية على المرأة جوهر سياستها. كل الأحزاب المتسلطة والطبقة الحاكمة برمتها هي المستفيد الأول والأخير من اخضاع المرأة للرجل، من كدها وعملها المضني والمرهق رعاية للأسرة في البيت، ومن أجور عملها خارج البيت، مستعبدة ومستغلة على كل الأصعدة. عقود من الزمن، ولزالوا يقرؤن قانوننا، وبدون أدنى حياء او خجل: بأن للرجل حق "تأديب" المرأة. والحال يجب ان نعلمهم "الأدب": بان لا حق لإنسان، بامتهان حياة انسان. لا في القانون ولا في الممارسة الشخصية او الاجتماعية. ومن يتمادى ويتوقع على حرمة حياة انسان، رجلا كان او امرأة، يجب تأديبه. هذا هو قانوننا. سنجعل من ٨ اذار هذا العام، يوما للتأكيد على نضالنا الذي لا يتحزح. بأن زمن العبودية انتهى. وبأن قتلة ومغتصبي طيبة وكل الطيبات لا مكان اخر لهم غير السجن! حولهم يجب ان تطبق القضبان. ثورتنا ضد العبودية والاغلال وقوانين القتل مستمرة. يجب الغاء الفقرات ٤١، ١٢٨، ٣٩٨، و ٤٠٩ من قانون العقوبات في العراق.

تحالف امان النسوي

٢ اذار ٢٠٢٣

عاش القانون الفرنسي! ولتسقط المادة ٣٩٨ من القانون العراقي!

حكمت المحكمة في فرنسا على المعتصب سعد لمجرد بالسجن ٦ سنوات وبغرامة مالية تقارب ٣٥٠ الف دولار على اغتصابه لفتاة فرنسية قبل بضع سنوات، ولم يترك القانون الفرنسي حق الشابة المعتصبة حتى اصدر حكمه على المعتصب! هذا ما يشفي قلوب النساء المعتصابات. وهذا ما تتطلع اليه أية فتاة او امرأة في العراق حين تتعرض للاغتصاب. ان تقوم الدولة والقضاء بانتزاع حقها، وتثار لكرامتها التي استباحها المجرم. وتضعه خلف القضبان كما فعل القضاء الفرنسي. هذا ما تريده النساء في العراق وفي المنطقة برمتها. إلا ان القانون العراقي يكافئ المعتصب على جريمة اغتصابه بمنحه الفرصة للاغتصاب مرات ومرات عبر تزويجها له ورغم عن ارادتها باسم “ حفظ شرف اسرتها“. القانون العراقي عاجز عن ان يصدر حكماً عادلاً لان اطرافه ترتجف من ان يتهم ب” انتهاك“ الأعراف والتقاليد! وهو يطأ الرأس لها..

قانون كاذب ومراي ومعادي للمرأة. القانون عاجز عن ان يطلق حكمه بأن كل تستر على جريمة هو جريمة. والقانون العراقي الذي يسمح بإدامة جريمة اغتصاب انما هو مشارك في الجريمة. لم ولا يصغي القانون لسخافات مبتذلة من قبيل “ هي انطه مجال“! الاغتصاب جريمة. حيث انها جرت غصبا عن إرادة المرأة فهو اغتصاب. يقف الفنانون والفنانات العرب الذين شربوا وتغذوا من المستنقعات النتنة المناهضة للمرأة، مع المعتصب سعد لمجرد لأنه “ زميل مهنة“ الخزي والعار لكل فنانة يقف مع المجرمين المعتصبين. نساءنا، وناشطاتنا النسويات في المنطقة وقفن بكامل قيافتهن وقلن لا، لا احياء لحفلات المعتصب في بلداننا. ومنعت حفلاته في مصر والعراق. ونحن اليوم، نشيد ونحيي حكم القضاء الفرنسي على المعتصب ٦ سنوات. انه يثبت ان بالإمكان تحقيق العدالة، وبالإمكان معاقبة ولبست مكافئة المجرمين المعتصبين. يفضح القضاء الفرنسي اليوم بحكمه على معتصب بالسجن ٦ سنوات.. أي خزي وأي عار في القوانين التي تمارس في العراق والمنطقة والتي تشارك بجريمة الاغتصاب وادامته، سنعمل بدون توقف من اجل ان يكون لدينا قضاء ا” فرنسيا“ رفيع الطراز كما رأيناه اليوم.

تحالف امان النسوي

٢٥ شباط ٢٠٢٣

شيطة النساء مرة اخرى! الى نور البغدادي وجماعة " مطيبتهم مجال"

التحرش الجنسي هو تنمر ذكوري على النساء لان المجتمع وضعهن وعاملهن وجعلهن اقل قيمة واقل مكانة من الرجل!
هو جريمة يرتكبها الرجال بحق النساء، لانهم يرون المرأة اضعف منهم، وليست قادرة على الصد والرد!
لان المجتمع دربها وعلمها على أن "المرأة الشريفة" هي من تحتفظ بالصمت وتكفي خيرها شرها!

لم تكن اعوام بعد ٢٠٠٣ هي اعوام انفتاح، بل كانت اعوام قمع للنساء!.
انظروا فقط الى صورة النساء في الستينات والسبعينات والثمانينات، لتروا كيف كانت النساء تتصرف دون ان تتعرض الى كمية التنمر الجنسي الذي اسمه التحرش، كما تتعرض له الان و٩٥% منهن يرتدين الحجاب في عموم العراق!

ان الشخصيات التي تلتقيها القنوات الفضائية هي شخصيات مخجلة ولا تقول الحقيقة.
الحقيقة هي: هنالك شيطة للنساء، ليس منذ اليوم، بل على امتداد التاريخ!
المرأة اخرجت ادم من الجنة!

المرأة هي التي تسبب غضب الرجل فيقوم بضربها!
المرأة هي التي "تعطي المجال" للرجل ليتحرش بها!
المرأة هي "الافعى، الساحرة.. الشريرة"..
المرأة هي..
المرأة هي..

كفوا عن شيطة النساء، حتى لا يعفى المجرمون من الحساب والعقاب على جرائمهم!
كفوا عن شيطة المرأة، وقولوا للمذنب والمعتدي بانك المعتدي!
لا تجرموا الضحية، لتطلقوا العنان للمجرمين ليعيدوا مرارا وتكرارا جرائمهم!
لا لشيطة النساء!

سنناضل من اجل انهاء هذه النظريات المنحطة التي تدافع عنها نور البغدادي وامثالها!

تحالف امان النسوي

٢١ اكتوبر ٢٠٢٢

يجب تشريع قانون يجرم العنف الاسري!

يقولون لنا: أنتم تحطمون الاسرة بمطالبكم بإيجاد قانون لحماية الاسرة من العنف المنزلي؟

يقولون لنا: ان افكاركم غريبة وهي ستحطم عاداتنا وتقاليدنا؟
أما قانونهم فيعلن بالفم المليان: ان من حق الإباء "تأديب" الأبناء والزوجات.

العنف الذي يمارسه الإباء هو ليس تربية ولا تهذيب بل ممارسة مطلقة للعنف ضد الأطفال، لا يردعها رادع، بل يؤيدها القانون.
فرض تربية الأطفال على زوجات الإباء جريمة. وعدم حماية الأطفال من اعتداء زوجات الإباء هو شراكة في الجريمة.
حرمان الأمهات من رعاية اولادهن في حالة زواجهن هو سلب لحقوق الأطفال، وهو حكم جائر على الأمهات. اية إنسانية تكمن في هكذا قوانين وهكذا اعراف؟
يتحول الأطفال في اسرة الاب الى ضحية يفرغ فيها الإباء و زوجات الإباء غضبهن على هذه الفئة عديمة الحيلة من البشر.

لا قانون يحمي الأطفال، ولا مؤسسات، ولا قانون.
واليوم، تم اغتصاب الأطفال على ايدي رجل دين في الانبار. كم طفل تم اغتصابه قبل ان ينشر الغسيل على الجبال؟
كم طفل استطاع كسر حاجز الخوف والرعب من والديه ليصارحهم بحقيقة الانتهاكات التي يتعرض لها جسده الصغير؟
مؤكد ان الضحية ليسوا طفلان فقط، بل أطفال في أماكن مختلفة لا يستطيع الأطفال البوح بها خوفا ورعبا.
الدول الغربية وضعت قوانين ومؤسسات لحماية الأطفال وكل اسرة تسول لها نفسها ممارسة العنف ضد الأطفال، يسحب الأطفال منهم الى أماكن آمنة يصانون فيها من التعذيب والعنف والام. هذا ليس تحطيم للأسرة، بل يكمن في هذا حماية من لا طاقة ولا قدرة له على حماية نفسه.

حين تتفسخ الاسرة، يجب حماية افرادها على اقل تقدير.

قوانين تحمى فيه حقوق الأطفال شرعت في الغرب وليس الشرق، ولا يجب انكار الاعتراف بالحقيقة. وهي تصب في صالح الأطفال.

منظمات عديدة ناضلت لسنين طويلة حتى تمكنت من انتزاع هذه الحماية في الغرب. انها ليست منة من الحكومات.

١٢ عاما تناضل المنظمات النسوية من اجل تشريع قانون يجرم العنف الاسري، والبرلمان العراقي نائم وأرجله في الشمس، لا علاقة له بالعنف ضد الأطفال والنساء.

ليست المنظمات النسوية والمدنية من يخرّب اخلاق الاسرة، بل ان الاسرة الحالية بدون قوانين تردع الكبار فيها عن ممارسة العنف ضد صغار السن، وتردع الرجال عن ممارسة العنف ضد النساء، هي سبب موت الأطفال، وتفكك الاسر، وانهيار كل قيم إنسانية تحترم النساء والأطفال وكبار السن.

ممارسة العنف ضد الأطفال من جهة ورفض البرلمان العراقي تشريع قانون تجريم العنف، انما يعلن حقيقة واحدة: أن هذا البرلمان هو شريك متواطئ بممارسة هذا العنف. اما تشريع قوانين تجرم العنف، او ان هذا البرلمان لا صلة له بأمان الاسرة وحفظ كرامة اطفالها ونساءها.

وهما ان البرلمان المتتالية وقفت صفا واحدا ضد حقوق الأطفال والنساء بالحماية، يعني ان هذه البرلمانات لاصلة لها بحماية هذه الفئات. وهي ليست منها وليست لها.

تحالف امان النسوي

١٣ أيلول ٢٠٢٢

قدموا قتلة طيبة العلي الى المحكمة!

قتلت طيبة العلي على ايدي والدها ومشاركة اخوالها اليوم، ١ شباط، فقط لاختيارها العيش بشكل مستقل خارج العراق، واختيارها للعيش مع شريك حياتها خارج البلاد. قتلت طيبة العلي رغم علم الشرطة المجتمعية بنية الرجال في اسرتها على قتلها، ولم تقدم على اية خطوة لحماية حياتها رغم كل الادلة التي قدمتها لهم.

قتلت طيبة رغم انها دقت اجراس انذار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واصلت صوتها والتهديدات التي تعرضت لها، وجريمة اغتصاب اخوها لها بعلم والدها وكافة افراد اسرتها، الى كل من لديه أذان صاغية!

قتلت طيبة رغم استنجاها بالضباط في وزارة الداخلية بالتدخل، الا ان احد منهم لم يقدم على اية خطوة او اجراء لحماية حياتها.

الا ان كل محاولاتها ومساعدتها بحماية نفسها، لم تجدي نفعا، وانتهت الى ان يقضي شقيقها وابيها واخوالها على حياتها.

اخوها الذي كان يتحرش بها ويغتصبها، وسط صمت الاهل واغماض اعينهم عن جريمته.

ان مقتل طيبة يعطي انذارا قويا لكل الشابات العراقيات اللواتي تمكن من النفاذ بجدهن ووصلن الى اماكن امنة خارج "بلادهن" بان لا يعدن الى "ارض الوطن" مهما بلغ يكن الحنين، لان هذا الوطن لا يوفر امنا ولا امانا، لا دولة فيه ولا قانون، ولا شرطة قادرة على ان تحمي حياة شابة في مقتبل العمر.

يجب تقديم قتلة طيبة العلي الى المحاكمة. وتقديم شقيقها الذي اغتصبها الى المحكمة. ومحاكمة الاب الذي تستر على جريمة الاغتصاب وعلى جريمة قتله للمواطنة طيبة. يجب محاكمة تهاون ولا مبالاة الشرطة المجتمعية وضباط الداخلية الذين استنجدت بهم طيبة العلي ولم يقدموا على اي اجراء لحماية حياتها.

ان مقتل طيبة يجب ان يدق أجراس انذار لوجوب تغيير القوانين التي تغض النظر عن ما يسمى بجرائم القتل على خلفية الشرف. يجب اعتبار المرأة انسانا كاملا وليس ناقصا، وان قتل المرأة هو جريمة كاملة الابعاد، مثل قتل الرجل، يجب ان ينال العقوبة ذاتها، كاملة وغير منقوصة. كم من النساء يجب ان تقتل حتى تقرر هذه الدولة حماية المواطنين من الاناث؟

كم من الارواح يجب ان تزهق حتى تعي الدولة ضرورة سن قوانين تعاقب القتل وانهاء قوانين الغاب! المرأة ليست نصف انسان، بل انسان كامل. والرجل ليس فوق القوانين، لكونه ذكرا!

قدموا المغتصب شقيقها والقاتل والدها والمتامرين من اخوالها الى المحكمة!

تحالف امان النسوي

٢ شباط ٢٠٢٣

لا ليوم الحجاب، لا للحجاب الإجباري

بيان مشترك

لم تكتف الأحزاب والحكومات الإسلامية بفرض سياستها على البلدان المحكومة بقوانين شريعته، لتقوم بتحريك جديد في السنوات الأخيرة لنشر أسلوب ونمط حياة وسياسات الإسلام السياسي في العالم وذلك عبر الترويج للحجاب على صعيد عالمي.

هذه المرة تستغل تلك الجهات الإسلامية قيم الحرية وحق التعبير وحق الاختيار في الغرب من أجل نشر رؤيتها الإسلامية عبر الترويج للحجاب وتكريس يوم له، مؤكدة على حق النساء بإرتداء الحجاب في الغرب، وكأن النساء المسلمات في الغرب ممنوعات من ارتدائه ولم تتحدث تلك الجماعات عن الحق بعدم ارتداء الحجاب طوال عدة عقود في دول شهدت وتشهد فرضه بالقوة والعنف في بلدان مثل إيران وأفغانستان والعراق والسودان والجزائر وغيرها من دول المنطقة ذات الأغلبية المسلمة.

لم يتباكى أحد من هؤلاء الإسلاميين والإسلاميات عن حق اختيار عدم ارتداء الحجاب وهم يرون مقتل وتعنيف آلاف النساء والطفلات -بسبب رفضهن لارتدائه، بل أعطوا أذاناً صماء وعيوناً عمياء لما يجري ضد النساء وحتى الطفلات اللواتي لم يتجاوزن التاسعة من العمر باسم "سن التكليف الشرعي" سواء في البلدان المحكومة بالقوانين الإسلامية أو في البلدان الغربية التي تقطنها تلك الحركات والتيارات الإسلامية.

ليس الحجاب قطعة قماش توضع على رأس المرأة فقط، بل هو استراتيجية لتنظيم الحياة والدولة والمجتمع وفق القوانين والشرائع الإسلامية القائمة على أساس دونية المرأة، والوصاية عليها، باعتبارها ناقصة عقل. إنه أداة تمييز ضد المرأة تختزلها في جسد فقط، لذلك يجب السيطرة عليه وعلى إرادتها باعتبارها -مملوكة للرجل ويجب تغطيتها وحجبها عن مرأى الآخرين. إنه جزء من كامل الأجندة الإسلامية المعادية للمرأة معاملتها على أنها نصف بشر في الحقوق والميراث، والزواج، وإباحة استخدام العنف ضدها، وممارسة الاغتصاب الزوجي، إن النساء في دول المنطقة ذات الغالبية المسلمة في نضال مستميت ضد القوانين التمييزية التي تضعهن في مرتبة ثانية بعد الذكر.

وعليه نحن كتجمع هيباتيا للعدالة الجندرية، وتحالف أمان النسوي، وكل من تمثلها أو تمثله رؤيتنا، نوجه خطابنا الى القوى اليسارية في الغرب من الذين يعانون من عقدة الذنب تجاه

ما فعلته دولهم الاستعمارية من مجازر في آسيا وأفريقيا، أن يكفوا عن الانبطاح أمام الحركات الإسلامية وعلى المساندة العمياء للتوجهات الرجعية المعادية للمرأة -وأن يدافعوا- عن حق الخيار في عدم ارتداء الحجاب، إن كانت "حرية الخيار" تهمهم قولاً وفعلًا.

ولئك الذين يدافعون عن حق ارتداء الحجاب ولا يدافعون عن حق عدم ارتداء الحجاب وبالذات على الطفلات، أو على الدعوة لتجربة ارتداء لبس الحجاب ليوم واحد لغير المحجبات، دون الدعوة لخلع الحجاب ليوم واحد، هم منافقون وعنصريون ولا يهتمهم حق الخيار أو الاختيار لأنهم أتباع خانعون لسلطة الإسلام السياسي

إن القوى اليمينية في الغرب قد وجدت في هذه الدعوة سنداً ودعماً لها حيث تسعى هي ذاتها إلى أن تفرض نمط حياة القرون الوسطى بحق النساء في الغرب، حيث تشن تلك القوى اليمينية هجمتها على حق الإجهاض هو راية سياسية للسلطة الأبوية المتطرفة لقمع حريات المرأة في حق الاختيار بالتصرف بجسدها، كما تفعل القوى الإسلامية بسلب حق النساء في امتلاك أجسادهن عبر هندسة تحجيبهن. وهذا ما يتم العمل على تطييعه من قبل سلطة اليمين واليسار السياسي في ولاية نيويورك عند تلففهم لفكرة اليوم العالمي للحجاب في عام ٢٠١٧ ليصبح حدثاً سنوياً عالمياً بحملة "يوم الحجاب العالمي" الذي أسست له ناظمة خان في عام ٢٠١٣ بحجة تعرضها لمضايقات في المدرسة بعد انتقالها وعائلتها من بنغلاديش إلى أمريكا في فترة أحداث ١١ ديسمبر، والذي يحتفل به في ١ فبراير من كل عام في أكثر من ١٩٠ دولة حول العالم، بحجة تشجيع النساء من جميع الأديان والطوائف على ارتداء الحجاب وتجربته ليوم واحد، والتثقيف حول سبب ارتداء الحجاب كما روجت له، وهذا ما يعد تجاهلاً صارخاً لمعاناة ملايين النساء من المسلمات وغير المسلمات الراضات لارتداء الحجاب القسري. وما الأكشاك التي تنصب في شوارع الغرب لدعوة غير المحجبات وغير المسلمات في هذا اليوم بالتحديد لتجربة الحجاب ليوم واحد، لنشر فنتازيا حرية الخيار إلا أكبر دليل على النفاق في التعامل مع قضايا النساء وازدواجية معايير الخطاب الليبرالي اليساري الغربي.

وكما روجت إعلامياً (ناظمة خان) لهذا اليوم بهدف أيضاً تطييع ارتداء الحجاب عالمياً وهذا بعد ذاته ينفي السبب الشخصي خلف إطلاق حملة ممولة من الإسلام السياسي لتأسيس يوم للحجاب عالمياً، بحجة العنصرية تجاه حجابها (كطفلة!)، فلماذا لا يتم التحدث عن عنصرية بعض المحجبات تجاه غير المحجبات حتى في دول الغرب وبين المسلمات أيضاً، حيث يتم الدعوة عالمياً بتمويل إعلامي ضخم للمشاركة في هذا اليوم وممارسة الاستعطف والترغيب، حتى رأينا برلمانيات وبرلمانيين يشاركون ويشاركون في هذا اليوم عبر وسائل الإعلام العالمي، بحجة دعوة غير المحجبات وغير المسلمات لتجربة ارتداء الحجاب ليوم واحد من مبدأ ترسيخ حرية الخيار الشخصي! (والسؤال المشروع هنا) -هل سوف يسمح لغير المحجبات بنصب أكشاك من أجل الدعوة ليوم بدون حجاب بكل دول العالم حتى الدول الإسلامية دون أن يتعرضن لمقصلة الفوبيا التي يستخدمها المسلمون وهل ستشارك المحجبات هذه التجربة ليوم واحد، خاصة وأن غير المحجبات يوصمن "بالعاريات" فقط لعدم ارتدائهن الحجاب؟

مع صمت بعض الحكومات الموقعة على اتفاقيات حقوق الطفل والإنسان عن هذا الانتهاك الواضح لحق الطفلات - في حرية الاختيار عند بلوغ السن القانوني و حق امتلاك الخيار، وما يليها من الاستغراب من قبل نفس الدول في الغرب، عند أخذ الطفلات في سن التكليف الشرعي بعد تحجيهن برحلة إلى دولهن (وهذا ما أصبحت تلاحظه العديد من المنظمات الحقوقية الآن للتوعية من مخاطر سفر المراهقات المحجبات أثناء عطلة الصيف) وعودتهن محجبات بعمق رمزية التحجيب الحقيقي، من خلال ختانهن أو تزويجهن قاصرات بعقود زواج دينية غير موثقة قبل إعادتهن لحياتهن السابقة كمواطنات مسيطر عليهن في دول الغرب من قبل السلطة الدينية الأبوية، وأمام كل ما تحمله سياسات هذه الدول من ازدواجية في المعايير وبمباركة وتهليل المؤسسات الدينية، فإننا كنسويات مسلمات أو من خلفيات مسلمة نعتبر الحجج التي تستند عليها تلك الحكومات للتطبيع مع فكرة الحجاب في الغرب واهية ومتحيزة وإن كنا لا ننكر أن تكون السيدة ناظمة خان وغيرها من المحجبات قد تعرضن بالفعل للمضايقات بسبب حجابهن، فعن أي خيار للحجاب يتكلمون دون التطرق للترغيب والترهيب التي تعيشه ملايين الطفلات حول العالم كما حصل مع من روجت لهذا اليوم المطبوع مع فكرة تحجيب النساء ووهم الخيار الشخصي عندما كانت بعمر ١١ سنة كطفلة تم تحجيبها قبل هجرتها إلى أمريكا، كما يمارس الآن في غالبية الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الطفلات، وحتى في دول العالم أجمع من خلال الاحتفاء جماعياً بتحجيب الطفلات! وترسيخ فكرة العفة (حجابي رمز عفتي) كعبارة عنصرية تجاه باقي النساء والطفلات غير المحجبات.

كما أننا كنساء ونسويات وأيضاً كرجال داعمين لتحرر المرأة في المنطقة الناطقة بالعربية نقف ضد مساعي المنظمات الاسلامية النسوية وغير النسوية ونرفض أن يكرس عالمياً يومٌ للحجاب ندعى إليه جميعاً ونحن نعلم أن ارتداء الحجاب غير ممنوع عالمياً بل هو مفروض على المسلمات حصراً من قبل الإسلاميين، وهو ما ينفي عنه صفة ”الخيار الطوعي“ كما ندعو لتكريس يوم ليكون ”لا للحجاب أو التحجيب“ دعماً للحملة العالمية التي أطلقتها مسلمات أو مسلمات سابقات ليعيش العالم ما تعانیه النساء والطفلات من فرض الحجاب و الوصم بالعار الذي يلاحقنا عند رفضنا أو خلعنا للحجاب مدافعات بدورنا عن حق الخيار الحقيقي بدون أي أجندة تمييزية دينية على أجساد النساء، رافعات صوتنا لا للحجاب الاجباري بكل مكان وزمان، ولا لتحجيب الطفلات المجردات من حق الخيار مطلقاً، مرددات بغضب وبأعلى أصواتنا مع النساء في إيران صانعات الحرية والحياة والخيارات الحقيقية: (المرأة. الحياة. الحرية).

١ شباط/فبراير ٢٠٢٣

هياتيا للعدالة الجندرية

تحالف أمان النسوي

دفاعاً عن فصل الدين عن الدولة

تعرض الناشطات النسوية الى هجمات تشهير واسعة من قبل اعضاء جماعات اسلامية بسبب طرحهن لفصل الدين عن الدولة لإحقاق حقوق المرأة.

عبرت ناشطاتنا النسويات وعبرَ طرحهن لمطلب فصل الدين عن الدولة، عن صوت الملايين في العراق بل وفي المنطقة برمتها، والمحكومة بأحزاب وقوانين الشريعة الاسلامية التي توجه نصال شريعتها ضد حقوق وكرامة المرأة.

أنا نطالب بفصل الدين عن الدولة لان كل الاديان تعامل المرأة كمواطن من الدرجة الثانية، وترفض المساواة، وتعطي القوامة بيد الرجل، وتنص بشكل واضح وصريح على ممارسة العنف مختلف اشكاله و على التمييز لصالح الرجل ضد المرأة.

تعطي القوانين التي تستند الى الشريعة الاسلامية في العراق ومنها قانون ١١١ لسنة ١٩٦٩ والقوانين المدنية تنص على الاولوية للرجل على حساب المرأة. تتنافى هذه القوانين ما توصلت له البشرية من حقوق وما نصت عليه العهود الدولية بالحقوق المتساوية بين المرأة والرجل. لقد رأينا بأعيننا ومنذ تولي الاحزاب الدينية في العراق مدى تدهور حياة وحقوق المرأة، فرض الحجاب بقوة السلاح، والان يفرض الحجاب وبشكل مؤسساتي ورسمي، يسمح بزواج القاصرات الذي هو نص صريح واضح على القبول باغتصاب الاطفال. الى مصادرة حق النساء في ممارسة حقوقهن الفردية والمدنية برهن حرية وحركة المرأة بموافقة الرجل، رب الاسرة او غيرها من مسميات، لجعل المرأة تحت هيمنة ووصاية الرجل، وكأن المرأة ناقصة عقل.

من اجل احقاق حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، فان الشرط الاساسي والاولي هو وضع قوانين مدنية تعامل الرجل والمرأة على قدم المساواة وعلى كافة المستويات، وتمنع اي شكل من الامتيازات للرجل على حساب المرأة، من قبيل حق الارث للرجل ضعفي حق الانثى، شهادة المرأة يجب ان يعترف بها كشهادة متساوية مع الرجل بدون اي تمييز. منع تعدد الزوجات، منع وتجريم زواج المتعة باعتباره ايجاد بأجساد النساء.

ان دفاع الاسلامين عن ابقاء الشريعة الاسلامية، وبشكل انتقائي وحسب امزجتهم هو سعي مقصود لأسلمة الدولة باعتبارها مشروع سياسي لأحزاب اسلامية تريد وعبر مشروعها هذا

تثبيت سيطرتها على الدولة والمجتمع والاستفادة من كل مقدرات الدولة والمجتمع. لقد اوضحت سنوات هاذين العقدين دور هذه الاحزاب في النهب والسلب والاعتناء تحت اسم الدين. لذلك لم تهتف الجماهير عبثا من عام ٢٠١٥ “ باسم الدين باكونا الحرامية”، بل عن تجربة ما يقارب العقدين من اللصوصية وسرقة مقدرات البلد. لقد وقفت الاحزاب الاسلامية على اختلافها ضد قانون يشرع العنف الاسري، لأنه ينهي الهيمنة الذكورية في المنزل، ويحرر المرأة من عنف الرجل، وينقل ما يسمى “بالشأن العائلي” الى الشأن العام. نحن نطالب بقانون تجريم العنف، القانون الذي ترفضه الاحزاب الاسلامية. اننا لا نطالب فحسب، بل و نناضل وبكل قوانا، كمنظمات نسوية وغير نسوية، من اجل فصل الدين عن الدولة من اجل سحب الشرعية التي تتشدد بها هذه الاحزاب ولن نوفر اي جهود من اجل تحقيق هدفنا. وستصدي للدفاع عن كل ناشطاتنا وناشطينا، ومنهم ماس محمد، من اجل مواصلة نضالهم لتحقيق ما نتطلع اليه. الدين مسألة شخصية، والدولة لا دين لها. يجب فصل الدين عن الدولة.

تحالف أمان النسوي

٩ تموز ٢٠٢٢

موقفنا النسوي: هذا الصراع ليس صراعنا! هذه الاحزاب المتصارعة لا تمثلنا، وهذا الصراع ليس صراعنا.

كل الاحزاب المنتاحرة اليوم، هي جزء لا يتجزأ من السلطة. فهذه السلطة هي سلطتهم جميعا منذ عام ٢٠٠٣ ولحد اليوم.

سياسة هذه الاحزاب تقوم على افقار المجتمع، وجني المليارات على حسابنا.

نحن نساء العراق نعاني من الفقر، ٨٢٪ من نساء العراق عاطلات عن العمل! وهن يعشن تحت رحمة الاوصياء بذل ومهانة.

تُقتل النساء وبشكل يومي، من قبل افراد العائلة، دون ان يُقدم احد للعقاب. ووقفت هذه الاحزاب صفا واحدا ويذا بيد لتمنع قانون تجريم العنف الأسري ليتمرر في البرلمان!

تحت سلطة هذه الاحزاب تنتحر النساء يوميا للخلاص من جحيم العبودية، واللا أمل في هذه الحياة.

تسول الطفلات في الشوارع، وبالآلاف بحثا عن دنانير قليلة لأسرهن او لتشغيلهن من قبل العصابات المنظمة.

يتم يوميا اغتصاب الطفلات باسم زواج القاصرات. ويقوم الشيوخ ورجال الدين بتزويج الطفلات دون ان يقدم اي احد لمحاكمة.

تم قطع الدخل اليسير للمطلقات والارامل رواتبهن، باسم “منع ازدواج الرواتب” رغم انهن لا يستلمن من كل الرواتب “المزدوجة” الا دنانير معدودة لا تكفيهن لتدبير معيشتهن ومعيشة اطفالهن. وهم يتمتعون برواتب مزدوجة تدر عليهم الملايين كل شهر، دون ان يتم ازالة احد الراتبين منهم.

تضع النساء العوامل اطفالهن في مستشفيات غير صالحة لاستخدام البشر! و تعاني النساء
المسّئات من شظف العيش وقلة الكرامة، تحت رحمة من يتصدق عليهن من الابناء والبنات،
دون ان توفر الدولة بأي شكل، ضمان الشيخوخة لمن افننَ أعمارهن بتربية الاجيال!

تحت سلطة هذه الاحزاب تم سبي النساء واختطافهن واغتصابهن، من ايزيديات ومن طوائف
دينية اخرى، دون ان يسعى اي منهم الى انقاذهن لحد يومنا هذا!

هذا الصراع هو صراع الاحزاب المتناحرة على السلطة من اجل المناصب والمقاعد الوزارية ومن
اجل نهب المزيد والمزيد من ثروات المجتمع. هذا الصراع هو صراع الاخوة- الاعداء.

هذا الصراع ليس صراعنا.

صراعنا الحقيقي هو مع هذه الاحزاب التي شكلت سلطة ما بعد ٢٠٠٣ والتي تركت حياة
النساء وعموم المجتمع تنهاوى من سيء الى اسوأ كل يوم.

واليوم في صراع، وغدا سيجلس الاخوة الاعداء على طاولة المفاوضات وسنبقى نحن رافعين
مطالبنا كما رفعناها في انتفاضة تشرين: كلهم يعني كلهم!

تحالف أمان النسوي

٣١ تموز ٢٠٢٢

الزمن يسير للأمام يا سيادة وزير التعليم، ضد قرار الفصل بين الجنسين في المعاهد الاهلية في العراق !

اثار القرار الذي اصدرته وزارة التعليم في يوم ١٧ ايار غضب واستياء اوساط نسوية ومدنية عديدة في كافة انحاء العراق والذي يدعو الى منع الاختلاط بين الجنسين في المعاهد الاهلية بما في ذلك منع تدريس الاساتذة للطالبات، والمدارس لتدريس الطلبة! وبخلافه تغلق المعاهد الاهلية.

- لم يوضح وكيل المدير العام للمديرية العامة للتعليم العام والاهلي والاجنبي، الدكتور منير عويد محسن والذي وقع القرار تبريرات قراره هذا كما لم يذكر سبب موافقة وزير التعليم على اصدار هذا النوع من التعليمات.

- نحن في تحالف أمان النسوي، جنباً الى جنب المثات من الناشطات النسويات والنسويين في عموم العراق وخارجه، ندين اصدار هكذا قرارات، ونرفضها، ونطالب بالغاءها، وعدم الالتزام بها من أية جهة أومنبر علمي. لان هذه القرارات لا تعبر الا عن حقيقة واحدة وهي مدى الجهل والتخلف الذي يكمنان خلف هكذا نوع من التعليمات والسعي الى فرض قوانين داعشية على المجتمع.

- الاختلاط بين الأجناس، يا سيادة الوزير، يجب ان يكون سائدا وشائعا في كل مفصل وفي كل مكان من وفي كل مراحل حياة الانسان، اي كان جنسهم. فالبشرية تناضل ولازالت من اجل انهاء كافة اشكال التمييز والفصل بين البشر سواء على اساس لونهم، او جنسهم، او دينهم او قوميتهم. ان اولى مبادئ التربية والتعليم يا سيادة الوزير والمدير العام، ووكيل المدير العام في وزارة التعليم هي التصدي لكافة اشكال التمييز بين البشر وخلق ثقافة المساواة بين الاجناس من نعومة الازفان وحتى الموت.

هل يعلم سيادة الوزير والمدير العام والوكيل ان البشرية على كوكب الارض تتطلع الى الوصول الى أجناس جديدة وكائنات جديدة على الكواكب الاخرى!!! لا أن تضع اسفين بين البشر على أساس جنسهم على الارض!؟

الفصل بين الجنسين قرار مرفوض!
وستنصدي بكل ما اوتينا من قوة لقانون التمييز بين البشر على اساس جنسهم، او الفصل بينهم على اساس لونهم، او اية هوية كانت.

فانتم ياسيادة الوزير والمدير العام ووكيله، انما تسيرون عكس عقارب الساعة، والزمن، لسوء حظكم يسير للأمام لا للخلف!

تحالف أمان النسوي

١٨ آيار ٢٠٢٢

رسالة من نساء ورجال العراق الداعين الى المساواة الى زهرة البجاري

صرحت النائب زهرة البجاري على خلفية حديث هناع دور في مجلس الامن بخطاب الكراهية ضد النساء وضد حقوق الانسان في التعبير عن الرأي بغض النظر عن اتفاق عضو البرلمان معه من عدمه . ان ردنا على البجاري هو :

١- أن هناع أدور لا تمثل "مكون" بل تمثل نصف المجتمع العراقي وهن النساء! وهي لم تقل في خطابها في مجلس الامن، غير الحقيقة التي يعرفها كل قاصي وداني، الحقائق التي خرجت انتفاضة عارمة برمتها ضدها: ضد الفساد، والفقير، والبطالة، والمحاصصة!

٢- هناع أدور لا تمثل "مكون" بل هي مواطنة عراقية لها الحق في النقد والحديث وممارسة كل الحقوق التي تنص عليها قوانين المواطنة. هل المكون "الكبير" له حق والمكون الاصغر لا حق له؟ من اين جئت بهذا التصنيف؟ ومن اعطاك هذا الحق؟ المحاصصة الطائفية، وتقليص الحقوق حسب "طائفة" المتحدث، امر مرفوض، لكل مواطن على ارض العراق، بل ولكل ساكن على ارض العراق ان يقول رأيه بكل ما يجري!

٣- ايتها النائبة: لقد ولى وانتهى زمن الطائفية. انتهى وولى زمن التقسيم بين العراقيين على اساس طائفهم ودينهم. وكانت تشرين التصويت الحقيقي على رفض الطائفية. ويفترض ان

هذه الانتخابات هي انتخابات لما بعد تشرين! فهل انعطتم ام لم تتعلموا الدرس بعد؟
٤- الاسرة العراقية ليست مفككة، بل ومحطمة والسبب هو: عدم وجود دولة مسؤولة عن حماية المواطنين، فمسؤولي الدولة مشغولين بتقسيم ونهب ثروات المجتمع. بسبب عدم وجود دولة وقانون رادع يحمي الانسان والمرأة والطفل. لقد وصلنا الى حد يقتل فيها الزوج زوجته، ويغتصب الاب ابنته، والاب يحرق اطفاله، او يرمى بناته من السطوح، والأم ترمي اولادها في النهر، والشباب ينتحرون، والاتجار بالمخدرات يعفى عن مرتكبيها رئيس دولتك الموقر والسبب ان حكومتك وحزبك، لا شأن لهم بما يجري في المجتمع او الاسرة، بل ما يهمهم هو نهب اكبر ما يمكن باسرع ما يمكن. برلمان الكوميشينات على حد تعبير زميلتك النائبة السابقة حنان سبعة بسبعة!

٥- الدستور العراقي، ليس مبادئ عن النقد والرفض جملة وتفصيلا، وهو متناقض، باعتراف من

كتبوا سطورهم. الدعوة لالغاء الدستور حق شرعي، ليس بوسع اي شخص مصادرتة. الدستور ليس مقدسا.

٦- قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ ومادته رقم ٥٧ ليس قانونا بعثيا، فهو صادر من عام ١٩٥٩، قبل ان يرى البعث السلطة بعينه.

٧- ان نداء البجاري ومطالبتها للامة الاسلامية بوضع حد ل"تجاوز" هناء ادور، هو نداء ارهابي من الطراز الداعشي وبامتياز! ان حرية التعبير مصادرة يا عضوة البرلمان. ان خطابك هذه الداعي للكراهية والتحريض يدل على ان هنالك نساء هن أكثر ذكورية من الرجال انفسهم!

٨- لقد ولى زمن التمييز الجنسي ضد النساء. لقد عبرت البشرية مرحلة التفريق بين البشر على اساس جنسهم او لونهم. البشر يجب ان يكونوا متساويين في كافة الحقوق. تحويل المرأة الى أداة انجاب، وخلق طفلها منها، مرفوض. تعدد الزوجات مرفوض. تزويج القاصرات مرفوض، شهادة المرأة نصف شهادة الرجل مرفوضة. نصف ارث للمرأة نسبة بالرجل مرفوض. قوامة الرجل على المرأة مرفوض. كل تمييز على اساس الجنس والتقليل من حقوق المرأة لكونها امرأة سواء باسم الدين او اي مسمى اخر مرفوض. سواء نطقت هناء أدور بهذه التفاصيل او لم تنطق بها. نحن نسمعها لك وبصوت عالي وواضح.

الدين مسألة شخصية. الدولة لا دين لها. وكفوا عن الاتجار بالدين. لقد اسمعتها لكم جماهير العراق وبالصوت الواضح والعالي ومنذ عام ٢٠١٥: حين صاحت: بأسم الدين باكونا الحرامية!

٢٠٢٢-٥-١٩

تحالف أمان النسوي

بيان بمناسبة اليوم الأول من آيار - يوم العمال والعاملات العالمي

قررنا اسماع صوتنا في الأول من آيار هذا العام، ونحن ننضم إلى جميع عمال وعاملات العراق والعالم.

قررنا أن نسمع صوتنا بما يلي:

ان عمل المرأة ليس عملاً جانبيًا، ولا هامشيًا، ولا هشًا ولا إضافيًا إلى عمل الرجل. بل إنه عمل أساسي، معتبر، وله قيمة لا تقل بأية درجة من الدرجات عن عمل الرجل. إنه عمل أساسي لصنع وإدامة الحياة، وتوفير مستلزمات الأمان الاقتصادي للمرأة ولإسرتها وللمجتمع بصورة عامة.

الا ان عمل المرأة لازال يواجه تحديات عديدة، فمن جهة؛ مع تبني الدولة لسياسات الاقتصاد الحر، وتقليص دور الدولة بتوفير فرص العمل، وقع على كاهل المرأة، مسؤولية إيجاد فرص عمل لها في القطاع الخاص أو بشكل شخصي.

تواجه النساء العاملات في القطاع الخاص الى امتحانات عديدة تتمثل ب: انخفاض اجورها للحد الذي لا يقبل به الرجل، يفرض عليهن العمل وبدون عقود توضح فيها حقوق المرأة العاملة، طول ساعات العمل، واستغلال جهودها الى اقصى الحدود.

تواجه النساء وبشكل فاضح ومكشوف شتى انواع التمييز الجنسي ضدهن وتفضيل الرجال عليهن في العمل، تجنباً للإجازات الامومة، او الاحتياجات الاخرى المتعلقة بكونها انثى. اي محاربة النساء وعدم اعطائهن فرص عمل مثل الرجال. ان هذا التمييز ضد المرأة عمل مدان ويجب معاقبة كل شخص يقوم بالتمييز ضد عمل النساء لأنهن أناث. ان وظيفة المرأة البيولوجية بأنجاب الاطفال هي ليست عذرا ولا سببا او ذريعة لمنع النساء في المشاركة بالعمل مدفوع الاجر.

اما النساء الباحثات عن فرص عمل، فهن يواجهن معارضة أسرهن بالعمل خارج المنزل او العمل في القطاع الخاص، تُبررُ الأسر اعتراضها على عمل المرأة بـ "عدم حاجتها الى العمل او المال"، او من اجل "حمايتها" مما قد يتعرضن له في العمل او الطريق الى العمل.

ان هذه العوائق للحيلولة دون عمل المرأة تؤدي في نهاية المطاف الى ابقائها تحت رحمة "ولي نعمتها". مما يضع النساء في اوضاع الفقر والعوز، والحاجة الى مد ايديهن الى افراد اسرتهن.

تتعرض النساء الباحثات عن عمل وبشكل غير مسبوق الى المساومات على بيع جسدهن وبيع قوة عملهن في آن واحد، من اجل الحصول على فرصة عمل في ظاهرة اصبحت شائعة وجريمة منظمة لا يمكن السكوت عنها، ويجب فضحها بكل الاشكال.

اما المرأة العاملة، فهي ان توفرت لها فرص العمل، فيرمى على عاتقها ايضا وفي ذات الوقت، مسؤولية توفير مكان آمن لأطفالها، من حضانة أطفال أو غيرها، في الوقت الذي تقدم خدماتها التي يستفيد منها أرباب العمل سواءً أكانوا في القطاع العام او الخاص، دون تخفيف العبء عنها بإيجاد مكان آمن لأطفالها.

فقط ١٣ بالمئة من نساء العراق يستطعن الحصول على العمل، اما النساء عاطلات من ربوات البيوت فهن الاغلبية العظمى التي تعيش العطالة والبطالة عن العمل المأجور، يعشن فريسة للعمل المنزلي الذي يقض على شبابهن وقوتهن وفتوتهن وهن يمارسن العمل الروتيني اليومي للممل دون ان يكون هنالك اي اعتراف بقيمة هذا العمل الذي يبذلنه.

بناء على ما تقدم: نحن نناضل كنسويات ونسويين من أجل:

- ١- توفير فرص متساوية للعمل للنساء كما للرجال وإنهاء التمييز الجنسي المجحف بحق النساء.
 - ٢- توفير الأمن والأمان والكرامة للنساء العاملات والباحثات عن العمل، وتجريم كل تحرش او مساومة على جسد المرأة ومعاقبة القانون له.
 - ٣- احترام حق المرأة بالعمل وعدم التدخل من قبل اي شخص مهما كانت صلته بالمرأة بقرار المرأة في عملها وتحت أية ذريعة كانت.
 - ٤- توفير الأمن والأمان للنساء هو ليست مسؤولية الأسرة بل مسؤولية الدولة والمجتمع بتوفير كل مستلزمات حماية حياة وكرامة المرأة العاملة.
 - ٥- انهاء تعبير النساء هن ربوات بيوت، النساء هن عاطلات عن العمل المأجور. العمل المنزلي والرعاية بأفراد الاسرة هي مسؤولية الرجل كما هي مسؤولية المرأة. المساواة في العمل المنزلي بين المرأة والرجل.
 - ٦- توفير فرص عمل لكل العاطلات عن العمل، او توفير ضمان بطالة لهن وحتى حصولهن على فرص عمل.
 - ٧- اجازات أمومة للنساء العاملات مع راتب كامل لمدة سنة في حالة الولادة بالإضافة الى الاجازات المرضية مدفوعة الراتب وبشكل كامل.
 - ٨- إعادة كل النساء اللواتي تم الاستغناء عن خدماتهن أثناء جائحة كورونا واللواتي كنّ في اجازات أمومة، بحجة تقليص عدد العاملات والعاملين.
- نتطلع في هذا اليوم، الى اتحاد النساء النسويات والرجال النسويين، واتحاد المنظمات النسوية من اجل الدفاع عن حقوق النساء العاملات والعاطلات عن العمل في العراق.

فريق البصرة النسوي
تحالف أمان النسوي

حول مقتل مهسا اميني

بقتل "مهسا اميني"، لن يمد نظام الجمهورية الاسلامية في ايران بعمره! لقد طالت أيادي الجريمة والقتل المنظم، أيادي قوات الامن التابعة للنظام المعادي للمرأة والحريات في ايران اليوم الشابة "مهسا أميني" ذات الـ ٣٣ ربيعا بسبب لبسها الحجاب بشكل "ناقص" وتوقيفها من قبل شرطة الاخلاق سيئة الصيت، الارشاد، الشبيهة بالحسبة في داعش وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، وتعذيبها حتى أصيبت بجلطة دماغية فارقت الحياة على إثرها. في اي عصر نعيش، بحيث تقتل النساء بإبشع الطرق لا لشيء وإنما فقط لوجود خصلات شعر خارج حجابها! أهذه الدرجة يرفعهم شعر النساء؟! ان الجمهورية الاسلامية تعرف جيدا ان عمرها منوط بالحجاب وشعر النساء. في اليوم الذي يتحرر شعر النساء، يكون هذا النظام قد لفظ انفاسه، لانه ببساطة يعني ان القرار الاخير للجماهير عامة والجماهير النسوية بحق هذا النظام قد صدر وانتهى أمره! لا نعرف كم من الأخريات سيتم حجبهن تحت التراب لكي ينجوا نظام متهالك وبالي يحتظر لكي يثبت بوحشيته وارهابه أنه "مقبول" و"عادي" وقائم وما تلك الأصوات الراضة سوى طنين عابر لا اكثر . يستخدم النظام الإيراني قسوته اتجاه النساء الراضات سياسته من أجل ترويع الأخريات وحثهن على التزام الصمت . ان نظام الجمهورية الإسلامية يعلم تأثير النساء ووجودهن في الاحتجاجات الأخيرة جنبا لجنب مع رفاقهن الرجال وكونهن مصدر إزعاج وخطر اساسي عليه. يعلم دور النساء وحضورهن التاريخي في كل النضالات والاحتجاجات التي جرت بالصد من هذا النظام، وان الثورة المقبلة في ايران ذا طابع نسوي بارز. ولهذا يسعى بما يملك من مقدرة إجرامية إلى إبعادهن وردع الأخريات عن محاولة التناول على حكمه وسلطته الدموية. بخطوته هذه ينشد النظام تخويف الاخرين وادامة عمره القصير. اننا في تحالف امان النسوي نعلن مواساتنا التامة لعائلة المغدورة ولاصدقائها ومحبيها ولسائر تحرريات وتحرري ايران، وفي الوقت ذاته نعلن عن تضامننا التام مع كل الداعيات للتحرر والمساواة في ايران في سعيهن الحثيث والبطولي نحو الخلاص مما جثم على صدورهن، ونستنكر ماحدث ل(مهسا أميني) ونشد على سواعدهن في تصعيد النضال من أجل الخلاص من هذا النظام الرجعي الذي بنى ٤ عقود من عمر حكمه المشؤوم بدماء النساء وسائر التحريرين في ايران . المجد والخلود لذكرى "مهسا اميني"الموت لنظام القتل والجريمة في ايران

تحالف امان النسوي

١٦ ايلول ٢٠٢٢

بيان تحالف أمان النسوي حول موت الطفلة سما في الموصل بعد اخراجها من المدرسة لإرغامها على ارتداء الحجاب

بيان تحالف أمان النسوي حول موت الطفلة سما في الموصل بعد اخراجها من المدرسة
لإرغامها على ارتداء الحجاب

٢٠٢٢-٢-٣

أنتشر خبر وفاة الطفلة سما محمد راغب من مدرسة اغادير في موصل الجديدة في محافظة
نينوى يوم امس بعد حرمانها من دخول الامتحان بسبب عدم أرتدائها الحجاب وإجبارها
على الخروج من المدرسة وارسالها للبيت لغرض ارتدائه. الا ان الطفلة في طريق عودتها وهي
في حالة من الخوف والركض باتجاه منزلها نذفت من انفها وتم نقلها الى المستشفى وفارقت
الحياة اثر النزف الدموي.

أولا، نعزي، نحن عضوات واعضاء تحالف أمان النسوي أسرة الطفلة سما بهذا المصاب ألماسوي
الاليم.

ثانيا، نرفع صوتنا عاليا وواضحا دفاعا عن كل الفتيات الصغيرات والبالغات، ونؤكد بأن ارتداء
الحجاب عائد الى القرار الفردي للنساء البالغات فقط، وان أي إرغام على ارتداء الحجاب على
أية امرأة او طفلة هو أمر مرفوض، وهو تدخل في الشؤون الشخصية والحقوق المدنية للأفراد
وللنساء على وجه التحديد.

أما بالنسبة للحجاب على الاطفال، فيجب منعه بدون اي قيد او شرط، وتحت اي مبرر كان. لا
يوجد حجاب اجباري او اختياري للاطفال.

لقد ازدادت حملات المدارس على إجبار الفتيات على ارتداء الحجاب في السنوات الاخيرة. نؤكد
نحن هنا بأن ليس للمدارس اية صلاحية ولا واجب علمي واكاديمي ومدرسي في فرض ملبس
ديني معين على الطلبة. ان وظيفة المدرسة هي التعليم، وليس التدخل في ملابس الاطفال
باتجاه تعزيز زي ديني محدد خدمة لايدولوجيات ادارات المدارس والاحزاب الدينية التي تقف
خلفها، او تنتمي اليها.

ليس من حق أية مؤسسة حكومية او غير حكومية، او هيئة رسمية او غير رسمية، بما فيها

الأسرة ارغام الفتيات على ارتداء الحجاب. ان هذا سعي محموم وبالايجاب وبالقوة وبغض النظر عن ارادة الناس على أسلمة السلوك وأسلمة الملبس.

الدين مسألة شخصية، ولا صلة لأية حكومة ولا مؤسسة او عائلة بديانات الافراد وممارساتهم الاجتماعية، من ضمنها، ملبسهم.

يجب ان تكف ادارات المدارس الخاصة بالبنات عن فرض الحجاب على البنات. ويجب ان تمنع الادارات منعا باتا مرة واحدة وللابد بأن لا تقوم بهذا التدخل وهذا الفرض واحالة من يقوم بأعمال القسر هذه الى العدالة. ونحمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية حماية حياة الطالبات من اية تدخلات في ملبسهن وخاصة لاغراض دينية في مدارس يفترض انها علمانية ومتاحة للجميع.

نؤكد على مطالبتنا مرة اخرى، بفصل الدين عن الدولة وعن التربية والتعليم. وحماية الطالبات من هذه التدخلات القسرية في لباسهن الشخصي.

نطالب بحماية حقوق البنات بالتعليم و بغض النظر عن هويتهم وقوميتهم ولباسهن الشخصي.

نطالب بحماية حرية التعليم بعيدا عن إرهاب الاحزاب الدينية ونفوذها على مؤسسات التربية والتعليم.

لا للحجاب الاجباري، ولا للحجاب الاجباري او الاختياري على الاناث الاطفال.

تحالف أمان النسوي

٢٠٢٣-٢-٣



Designed By:
Ruzgar Abdullah

www.amanwomenalliance.org